ISSN Print: 2959-1171
ISSN Digital: 2959-117x

المجلة اللبنانية للعلوم والابحاث

Lebanese Journal of Science and Research (LJSR)

شعبان ١٤٤٧هـ / كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٦م

الجمعيّة اللبنانيّة للعلوم والأبحاث
Lebanese Association for Science and Research

مجلة علمية فصلية محكّمة

تصدر عن الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث (LASR)

الجمعيّة اللبنانيّة للعلوم والأبحاث
Lebanese Association for Science and Research

المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث

Lebanese Journal of Science and Research (LJSR)

شعبان 1447هـ/ كانون الثاني (يناير) 2026م

ISSN : 2959 - 118X

مجلة علمية فصلية محكّمة تصدر عن الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث (LASR)

تنشر البحوث الأصليّة والدراسات الميدانيّة في شتّى فروع العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة باللّغتين العربيّة والإنكليزيّة

جميع الأفكار الواردة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين وحدهم

اقرأ في هذا العدد:

□ كَلِمَةُ العَدَد
■ **بقلم/ رئيس التحرير** ٤

□ مَبْـدَأُ حُرِّيَّــةِ المُعْتَقَــدِ في الإِسْــلاَمِ الأُسُــسُ الشَّرْعِيَّــةُ وَالأَبْعَــادُ الحَضَارِيَّــةُ.. دِرَاسَــةٌ مقارنَــة
■ **أ.د. أحمد سيف الدين** ٦

□ بين الفاعل المحذوف... والعصمة المحذوفة!
■ **أ.د. أيمن أحمد رؤوف القادريّ** ٣٠

□ الآفــاق الجديــدة لسياســات المنافســة في عــصر التحول الرقمــي: الفــرص والتحديات
■ **أ.م.د حسن تركي عمير- م.م آية حسن تركي** ٤٩

□ دور سجلات المحاكم الشرعية في كتابات المؤرخين المؤرخ حسان حلاق أنموذجًا
أ.د. سليم هاني منصور ٧٢

□ مزايا ومخاطر بناء الأسرة.. ودورها في نهضة المجتمع والأمة على ضوء الكتاب والسنة والأحكام الفقهية
■ **أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان** ٩٥

□ الحياة الاجتماعية والعمرانية في الأندلس عهد محمد بن عبد الرحمن الثاني ٢٣٨-٢٧٣ هـ\ ٨٥٢-٨٨٦ م
د. عبد الرحمن أبو زيد ١١١

□ جَرْس الحروف بين الفكرة الصّوتيّة والملامح التّمييزيّة
■ **أ.د. ندى محمّد مرعشلي** ١٣٨

أهمية القصّة في تنمية مهارات التواصل الفعّال عند الأطفال
■ **د. نوال قاسم يوسف** ١٧١

□ استراتيجيات التعليم من أجل التنمية المستدامة في اليابان: دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية-الاقتصادية
أ.د. حبيب بدوي ٢١٧

□ التعاون الإفريقي ـــ الأوروبي بشــأن تغيّر المناخ والتنمية المستدامة: استكشــاف الفرص والتحديات لتحقيق منافع متبادلة
■ **أ.د. عبد الله الصحراوي ـ بوتخيل قميدة** ٢٧٢

الجمعيّة اللبنانيّة للعلوم والأبحاث
Lebanese Association for Science and Research

رئيس التّحرير:
أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان.
نائب رئيس التّحرير:
أ.د. سليم منصور.
سكرتير التحرير:
ا.د. حبيب البدوي
هيئة التّحرير:
د. عمر قزيحة.
د. يوسف حسن ديب الجاجية

الهَيئةُ الاستِشَارِيّة
أ.د. إبراهيم الحوت (لبنان).
ـ أ.د. أحمد سيف الدين (لبنان).
ـ أ.د. اســعيدة بنــت العــربي العثــماني (المغــرب).
ـ د. حسن تركي عمير الأوسي (العراق).
ـ أ.د. عبد الله محمد صحراوي (الجزائر).
ـ أ.د. أيمن القادري (لبنان) .
-د. فريحة ابو بكر ابو عمود (ليبيا)
ـ أ.د. فيصــل عبــد اللــه أحمــد الكنــدري (الكويــت).
ـ د. محمد امحمد العادل (تركيا).
ـ أ.د. محمد حسان الطيّان (سورية).
د. محمد الجدي (فلسطين) .
ـ د. محمــد عبــد الكريــم عبــد اللــه الهــد (الســودان).
ـ د. ناصر الدين محمد الشاعر (فلسطين).
ـ أ.د. وجيه يعقوب السيد (مصر).

قَوَاعِدُ النَّشر

تقبل المجلة البحوث العلمية المبتكرة في أحد العلوم المذكورة باللغة العربية (حاليًا على أن تتسع للغات أخرى لاحقًا، على أن تحقق الشروط التالية:

١- أن تراعى في المادة المرسلة قواعد البحث العلمي بتوثيق المصادر والمراجع والنصوص، والالتزام بالموضوعية والمنهجية في الكتابة.

٢- ألا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر لأي مجلة، أو مؤتمر في الوقت نفسه، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر.

٣- تراجع المواد المرسلة، من قبل محكّمين، ولا تعاد المادة إلى صاحبها في حالة عدم نشرها.

٤- أن يوضع اسم الباحث وصفته العلمية وعنوانه باللغتين العربية والإنكليزية تحت عنوان البحث مباشرة.

٥- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

- عنوان البحث.
- اسم الباحث ودرجته العلميَّة، والجامعة التي ينتمي إليها.
- البريد الإلكتروني للباحث.
- ملخَّص للدراسة (باللغتين العربية والإنكليزية في حدود ١٥٠ كلمة).
- الكلمات المفتاحية بعد الملخص.

٦- أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة

٧- ينضد البحث على الحاسوب على برنامج (Microsoft Word) وتترك مسافتين بين الأسطر.

٨- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Traditional Arabic) حجم الخط (١٦ في المتن).
- اللغة الأجنبية: نوع الخط (Times New Roman) وحجم الخط (١٤ في المتن).
- تكتب العناوين الرئيسة والفرعية للفقرات بحجم ١٦نقطة مثلها مثل النص الرئيس لكن مع تضخيم الخط.
- أن تكتب الحواشي داخل النص.

٩- كتابة الآيات القرآنية حصرا بالرسم العثماني

١٠- توضع قائمة بالمراجع في آخر البحث على ورقة أو أوراق مستقلة وفق الترتيب الألفبائي.

١١- يُضَمّن البحث المقابل الأجنبي للمصطلحات العربية المستخدمة مرة واحدة عند ورودها لأول مرة.

١٢- أن يرفق صاحب البحث تعريفا مختصرا بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.

تتم جميع المراسلات باسم رئيس تحرير المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث – LJSR
وترسل بالبريد الإلكتروني إلى: lebanesejsr@gmail.com
الموقع الالكتروني: https://lubnan-lasr.org

كَلِمَةُ العَدَدِ

بقلم/ رئيس التحرير

أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان.

العدد الخامس وبصمات الشهيد الحاضر بيننا
الدكتور حسين عطوي

يصدر هذا العدد الخامس من (المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث) بعد تجربة صعبة واجه فيها وطننا لبنان آلة قهر همجية لم تفرّق بين صغير وكبير، مسلّطةً براثنها على البشر والطبيعة على حد سواء. كما ذاقت أسرة المجلة مرارة فقد نائب رئيس التحرير، الشهيد الدكتور حسين عطوي، الذي ارتقى مع شهداء الوطن، ولا نزكي على الله أحدًا.

لقد ترك الدكتور عطوي فراغًا علميًا وإداريًا كبيراً، كما فقدت الساحة الأكاديمية العربية باستشهاده غدرًا شخصية علمية بارزة، امتدت مسيرته الحافلة بالعطاء على التعليم والإشراف الأكاديمي، وتوجيه الطلاب والزملاء نحو البحث الهادف المتميز البعيد عن التقليدية. وقد جسّد في كل مشروع ومؤتمر عمل عليه، بصمة لا تُقدّر بثمن، مؤكدًا أن أهل الهمة هم أهل القمة.

وعلى الرغم من الضغوط والمخاطر التي شهدها وطننا، لم يتوان الدكتور حسين عن متابعة رسالته العلمية، ومواصلة أبحاثه الشخصية، وإعداد كتابين تحت الطبع، ما يعكس حبه العميق للعلم ورغبته الدائمة في نشر المعرفة. كما تحمل مسؤولية تحرير المجلة وإدارة شؤونها منذ

رؤيتهـا النـور بكفـاءة واحترافيـة، مجسّـدًا روح الالتـزام والمسـؤولية التـي عـرف بهـا طـوال مسـيرته، قبـل أن يختـاره اللـه شـهيدًا عـلى ظلـم البغـاة.

إن خسـارة أبي محمـد لا تُعـوّض، فهـو نمـوذج للعـالم المخلـص الـذي يـترك أثـرًا طيبًـا في نفـوس طلابـه وزملائـه ومجتمعـه. وفي هـذا العـدد، ومـع كل بحـث مـرّ تحـت إشرافـه، نسـتذكر مآثـره ونواصـل مسـيرته بإجـلال وفخـر، ملتزمـين بمواصلـة طريـق العلـم والمعرفـة الـذي سـعى فيـه بـكل تفـانٍ وجهـد.

يقـدم هـذا العـدد باقـة مـن الأبحـاث المتنوعـة في الفكـر الإسـلامي والعلـوم الاجتماعيـة، متميـزة بالعمـق والابتـكار، وبـرؤى جديـدة ومنهجيـات بحثيـة متقدمـة تفتـح آفاقًـا أمـام الباحثـين والطـلاب عـلى حـد سـواء.

كـما نتقـدم بالشـكر والتقديـر لأعضـاء هيئـة التحريـر عـلى جهودهـم المسـتمرة، ولزملائنـا الباحثـين الذيـن أمـدّوا المجلـة بأعمالهـم المتميـزة، واضعين بصمتهـم العلميـة في كل مقـال وبحـث محكّـم. إن هـذا التعـاون والحـرص الـدؤوب عـلى الجـودة العلميـة يشـكل دعامـة أساسـية لاسـتمرار المجلـة في تقديـم محتـوى متميـز يعـزز مكانتهـا الأكاديميـة.

وفي هـذا السـياق، نؤكـد التزامنـا بمواصلـة المسـيرة العلميـة بـكل جـدّ واجتهـاد، مسـتلهمين روح التفـاني التـي جسـدها فقيدنـا الدكتـور حسـين عطـوي، سـائلين اللـه أن يوفقنـا لإتقـان العمـل وأن نكـون قـدوة في خدمـة الإنسـان والوطـن.

مَبْدَأُ حُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ فِي الإِسْلَامِ
الأُسُسُ الشَّرْعِيَّةُ وَالأَبْعَادُ الحَضَارِيَّةُ.. دراسة مقارنة

أ.د. أحمد سيف الدين

أستاذ اللّغة العربية وآدابها في الجامعة اللبنانية

المُلَخَّصُ

يَتَنَاوَلُ هٰذَا البَحْثُ حُرِّيَّةَ المُعْتَقَدِ فِي الإِسْلَامِ، مُبَيِّنًا أَنَّهُ قَرَّرَ لِلإِنْسَانِ حَقَّ الاخْتِيَارِ وَجَعَلَهُ مَسْؤُولًا عَنْ قَرَارَاتِهِ، مَعَ التَّوَازُنِ بَيْنَ حُرِّيَّةِ الفَرْدِ وَمَصَالِحِ المُجْتَمَعِ. وَيُؤَكِّدُ أَنَّ الإِسْلَامَ لَمْ يُفْرَضْ بِالإِكْرَاهِ، بَلْ قَامَ عَلَى الإِقْنَاعِ، وَشَهِدَ تَارِيخُ المُسْلِمِينَ بِحِفْظِ عَقَائِدِ غَيْرِهِمْ.

كَمَا يَعْرِضُ تَعْرِيفَ الحُرِّيَّةِ وَالعَقِيدَةِ، وَضَوَابِطَ الحُرِّيَّةِ القَائِمَةَ عَلَى مَنْعِ الضَّرَرِ وَحِمَايَةِ النِّظَامِ العَامِّ دُونَ إِلْغَاءِ شَخْصِيَّةِ الفَرْدِ، مُبَيِّنًا ارْتِبَاطَهَا بِالمَسْؤُولِيَّةِ شَرْعًا وَاجْتِمَاعًا.

وَيُقَارِنُ البَحْثُ بَيْنَ الرُّؤْيَتَيْنِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالغَرْبِيَّةِ لِحُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ مِنَ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى عَدَمِ الإِكْرَاهِ وَحِفْظِ حُقُوقِ غَيْرِ المُسْلِمِينَ. وَيُخْتَمُ بِإِبْرَازِ نَمَاذِجَ مِنْ سِيرَةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، لِيَنْتَهِيَ إِلَى أَنَّ الإِسْلَامَ قَدَّمَ رُؤْيَةً عَادِلَةً وَمُتَوَازِنَةً لِحُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ، أَصْلُهَا ثَابِتٌ فِي نُصُوصِهِ وَتَارِيخِهِ.

الكَلِمَاتُ المِفْتَاحِيَّة

الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ - الْحُرِّيَّةُ الدِّينِيَّةُ - حُرِّيَّةُ الْمُعْتَقَدِ - حُقُوقُ الْإِنْسَانِ - لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ.

Abstract

This study examines freedom of belief in Islam, demonstrating that Islam affirms the human right to free choice and holds individuals accountable for their decisions, while maintaining a balance between individual freedom and the interests of society. It emphasizes that Islam was not imposed through coercion but was founded upon persuasion, and that the history of Muslim societies attests to the preservation of the beliefs of others.

The paper also presents conceptual definitions of freedom and belief, along with the regulatory principles governing freedom, which are based on preventing harm and safeguarding public order without negating individual personality. It further clarifies

the intrinsic connection between freedom and responsibility from both a legal (Sharʿī) and social perspective.

Moreover, the study compares Islamic and Western perspectives on freedom of belief, then draws evidence from the Qur'an and the Sunnah to affirm the principle of non-coercion and the protection of the rights of non-Muslims. The paper concludes by highlighting selected models from the lives of the Rightly Guided Caliphs, ultimately demonstrating that Islam offers a just and balanced vision of freedom of belief, firmly grounded in its foundational texts and historical practice.

Keywords:

Freedom of belief – Islam and freedom – No compulsion in religion – Human rights – Religious freedom.

أهمية البحث:

تَـمَّ اخْتِيَـارُ هَـذَا البحـث لِأَنَّـهُ يُسَلِّطُ الضَّـوْءَ عَـلَى إِحْدَى أَهَـمِّ القِيَـمِ الإِنْسَـانِيَّةِ الَّتِـي جَـاءَ الإِسْـلَامُ لِيُؤَكِّدَهَـا وَيُعَزِّزَهَـا، وَهِـيَ حُرِّيَّـةُ الاِعْتِقَـادِ. فَهُـوَ بحـثٌ يَكْشِـفُ عَـنْ أَسَـاسٍ جَوْهَـرِيٍّ فِي بِنَـاءِ المُجْتَمَـعِ الإِسْـلَامِيِّ، وَيَـرُدُّ عَـلَى الكَثِـيرِ مِـنَ الشُّـبُهَاتِ المُعَـاصِرَةِ الَّتِـي تُـرَوِّجُ أَنَّ الإِسْـلَامَ فَـرَضَ دِينَـهُ بِالقُـوَّةِ. كَـمَا أَنَّ البحـثَ يُسَـاعِدُ فِي بَيَـانِ الفَـرْقِ بَـيْنَ الرُّؤْيَـةِ الإِسْـلَامِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّـةِ الغَرْبِيَّـةِ لِلحُرِّيَّـاتِ.

أَهْدَافُ البحث:

- بَيَانُ مَكَانَةِ الحُرِّيَّةِ فِي الإِسْلَامِ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ قِيمَةً دَخِيلَةً بَلْ أَصِيلَةً.
- إِثْبَاتُ أَنَّ الإِسْلَامَ يَحْمِي حُرِّيَّةَ المُعْتَقَدِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُرْغِمْ أَحَدًا عَلَى دِينِهِ.
- تَسْجِيلُ التَّجَارِبِ التَّارِيخِيَّةِ الَّتِي تُؤَكِّدُ سُلُوكَ المُسْلِمِينَ فِي مُرَاعَاةِ العَقَائِدِ الأُخْرَى.
- إِبْرَازُ العَلَاقَةِ بَيْنَ الحُرِّيَّةِ وَالمَسْؤُولِيَّةِ فِي الرُّؤْيَةِ الإِسْلَامِيَّةِ.
- المُقَارَنَةُ بَيْنَ النَّظَرَتَيْنِ الغَرْبِيَّةِ وَالإِسْلَامِيَّةِ فِي مَفْهُومِ حُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ.
- تَوْثِيقُ دَلَائِلِ حُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ مِنَ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَسِيرَةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.
- تَرْسِيخُ مَفْهُومِ التَّعَايُشِ الدِّينِيِّ وَفَهْمِ أُسُسِهِ الشَّرْعِيَّةِ.

إِشْكَالِيَّةُ البحث:

عَـلَى الرَّغْـمِ مِـنْ وُضُـوحِ النُّصُـوصِ الشَّرْعِيَّـةِ وَالتَّجَـارِبِ التَّارِيخِيَّـةِ فِي تَأْكِيـدِ حُرِّيَّـةِ المُعْتَقَـدِ فِي الإِسْـلَامِ، إِلَّا أَنَّ الكَثِـيرَ مِـنَ الدِّرَاسَـاتِ المُعَـاصِرَةِ وَالمُرَوِّجِـينَ لِلأَفْـكَارِ المُغْرِضَـةِ يَزْعُمُـونَ أَنَّ الإِسْـلَامَ دِيـنٌ فَـرَضَ نَفْسَـهُ بِالقُـوَّةِ. وَبِنَـاءً عَـلَى ذَلِـكَ تَنْبَثِـقُ إِشْـكَالِيَّةُ هَـذِهِ الدِّرَاسَـةِ فِي السُّـؤَالِ الآتِي:

إِلَى أَيِّ مَـدًى تُجَسِّـدُ النُّصُـوصُ الشَّرْعِيَّـةُ وَالسِّـيَاقَاتُ التَّارِيخِيَّـةُ مَبْـدَأَ حُرِّيَّـةِ المُعْتَقَـدِ فِي الإِسْـلَامِ؟ وَكَيْـفَ يَتَفَـوَّقُ التَّصَـوُّرُ الإِسْـلَامِيُّ عَـلَى النَّـمَاذِجِ الغَرْبِيَّـةِ فِي تَأْصِيـلِ هَـذِهِ الحُرِّيَّـةِ؟

الدراسات السابقة

البحـث في موضـوع الحريـة في الإسـلام، ومقارنتهـا بمفهـوم الحريـة في الغـرب، وتطبيقاتـه، ليـس أمـرًا مسـتجدًا، ففيـه دراسـات وأبحـاث ومؤتمـرات سـابقة، يمكـن تصنيفهـا في أربعـة اتجاهـات رئيسـة:

١- دراسـات تناولـت الحريـة في الإسـلام تأصيـلًا شرعيًـا، كمحمـد الطاهـر بـن عاشـور في (مقاصـد الشريعـة الإسـلامية) حيـث أكّـد أن الحريـة أصـل مقاصـدي، وأن الشريعـة جـاءت لتحريـر الإنسـان مـن كل صـور الاسـتعباد، وربـط الحريـة بمقاصـد حفـظ الديـن والنفـس

والعقل. وتميّزت هذه الدراسة بالتأصيل المقاصدي، لكنها لم تفرد مقارنة منهجية مع التصور الغربي.

وعبد الكريم زيدان في (أحكام الذميين والمستأمنين)، حيث تناول حقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية، وأثبت تاريخيًا وتشريعيًا صيانة حرية الاعتقاد. وركّز على الجانب الفقهي التطبيقي دون معالجة فلسفية لمفهوم الحرية.

ويوسف القرضاوي، في (غير المسلمين في المجتمع الإسلامي)، عرض نماذج تاريخية وقواعد شرعية تؤكد عدم الإكراه الديني. وقد اتسم الكتاب بالطابع الدعوي والفقهي، لا بالمقارنة الفكرية مع الغرب.

٢- دراسات مقارنة بين الإسلام والغرب في مفهوم الحرية

من أبرزها: طه عبد الرحمن، في (سؤال الأخلاق وروح الحداثة)، ناقش فيه مفهوم الحرية في الفلسفة الغربية الحديثة، ونقد فصل الحرية عن المسؤولية، وقدّم تصورًا إسلاميًا أخلاقيًا بديلاً. وقد تميّز كتابه بالتحليل الفلسفي العميق، لكنه لم يركّز تفصيلاً على حرية المعتقد تحديدًا.

ولؤي صافي، في (أسس الحرية في الإسلام)، حيث قارن بين الحرية في الفكر الليبرالي الغربي والحرية في الإسلام، وربطها بالوحي والقيم. وقدّم مقارنة فكرية، دون توسع تاريخي أو نصي تطبيقي.

ومحمد عمارة، في (الإسلام وحقوق الإنسان)، ناقش مفهوم الحقوق والحريات في الإسلام مقارنة بالمواثيق الدولية. وركز على البعد الحقوقي والسياسي أكثر من الحرية العقدية.

٣- دراسات غربية حول حرية الاعتقاد

غالبًا ما تفصل الدراسات الغربية الحرية عن الوحي، وتُطلقها من الضوابط القيمية، مما ينعكس على نتائجها الاجتماعية. منها:

جون لوك، في (رسالة في التسامح)، أسّس فيه لمفهوم حرية الاعتقاد في الفكر الليبرالي، وربطها بالعقد الاجتماعي، منطلقًا من خلفية صراعات الكنيسة، وحرّر الحرية من المرجعية الدينية.

وإعلان حقوق الإنسان (١٩٤٨)، الذي نصّ على حرية الدين والمعتقد، بما في ذلك حق تغيير الدين. وقدّم تصورًا قانونيًا وضعيًا، لا أخلاقيًا ولا روحيًا.

٤- دراسات ردّ الشبهات حول فرض الإسلام بالقوة

فقد قام بعض الكتاب الموضوعيين في الغرب في رد الشبهات، كتوماس أرنولد، في (الدعوة

إلى الإسلام)، حيث أثبت تاريخيًا أن الإسلام لم يُفرض بالقوة. وهي دراسة غربية منصفة، لكنها تاريخية أكثر منها تأصيلية.

وول ديورانت، في (قصة الحضارة)، حيث أقرّ بسماحة الإسلام في التعامل مع غير المسلمين. ومضمونه إشارات عامة، لا دراسة منهجية متخصصة.

مميزات البحث عما سبق

استفاد البحث من هذه الدراسات في: التأصيل الشرعي لمفهوم الحرية. وتتبع التجربة التاريخية الإسلامية. والاطلاع على الرؤية الغربية الفلسفية والقانونية. ورصد الشبهات المعاصرة والردود عليها.

إلا أنه تميّز بعدة إضافات علمية واضحة: فقد جمع بين التأصيل النصي والمقارنة الفكرية، في القرآن الكريم والسنة المطهرة والسيرة الشريفة، والتحليل المقارن مع الفكر الغربي، وهو ما تفتقده كثير من الدراسات التي تكتفي بأحد الجانبين.

وأبرز العلاقة الجوهرية بين الحرية والمسؤولية، وهي نقطة مفصلية قلّ من أفرد لها معالجة مستقلة، بينما ركّزت معظم الدراسات على الحرية بمعزل عن تبعاتها الأخلاقية والاجتماعية.

وعقد مقارنة منهجية بين مرجعية الوحي ومرجعية العقد الاجتماعي، حيث أبرز البحث أن الحرية في الإسلام منضبطة بالوحي والمقاصد، بينما الحرية في الغرب منفصلة عن المرجعية الدينية، وهذه إضافة تحليلية نقدية واضحة.

وظف البحث التجربة التاريخية توظيفًا استدلاليًا لا سرديًا، فقد ربطها بالمبدأ الشرعي، واستثمرها في الرد على الشبهات المعاصرة.

وبهذا، لا يكرّر البحث الدراسات السابقة، بل يركّب بينها، وينتقدها، ويعرضها من خلال رؤية إسلامية متوازنة تجمع بين الحرية، والمسؤولية، والكرامة الإنسانية.

منهجية البحث

اتّبع الباحث في هذا النص منهجيّة مركّبة، تجمع بين أكثر من منهج بحثي، ويمكن تحديدها بدقّة على النحو الآتي:

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الغالب على البحث.

ثانيًا: المنهج الاستقرائي، من خلال تتبّع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بحرية المعتقد. وجمع النماذج التاريخية من سيرة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين. والانتقال من الجزئيات النصية والتاريخية إلى نتائج كلية، مثل تقرير أصل حرية المعتقد في الإسلام.

ثالثًا: المنهج التاريخي، بدراسة الواقع التاريخي للمسلمين في مكة والمدينة. وعرض مواقف تاريخية تثبت عدم الإكراه في الدين.

رابعًا: المنهج المقارن، وهو منهج أساسي في البحث، بالمقارنة بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية لمفهوم حرية المعتقد. وإبراز الفروق المرجعية (الوحي مقابل العقد الاجتماعي)، والنتائج الفكرية والاجتماعية. والعلاقة بين الحرية والمسؤولية.

خامسًا: المنهج الاستدلالي، بالردّ على الشبهات القائلة بأن الإسلام فُرض بالقوة، وبناء الحجج اعتمادًا على: النصوص الشرعية، والوقائع التاريخية، والتحليل العقلي والمنطقي.

المُقَدِّمَةُ

الحُرِّيَّةَ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ الإِنْسَانِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَلاَ قِيمَةَ وَلاَ أَهَمِّيَّةَ لِلْحَيَاةِ بِدُونِ الحُرِّيَّةِ، فَحِينَ يَفْقِدُ الإِنْسَانُ حُرِّيَّتَهُ، يَفْقِدُ كُلَّ شَيْءٍ فِي دَاخِلِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَعْمَلُ وَيَسْعَى فِي الأَرْضِ.

وَيَشْهَدُ الوَاقِعَ التَّارِيخِيَّ عَلَى أَنَّ الإِسْلاَمَ قَدْ دَافَعَ عَنْ حُرِّيَّةِ الاِعْتِقَادِ، وَقَدْ كَانَ حَقًّا غَالِيًا ثَمِينًا، كَافَحَ المُسْلِمُونَ مِنْ أَجْلِهِ فِي بَدَايَةِ الدَّعْوَةِ فِي مَكَّةَ ثَلاَثَ عَشْرَةَ سَنَةً، يَتَحَمَّلُونَ المَشَاقَّ فِي سَبِيلِهِ حَتَّى اسْتَقَرَّ لَهُمُ الأَمْرُ فِي النِّهَايَةِ.

وَلَمَّا حَصَلَ المُسْلِمُونَ عَلَى الاِسْتِقْرَارِ اعْتَرَفُوا بِهَذَا الحَقِّ كَامِلاً بِالنِّسْبَةِ لِأَصْحَابِ العَقَائِدِ الأُخْرَى، وَالتَّارِيخُ الإِسْلاَمِيُّ كُلُّهُ يَخْلُو مِنْ أَيِّ حَادِثَةٍ فَرَضَ المُسْلِمُونَ فِيهَا دِينَهُمْ بِالقُوَّةِ وَالإِكْرَاهِ عَلَى الرَّعَايَا غَيْرِ المُسْلِمِينَ، أَوِ اضْطِهَادِهِمْ شَعْبًا لِيَنْطِقُوا بِكَلِمَةٍ أَوْ حَرْفٍ.

وَجَاءَ هَذَا البَحْثُ لِيَتَحَدَّثَ عَنْ **رُؤْيَةِ الإِسْلاَمِ لِحُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ**، وَقَدْ تَضَمَّنَ مُقَدِّمَةً وَخَاتِمَةً وَسِتَّةَ مَبَاحِثَ.

المُقَدِّمَة في أَهَمِّيَّة الحُرِّيَّة.
المَبْحَث الأَوَّل تعريف الحُرِّيَّةَ وَالعَقِيدَةَ.
المَبْحَث الثَّاني بيان ضَوَابِطَ الحُرِّيَّة في الإِسْلاَم.
المَبْحَث الثَّالث في عِلاَقَة الحُرِّيَّة بِالمَسْؤُولِيَّة.
المَبْحَث الرَّابع عرض آثَار حُرِّيَّة المُعْتَقَد حَسَبَ الرُّؤْيَة الغَرْبِيَّة وَالإِسْلاَمِيَّة.
المَبْحَث الخَامس عَنْ حُرِّيَّة المُعْتَقَد في القُرْآن الكَرِيم وَالسُّنَّة النَّبَوِيَّة.
المَبْحَث السَّادس في حُرِّيَّة المُعْتَقَد في عَهْد الخُلَفَاء الرَّاشِدِينَ.
الخَاتِمَة أبرز النِّقَاط الَّتِي جَاءَتْ فِي البَحْث.

المبحثُ الأوَّلُ: تعريفُ الحُرِّيَّةِ والعقيدةِ لُغَةً واصطِلاحًا

تعريفُ الحُرِّيَّةِ لُغَةً واصطِلاحًا

الحرية لُغَةً:

جاءَ في لسانِ العرب لابنِ منظورٍ: «الحُرُّ، بالضّمِّ، نقيضُ العبدِ، والجمعُ أحرارٌ وحِرارٌ، والحُرَّةُ نقيضُ الأَمَة، والجمعُ حرائرُ. ومنهُ حديثُ عمرَ في النساءِ: لأُرُدَّنَّكُنَّ حرائرَ؛ أي أُلزِمُكُنَّ البيوتَ لبيوتَ، لأنَّ الحجابَ إنما ضُرِبَ على الحرائرِ دونَ الإماءِ. وحَرَّرَهُ: أعتقَهُ.»[١]

وقالَ الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديّ: «الحُرِّيَّةُ من الناسِ: خِيارُهم، والحُرُّ من كلِّ شيءٍ ما أُعتِقَ منه، وحُرَّةُ الوجهِ: ما بدا من الوجنةِ، والحُرُّ: فَرْخُ الحمامِ.»[٢]

وقالَ الأصفهانيّ: «الحُرُّ خلافُ العبدِ. والحرِّيَّةُ ضَربانِ: أحدُهما مَن لا يجري عليه حكمُ الشيءِ، نحو: **«الحُرُّ بالحرِّ.»**[٣]

والثاني مَن لم تتملَّكهُ الصفاتُ الذميمةُ من الحرصِ والشَّرَهِ.»[٤]

وجاءَ في المصباحِ المنيرِ للفيوميّ: «الحُرُّ بالضّمِّ من الرملِ ما خَلُص من الاختلاطِ، والحُرُّ من الرجالِ خلافُ العبدِ، لأنه خَلُص من الرِّقِّ، وجمعُه أحرارٌ. ويقال: حرَّرتُهُ تحريرًا إذا أعتقتَه، والأنثى حُرَّةٌ وجمعُها حرائرُ.»[٥]

الحرية اصطلاحًا

قالَ الدُّكتورُ لُؤَي صافي عن تعريفِ الحُرِّيَّةِ: «مَفهومٌ مِنَ المَفاهيمِ الكُبرى الَّتي تَحكُمُ وَعيَ الإنسانِ، فَتُحَرِّكُ مَشاعِرَهُ، وَتُوَجِّهُ فِعلَهُ، مِثلَ مَفاهيمِ الحَياةِ وَالمَوتِ وَالأَمَلِ.»[٦]

ويقولُ الدُّكتورُ طَه عبدُ الرَّحمنِ بأنَّ الحُرِّيَّةَ هي:»أَنْ تَتَعَبَّدَ لِلخالِقِ بِاخْتِيارِكَ، وَأَنْ لا يَسْتَعْبِدَكَ الخَلْقُ في ظاهِرِكَ وَباطِنِكَ.»[٧] ويقولُ الدُّكتورُ عليُّ بنُ حَمزَةَ العُمَريّ: «فَالحُرِّيَّةُ هي: سُلوكٌ فِطريٌّ، وَنَسَقٌ فِكريٌّ، يَتَدَخَّلُ في نَشاطِ الإنسانِ، وَإِفرازِ أَبعادِهِ النَّفسيَّةِ، وَالسُّلوكيَّةِ، وَالفَلسفيَّةِ وَالحَرَكيَّةِ.»[٨]

وقد بَيَّنَ الجُرجانيُّ أَنَّ ثَمَّةَ تَعريفاتٍ عندَ أَهلِ الحَقيقَةِ، فَيَقولُ: «الحُرِّيَّةُ في اصطِلاحِ أَهلِ الحَقيقَةِ: الخُروجُ عن رِقِّ الكائناتِ، وَقَطعُ جَميعِ العَلائِقِ وَالأَغيارِ، وَهي على مَراتِبَ: حُرِّيَّةُ العامَّةِ عن رِقِّ الشَّهَواتِ، وَحُرِّيَّةُ الخاصَّةِ عن رِقِّ المُراداتِ لِفَناءِ إِراداتِهِم في إِرادَةِ الحَقِّ، وَحُرِّيَّةُ خاصَّةِ الخاصَّةِ عن رِقِّ الرُّسومِ وَالآثارِ لانمِحاقِهِم في تَجَلِّي نورِ الأَنوارِ.»[٩]

"وفي عِلْمِ النَّفسِ: القُدرَةُ على تَحقيقِ الفِعلِ دونَ خُضوعٍ لِتَأثيرِ قُوًى باطِنَةٍ، سَواءٌ أَكانَتِ البَواعِثَ أَمِ الدَّوافِعَ.

وفي القانُونِ: القُدرَةُ على تَحقيقِ فِعلٍ، أَوِ امْتِناعٍ عن تَحقيقِ فِعلٍ دونَ خُضوعٍ لِأَيِّ ضَغطٍ خارِجيٍّ.»[١٠]

وقد وَرَدَ في الإعلانِ العالَميِّ لِحُقوقِ الإنسانِ أَنَّ حُرِّيَّةَ المُعتَقَدِ: «هو مَبدأٌ يَدعَمُ حُرِّيَّةَ الفَردِ أَوِ المَجموعَةِ في الحَياةِ الخاصَّةِ أَوِ العامَّةِ، في إِظهارِ دِينِهِم أَو مُعتَقَداتِهِم أَو شَعائِرِهِم الدِّينيَّةِ، سَواءٌ بِالتَّعليمِ أَوِ المُمارَسَةِ أَوِ الاِحْتِفالِ، وَيَشمَلُ المُصطَلَحُ كَذلِكَ حُرِّيَّةَ تَغييرِ الدِّينِ أَو عَدَمِ اتِّباعِ أَيِّ دِينٍ.»[١١]

وجاءَ في ميثاقِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ عامَ١٩٤٥ : «إِحْترامُ حُقوقِ الإنسانِ وَالحُرِّيَّاتِ الأَساسيَّةِ لِلنَّاسِ جَميعًا، وَالتَّشجيعُ على ذلكَ إِطلاقًا بلا تَمييزٍ بِسَبَبِ الجِنسِ أَوِ اللُّغَةِ أَوِ الدِّينِ، وَلا تَفريقَ بَينَ الرِّجالِ وَالنِّساءِ.»[١٢]

"عَرَّفَ الدِّرينيُّ الحُرِّيَّةَ بِأَنَّها: المَكْنَةُ العامَّةُ الَّتي قَرَّرَها الشَّارِعُ لِلأَفرادِ على السَّواءِ، تَمكينًا لَهُم مِنَ التَّصَرُّفِ على خِيرَةٍ مِن أَمرِهِم، دونَ الإِضرارِ بالغَيرِ. مُستَنِدًا على تَعريفِ الفُقَهاءِ لِمَعنَى الإِباحَةِ الَّتي تَقُومُ في أَصلِ تَشريعِها على التَّخْييرِ بَينَ الفِعلِ وَالتَّرْكِ.

وقد ذَهَبَ النَّاسُ إلى مُحاوَلَةِ التَّفريقِ بَينَ نَظْرَةِ الإسلامِ إلى الحُرِّيَّةِ وَمَفهومِها عن كُلِّ النَّظريّاتِ الأُخرى الفَلسفيَّةِ وَالاَشتِراكيَّةِ وَالمادِّيَّةِ الغَربيَّةِ؛ بِأَن قالُوا: الحُرِّيَّةُ جَعْلٌ قانونيٌّ، وَليسَ حَقًّا طَبيعيًّا، فَما كانَ لِلإنسانِ لِيَصِلَ إلى حُرِّيَّتِهِ لَولا نُزولُ الوَحيِ، وَأَنَّ الإنسانَ لَم يُخلَقْ حُرًّا، وَإِنَّما لِيَكونَ حُرًّا.

وعَرَّفَتْها الدُّكتورةُ رَحيلُ مُحمَّد غُرايِبَةُ بِأَنَّها: أَصلٌ مَركوزٌ في فِطرَةِ الإنسانِ، وَجَعَلَها مَناطَ الاِبْتِلاءِ، كَما جَعَلَ العَقلَ مَناطَ التَّكليفِ، فَاللهُ تَعالى الَّذي خَلَقَ الإنسانَ وَكَوَّنَهُ، أَرادَهُ عاقِلًا حُرًّا، ثُمَّ أَناطَ بِهِ الخِلافَةَ في الأَرضِ مِن إِعمارِها وَفْقَ مَنهَجٍ تَشريعيٍّ عِبادِيٍّ مُتَّسِقٍ مَعَ نَواميسِ الكَونِ وَحَرَكَةِ المَوجوداتِ.»[١٣]

- تَعْريفُ العَقيدَةِ لُغَةً وَاصْطِلاحًا

لُغَةً: العَقيدَةُ مِنْ(ع ق د) أَصْلُهَا مِنْ عَقْدِ الحَبْلِ. وَعَلَيْهِ تَحْتَمِلُ مَعَانيَ مُتَعَدِّدَةً، وَالَّذي يَهُمُّنَا مِنْ مَعَانِيهَا اثْنَانِ:

العَهْدُ المُؤَكَّدُ، يُقَالُ: عَهدْتُ إِلَى فُلَانٍ في كَذَا وَكَذَا، وَتَأْوِيلُهُ: أَلْزَمْتُهُ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: عَاقَدْتُهُ، أَوْ عَقَدْتُ عَلَيْهِ، فَتَأْوِيلُهُ: أَنَّكَ أَلْزَمْتَهُ ذَلِكَ بِاسْتِيثَاقٍ.

وَالمُعَاقَدَةُ: المُعَاهَدَةُ، وَعَاقَدَهُ: عَاهَدَهُ، وَتَعَاقَدَ القَوْمُ: تَعَاهَدُوا.»[١٤]

قَالَ ابْنُ فَارِسٍ:»العَيْنُ وَالقَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى شَدٍّ وَشِدَّةٍ، وَوُثُوقٍ، وَإِلَيْهِ تَرْجِعُ فُرُوعُ البَابِ كُلُّهَا. مِنْ ذَلِكَ: عَقْدُ البِنَاءِ، وَالجَمْعُ أَعْقَادٌ وَعُقُودٌ. قَالَ الخَلِيلُ الفَرَاهِيدِيُّ: وَلَمْ أَسْمَعْ لَهُ فِعْلًا، وَلَوْ قِيلَ: عَقَّدَ تَعْقِيدًا أَيْ بَنَى عَقْدًا لَجَازَ. وَعَقَدْتُ الحَبْلَ أَعْقِدُهُ عَقْدًا. وَقَدِ انْعَقَدَ، وَتِلْكَ هِيَ العُقْدَةُ. وَعَاقَدْتُهُ مِثْلُ عَاهَدْتُهُ، وَهُوَ العَقْدُ وَالجَمْعُ عُقُودٌ، قَالَ تَعَالى:»**أَوْفُوا بِالعُقُودِ**».[١٥]وَالعَقْدُ عَقْدُ اليَمِينِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:»**وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الأَيْمَانَ**.»[١٦] وَعَقْدُ النِّكَاحِ وَكُلِّ شَيْءٍ، وُجُوبُهُ وَإِبْرَامُهُ، وَالعُقْدَةُ فِي البَيْعِ، إِيجَابُهُ، وَعَقَدَ قَلْبَهُ عَلَى كَذَا، فَلَا يَنْزِعُ عَنْهُ».[١٧]

اصْطِلَاحًا:"هِيَ الأُمُورُ الَّتي يَجِبُ أَنْ يُصَدِّقَ بِهَا القَلْبُ، وَتَطْمَئِنَّ إِلَيْهَا النَّفْسُ، حَتَّى تَكُونَ

يَقِينًا ثَابِتًا لَا يُمَازِجُهَا رَيْبٌ، وَلَا يُخَالِطُهَا شَكٌّ، أَيِ: الإِيمَانُ الجَازِمُ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ شَكٌّ لَدَى مُعْتَقِدِهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ، لَا يَقْبَلُ شَكًّا وَلَا ظَنًّا، فَإِنْ لَمْ يَصِلِ العِلْمُ إِلَى دَرَجَةِ اليَقِينِ الجَازِمِ لَا يُسَمَّى عَقِيدَةً، وَسُمِّيَتْ عَقِيدَةً: لِأَنَّ الإِنْسَانَ يَعْقِدُ عَلَيْهَا قَلْبَهُ.»[١٨]

يَتَّضِحُ مِنْ هَذَا أَنَّ العَقِيدَةَ لَذَّةٌ عُقِدَ عَلَيْهَا القَلْبُ، فَكَانَتْ حَلَاوَتُهَا أَشَدَّ مِنَ العَسَلِ، وَخَالَطَتِ النَّفْسَ، فَلَا تَنْفَكُّ عَنْهَا، لِأَنَّهَا صَارَتْ جُزْءًا مِنْهَا، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِفِطْرَةِ اللهِ تَعَالَى الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا. لِذَلِكَ فَسَّرَهَا الفَيُومِيُّ فَقَالَ:» العَقِيدَةُ مَا يَدِينُ الإِنْسَانُ بِهِ". [١٩] وَعَرَّفَهَا الجُرْجَانِيُّ بِقَوْلِهِ:»العَقَائِدُ: مَا يُقْصَدُ فِيهِ نَفْسُ الاعْتِقَادِ دُونَ العَمَلِ.»[٢٠]

المبحثُ الثَّاني: ضَوَابِطُ الحُرِّيَّةِ فِي الإِسْلَامِ

إِنَّ الإِسْلَامَ دِينُ هِدايَةٍ وَإِرْشَادٍ، فَقَدْ سَعَى إِلَى نَقْلِ الإِنْسَانِ مِنْ جُنُوحِ شَهَوَاتِ النَّفْسِ إِلَى سَاحَاتِ الانْضِبَاطِ، الَّتِي قَرَّرَتْهَا الشَّرِيعَةُ الرَّبَانِيَّةُ، بِمَا يُصْلِحُ حَالَ الفَرْدِ وَالمُجْتَمَعِ، وَإِنَّ الإِسْلَامَ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ النُّظُمِ أَنَّهُ دِينٌ عالَمِيٌّ فِطْرِيٌّ، لَمْ يَأْتِ لِهِدايَةِ جَماعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَمِنْطَقَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ فَتْرَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، بَلْ جاءَ شامِلًا عامًّا، فَهُوَ دِينٌ عالَمِيٌّ صالِحٌ لِكُلِّ زَمانٍ وَمَكانٍ، وَلِكُلِّ البَشَرِيَّةِ. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ مَفْهُومَ الحُرِّيَّةِ فِي الإِسْلامِ لَيْسَ مَفْهُومًا عَبَثِيًّا، بَلْ لَهُ ضَوابِطُ وَمَعالِمُ تَمْنَحُ هَذِهِ الحُرِّيَّةَ دُونَ التَّأْثِيرِ عَلَى حُرِّيَّاتِ الآخَرِينَ.»فَالْحُرِّيَّةُ فِي الإِسْلامِ، لَيْسَتْ سائِبَةً، وَلَا مُطْلَقَةً حَتَّى تَهْوِيَ بِصاحِبِها إِلَى قاعِ الضَّلالِ الرُّوحِيِّ، وَدَرَكِ الانْحِطاطِ الأَخْلاقِيِّ، بَلْ هِيَ حُرِّيَّةٌ واعِيَةٌ مُنْضَبِطَةٌ، فَإِذا خَرَجَ بِها الإِنْسانُ عَنْ أَحْكامِ الدِّينِ وَنِطاقِ العَقْلِ وَحُدودِ الأَخْلاقِ وَمَصْلَحَةِ الجَماعَةِ، تَمَّتْ مُساءَلَتُهُ وَمُحاسَبَتُهُ وَإِيقافُهُ عِنْدَ حَدِّهِ وَرَدُّهُ عَنْ غَيِّهِ، مَنْعًا لِضَرَرِ الفَرْدِ وَالجَماعَةِ، وَفَسادِ الدِّينِ وَالدُّنْيا.»[٢١]

وَتَتَمَثَّلُ الضَّوابِطُ الَّتِي وَضَعَهَا الإِسْلامُ فِي الآتِي:

- "أَلَّا تُؤَدِّيَ حُرِّيَّةُ الفَرْدِ أَوِ الجَماعَةِ إِلَى تَهْدِيدِ سَلامَةِ النِّظامِ العَامِّ وَتَقْوِيضِ أَرْكانِهِ.
- أَلَّا تُفَوِّتَ حُقوقًا أَعْظَمَ مِنْها، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى قِيمَتِها فِي ذاتِها وَرُتْبَتِها وَنَتائِجِها.
- أَلَّا تُؤَدِّيَ حُرِّيَّتُهُ إِلَى الإِضْرارِ بِحُرِّيَّةِ الآخَرِينَ.

وَبِهَذِهِ القُيودِ وَالضَّوابِطِ نُدْرِكُ أَنَّ الإِسْلامَ لَمْ يُقِرَّ الحُرِّيَّةَ لِفَرْدٍ عَلَى حِسابِ الجَماعَةِ، كَما لَمْ يُثْبِتْها لِلْجَماعَةِ عَلَى حِسابِ الفَرْدِ، وَلَكِنَّهُ زانَ بَيْنَهُما، فَأَعْطَى كُلًّا مِنهُما حَقَّهُ.»[٢٢]

وَمِنْ خِلالِ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ لَنا «أَنَّ الحُرِّيَّةَ فِي الإِسْلامِ لَا تَعْنِي الفَوْضَى وَارْتِكابَ المُوبِقاتِ وَالمُنْكَراتِ بِاسْمِها، وَاسْتِباحَةَ مَحارِمِ اللهِ تَعالَى وَالانْغِماسِ فِي الشَّهَواتِ المُحَرَّمَةِ، فَالْحُرِّيَّةُ الَّتِي تُبِيحُ هَذِهِ المَحْظُوراتِ هِيَ فَوْضَى، وَتَصَوُّرٌ خاطِئٌ لِلْحُرِّيَّةِ، وَقَدْ صَحَّحَ الإِسْلامُ هَذا التَّصَوُّرَ الخاطِئَ وَقَرَّرَ حُرِّيَّةَ النَّاسِ مُنْذُ وِلادَتِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْبادُهُمْ، كَما لَا يَجُوزُ تَقْيِيدُ حُرِّيَّاتِهِمْ، وَكُلُّ حَقٍّ لَهُم يِقابِلُهُ واجِبٌ عَلَيْهِمْ، لِيَكونَ هُناكَ تَوازُنٌ فِي الحَياةِ وَالتَّعايُشِ مَعَ الآخَرِينَ."[٢٣]

وَيَقُولُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ السُّبَاعِيّ:»وَالْحُرِّيَّةُ لَهَا حُدودٌ بِقَدْرِ مَا يَحْفَظُ القِيَمَ الدِّينِيَّةَ، وَيَحْفَظُ حُقُوقَ الآخَرِينَ وَإِلَّا فَهِيَ الفَوْضَى.«[٢٤] وَيَقُولُ الدُّكْتُورُ عِمادُ مُحَمَّد:»وَالْحُرِّيَّةُ يُعَرِّفُهَا فُقَهَاءُ الفِقْهِ الدُّسْتُورِيِّ: هِيَ قُدْرَةُ الفَرْدِ عَلَى مُمارَسَةِ أَيِّ عَمَلٍ لَا يَضُرُّ بِالآخَرِينَ.»[٢٥]

المبحثُ الثَّالِثُ:عَلاقَةُ الحُرِّيَّةِ بِالمَسْؤُولِيَّةِ

"ارْتَفَعَ القُرْآنُ بِالدِّينِ مِنْ عَقَائِدِ الكَهَانَةِ وَالوَسَاطَةِ وَإِلْغَاءِ المَحَارِيبِ إِلَى عَقَائِدِ الرُّشْدِ وَالهِدايَةِ، لَا جَرَمَ كَانَ المَخْلُوقُ المَسْؤُولُ صَفْوَةَ جَمِيعِ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا القُرْآنُ عَنِ الإِنْسَانِ إِمَّا خَاصَّةً بِالتَّكْلِيفِ أَوْ عَامَّةً فِي مَعَارِضِ الحَمْدِ وَالذَّمِّ مِنْ طِبَاعِهِ وَفِعَالِهِ.

وَلَقَدْ ذُكِرَ الإِنْسَانُ فِي القُرْآنِ بِغَايَةِ الحَمْدِ وَغَايَةِ الذَّمِّ فِي الآيَاتِ المُتَعَدِّدَةِ وَفِي الآيَةِ الوَاحِدَةِ، فَلَا يَعْنِي ذٰلِكَ أَنَّهُ يُحْمَدُ وَيُذَمُّ فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ أَهْلٌ لِلكَمَالِ وَالنُّقْصِ بِمَا فُطِرَ عَلَيْهِ مِنِ اسْتِعْدَادٍ لِكُلٍّ مِنْهُمَا، فَهُوَ أَهْلٌ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ، لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلتَّكْلِيفِ، وَالإِنْسَانُ مَسْؤُولٌ عَنْ عَمَلِهِ فَرْدًا وَجَمَاعَةً، لَا يُؤْخَذُ وَاحِدٌ بِوِزْرِ وَاحِدٍ، وَلَا أُمَّةٌ بِوِزْرِ أُمَّةٍ. قَالَ تَعَالَى:»**كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ.**«[٢٦] وَقَالَ سبحانه أَيْضًا:»**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ.**«[٢٧]

أَمَّا مَنَاطُ المَسْؤُولِيَّةِ فِي القُرْآنِ: فَهُوَ جَامِعٌ لِكُلِّ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا، يَتَغَلْغَلُ إِلَيْهِ فِقْهُ البَاحِثِينَ عَنْ حِكْمَةِ التَّشْرِيعِ الدِّينِيِّ أَوِ التَّشْرِيعِ فِي المَوْضُوعِ، فَهِيَ نُصُوصُ الكِتَابِ قَائِمَةٌ عَلَى أَرْكَانِهَا المُجْمَلَةِ: تَبْلِيغٌ، وَعِلْمٌ، وَعَمَلٌ.

فَلَا تَحِقُّ التَّبِعَةُ عَلَى أَحَدٍ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فِي مَسَائِلِ الغَيْبِ وَمَسَائِلِ الإِيمَانِ، قَالَ تَعَالَى:»**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا.**«[٢٨] وَقَالَ سُبْحَانَهُ أَيْضًا:»**وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ.**«[٢٩]

أَمَّا العِلْمُ: فَإِنَّ أَوَّلَ آيَةٍ فِي الكِتَابِ تَلَقَّاهَا صَاحِبُ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، كَانَتْ أَمْرًا بِالقِرَاءَةِ وَتَنْوِيهًا بِعِلْمِ اللهِ وَعِلْمِ الإِنْسَانِ، قَالَ تَعَالَى:»**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ.**«[٣٠] وَأَوَّلُ فَاتِحَةٍ فِي خَلْقِ الإِنْسَانِ، كَانَتْ فَاتِحَةَ العِلْمِ الَّذِي تَعَلَّمَهُ آدَمُ وَامْتَازَ بِهِ عَلَى سَائِرِ المَخْلُوقَاتِ، قَالَ تَعَالَى:»**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا.**«[٣١]

وَأَمَّا العَمَلُ: فَهُوَ مَشْرُوطٌ فِي القُرْآنِ بِالتَّكْلِيفِ الَّذِي تَسَعُهُ طَاقَةُ المُكَلَّفِ، وَبِالسَّعْيِ الَّذِي يَسْعَاهُ لِرَبِّهِ وَلِنَفْسِهِ، قَالَ تَعَالَى:»**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.**«[٣٢] وَقَالَ أَيْضًا.»**وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى.**«[٣٣] وَرُسُلُ البَلَاغِ هُمْ أَوَّلُ المُكَلَّفِينَ بِالعِلْمِ وَالعَمَلِ، أُمَمُهُمْ جَمِيعًا أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ، هِيَ الأُمَّةُ الإِنسَانِيَّةُ، وَإِلَهُهُمْ جَمِيعًا إِلَهٌ وَاحِدٌ هُوَ رَبُّ العَالَمِينَ.»[٣٤]

«فَالإِنْسَانُ إِذًا كَائِنٌ مُكَلَّفٌ بِالاخْتِيَارِ عَلَى سَبِيلِ الاخْتِبَارِ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ نَوْعِيَّةُ الجَزَاءِ، وَالَّذِي خَلَقَهُ وَكَلَّفَهُ وَمَنَحَهُ هٰذَا الاخْتِيَارَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِلْجَزَاءِ، هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ تَنْظِيمَ وَتَجْدِيدَ هٰذَا التَّكْلِيفِ مِنْ نَاحِيَةِ المَبْدَإِ.»[٣٥]

الحُرِّيَّـةُ وَالمَسْـؤُولِيَّةُ وَجْهَـانِ لِعُمْلَـةٍ وَاحِـدَةٍ اسْـمُهَا حَـقُّ التَّعْبِـيرِ، فَأَنْـتَ حُـرٌّ مَـا لَـمْ تَـضُرَّ، لِأَنَّ الإِنْسَـانَ مَخْلُـوقٌ اجْتِمَاعِـيٌّ بِطَبْعِـهِ لَا يَسْـتَطِيعُ العَيْـشَ لِوَحْـدِهِ، لِهٰـذَا هُـوَ يَحْتَـاجُ إِلَى أَنْ يُمَـارِسَ حُرِّيَّتَـهُ وَاسْـتِقْلَالَهُ الـذَّاتِيَّ، وَيَخْضَـعُ بِذٰلِـكَ لِلْقُيُـودِ الضَّرُورِيَّـةِ الَّتِـي تَضَـعُ الفَواصِـلَ بَـيْنَ حُـدُودِ اسْـتِقْلَالِهِ الـذَّاتِيِّ أَوْ حُرِّيَّتِـهِ وَبَـيْنَ مَـا يَتَمَتَّـعُ بِـهِ الآخَـرُونَ مِـنْ قِيَـمٍ مُقَابِلَـةٍ، لِهٰـذَا فَـإِنَّ الحُرِّيَّـةَ تُصْبِـحُ نِسْـبِيَّةً مِثْلَهَـا مِثْـلَ كُلِّ القِيَـمِ الأُخْـرَى وَلَيْسَـتْ مُطْلَقَـةً.

"وَيَرْتَبِـطُ هٰـذَا المَوْضُـوعُ بِمَبْـدَإٍ أَسَـاسِيٍّ فِي الحَيَـاةِ وَهُـوَ نِسْـبِيَّةُ الأَشْـيَاءِ، وَيَجِـبُ أَنْ نُسَـلِّمَ أَنَّ الإِنْسَـانَ مَهْـمَا تَقَـدَّمَ فِي الحَضَـارَةِ وَالإِبْـدَاعِ لَـهُ طَاقَـةٌ مَحْـدُودَةٌ تَتَّجِـهُ حَوْلَهَـا قُدْرَتُـهُ الفِكْرِيَّـةُ وَالمَادِّيَّـةُ، وَتَنْطَلِـقُ مِنْهَـا عِلَاقَتُـهُ بِخَـارِجِ ذَاتِـهِ، وَكُلُّ مَـا يُعْقَلُـهُ عَـنْ هٰـذَا الكَـوْنِ بِتَعْقِيدَاتِـهِ الطَّبِيعِيَّـةِ وَبِالقَوَانِـينِ الَّتِـي تَحْكُمُـهُ وَتُسَـيِّرُهُ، هُـوَ إِدْرَاكٌ نِسْـبِيٌّ إِلَى حَـدٍّ بَعِيـدٍ، لِأَنَّ المُطْلَـقَ هُـوَ الَّا مُتَنَاهِـي وَالَّا مَحْـدُودُ، وَهُـوَ كَمَبْـدَإٍ كَـوْنِيٍّ شَـامِلٍ بِحَـدِّ ذَاتِـهِ، لَا يُمْكِـنُ أَنْ يَنْجُـمَ إِلَّا عَـنْ إِرَادَةٍ مُطْلَقَـةٍ تَمْتَلِـكُ بِدَوْرِهَـا حُرِّيَّـةً مُطْلَقَـةً، وَهٰـذَا لَا يُمْكِـنُ وُجُـودُهُ إِلَّا فِي الـذَّاتِ الإِلٰهِـيَّةِ، وَإِذَا كَانَـتِ الحُرِّيَّـةُ فِي المُطْلَـقِ، أَيْ تِلْـكَ المُتَفَلِّتَـةُ مِـنْ كُلِّ قَيْـدٍ، خَطَـرًا عَـلَى الحُرِّيَّـةِ نَفْسِـهَا، لِأَنَّهَـا تُـؤَدِّي إِلَى الفَـوْضَى الَّتِـي لَا تَسْـتَقِيمُ مَعَهَـا الأَوْضَـاعُ، وَيُفْسَـحُ فِي المَجَـالِ أَمَـامَ القَـوِيِّ لِسَـلْبِ حُرِّيَّـةِ الضَّعِيـفِ وَحُقُوقِـهِ، فَـإِنَّ التَّنْظِيـمَ الَّـذِي يَتَنَـاوَلُ الحُرِّيَّـاتِ العَامَّـةِ يَجِـبُ أَنْ يُحَقِّـقَ التَّـوَازُنَ بَـيْنَ النِّظَـامِ وَالحُرِّيَّـةِ."[٣٦]

فَلِهٰـذَا فَـإِنَّ الحُرِّيَّـةَ وَالمَسْـؤُولِيَّةَ مِـنَ القَضَايَـا المُرْتَبِطَـةِ بِجَوْهَـرِ الإِنْسَـانِ، وَلَا يَسَـعُ لِأَيٍّ كَانَ يَحْـتَرِمُ وَيُقَـدِّسُ الإِنْسَـانَ بَرْفْـعِ المَسْـؤُولِيَّةِ عَنْـهُ. وإِنَّ تَحْمِيـلَ المَسْـؤُولِيَّةِ لِلإِنْسَـانِ اعْـتِرَافٌ لَـهُ بِخَاصِّيَّـةٍ تُشَرِّفُـهُ عَـنْ بَقِيَّـةِ الكَائِنَـاتِ وَهِـيَ العَقْـلُ.

الحُرِّيَّـةُ فِي نَظَـرِ الإِسْـلَامِ مُرْتَبِطَـةٌ بِالمَسْـؤُولِيَّةِ فِي تَـلَازُمٍ وَتَكَامُـلٍ، لِتَكُـونَ حُرِّيَّـةُ الإِنْسَـانِ إِرَادَةً فَعَّالَـةً فِي أَدَاءِ مَسْـؤُولِيَّاتِهِ الحَيَاتِيَّـةِ أَيًّـا كَانَـتْ، وَتَكُـونَ مَسْـؤُولِيَّاتُهُ اسْـتِثْمَارًا عَاقِـلًا وَنَافِعًـا لِحُرِّيَّتِـهِ، مِـنْ أَجْـلِ تَحْقِيـقِ مَصَالِـحِ المُجْتَمَـعِ وَالأُمَّـةِ وَالإِنْسَـانِيَّةِ. وَهَكَـذَا يَقْـتَرِنُ حَـقُّ الحُرِّيَّـةِ الـلَّازِمُ لِلإِنْسَـانِ بِوَاجِـبِ المَسْـؤُولِيَّةِ، وَلَا مَعْنَـى لِوُجُـودِ أَحَدِهِـمَا دُونَ الآخَـرِ.

يَقُـولُ المُفَكِّـرُ الجَزَائِـرِيُّ مَالِـكُ بْـنُ نَبِـيٍّ فِي كِتَابِـهِ شُرُوطُ النَّهْضَة:»فَالإِنْسَـانُ لَا يُمْكِـنُ أَنْ يَكُـونَ مَسْـؤُولًا مَـا لَـمْ يَشْـعُرْ بِأَنَّـهُ حُـرٌّ، فِيمَا يَأْتِيـهِ وَمَـا يَدَعُـهُ مِـنْ أَعْـمَالٍ، وَالعَكْـسُ صَحِيـحٌ، فَـإِذَا كَانَ حُـرًّا فِي عَمَـلٍ مِـنَ الأَعْـمَالِ فَإِنَّـهُ لَا يَسْـتَطِيعُ أَنْ يَتَنَصَّـلَ مِـنْ مَسْـؤُولِيَّةِ أَعْمَالِـهِ وَتَصَرُّفَاتِـهِ.»[٣٧]

وَ»الحُرِّيَّـةُ الشَّـخْصِيَّةُ أَصْـلُ الحُرِّيَّـاتِ الأَسَاسِـيَّةِ لِتَعَلُّقِهَـا بِنَفْسِ الإِنْسَـانِ وَبِصَمِيـمِ كَرَامَتِـهِ، وَهِـيَ أَصْلِيَّـةٌ طَبِيعِيَّـةٌ أَثْبَتَهَـا الفِكْرُ القَانُـونِيُّ وَالشَّرْعِـيُّ.»[٣٨]

فَلِذٰلِـكَ مَنَـعَ الإِسْـلَامُ التَّفْرِيـطَ وَالتَّقْصِـيرَ فِي أَدَاءِ وَاجِـبِ المَسْـؤُولِيَّةِ، عَنْ جَهْـلٍ أَوْ تَجَاهُـلٍ أَوْ تَمَرُّدٍ، مِـمَّا يُـؤَدِّي إِلَى ضَيَـاعِ الحُقُـوقِ وَالمَصَالِـحِ، لِهٰـذَا يَحْـرِصُ الإِسْـلَامُ بِتَشْرِيعِـهِ الرَّبَّـانِيِّ الحَكِيـمِ عَـلَى التَّـلَازُمِ وَالتَّـوَازُنِ وَالاِعْتِـدَالِ بَـيْنَ الحُرِّيَّـةِ وَالمَسْـؤُولِيَّةِ وَمَـا يَتَعَلَّـقُ بِهِـمَا مِـنَ الحُقُـوقِ وَالوَاجِبَـاتِ، كَأَسَـاسٍ لِتَـوَازُنِ الحَيَـاةِ الإِنْسَـانِيَّةِ أَخْلَاقِيًّـا وَاجْتِمَاعِيًّـا وَحَضَارِيًّا.

وَيَعْتَـبِرُ الإِسْـلَامُ النَّـاسَ جَمِيعًـا مَسْـؤُولِينَ كُلٌّ فِي دَائِرَتِـهِ وَبِحَسَـبِ اسْـتِطَاعَتِهِ وَوُسْـعِهِ، كَـمَا

بَـيَّنَ النَّبِـيُّ صَـلَّى اللـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ فِي حَدِيثِـهِ الشَّرِيـفِ حَيْـثُ قَالَ:»**كُلُّكُـمْ رَاعٍ وَكُلُّكُـمْ مَسْـؤُولٌ عَـنْ رَعِيَّتِـهِ، فَالإِمَـامُ رَاعٍ وَهُـوَ مَسْـؤُولٌ عَـنْ رَعِيَّتِـهِ، وَالرَّجُـلُ رَاعٍ فِي أَهْلِـهِ وَمَسْـؤُولٌ عَـنْ رَعِيَّتِـهِ، وَالمَـرْأَةُ رَاعِيَـةٌ فِي بَيْـتِ زَوْجِهَـا وَمَسْـؤُولَةٌ عَـنْ رَعِيَّتِهَـا، وَالخَـادِمُ رَاعٍ فِي مَـالِ سَـيِّدِهِ وَمَسْـؤُولٌ عَـنْ رَعِيَّتِـهِ، أَلَا فَكُلُّكُـمْ رَاعٍ وَكُلُّكُـمْ مَسْـؤُولٌ عَـنْ رَعِيَّتِـهِ.**«[٣٩]

المبحثُ الرَّابِعُ: آثارُ حُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ حَسَبَ الرُّؤيَةِ الغَرْبِيَّةِ وَالإِسْلامِيَّةِ

هُناكَ فارِقٌ كَبيرٌ بَيْنَ حُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ فِي الغَرْبِ وَحُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ فِي الإِسْلامِ

وَذلِكَ:

١- **أَمَّـا فِي الإِسْـلامِ**، فَلَيْـسَ مِـنْ حَـقِّ الإِنْسَـانِ أَنْ يَنْحَـرِفَ عَـنِ الدِّيـنِ الصَّحيـحِ، هَـذا لَيْـسَ حَقًّـا لَـهُ، بَـلْ مِـنَ الواجَـبِ عَلَيْـهِ أَنْ يَنْضَـوِيَ تَحْـتَ لِـواءِ الدِّيـنِ الصَّحيـحِ وَيَعْمَـلَ بِمـا تُمْلِيـهِ عَلَيْـهِ إِرادَةُ السَّـماءِ وَلَيْـسَ إِرادَتُـهُ الشَّـخْصِيَّةُ وَرَغَباتُـهُ وَقَناعاتُـهُ الخَاصَّـةُ، فَـلَا تَنْفَتِـحُ حُرِّيَّتُـهُ عَـلَى التَّعـالِي عَـنِ النَّـصِّ الدِّينِـيِّ، بَـلْ هُـوَ مُتَعَبَّـدٌ بِهَـذا النَّـصِّ خاضِـعٌ لَـهُ كَخُضُـوعِ الغَـرْبِيِّ لِلقانـونِ الآتي مِـنَ العَقْـدِ الاجْتِماعِـيِّ.

٢ - **الحُرِّيَّـةُ فِي المَفهُـومِ الغَـرْبِيِّ** هِـيَ الَّتِـي تَصْنَـعُ القَوانِـينَ وَالتَّشْرِيعـاتِ وَالدُّسـاتِيرَ وَالأَعْرافَ وَالثَّقافَـةَ، **أَمَّـا الحُرِّيَّـةُ فِي المَفهُـومِ الإِسْـلامِيِّ** فَيَصْنَعُهـا الـشَّرْعُ وَالقانـونُ وَتَخْضَـعُ لَهُما.

أ - آثارُ مَفهُومِ حُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ وَفْقَ الرُّؤْيَةِ الغَرْبِيَّةِ

١- الآثارُ الفِكْرِيَّةُ:

- ظُهـورُ تيَّـارِ المُفَكِّرِيـنَ وَالعُلَـماءِ وَالسِّياسِـيِّينَ نـادَوْا بِالعِلْمَانِيَّـةِ وَفَصْـلِ الدِّيـنِ عَـنِ الحَيـاةِ أَوْ قَـصْرِ الدِّيـنِ عَـلَى الشَّـعائِرِ التَّعَبُّدِيَّـةِ وَأَمَّـا شُـؤونُ الحَيـاةِ الأُخْـرَى مِـنْ سِياسَـةٍ وَاقْتِصـادٍ وَاجْتِـماعٍ فَـلَا عَلاقَـةَ لِلدِّيـنِ بِـهِ.

- الدَّعْـوَةُ لِحُرِّيَّـةِ العَقِيـدَةِ، أَيِّ عَقِيـدَةٍ، وَلَـوْ تَجَسَّـدَتْ فِي حَرَكَـةِ عِبـادَةِ الشَّـيْطانِ أَوِ الشَّـعْوَذَةِ وَالخُرافَـةِ.

- التَّرْكِيـزُ عَـلَى حُرِّيَّـةِ الإِنْسـانِ الفَرْدِيَّـةِ الَّتِـي يَتَحَـرَّرُ فِيهـا مِـنْ كُلِّ قُيُـودِ الأَخْـلاقِ وَالدِّيـنِ وَالأَعْـرافِ المَرْعِيَّـةِ وَالوُصـولِ بِـهِ إِلَى مَرْحَلَـةِ العَدَمِيَّـةِ، بِنَـاءً عَـلَى مَفهُـومِ الحَـقِّ الطَّبِيعِـيِّ، ثُـمَّ إِعـادَةِ صِياغَـةِ مَنْظُومَـةٍ قِيمِيَّـةٍ جَدِيـدَةٍ كَالْفَرْدِيَّـةِ، وَالاسْـتِقْلالِيَّةِ، وَالحُرِّيَّـةِ الجِنْسِـيَّةِ وَحُرِّيَّـةِ تَكْوِيـنِ الاخْتِيـارِ الجِنْـسِيِّ (الشُّـذوذِ) وَأَنَّ المَـرْأَةَ مالِكَـةٌ لِجَسَـدِها وَلَهـا حُرِّيَّـةُ التَّـصَرُّفِ فِيـهِ، وَالدَّوْلَـةُ هُنـا هِـيَ ضامِـنٌ قانـونِيٌّ لِحِمايَـةِ هَـذِهِ الحُقـوقِ.

- نَـشْرُ الثَّقافَـةِ وَالفِكْـرِ الغَـرْبِيِّ عَـبْرَ الوَسـائِلِ المُتَعَـدِّدَةِ وَالمُتَنَوِّعَـةِ بِحُجَّـةِ حُرِّيَّـةِ التَّعْبِـيرِ عَنِ الـرَّأْيِ وَحُرِّيَّـةِ النَّـشْرِ وَالإِعْـلامِ وَعَـبْرَ وَسـائِلِ الإِعْـلامِ المُخْتَلِفَـةِ مِـنْ صَحافَـةٍ وَإِذاعَـةٍ وَتِلْفـازٍ.

٢ - الآثارُ الاجْتِماعِيَّةُ:

- التَّأْثِيرُ فِي البِنْيَةِ الاجْتِماعِيَّةِ وَتَرْكِيبِ الأُسْرَةِ وَالعَلاقَةِ إِلَى تَحْرِيرِ المَرْأَةِ.
- تَشْوِيهُ مَكانَةِ المَرْأَةِ فِي الإِسْلامِ وَنَشْرُ المَزاعِمِ عَنْ اضْطِهادِ الإِسْلامِ لِلمَرْأَةِ.
- إِشاعَةُ الجِنْسِ وَثَقافَةِ العُنْفِ الَّتِي مِنْ شَأْنِها تَنْشِئَةُ أَجْيالٍ تُؤْمِنُ بِالعُنْفِ كَأُسْلُوبٍ لِلْحَياةِ وَكَظاهِرَةٍ عادِيَّةٍ وَطَبِيعِيَّةٍ.
- تَعْمِيقُ مَفْهُومِ الحُرِّيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ فِي العَلاقَةِ الاجْتِماعِيَّةِ وَفِي عَلاقَةِ الرَّجُلِ بِالمَرْأَةِ، وَهَذا بِدَوْرِهِ يُؤَدِّي إِلَى التَّساهُلِ مَعَ المَيُولِ وَالرَّغَباتِ الجِنْسِيَّةِ، وَتَمَرُّدِ الإِنْسانِ عَلَى النُّظُمِ وَالقَوانِينِ الَّتِي تُنَظِّمُ وَتَضْبِطُ عَلاقَةَ الرَّجُلِ بِالمَرْأَةِ، وَهَذا يُؤَدِّي إِلَى انْتِشارِ الإِباحِيَّةِ وَالرَّذائِلِ وَالتَّحَلُّلِ الخُلُقِيِّ وَخَدْشِ الحَياءِ وَالكَرامَةِ وَالفِطْرَةِ الإِنْسانِيَّةِ.
- هَدْمُ العَلاقَةِ الإِنْسانِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالفِطْرِيَّةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ لِتَحْوِيلِها إِلَى عَلاقَةِ تَنافُسٍ وَصِراعٍ وَخِصامٍ بَعْدَ أَنْ كانَتْ عَلَى مَرِّ العُصُورِ وَعِنْدَ جَمِيعِ الأُمَمِ وَالشُّعُوبِ عَلاقَةَ حُبٍّ وَتَعَلُّقٍ وَتَكامُلٍ وَوِئامٍ.»[٤٠]

ب - آثارُ مَفهُومِ حُرِّيَّةِ المُعْتَقَدِ وَفْقَ الرُّؤْيَةِ الإِسْلامِيَّةِ:

- إِدْراكُ الإِنْسانِ هَدَفَ حَياتِهِ وَهُوَ العُبُودِيَّةُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَوْثِيقُ الصِّلَةِ بِهِ سُبْحانَهُ، وَالتَّوَكُّلُ وَالاعْتِمادُ عَلَيْهِ وَالثِّقَةُ بِهِ مَعَ بَذْلِ الأَسْبابِ وَالوَسائِلِ المُعِينَةِ لَهُ عَلَى عِمارَةِ الأَرْضِ.
- التَّحَرُّرُ مِنْ رِقِّ العُبُودِيَّةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعالَى وَالوَحْدانِيَّةِ لِلَّهِ تَصَوُّرًا وَمَنْهَجًا وَعِبادَةً وَسُلُوكًا.
- الحُصُولُ عَلَى الأَمْنِ وَالطُّمَأْنِينَةِ عَلَى النَّفْسِ وَالمالِ وَالأَهْلِ وَالوَلَدِ وَالأَمْنِ فِي الطَّرِيقِ وَالسَّفَرِ وَالتَّنَقُّلِ وَالمَسْكَنِ.
- تَحْرِيرُ النَّفْسِ البَشَرِيَّةِ مِنَ الأَمْراضِ الباطِنِيَّةِ وَتَغْلِيبُ نَوازِعِ الخَيْرِ عَلَى نَوازِعِ الشَّرِّ فِي النَّفْسِ وَالتَّخَلُّصِ مِنْ شُرُورِ الشَّيْطانِ وَضَغْطِ النَّفْسِ الأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ.
- مُمارَسَةُ الحُرِّيَّاتِ المُتاحَةِ شَرْعًا فِي أَسْمَى صُوَرِها وَأَرْقَى تَطْبِيقاتِها فِي جَمِيعِ جَوانِبِ الحَياةِ التَّعَبُّدِيَّةِ وَالاقْتِصادِيَّةِ وَالأُسَرِيَّةِ وَالثَّقافِيَّةِ...»[٤١]

المبحثُ الخامس: حريةُ المعتقدِ في القرآنِ الكريم والسّنّةِ النبوية

لم ترد كلمةُ الحُرِّيَّة في القرآن الكريم بهذا اللفظ، وإنما وردت ألفاظٌ اشتُقَّت منها، مثال ذلك: الحُرّ، قال تعالى:»**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ**.»[٤٢] وجاء لفظُ التَّحْرير في القرآن الكريم في مثل قول الله تعالى:»**وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**.»[٤٣] ولفظُ مُحَرَّرًا مرةً واحدة فيما قصَّه علينا المولى عزَّ وجلَّ من حديث أمِّ مريم عليها السلام، قال تعالى:»**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**.»[٤٤][٤٥] «مُحَرَّرًا: مأخوذ من الحُرِّيَّة التي ضدَّ العبودية، ومن هذا تَحْرِيرُ الكِتَاب، وهو تَخْلِيصُه

مــن الاضطــراب والفســاد.»[٤٦]

وهكـذا فـإنّ الحُرِّيَّـة في القـرآن العظيـم وردت بلفـظ الحُـرّ والتَّحْريـر، وذلـك بمعنـى: الخلـوص مـن كلِّ قيـد، ومـن كلِّ شِرْك، ومـن كلِّ حـقٍّ لأحـدٍ غـير اللـه تعـالى، أو بلفـظ الحُـرّ بمعنـى: المعانـاة للاسـتقامة عـلى منهـج اللـه، وعـلى سـنّته في خلقـه، فهـي ليسـت القـدرة عـلى الفعـل فحسـب، بـل والقـدرة عـلى الـترَّك، فهـي تعنـي أن يختـار الإنسـان فيحسـن الاختيـار، وليـس ذلـك إلا لـلإرادة الإيمانيـة الحُـرَّة كـما جـاءت بمعنـى خلـوص القلـب مـن رقّ لغـير اللـه .»[٤٧]

لقـد قـرَّر القـرآن الكريـم حُرِّيَّـةَ المعتقـد، فأعطـى للإنسـان حُرِّيَّـةَ الاختيـار، فلـم يُكْـرَه غـير المسـلم عـلى الدخـول في الإسـلام، وتـرك لـه حُرِّيَّـةَ البقـاء في دينـه عـلى أن يدفـع الجزيـة للدولـة المسـلمة، أو أن يدخـل في الإسـلام ولـه مـا لإخوانـه مـن المسـلمين مـن حقـوق وواجبـات.

١ - قـال تعـالى: «قَاتِلُـواْ الَّذِيـنَ لَا يُؤْمِنُـونَ بِاللـه وَلَا بِالْيَـوْمِ الْآخِـرِ وَلَا يُحَرِّمُـونَ مَـا حَـرَّمَ اللـهُ وَرَسُـولُهُ وَلَا يَدِينُـونَ دِيـنَ الْحَـقِّ مِـنَ الَّذِيـنَ أُوتُـواْ الْكِتَـابَ حَتَّـى يُعْطُـواْ الْجِزْيَـةَ عَـنْ يَـدٍ وَهُـمْ صَاغِـرُونَ.»[٤٨]

وقـد عَلَّـلَ الشـيخ تقـي الديـن السـبكي مـن دفـع غـير المسـلمين للجزيـة فقال:»ذَلِـكَ لَيْـسَ لِرَغْبَةٍ مِنَّـا فِي الْجِزْيَـةِ حَتَّـى نَحْـكِيَ مَـنْ يَكْفُـرُ بِاللـهِ، وَلَكِـن رَحْمَـةً مِـنَ اللـهِ لِرَجَـاءِ إِسْـلَامِهِمْ، وَعَـدَمِ اخْتِلَاطِهِـمْ بِالْمُسْـلِمِينَ يُبْعِدُهُـمْ عَـنْ مَعْرِفَـةِ مَحَاسِـنِ الْإِسْـلَامِ، أَلَا تَـرَى مِـنَ الْهِجْـرَةِ إِلَى زَمَـنِ الْحُدَيْبِيَّـةِ لَـمْ يَدْخُـلْ فِي الْإِسْـلَامِ إِلَّا قَلِيـلٌ، وَمِـنَ الْحُدَيْبِيَّـةِ إِلَى الْفَتْـحِ دَخَـلَ نَحْـوَ عَـشَرَةِ آلَافٍ، لِاخْتِلَاطِهِـمْ بِهِـمْ، لِلْهُدْنَـةِ الَّتِـي حَصَلَـتْ بَيْنَهُـمْ، فَهَـذَا هُـوَ السَّـبَبُ فِي مَشْرُوعِيَّـةِ أَهْـلِ الذِّمَّـةِ.»[٤٩] والجِزْيَـةُ الْمَفْرُوضَـةُ عَـلَى كُلِّ قَـادِرٍ عَـلَى حَمْـلِ السِّـلَاحِ مِـنَ الرِّجَـالِ فَقَـطْ، فَـلَا تَجِـبُ عَـلَى امْـرَأَةٍ وَلَا صَبِـيٍّ وَمَـنْ كَانَ فِي حُكْمِهِـمَا، وَجَـاءَ تَعْلِيـلُ السِّـبْكِي لِيُؤَكِّـدَ عَـلَى حِـرْصِ الإِسْـلَامِ عَـلَى هِدَايَـةِ الْخَلْـقِ، لَا الطَّمَـعِ فِي أَمْوَالِهِـمْ وَالرَّغْبَـةِ فِي إِذْلَالِهِـمْ.

٢ - قـال تعـالى:»لَا إِكْـرَاهَ فِي الدِّيـنِ قَـدْ تَبَـيَّنَ الرُّشْـدُ مِـنَ الْغَـيِّ فَمَـنْ يَكْفُـرْ بِالطَّاغُـوتِ وَيُؤْمِـنْ بِاللـهِ فَقَـدِ اسْتَمْسَـكَ بِالْعُـرْوَةِ الْوُثْقَـى لَا انفِصَـامَ لَهَـا وَاللـهُ سَـمِيعٌ عَلِيـمٌ.»(٥٠)

يقـول ابـن كثـير في تفسـيره:»لَا تُكْرِهُـوا أَحَـدًا عَـلَى الدُّخُـولِ فِي دِيـنِ الإِسْـلَامِ، فَإِنَّـهُ بَـيِّنٌ وَاضِـحٌ، جَـلِيٌّ دَلَائِلُـهُ، وَبَرَاهِينُـهُ، لَا يَحْتَـاجُ إِلَى أَنْ يُكْـرِهَ أَحَـدٌ عَـلَى الدُّخُـولِ فِيـهِ، بَـلْ مَـنْ هَـدَاهُ اللـهُ لِلإِسْـلَامِ، وَشَرَحَ صَـدْرَهُ، وَنَـوَّرَ بَصِيرَتَـهُ، دَخَـلَ فِيـهِ عَـلَى بَيِّنَـةٍ، وَمَـنْ أَعْمَـى اللـهُ قَلْبَـهُ، وَخَتَـمَ عَـلَى سَـمْعِهِ وَبَـصَرِهِ فَإِنَّـهُ لَا يُفِيـدُهُ الدُّخُـولُ فِي الدِّيـنِ مُكْرَهًـا مَقْسُـورًا.»[٥١]

ويقـول الدكتـور الزحيلي:»الإِكْـرَاهُ فِي الدِّيـنِ مَمْنُـوعٌ، وَلَا جَـبْرَ وَلَا إِلْجَـاءَ عَـلَى الدُّخُـولِ فِي الدِّيـنِ، وَلَا يَصِـحُّ الإِلْجَـاءُ وَالْقَهْـرُ بَعْـدَ أَنْ بَانَـتِ الْأَدِلَّـةُ وَالآيَـاتُ الْوَاضِحَـةُ عَـلَى صِـدْقِ مُحَمَّـدٍ صَـلَّى اللـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ فِيـمَا يُبَلِّغُـهُ عَـنْ رَبِّـهِ، «**فَمَـنْ شَـاءَ فَلْيُؤْمِـنْ وَمَـنْ شَـاءَ فَلْيَكْفُـرْ.**»[٥٢] فتقـول العـوام وأمثالهـم مـن المسـتشرقين: إِنَّ الإِسْـلَامَ قَـامَ بِالسَّـيْفِ، دَعْـوًى بَاطِلَـةً غَـيْرَ صَحِيحَـةٍ وَلَا ثَابِتَـةٍ.»[٥٣]

"إِنَّ حُرِّيَّةَ الاِعْتِقَادِ هِيَ أَوَّلُ حُقُوقِ الإِنْسَانِ الَّتِي يُثْبِتُ لَهُ بِهَا وَصْفُ إِنْسَانٍ، فَالَّذِي يَسْلُبُ إِنْسَانًا حُرِّيَّةَ الاِعْتِقَادِ إِنَّمَا يَسْلُبُهُ إِنْسَانِيَّتَهُ ابْتِدَاءً. وَالإِسْلاَمُ هُوَ أَرْقَى تَصَوُّرٍ لِلْوُجُودِ وَلِلْحَيَاةِ، وَهُوَ الَّذِي يُنَادِي بِأَنَّ (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)، وَيَمْنَعُ أَصْحَابَهُ قَبْلَ سِوَاهُمْ إِكْرَاهَ النَّاسِ عَلَى هَذَا الدِّينِ فَكَيْفَ بِالْمَذَاهِبِ وَالنُّظُمِ الأَرْضِيَّةِ الْقَاصِرَةِ الْمُتَعَسِّفَةِ، وَهِيَ لاَ تَسْمَحُ لِمَنْ يُخَالِفُهَا بِالْحَيَاةِ."[٥٤]

"وَالتَّعْبِيرُ فِي الآيَةِ يَرِدُ فِي صُورَةِ النَّفْيِ الْمُطْلَقِ»**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**» نَفْيِ الْجِنْسِ كَمَا يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ، أَيْ نَفْسُ جِنْسِ الإِكْرَاهِ ابْتِدَاءً، فَهُوَ يَسْتَبْعِدُهُ مِنْ عَالَمِ الْوُجُودِ وَالْوُقُوعِ، وَالنَّفْيُ لِلْجِنْسِ أَعْمَقُ إِيقَاعًا وَآكَدُ دَلاَلَةً."[٥٥]

٣ - قال تعالى:»وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا.»(٥٦)

إِنَّ هذه الآية تُبَيِّنُ أَنَّ الحُرِّيَّةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَسْؤُولِيَّةٌ وَأَمَانَةٌ وَلَيْسَتْ تَرَفًا، وَرَغَدَ عَيْشٍ، وَجُنُوحًا إِلَى الْفَسَادِ، وَلاَ لاخْتِيَارِ الإِنْسَانِ مَآلاَتِ دُنْيَوِيَّةً وَإِخرويَّةً، عَلَيْهِ أَنْ يَعِيَهَا جَيِّدًا، وَلَيْسَ الأَمْرُ عَبَثًا وَجُنُوحًا كَمَا يَذْهَبُ أَصْحَابُ الْفَلْسَفَاتِ الْمُتَفَلِّتَةِ.

يقول الخازن في تفسيره:»هَذَا عَلَى طَرِيقِ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ كَقَوْلِه:»**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**»،[٥٧] وَقِيلَ مَعْنَى الآيَةِ: وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ أَيْ لَسْتُ بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ لِهَوَاكُمْ فَإِنْ شِئْتُمْ فَآمِنُوا وَإِنْ شِئْتُمْ فَاكْفُرُوا. فَإِنْ كَفَرْتُمْ فَقَدْ أَعَدَّ لَكُمْ رَبُّكُمْ نَارًا، وَإِنْ آمَنْتُمْ فَلَكُمْ مَا وَصَفَ اللهُ لأَهْلِ طَاعَتِهِ."[٥٨]

وقد لفتَ القرآنُ الكريمُ نظرَ النبيّ صلى الله عليه وسلم إلى هذهِ الحقيقةِ، وبيّنَ له أنّ عليه تَبْليغَ الدعوةِ فقط، وأنهُ لا سلطانَ لهُ على تحويلِ الناسِ إلى الإسلام، فقالَ سبحانه:»**أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ.**»[٥٩] وقال:»**لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ.**»[٦٠] وقال عز وجلّ:»**فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ.**»[٦١]

ومن ذلك كلّه يتضحُ لنا أنّ القرآنَ، وهو دستورُ المسلمين، يُقَرِّرُ حُرِّيَّةَ الاعتقادِ، ويرفضُ رفضًا قاطعًا إِكْراهَ أحدٍ على اعتناقِ الإسلام. وهذهِ الحُرِّيَّةُ التي أقرّها القرآنُ تعني الاعترافَ بالتعدديةِ الدينيةِ، وقد جاءَ ذلك تطبيقًا عمليًا حين أقرَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم الحُرِّيَّةَ الدينيةَ في أولِ دستورٍ للمدينةِ المنورةِ، وذلك حينما اعترفَ لليهود بأنّهم يشكّلون مع المسلمين في المدينةِ أُمّةً واحدةً."[٦٢] وأيضًا في فتحِ مكةَ حين لم يُجبر صلى الله عليه وسلم قريشًا على اعتناقِ الإسلامِ، رغمَ تمكّنه وانتصاره، ولكنه قال لهم:»**اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلَقَاء.**»[٦٣]

وعلى دربه صلى الله عليه وسلم أعطى الخليفةُ الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه للنَّصارى من سكانِ القدسِ الأمانَ على حياتهم وكنائسهم وصلبانهم، لا يُضارُّ أحدٌ منهم ولا يُرْغَمُ بسببِ دينه."[٦٤]

ولقد كفَلَ القرآنُ الكريمُ حُرِّيَّةَ المناقشاتِ الدينيةِ على أساسٍ موضوعيٍّ بعيدٍ عن المهاتراتِ أو السخريةِ من الآخرين، وفي ذلك يقولُ سبحانه:»**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ.**«[٦٥]

وعلى أساس هذهِ الثوابت ينبغي أن يكونَ الحوارُ بين المسلمين وغيرهم، وقد وجّهَ القرآنُ هذه الدعوةَ إلى الحوار لأهل الكتاب فقال عز وجل:»**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ.**«[٦٦] ومعنى هذا أنّ الحوارَ إذا لم يصل إلى نتيجةٍ، فلكلٍّ دينُهُ الذي يَقْتَنِعُ بهِ، وهذا ما عبرّت عنهِ الآيةُ الكريمةُ في سورةِ (الكافرون) قالَ تعالى:»**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ.**«[٦٧]

ولأجلِ تعميقِ مبدأِ الحُرِّيَّةِ في عُقولِ وقلوبِ المسلمين، «أَمَرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما والأمةَ من خلفه أن يرفعوا الأغلالَ عن عقولهم، لأنّ الآجالَ والأرزاقَ والنفعَ والضرَّ بيدِ الخالق.»[٦٨] فقال صلى الله عليه وسلم:»**يا غلامُ إني أعلمُك كلمات: احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَاعْلَمْ أَنّ الأمةَ لو اجتمعت على أَنْ يَنْفَعُوكَ بشيءٍ لم يُنْفِعُوكَ إلا بشيءٍ قد كَتَبَهُ اللهُ لكَ، ولو اجتمعوا على أَنْ يَضُرّوكَ لم يَضُرّوكَ إلا بشيءٍ قد كَتَبَهُ اللهُ عليكَ، رُفِعَتِ الأقلامُ وجُفّتِ الصُّحُف.**«[٦٩]

كما نهى صلى الله عليه وسلم عن التبعيةِ والتقليدِ الأعمى فقال:»**لَا تَكُونُوا إِمْعَةً، تَقُولُونَ: إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَّا وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِن وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ وَأَنْ لَا تَظْلِمُوا إِذَا أَسَاءُوا.**«[٧٠]

ولقد أكّد سيدُنا عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه على هذا بقوله لعمرو بن العاص والي مصر:»مَتَى اسْتَعْبَدْتُمُ النَّاسَ وَقَدْ وَلَدَتْهُم أُمَّهَاتُهُمْ أَحْرَارًا.»[٧١]

وكذلك سيدُنا عليٌّ بنُ أبي طالبٍ كرم الله وجهه قال:»لَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ، وَقَدْ جَعَلَكَ اللهُ حُرًّا.»[٧٢]

وها هو ذا ربعيّ بنُ عامرٍ يجعل حُرِّيَّةَ الإنسانِ، وبخاصةٍ حُرِّيَّةَ المعتقدِ، هو جوهرُ رسالةِ الإسلامِ، لمّا سأله رستم قائدُ جيوشِ الفرسِ عن سببِ مجيءِ المسلمين إلى الفرس؟ فقال رضي الله عنه:»اللهُ ابْتَعَثَنَا لِنُخْرِجَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادَةِ العِبَادِ إِلَى عِبَادَةِ اللهِ، وَمِنْ ضِيقِ الدُّنْيَا إِلَى سِعَتِهَا، وَمِنْ جَوْرِ الأَدْيَانِ إِلَى عَدْلِ الإِسْلَامِ، فَأَرْسَلَنَا بِدِينِهِ إِلَى خَلْقِهِ لِنَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ، فَمَنْ قَبِلَ ذَلِكَ قَبِلْنَا مِنْهُ وَرَجَعْنَا عَنْهُ، وَمَنْ أَبَى قَاتَلْنَاهُ أَبَدًا حَتَّى نَفْضِيَ إِلَى مَوْعُودِ اللهِ. قَالُوا: وَمَا مَوْعُودُ اللهِ؟ قَالَ: الجَنَّةُ لِمَنْ مَاتَ عَلَى قِتَالِ مَنْ أَبَى، وَالظَّفَرُ لِمَنْ بَقِيَ.»[٧٣]

يقول الشيخ محمد الغزالي:»أَحْصَيْتُ أَكْثَرَ مِن مائَةِ آيَةٍ تَتَضَمَّنُ حُرِّيَّةَ التَّدِين، وَتُقِيمُ صُرُوحَ الإِيمَانِ عَلَى الإِقْنَاعِ الذَّاتِيِّ، وَتَقْصِي الإِكْرَاهَ عَنْ طَرِيقِ البَلَاغِ الْمُبِينِ، إِنَّهُ الأَمْرُ الَّذِي

يَجِيءُ بِخِتَامٍ خَاصٍّ لِسورةِ بَرَاءَةَ الَّتِي نَزَلَتْ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، يَقُولُ عَنْ الْكَافِرِينَ:»**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ.**»[٧٤] وَهُوَ خِتَامٌ لَا رَائِحَةَ لِلإِكْرَاهِ فِيهِ.»[٧٥]

ومِمّا جاءَ في الصُّلحِ الذي أَجْرَاهُ الرسولُ صلى الله عليه وسلم مع نَصَارَى نَجْرَان ما يُؤكِّدُ بأنّ الإسلامَ يَكْفُلُ حُرِّيَّةَ العقيدةِ الدينيةِ كفالةً تامّةً، ولِنَجْرَانَ وَحَاشِيَتِها حِوارُ اللهِ، وَذِمّةُ النبيِّ رسولِ اللهِ، عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَمِلَّتِهِمْ، وَبَيْعِهِمْ وَغَائِبِهِمْ، وَشَاهِدِهِمْ وَكُلِّ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، لَا يُغَيِّرُ أَسْقُفٌ مِنْ أَسْقُفِيَّتِهِ، وَلَا رَاهِبٌ مِنْ رَهْبَانِيَّتِهِ، وَلَا كَاهِنٌ مِنْ كَهَانَتِهِ، وَلَا يُحْشَرُونَ وَلَا يُعْشَرُونَ، وَلَا يَطَأُ أَرْضَهُمْ جَيْشٌ.»[٧٦]

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم وهو يُوصي بمعاملة المعاهدين من أهل الكتاب معاملةً حسنةً وبعدم الاعتداءِ عليهم بأيّ شكلٍ من الأشكال:»**أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهَدًا أَوِ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طَيِّبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ.**»[٧٧]

«وقد اضطُرَّ الرسولُ صلى الله عليه وسلم إلى إجلاءِ بعضِ قبائلِ اليهودِ كَبَنِي قَيْنُقَاعَ وَبَنِي النَّضِير وبني قريظة عن المدينةِ وضواحيها، كما اضطُرَّ إلى مُحاربةِ اليهودِ في خَيْبَرَ، لأنهم واجهوا الدّينَ الجديدَ بالعَدَاءِ، وقاوموا الدولةَ الإسلاميةَ منذ ولادتها مقاومةً عنيفةً، وعَمِلُوا كُلَّ ما في وَسْعِهِمْ من أجلِ القضاءِ عليها، فأثاروا العصيانَ وَدَبَّرُوا الفتنَ والمؤامراتِ، وحاولوا اغتيالَ الرسولِ صلى الله عليه وسلم ودسّوا له السُّمَّ في الطعامِ.»[٧٨]

يقول المؤرخُ الفرنسيُّ غوستاف لوبون في كتابه «حضارة العرب» وهو يتحدث عن سرِّ انتشارِ الإسلامِ في عهدِ النبي صلى الله عليه وسلم وفي عصورِ الفتوحات من بعده:»ساعَدَ وضوحُ الإسلامِ البالغِ وما أُمِرَ به من العدلِ والإحسانِ كلَّ المساعدةِ على انتشارِهِ في العالمِ، ونفسّرُ بهذه المزايا سببَ اعتناق كثيرٍ من الشعوبِ النصرانيةِ للإسلامِ، كالمصريين الذين كانوا نصارى أيامَ حكمِ قياصرةِ القسطنطينيةِ فأصبحوا مسلمين حين عرَفُوا أُصُولَ الإسلامِ، كما نفسّرُ السببَ في عدمِ تنصّرِ أيِّ أُمّةٍ بعدَ أن رضيت بالإسلامِ دينًا، سواءً أكانت هذه الأمةُ غالبةً أم مغلوبةً.»[٧٩]

وقال الدكتور جورج حنّا:»أنَّ المسلمينَ العربَ لَمْ يُعرف عنهم القسوةُ والجورُ في معاملتهم للمسيحيين، بل كانوا يتركونَ لأهلِ الكتابِ حُرِّيَّةَ العبادةِ وممارسةَ طقوسِهم الدينيةِ، مكتفينَ بأخذِ الجزيةِ منهم.»[٨٠]

ويقول آثر ستانلي تريتون ولد عام ١٨٨١م وتعلّم في عددٍ من الكلياتِ البريطانية:»ومن الأدلةِ الطيبةِ على ما كانت تسترشد به الحكومةُ الإسلاميةُ في معاملتها الذميين ما جاء في الأمرِ الذي وُجِدَ بين أوراقِ البردى اليونانيةِ المحفوظةِ في المتحفِ البريطاني، وعلى الرغمِ من فسادِ قسمٍ منه فقد جاء في الباقي: «خوفًا من اللهِ وحفظًا للعدالةِ والحقِّ في توزيعِ القدرِ المفروضِ عليهم... ولكن تجبُ معاملةُ الجميعِ بالعدلِ، وأخذُ الشيءِ من كلٍّ منهم بقدرِ طاقته.»[٨١]

المبحث السادس:

حُرِّيَّةُ المعتقدِ في عهدِ الخلفاءِ الراشدين:

إنّ حُرِّيَّةَ المعتقدِ في عهدِ الخلفاءِ الراشدين كانت مكفولةً ومُصانةً تمامًا للمعاهدينَ وأهلِ الذمّةِ، يظهرُ ذلك بوضوحٍ من خلالِ العهودِ والمواثيقِ والأقوالِ والتوصياتِ والممارساتِ والتطبيقِ التي كانت تصدرُ عن الخلفاءِ بشأنهم بين الحينِ والآخر، ويظهر ذلك أيضًا من خلالِ اعترافِ الباحثين الغربيين المنصفين بحقيقةِ التسامحِ الذي أظهره المسلمونَ لرعاياهم إبَّانَ الفتوحاتِ في عهدِ الخلفاءِ الراشدين.

يقول الدكتور الدنماركي علي يول:»أنّ التسامحَ الواسعَ الأفقِ الذي يتسم به الإسلامُ في معاملة الأديانِ الأخرى يجعلُه محببًا لدى جميعِ من يحبّونَ الحُرِّيَّة... وهذا موقفٌ كريمٌ بكلِّ تأكيدٍ حقَّق سبقًا كبيرًا على موقفِ الأديانِ الأخرى. كما أنّ تحرّرَ الإسلامِ الكاملِ وخلوّه من عبادةِ الأوثانِ يعتبر علامةً واضحةً على قوّةِ العقيدةِ الإسلاميةِ ونقائها التامّ.»[٨٢]

ويقول سير توماس أرنولد: «لم نسمع عن أيةِ محاولةٍ مدبَّرةٍ لإرغامِ الطوائفِ من غير المسلمين على قبولِ الإسلام، أو عن أيّ اضطهادٍ منظمٍ قصدَ منه استئصالَ الدينِ المسيحي، ولو اختار الخلفاء تنفيذَ إحدى الخطّتين لاكتسحواً المسيحيةَ بتلك السهولةِ التي أقصى بها فرود وايزابلا دينَ الإسلام من أسبانيا، أو التي جعل بها لويس الرابع عشر المذهبَ البروتستانتيّ مذهبًا يُعاقَبُ عليه متّبعوه في فرنسا، أو بتلك السهولةِ التي ظلّ بها اليهودُ مبعدينَ عن إنكلترا مدةَ خمسين وثلاثمائة سنةٍ، وكانت الكنائسُ الشرقيةُ في آسيا قد انعزلت انعزالاً تامًّا عن سائر العالم المسيحيّ الذي لم يوجد في جميعِ أنحائه أحدٌ يقف إلى جانبهم باعتبارهم طوائفَ خارجةً عن الدين. ولهذا فإنّ مجرّدَ بقاءِ هذه الكنائسِ حتى الآن ليحمل في طياته الدليلَ القويّ على ما قامت عليه سياسةُ الحكوماتِ الإسلاميةِ بوجهٍ عامٍّ من تسامحٍ نحوهم.»[٨٣]

ويقول الدكتور بارتولد: «انتشرَ الدينُ الإسلاميّ في القرنِ الرابعِ للهجرةِ في قبائلِ التركِ الرحّل وفي بعضِ مدنِ تركستانَ الصينية بواسطةِ التجارةِ وبدون استخدام أيّ سلاحٍ، فكان الأتراكُ الذين استولوا على البلادِ الإسلاميةِ في القرنِ الرابعِ الهجري مسلمين.»[٨٤]

١ - أبو بكر الصديق:

وقد أوصى أبو بكر رضي الله عنه أسامةَ وجيشَه بوصيةٍ: «ما يُقال فيها أنّ الدولةَ المتمدنةَ الآن مع حرصها على تخفيفِ بلاءِ الحروبِ ودعواها العريضةِ في خدمةِ الإنسانيةِ والإنسان، ومراعاةِ حقوقِ العمران، لم تستطع واحدةٌ منهنّ أن تُقيّد جيوشَها بمثلِ مضمونها أو يرتبطّنَ جميعًا بقاعدةٍ من قواعدها، وها هي بنصّها: لا تخونوا ولا تغدروا ولا تغلّوا، ولا تمثّلوا ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخًا كبيرًا ولا امرأةً ولا تعقروا نخلاً وتحرقوه، ولا تقطعوا شجرةً مثمرةً،

ولا تذبحوا شاةً ولا بقرةً ولا بعيرًا إلا للأكل. وسوف تمرّون بأقوامٍ قد فرَّغُوا أنفسَهم في الصوامع فدعوهم وما فرَّغوا أنفسهم له، وسوف تقدِّمون على قومٍ فحصوا أوساطَ رؤوسهم وتركوا حولها مثل العصائب فاخفقوهم بالسيف خفقًا.»[٨٥]

وكذلك كانت الوصيةُ ليزيدَ بن أبي سفيانَ تدلّ على احترامِ أبي بكر لغير المسلمين وعدمِ المسِّ بعقائدهم، وهذا يدلُّ أيضًا على سماحةِ الإسلام وعدلِه: «واجتنبوا الغلولَ فإنّه يُقرِّب الفقرَ ويدفعُ النصرَ، وستجدون أقوامًا حبسُوا أنفسهم في الصوامعِ فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له.»[٨٦]

٢ - عمر بن الخطاب:

وقد لخّصَ سياستَه حيالَ اليهودِ والنصارى المسالمين من أهلِ الذمّةِ بقوله: «وإنّما أعطيناهم العهدَ على أنّ نُخلّي بينهم وبين كنائسهم يقولون فيها ما بدا لهم، وأنْ لا نُحَمِّلهم ما لا يطيقون، إن أرادهم عدوُّهم بسوءٍ قاتلنا دونهم، وعلى أنّ نُخلّي بينهم وبين أحكامهم، إلاّ أن يأتوا راضين بأحكامِنا فنحكم بينهم وإن غُيّبوا عنّا لم نتعرّض لهم.»[٨٧]

وقد جاء في عهدِ عمر بن الخطاب إلى أهلِ اللّد ما حرفيته: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، هٰذَا مَا أَعْطَى عَبْدُ اللَّهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَهْلَ لُدٍّ وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ فِلَسْطِينَ أَجْمَعِينَ، أَعْطَاهُمْ أَمَانًا لِأَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَلِكَنَائِسِهِمْ وَصُلْبَانِهِمْ وَسَقِيمِهِمْ وَبَرِيئِهِمْ وَسَائِرِ مِلَّتِهِمْ، أَنَّهُ لَا تُسْكَنُ كَنَائِسُهُمْ وَلَا تُهْدَمُ وَلَا يُنْتَقَصُ مِنْهَا وَلَا مِنْ حَيِّزِهَا وَلَا مِلَلِهَا، وَلَا مِنْ صُلْبِهِمْ وَلَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَا يُكْرَهُونَ عَلَى دِينِهِمْ وَلَا يُضَارُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَعَلَى أَهْلِ لُدٍّ وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ فِلَسْطِينَ أَنْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ كَمَا يُعْطِي أَهْلُ مَدَائِنِ الشَّامِ، وَعَلَيْهِمْ إِنْ خَرَجُوا مِثْلَ ذَلِكَ الشَّرْطِ..»[٨٨]

وجاء أيضًا في العهد الذي كتبه عمرُ إلى أهل إيلياء:»... وَمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَهْلِ إِيلِيَاءَ أَنْ يَسِيرَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ مَعَ الرُّومِ وَيُخَلِّيَ بِيَعَهُمْ وَصُلْبَهُمْ فَإِنَّهُمْ آمِنُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى بِيَعِهِمْ وَصُلْبِهِمْ حَتَّى يَبْلُغُوا مَأْمَنَهُمْ.»[٨٩]

فقد رُوي أنّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه «أبصر شيخًا كبيرًا من أهلِ الذمّة يسأله، فقال: ما لك؟

قال: ليس لي مال وإنّ الجزية تؤخذ مني. وفي رواية: قال: من أي أهلِ الكتاب أنت؟

فقال: يهودي.

قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟

قال: أسأل الجزية والحاجةَ والسنَّ.

فأخذ عمر بيده، وذهب به إلى منزله وأعطاه ممّا وجده، ثم أرسل به إلى خازن بيت المال، وقال له: انظر هذا وضرباءه، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم،

قال تعالى:»**إنمّا الصدقاتُ للفقراءِ والمساكين.**»[٩٠] والفقراء هم الفقراء المسلمون، وهذا من المساكين من أهلِ الكتاب، ثم وضع عنه الجزية وعن ضربائه.»[٩١]

"وفي رحلته رضي الله عنه إلى دمشق أمر عمرُ رضي الله عنه بعيالةِ المُقعدين من أهلِ الذمّة من بيت المال".»[٩٢]

٣ - عثمان بن عفان رضي الله عنه:

لقد أوصى عمالَه في بدءِ خلافته بأهلِ الذمّة والمعاهدين، فجاء في أولِ كتابٍ بعث به إليهم: «ثم تثنّوا بالذمّة فتعطوهم الذي لهم وتأخذوهم بالذي عليهم». وجاء في كتابه الثاني الذي بعث به إلى عمالِ الخراجِ والوفاء: «ولا تظلموا اليتيمَ ولا المعاهدَ فإنّ الله خصمٌ لمن ظلمهم.»[٩٣]

٤ - علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

وقد كتب عليٌّ كرم الله وجهه إلى بعضِ عماله:»لا تبيعنّ لهم في خراجهم حمارًا ولا بقرةً، ولا كسوةَ شتاءٍ ولا صيفًا». وكتب إلى بعض عماله على الخراج بمناسبةٍ أخرى: «إذا قدمت عليهم، فلا تبيعنّ لهم كسوةَ شتاءٍ ولا صيفًا، ولا رزقًا يأكلونه، ولا دابةً يعملون عليها، ولا تضربنّ أحدًا منهم سوطًا واحدًا في درهم، ولا تُقِمه على رجله في طلبِ درهم، ولا تُبح لأحدٍ منهم عِرضًا في شيءٍ من الخراج، فإنّا إنمّا أمرنا أن نأخذ منهم العفو، فإن خالفتَ ما أمرتُك به، يأخذك الله به دوني، وإن بلغني **عنك خلافُ ذلك، عزلتُك.»(٩٤)**

٥ - خالد بن الوليد رضي الله عنه:

وجاء في العهد الذي أعطاه خالدُ بن الوليد لأهلِ دمشق: «أعطاهم أمانًا على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم، وسورِ مدينتهم لا يُهدم، ولا يُسكن شيءٌ يعرض لهم إلا بخير إذا ما أعطوا الجزية.»[٩٥]

وكتب خالد بن الوليد في عهدِ ذمّته لأهل الحيرة:»وجعلتُ لهم أيمّا شيخٍ ضَعُفَ عن العمل، أو أصابته آفةٌ من الآفات، أو كان غنيًّا فافتقر، وصار أهلُ دينه يتصدَّقون عليه، طُرِحتْ جزيتُه، وعِيلَ من بيتِ مالِ المسلمين هو وعيالُه.»[٩٦]

ولم يكن إقبالُ أهلِ الذمّة على الإسلام إلا لأنّه ردّ إليهم ذواتهم التي كانوا فقدوها في الشركِ والوثنية، ولو كان الإسلامُ سلبًا للذوات، لظلّوا على عداوته وما قَبِلُوا دعوته، ولكن المسافة لم تكن بين الذمّية والإسلامية في كثيرٍ من الأحيان إلا مسافةَ التجربة والاختلاط، ثم يُقْبِلُ الذميُّ على الإسلام مُخْلِصًا وموفّقًا.

ومن هنا كان حرصُ الخليفةُ عمر بن عبد العزيز على إسلامِ الذميّ، وذُكِرَ أنّه قد شكا

إليه بعضُ الولاة إفقارَ البيوتِ والأموالِ من إقبالِ أهلِ الذمّة على الإسلام ليُسقط عنهم الجزية، فكتبَ إليهم عمرُ يلومَهُم على الشكوى ويقول:»إنّ الله أرسلَ محمّدًا صلى الله عليه وسلم هادياً ولم يبعثْهُ جابيًا.»[٩٧]

الخاتمة

ممّا سَبَقَ نَسْتَطيعُ أَنْ نَتَبَيَّنَ أَنَّ هٰذا المَوْضوعَ شَديدُ الأَهَمِّيَّة، وَيَنْبَغي أَنْ نَبْذُلَ فيه كُلَّ الجُهودِ المُتَاحَة، وَأَنَّ يَحْظى بِكُلِّ العِنايَةِ المُتَوَفِّرَةِ وَكُلِّ الاهْتِمامِ المُسْتَطاعِ تَقديمُهُ، وَيَجْدُرُ بِنا أَخْذُ الدُّروسِ وَالعِبَرِ الَّتي تُفيدُ المُجْتَمَعَ وَالأَفْرادَ، وَهُنا أُسَجِّلُ بَعْضَ النِّقاطِ المُهِمَّةِ الَّتي جاءَتْ في البَحْثِ وَهِيَ كَالآتي:

١ - إِنَّ الحُرِّيَّةَ مِنْ مُقَوِّماتِ تَكْريمِ اللهِ لِلإِنْسانِ، وَهِيَ سِمَةٌ تَكْوينيَّةٌ سَبَقَتِ الابْتِلاءَ وَالتَّكْليفَ.

٢ - تُؤَسِّسُ حُرِّيَّةُ الاعْتِقادِ لِمَفْهومِ التَّكْليفِ القائِمِ عَلَى العَقْلِ وَالاخْتِيارِ وَالمَسْؤُوليَّةِ عَلَى الفِعْلِ.

٣ - إِنَّ حُرِّيَّةَ المُعْتَقَدِ مَقْصِدٌ أَساسٌ مِنْ مَقاصِدِ الشَّريعَةِ الإِسْلاميَّةِ، الَّتي تَرَى بِأَنَّ سُلوكَ الإِنْسانِ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ عَلَى قَناعَتِهِ وَاخْتِيارِهِ.

٤ - إِنَّ حُرِّيَّةَ الاعْتِقادِ هِيَ الصّيغَةُ الأَمْثَلُ لِتَقْويضِ أُسِّ النِّفاقِ وَالتَّظاهُرِ بِالتَّأْييدِ لِمَقولاتِ الآخَرِ القَوِيِّ.

٥ - إِنَّ حُرِّيَّةَ الاعْتقاد تَضْمَنُ بَقاءَ التَّعَدُّدِ وَالتَّنَوُّعِ الَّذي أَرادَهُ اللهُ بَيْنَ النّاسِ وَالَّذي جَعَلَهُ مُنْطَلَقًا لِلتَّدافُعِ وَالتَّعارُفِ بَيْنَهُمْ، وَبِذٰلِكَ تَتَكامَلُ جُهودُهُمْ وَإِنْجازاتُهُمْ وَتَرْتَقي مُجْتَمَعاتُهُمْ.

٦ -إِنَّ حُرِّيَّةَ المُعْتَقَدِ تَدْعَمُ رُوحَ الحِوارِ وَالتَّفاهُمِ وَالتَّعايُشِ بَيْنَ أَبْناءِ المُجْتَمَعِ، خِلافًا لِلْقَهْرِ وَالقَمْعِ وَالاحْتِقارِ، فَإِنَّهُ يُحَوِّلُ حُرِّيَّةَ الاعْتِقادِ إِلى عَقائِدَ باطِنِيَّةٍ سِرِّيَّةٍ تُضْعِفُ النَّسيجَ الاجْتِماعِيَّ وَتُسْهِمُ في تَفْريقِهِ وَتَقْويضِهِ.

الهوامش

١ ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، ج٣، ص ١١٧.

٢ الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م، ج١، ص ٣٠٣.

٣ سورة البقرة، الآية ١٨٧.

٤ الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص ١٢٥.

٥ الفيومي، المصباح المنير، نوبليس للنشر، ج٢، ص ١٧٦.

٦ لؤي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السياسي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط ٢٠١٣م، ص ١١٥.

٧ طه عبد الرحمن، سؤال العمل: بحث عن الأصول العلمية في الفكر والعلم، بيروت: المركز الثقافي

العـــربي، ط٢، ٢٠١٢م، ص ١٥٣.
٨ علي بن حمزة العمري، آفاق الحرية، جدة: الأمة، ط ١٤٣٥هـ-١٩٨٨م، ص ٨٦.
٩ الجرجاني، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م، ص ٨٦.
١٠ مراد وهبة، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار قباء الحديثة، ط ٢٠٠٧م، ص ٢٧٤.
١١ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة: ١٨.
١٢ ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م، المواد: ١-١٣-٥٥.
١٣ عبد الحسين شعبان، ثقافة حقوق الإنسان، لندن: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط ٢٠٠١م، ص ٤٤.
١٤ ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠٩. وانظر: الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص ٣٨٢.
١٥ سورة المائدة، الآية ١.
١٦ سورة المائدة، الآية ٨٩.
١٧ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: أبو عمرو شهاب الدين، بيروت، دار الفكر، ط ١٤١٥هـ-١٩٩١م، ص ٦٧٩.
١٨ عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الوجيز في عقيدة السلف الصالح، ص ٣٠.
١٩ الفيومي، المصباح المنير، ج ٤، ص ٥٧٥.
٢٠ الجرجاني، التعريفات، ص ١٥٢.
٢١ عبد الحميد الزنتاني، فلسفة التربية الإسلامية في القرآن والسنّة، ليبيا: دار العربية للكتاب، ط ١٩٩٣م، ص ٤٥٩.
٢٢ علي فقيهي، مفهوم الحرية دراسة تأهيلية، بحث لمرحلة الماجستير مقدّم لكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠١١م، ص ١٤.
٢٣ عبد الحميد الزنتاني، فلسفة التربية الإسلامية في القرآن والسنة، ص ١٩٨.
٢٤ محمد السباعي، المرأة بين التبرج والتحجب، السنة الثانية عشرة، الكتاب التاسع، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م، ص ١١٣.
٢٥ عماد محمد عمارة، حركة تحرير المرأة في ميزان الإسلام، مصر: دار اليقين للنشر والتوزيع، ط ٢٠٠٣م، ص ١١٠.
٢٦ سورة الطور، الآية ٢١.
٢٧ سورة البقرة، الآية ١٣٤-١٤١.
٢٨ سورة الإسراء، الآية ١٥.
٢٩ سورة فاطر، الآية ٢٤.
٣٠ سورة العلق، الآية ١-٢-٣-٤-٥.
٣١ سورة البقرة، الآية ٣١.
٣٢ سورة البقرة، الآية ٢٨٦.
٣٣ سورة النجم، الآية ٣٩.
٣٤ عباس محمود العقاد، الإنسان في القرآن الكريم، بيروت: المكتبة العصرية، ص ١٤-١٥-١٦.
٣٥ عبد الستار سعيد، المنهاج القرآني في التشريع، القاهرة: شركة منارات، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠١١م، ص ٨٢.
٣٦ عمر محمد شحادة، حقوق الإنسان في الدستور والمواثيق الدولية، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط ٢٠١٦م، ص ٣٠.
٣٧ مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر ط ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ٥٠.
٣٨ وهبة الزحيلي، حق الحرية في العالم، دار الفكر المعاصر، ط ٢٠١٤، ص ٨٦.
٣٩ البخاري، صحيح البخاري، مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، كتاب النكاح، باب قو أنفسكم وأهليكم ناراً، ج ٧، ص ٢٤.

٤٠ أنظر: علي فقيهي، مفهوم الحرية، ص ٧٥-٨٤.
٤١ المصدر نفسه، ص ٨٥-٨٧.
٤٢ سورة البقرة، الآية ١٧٨.
٤٣ سورة النساء، الآية ٩٢.
٤٤ سورة آل عمران،الآية ٣٥.
٤٥ علي محمد الصلابي، الحريات من القرآن الكريم، بيروت: دار المعرفة، ط ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ص ١٩.
٤٦ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج ٤، ص ٦٦.
٤٧ سعيد علي ثابت، الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام، دار عالم الكتب، ط ١٤١٢هـ، ص ١٢.
٤٨ سورة التوبة، الآية ٢٩.
٤٩ السبكي، فتاوى السبكي، بيروت: دار المعرفة، ج ٢، ص ٤٠٤.
٥٠ سورة البقرة، الآية ٢٥٦.
٥١ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار المعرفة، ط ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج ١، ص ٣١١.
٥٢ سورة الكهف، الآية ٢٩.
٥٣ وهبة الزحيلي، التفسير الوسيط، دمشق: دار الفكر المعاصر، ط ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج ١، ص ١٤٨.
٥٤ علي الصلابي، الحريات من القرآن الكريم، ص ١٠٩-١١٠.
٥٥ سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق، ط ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، ج ١، ص ٢٩١.
٥٦ سورة الكهف، الآية ٢٩.
٥٧ سورة فسلت، الآية ٤٠.
٥٨ الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق: عبد السلام شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ج ٣، ص ١٦٣
٥٩ سورة يونس، الآية ٩٩.
٦٠ سورة الغاشية، الآية ٢٢.
٦١ سورة الشورى، الآية ٤٨.
٦٢ ابن هشام، السيرة النبوية، بيروت: دار الفكر، ج ٢، ص ٥٢٩.
٦٣ المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٥٤.
٦٤ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ج ٣، ص ١٠٥.
٦٥ سورة النحل، الآية ١٢٥.
٦٦ سورة آل عمران، الآية ٦٤.
٦٧ سورة الكافرون، الآية ٦.
٦٨ علي الصلابي، الحريات من القرآن الكريم، ص ٢٠.
٦٩ ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص ٤٥٩.
٧٠ الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١٩٩٦م، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن الخلق، ج ٣، ص ٥٣٨.
٧١ الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، بيروت: دار الرائد العربي، ط ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٩٤.
٧٢ محمد محمود الجمّال، الحرية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، كتاب الأمة، العدد ١٣٨، رجب ١٤٣٤هـ، ص ٣٢.
٧٣ ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج ٧، ص ٤٦-٤٧
٧٤ سورة التوبة، الآية ١٢٩.
٧٥ محمد الغزالي، السيرة النبوية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢٠٠٠م، ص ١٢٨-١٢٩.
٧٦ البوطي، فقه السيرة النبوية، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط ١١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ص ٣١٨.
٧٧ أبو داود، سنن أبي داود، بيروت: دار الكتاب العربي، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير أهل

الذمــة إذا اختلفــوا بالتجــارات، ج ٢، ص ٤٦

٧٨ حمـد محمـد، نظـام الحكـم في عهـد الخلفـاء الراشـدين، المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنـشر، ط ١٩٩٤م، ص ٧٥.

٧٩ غوسـتاف لوبـون، حضـارة العـرب، ترجمـة: عـادل زعيـتر، القاهـرة: دار إحيـاء الكتـب العربيـة، ط ٣، ١٩٥٦م، ص ١٢٥.

٨٠ جورج حنّا، قصة الإنسان، بيروت: دار العلم للملايين، ط ٥، ١٩٧٣م، ص ٨٩-٩٠.

٨١ تريتـون، أهـل الذمـة في الإسـلام، ترجمـة: حسـن حبـشي، القاهـرة: سلسـلة المكتبـة التاريخيـة، دار المعـارف، ط ٢، ١٩٦٧م، ص ١٦٣-١٦٤.

٨٢ عرفات كامل العشيّ، رجال ونساء أسلموا، بيروت: دار القلم، ط ١٩٨٣م، ج ٤، ص ١٢٧.

٨٣ سـير تومـاس ارنولـد، الدعـوة إلى الغسـلام، ترجمـة: حسـن إبراهيـم، القاهـرة: مكتبـة النهضـة، ط ١٩٧١م، ص ٩٨.

٨٤ بارتولد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة: حمزة طاهر، القاهرة: دار المعارف، ط ١٩٦٦م، ص ١٢٢.

٨٥ رفيـق العظـم، أشـهر مشـاهير الإسـلام في الحـروب والسياسـة، بـيروت: دار الرائـد العـربي، ط ٦، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م، ج ١، ص ٢٦-٢٧.

٨٦ المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٠.

٨٧ حمد محمد الصمد، نظام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين، ص ١٧٧.

٨٨ علي الطنطاوي، أخبار عمر، بيروت: المكتب الإسلامي، ط ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٢٩٩.

٨٩ حمد محمد الصمد، نظام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين، ص ١٧٧.

٩٠ سورة التوبة، الآية ٦٠.

٩١ أبـو يوسـف، الخـراج، تحقيـق: طـه عبـد الـرؤوف سـعد، سـعد حسـن محمـد، المكتبـة الأزهريـة للـتراث، ط ٢٠١٠م، ص ٧٣.

٩٢ أحمد البلاذري، فتوح البلدان، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط ١٩٨٨م، ص ١٢٩.

٩٣ حمد محمد الصمد، نظام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين، ص ١٧٧.

٩٤ أبو يوسف، الخراج، ص ٩.

٩٥ حمد محمد الصمد، نظام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين، ص ١٧٧.

٩٦ أبو يوسف، الخراج، ص ٨٥.

٩٧ ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج ٥، ص ٢٨٣.

﴿تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾
بين الفاعل المحذوف... والعصمة المحذوفة!

أ.د. أيمن أحمد رؤوف القادريّ - (الجامعة اللّبنانيّة - كلّيّة الآداب)
aymankadri@gmail.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الملخّص

في الآية {تَوَارَتۡ بِالۡحِجَابِ} فعل تأوّلَهُ كثير من المفسّرين والنّحويّين على أنّ الفاعل محذوف. وأدّى هذا التّأويل إلى خرق عصمة النّبيّ سليمان، عليه السّلام. وهذا التّفسير لا يقومُ على سندٍ من آيةٍ أو حديث، في حين أنّ التّفسير المقابل يعتمد على رأي الصّحابيّ الجليل ابن عبّاس. وما يتميّز به البحثُ هذا جعْلُ اللّغةِ، علاوة على أقوال المفسّرين الصّائبة، مرجعًا فاعلًا في فهم مضمون النّصّ، عبر دراسة معجميّة معمّقة، وأخرى في دلالات حروف المعاني، وأخرى في تراكيب الجملة وفلسفتها، علاوة على استنطاق سياق الكلام.

والتّفسير المقبول النّاتج عن هذا أنّ سليمان، عليه السّلام، عُرِضَت عليه خيول الجهاد، لكنّه شُغِلَ عنها بالذِّكر، ثمّ ندم لأنّ اللهَ يحبُّ الاعتناء بالخيل، فطلب إعادتها من حظائرها، وبادر تَعويضًا عن فِعلِ ما هو خِلافُ الأَولى إلى التّربيت على أعناقها وسيقانها، ولهذا وُصِفَ بأنّه أوّاب كثير الرّجوع إلى الله.

والملاحظ أنّ التّوراة المشوّهة الّتي تفتري على الأنبياء، وتحوّلهم إلى أدوات قتل للبشر، والحيوانات، نَسَبَت إلى داود، والد سليمان، عليهما السّلام، «عرقبة الخيل»!

دالكلمات المفتاحية: توارت بالحجاب - ذبح الخيل - ردّ الشّمس - حذف الفاعل - عصمة الأنبياء - النبي سليمان - التفسير.

Abstract

In the verse {تَوَارَتۡ بِالۡحِجَابِ}, many exegetes and grammarians have interpreted it as if the subject is omitted. This interpretation led to a violation of the infallibility of Prophet Solomon, peace be upon him. This interpretation is not based on any verse or hadith, whereas the opposite interpretation is based on the opinion of the venerable Companion Ibn Abbas. What distinguishes this research is that it makes language, in addition to the correct statements of the interpreters, as an active reference in understanding the content of the text, through an in -depth lexical study, another on

the meanings of letters, another on sentence structure and philosophy, and another on the context of the speech.

The accepted interpretation resulting from this is that Solomon, peace be upon him, was presented with the horses of jihad, but he was preoccupied with remembrance, Then he regretted it because Allah loves to take care of horses, so he asked for them to be returned from their stables, and he hastened to compensate for his wrongdoing by patting their necks and legs, and for this he was described as being obedient and often returning to Allah.

It is noteworthy that the distorted Torah, which slanders the prophets and turns them into instruments of killing humans and animals, attributed to David, the father of Solomon, peace be upon them, "the hoof of the horse"!

Keywords: Tawart al -Hijab, slaughtering horses, returning the sun, omitting the subject, the infallibility of prophets, Prophet Solomon, interpretation.

بين يدي البحث

يتدفّق إرث القدامى في الأذهان كلّ حين، وينعش فيها الحنين، ويؤسّس فيها العظمة الصّادقة، فالعلماءُ الأوائل أوائلُ في كلّ حين، يحترم الباحث ألبابَهم أجلّ احترامٍ، وإن خالَفهم في بعضِ التّفاصيل أحيانًا.

وأجمل إرثٍ خلّفوه قراءاتهم للنّصّ الدّينيّ، واجتهاداتهم الكادحة في تفسيره وتأويله، فلقد تميّزَت بالأناة والدّقّة والموضوعيّة، وكانت دومًا تنبثق من منهجيّة واضحة، واستدلالٍ بيّنٍ.

وأجمل ما في الأمر اختلافات هؤلاء الأوائل زمانًا ورتبةً في بعض هذه النّصوص، فالباحث حينئذ يجد أجواء عابقة بالتّناصُح والتوادّ.

ولذلك كان اختيار مسألةٍ خاضَ فيها الأسلاف، والتّعمّق في عرضِ أدلّتِهم، والاجتهادُ في إبداء أدلّة إضافيّة ذات سمتٍ لغويّ، لتأكيد أهمّيّة اللّغة في أيّ بحثٍ فكريّ، ولا سيّما البحث الدّينيّ.

فإلى أولئك الّذين يجدون في اللّغة ساحةَ إبداعٍ، وأفُقَ تأمُّل، فيُبجِرون بمتعةِ العارِفين، وطمأنينةِ الواثقين، بحثًا عن كنوز الحكمة المرصودة، خلف أبوابٍ مؤصَدَة...إلى عاشقي أناقة الحروف العربيّة، أقدِّم هذا البحث المتواضِع.

١ - أصل المشكلة

ثمّة آية جليلةٌ في كتاب الله الكريم، ورد فيها فعل تأوّلَهُ كثير من المفسّرين والنّحويّين على أنّ الفاعل محذوف، وهو خلاف الأصل، لأنّ الفعل ركنٌ اصيلٌ في الجملة. وأدّى هذا التّأويل إلى خرق أمر آخر، وهو عصمة النّبيّ سليمان، عليه السّلام، لأنّ الآية تتحدّث عنه. ولأجل ذلك كانَت هذه الدّراسة الموجزة.

قال الله تعالى في سورة (ص): ﴿وَوَهَبۡنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَۚ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ٣٠ إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ ٣١ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ٣٢ رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ٣٣﴾ [سورة ص، الآيات 30 33-].

فلقد ذهبوا إلى أنّ الّتي توارت هي «الشّمس»، وبنوا رأيهم هٰذا على أنّ سليمان، عليه السّلام، شُغِلَ عن صلاة العصر، إذ «العَشِيّ» هو الوقت من زوال الشّمس إلى المغرب. وكان سبب انشغاله أن عُرِضَت أمامَه الخيولُ الصّافنات الّتي تجمع بين قوائمها، وتَثني أطراف سنابكها. ثمّ ندم لأنّ حبّه للخير (والمراد به الخيل) كان أقوى من حبّه لذكر الله، ولهذا طلب إعادة الشّمس، فصلّى. وبادر تكفيرًا عن تقصيره إلى قتل الخيول، وهذا المراد بمسحِه لسيقانها وأعناقِها. وقالوا: لهذا بدأت الآيات بوصف سليمان بأنّه أوّاب، وهذا يعني كثير التّوبة والرّجوع إلى الله.

وممّـن ذكـر ذلـك الفـرّاء[1] في معـاني القـرآن[2]، والزّمخـشريّ[3] في الكشّـاف[4]، وابـن هشـام[5] في شرح شـذور الذّهب[6]....

٢ - الاعتراضات الأساسيّة

وهـذا الـتّفسير يـؤدّي إلى القَـدْح في عصمـة نبـيّ مـن أنبيـاء اللـه، قـال أبـو حيّـان[7] في «البحـر المحيـط» بعـد أن ذكـر تأويـلاً مختلفًـا: «وَهَـذَا الْقَـوْلُ هُـوَ الَّـذِي يُنَاسِـبُ مَنَاصِـبَ الْأَنْبِيَـاءِ، لا القـول المنسـوب للجمهـور، فـإنّ في قصّتـه مـا لا يليـق ذكـره بالنّسـبة للأنبيـاء»[8].

فكيـف يليـق أن ينـسى نبـيٌّ الصّـلاة، واللـهُ يقـولُ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝٥﴾ [سورة الماعون، الآيتان ٤ -٥].

وهـذا التّفسـير لا ينسـب إلى النّبـيّ سـليمان أنّـه أهمـل الصّـلاة فحسـب، بـل أنّـه فضّـل حـبّ الخيـل عـلى حـبّ ذكـر اللـه، واعـترف بـه. فأيـن حـلاوة الإيمـان؟ قـال النّبـيّ محمّـد، صـلّى اللـه عليـه وسـلّم: «ثـلاثٌ مَـن كُـنّ فيـه وجـدَ حَـلاوةَ الإيمـانِ: أن يكـونَ اللـهُ ورسُـولُهُ أَحَـبَّ إليه مِـمَّا سِـواهما....»[9].

ثـمّ كيـف يكفّـر عـن ذنبـه هـذا بقتـل الخيـول، والسّـبب قائـمٌ في ذاتـه الّتـي لم تسـتطع المداومـة عـلى الذِّكـر، إذا صـحّ هـذا الـتّفسير؟ ألم يقـل اللـه: ﴿وَلَا تَـزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [سورة الأنعام، الآية 164]؟

ولذلـك قـال الطّـبريّ[10]: «وهـذا القـول الـذي ذكرنـاه عـن ابـن عبّـاس أشـبه بتأويـل الآيـة، لأنّ نبـيّ اللـه لم يكـن ليعـذب حيوانًـا بالعَرْقَبَـةِ[11]، ويُهلـك مـالاً مـن مالـه بغـير سـبب سـوى أنّـه

---

١ هو أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء، مولى بني منقر، ولد بالكوفة. وكان يجلس للنّاس في مسجده إلى جانب منزله، ويتفلسف في تأليفاته وتأويلاته، حتّى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة، له من الكتب «معاني القرآن»، و«كتاب اللّغات»، و«كتاب الجمع والتّثنية في القرآن»، و«كتاب المصادر في القرآن». توفّي سنة ٢٠٧هـ/822م. ابن النّديم، الفهرست، ضبط وشرح د. يوسف عليّ الطّويل، فهرسة أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م، ص105 106-؛ ابن خلّكان، وفيات الأعيان، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ب.ط، 1398هـ/1978م، 6/176 181-.

٢ الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/1983م، 2/404 405-.

٣ هو أبو القاسم عمر بن محمّد بن عمر الخوارزميّ الزّمخشريّ، الإمام الكبير في التّفسير والحديث والنّحو واللّغة وعلم البيان، كان إمام عصره غير مدافَع، وعُرِفَ بالاعتزال. له «الكشّاف»، و«الفائق»، و«أساس البلاغة»، و«المفصّل». توفّي سنة ٥٣٨هـ/1162م. ابن خلّكان، 5/168 173-.

٤ الزّمخشريّ، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، عناية: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٩م، ص٩٢٥.

٥ هو أبو محمّد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمّد، جمال الدّين، المعروف بابن هشام، من أئمّة العربيّة. ولد سنة ٧٠٨هـ/1309 بمصر، قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه. توفّي سنة 761هـ/1360م، بمصر. من تصانيفه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، و"شذور الذّهب"، و"قطر النّدى"، و"أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك". الزّركليّ، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ١٤٢٣هـ/2002م، 4/137و148.

٦ ابن هشام، شرح شذور الذّهب، تقديم وفهرسة د. إميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط٢، ١٤٢٤هـ/2004م، ص49.

٧ أبـو حيّـان محمّـد بـن يوسـف الغرناطـيّ الأندلـسيّ الجيـانيّ (٦٥٤ - ٧٤٥هـ): مـن كبـار العلـماء بالعربيّـة والتّفسـير والحديـث والتّراجـم واللّغـات. ولـد في إحـدى جهـات غرناطـة، ورحـل إلى مالقـة. وتنقّـل إلى أن أقـام بالقاهـرة. وتـوفيّ فيهـا، بعـد أن كـفّ بـصره. مـن كتبه «البحـر المحيـط») في تفسـير القـرآن)، و«النهـر المادّ») اختـصر بـه البحـر المحيـط، و«مجـاني العـصر») في تراجـم رجـال عصرهـ). الـزّركليّ، الأعـلام، 7/152.

٨ أبو حيّان، البحر المحيط، عناية: صدقي محمّد جميل العطّار - زهير جعيد - عرفان العشّا حسّونة، دار الفكر، بيروت، ب.ط، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٩/١٥٤.

٩ محمّد بن إسماعيل البخاريّ، صحيح البخاريّ، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ/1993م، كتاب الإكراه، باب من اختار الضّرب والقتل والهوان على الكفر، الحديث ٦٢٥٤، مج ٦، ص٥٤٦.

١٠ ابن جَرير الطَّبَري (٢٢٤ -٣١٠هـ): المؤرّخ المفسّر الإمام. ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفّي بها. وعرض عليه القضاء فامتنع، والمظالم فأبى. له «أخبار الرسل والملوك»، ويعرف بتاريخ الطّبريّ، و«جامع البيان في تفسير القرآن»، و"اختلاف الفقهاء"، وغير ذلك. الزّركليّ، الأعلام، ٦/٦٨ -٦٩.

١١ العرقبة: قطع عرقوب الدّابّة. والعرقوب: هُوَ الوَتَرُ الَّذِي خَلْفَ الْكَعْبَيْنِ مِن مَفْصِلِ الْقَدَمِ وَالسَّاقِ، مِنْ ذَوَاتِ الْأَربع. ابن منظور، لسان العرب، تعليق إبراهيم اليازجيّ وجماعة من اللّغويّين،

اشتغل عن صلاته بالنّظر إليها، ولا ذنب لها باشتغاله بالنّظر إليها»[12]. وكان في ذلك يعلّق على تفسير الصّحابيّ الجليل عبد الله بن عبّاس[13] (٦٨هـ) للآية: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴿٣٣﴾﴾ [سورة ص، الآية ٣٣]، بقوله: «جعل يمسح أعراف الخيل وعراقيبها، حبًّا لها». ووافقَ ابنَ عبّاس في ذلك مجاهدُ بن جَبْرٍ[14] وطاوس بن كَيسان[15]، وقَتادة بن دِعامة[16]، وابن شِهاب الزُّهريّ[17]...

والخلل الأساسيّ في التّفسير الشّائع أنّه لا يقومُ على سندٍ من آيةٍ أو حديث، وإنّما يذهب إلى المأثور من اجتهادات بعض التّابعين، في حين أنّ التّفسير المقابل يعتمد على رأي الصّحابيّ الجليل ابن عبّاس الّذي دعا له النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، بقوله: «اللّهُمَّ فقِّهْه في الدِّين وعلِّمْه التَّأويلَ»[18].

ويضاف إلى الاعتراضات أنّ الشّمس لو رجعت بعد غروبها لأبصرها النّاس قاطبة، ولتواتر الخبر في كتب أهل التّاريخ، ولكنّ أحدًا لم ينقله[19]!

ومَن يأمرُ النّبيُّ سليمانُ عليه السّلام بردّ الشّمس في قوله «رُدّوها عليّ»؟ والله وحدَه المتصرّف بها، والقادر على تحريكها؟[20]، وإذا كان يخاطب ربَّه فالمشكلة أصعب: «وَهَذِهِ كَلِمَةٌ لَا يَذْكُرُهَا الرَّجُلُ الْحَصِيفُ إِلَّا مَعَ الْخَادِمِ الْخَسِيسِ»[21].

وفي كلّ ذلك يقول ابن حزم[22]: «وهذه خرافة موضوعة مكذوبة سخيفة باردة، قد جمعت أفانين من القول، والظّاهر أنّها من اختراع زنديقٍ، بلا شكّ، لأنّ فيها معاقبة خيل لا ذَنب لها، والتّمثيل بها، وإتلاف مال مُنتفَع به بلا معنى، ونسبة تضييع الصّلاة إلى نبيّ مرسل، ثمّ يعاقب الخيل على ذنبه، لا على ذنبها، وَهَذَا أمر لَا يستجيزه صبيّ ابْن سبع

دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، 1/594.

١٢ ابن جرير الطّبريّ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار التّربية والتّراث - مكّة المكرمة، ب.ط، لا ت، ٢١/١٩٦.

١٣ عبد الله بن عبّاس (٣ -٦٨هـ): أبو العبّاس، الصّحابي الجليل، ابن عمّ النّبيّ، صلّى الله عليه سلّم، روى عنه الأحاديث الصّحيحة. وشهد مع عليّ الجمل وصفّين. وكفّ بصره في آخر عمره، فسكن الطّائف، وتوفّي بها. الزّركليّ، الأعلام، ٤/٩٥.

١٤ مجاهد بن جبر (٢١ -١٠٤هـ): أبو الحجّاج المكّيّ، مولى بني مخزوم، تابعيّ، مفسّر من أهل مكّة. أخذ التّفسير عن ابن عبّاس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كلّ آية يسأله: فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ الزّركليّ، الأعلام، ٥/٢٧٨.

١٥ طاوُس بن كَيْسَان (٣٣ -١٠٦هـ): من أكابر التّابعين، تفقُّهًا في الدّين وروايةً للحديث، وتقشّفًا في العيش، وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك. أصله من الفرس، ومولده ومنشأه في اليمن. الزّركليّ، الأعلام، 3/224.

١٦ قَتَادَة بن دعامة (٦١ -١١٨هـ): أبو الخطّاب السّدوسيّ، مفسّر حافظ ضرير أكمه. أحفظ أهل البصرة. وكان مع علمه بالحديث، رأسًا في العربيّة ومفردات اللّغة وأيّام العرب والنّسب. الزّركليّ، الأعلام، ٥/١٨٩.

١٧ ابن شهاب الزُّهْريّ (٥٨ -١٢٤هـ): محمّد بن مسلم بن عبد الله بن شِهَابٍ، أوّل من دون الحديث، وأحد أكابر الحفّاظ والفقهاء. تابعيّ، من أهل المدينة. الزّركليّ، الأعلام، 7/97.

١٨ أحمد بن حنبل، المسند، تح: محمد أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/1995م، رقم الحديث 2881، مج3، ص272.

١٩ فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ/1999م، ج26، ص391.

٢٠ م.ن.، ج26، ص391.

٢١ م.ن.، ٢٦/٣٩١.

٢٢ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظّاهريّ، أبو محمّد (٣٨٤ -٤٥٦هـ) عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبة، وكانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد فيها وانصرف إلى العلم والتّأليف، وانتقد كثيرًا من العلماء والفقهاء، فتمالؤوا على بغضه، وحذروا سلاطينهم من فتنته، فأقصَوه وطاردوه، فرحل إلى بادية من بلاد الأندلس، فتوفّي فيها. أشهر مصنّفاته «الفصل في الملل والأهواء والنّحل»، و«المحلّى»، و«جمهرة الأنساب». الزّركليّ، الأعلام، ٤/٢٥٤.

سِـنِين، فَكيـف بِنَبِـيّ مُرْسـل؟»[٢٣].

وعصمـة الأنبيـاء أمـر قـرّره أهـل السّـنّة في كتـب العقيـدة بوضـوح، إذ «قالـوا بعصمـة الأنبيـاء مـن الذّنـوب، **وتأوّلـوا** مـا رُوي عنهـم مـن زلّاتِهـم عـلى أنّهـا كانـت قبـل الـنّبوّة، عـلى خـلاف قـول مَـن أجـازَ عليهـم الصّغائـر...»[٢٤]. ولنـا هنـا أن نـرى في هـذه العبـارة أنّ مبـدأ التّأويـل كان للحفـاظ عـلى صـورة العصمـة الـنّاصعة، أمّـا تأويـل قصّـة سـليمان، عليـه السّـلام، بصَرْفِهـا عـن ظاهرهـا، فقـد انتقـص مـن قـدْر العصمـة!

٣ - المنهج والمنهجيّة

وإذا خـلا الأمـر في الـتّفسير مـن وثيقـةٍ شرعيّـة (آيـة أو حديـث) فالأصـل أن تكـون اللّغـة هـي الـمرجع في فهـم مضمـون الـنّصّ عـبر تقـصّي عنـاصره والرّبـط بينهـا. ولهـذا سـيكون **المنهـج المتّبـع هـو المنهـج البنيـويّ**، فهـو يُعـدّ «ظاهـرة قائمـة عـلى تحديـد وظائـف العنـاصر في تركيـب اللّغـة... مندرجـة في منظومـات واحـدة»[٢٥]، إذ «لا يمكـن تحليـل أيّ عنـصر مـن عنـاصر اللّغـة معـزولاً عـن الآخـر»[٢٦].

وهـذا مـا يتميّـز بـه البحث، إذ ثـمّة **دراسـات سـابقة** انتقـدت الـرّأي السّـائد في تفسـير الآيات، واقتـصرت عـلى الـتّمحيص في الرّوايات، ونقـاش المفاهيـم الدّينيّة.

ومـن ذلـك تعليقـات المفسّريـن الّذيـن سـبق ذِكـر بعضهـم، وسـيلي ذكـر غيرهـم، وإن لم يخصّـوا المسـألة بمصنّفـات مسـتقلّة.

ومـن ذلـك رسـائل مفـردة بهـذا الشّـأن، أو مقـالات مركّـزة، مثـل رسـالة «جـواب عـن وقـف الشّـمس لبعـض الأنبيـاء، عليهـم السّـلام»[٢٧]، الّتـي كُـرّرت فيهـا أدلّـة المفسّريـن، ومثـل منشـور «عصمـة الـنّبيّ سـليمان، عليـه السّـلام، ومسـألة عـرض الصّافنـات الجيـاد، وطلـب الملـك»، في «شـبكة المعـارف الإسـلاميّة الثّقافيّـة»[٢٨]، ومثـل منشـور «قصّـة النّبـيّ سـليمان مـع الخيـل: هـل قتلهـا بالفعـل؟ مـا يقولـه الـتّراث الإسـلاميّ»[٢٩].

ومـن ذلـك منشـورات في الشّـابكة، ناقشـت هـذا الشّـأن وشـأنًا آخـر، وهـو ردّ الشّـمس لعـليّ

---

٢٣ ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ب.ط، ب.ت، ٤/ ١٦.

٢٤ عبد القادر البغداديّ، الفرق بين الفرق، دار الكتب العلميّة، بيروت، ب.ط، ب.ت، ص٢٦٥.

٢٥ جبّور عبد النّور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص٣٤.

٢٦ مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنيّة، دار الفكر اللّبنانيّ، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٧١.

٢٧ محمّد بخيت المطيعيّ (مفتي الدّيار المصريّة)، جواب عن وقف الشّمس لبعض الأنبياء، عليهم السّلام (مطبوع مع كتابه: أحسن الكلام في ما يتعلّق بالسّنّة والبدعة من الأحكام)، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م،

٢٨ كاتب مجهول، «عصمة النّبيّ سليمان، عليه السّلام، ومسألة عرض الصّافنات الجياد، وطلب الملك»، شبكة المعارف الإسلاميّة الثّقافيّة، ب.ت، راجع الرّابط التّالي (تاريخ الزّيارة: ٢٤ آب ٢٠٢٥ - ٨:٤٠ مساء):

https//:www.almaaref.org/maarefdetails.php?id١٦٤٣١=

٢٩ أحمد إبراهيم الشّريف، «قصّة النّبيّ سليمان مع الخيل: هل قتلها بالفعل؟ ما يقوله التّراث الإسلاميّ»، مجلّة اليوم السّابع، ٢١ حزيران ٢٠٢٠م، راجع الرّابط التّالي (تاريخ الزّيارة: ٢٤ آب ٢٠٢٥ - ٨:٥٠ مساء):

https//:www.youm.٧com/story٤٨٣٦٦٧٩/٢٠٢٠/٦/٢١/قصة-النبي-سليمان-مع-الخيل-هل-قتلها-بالفعل-ما-يقوله

بـن أبي طالـب، رضي اللـه عنـه، مثـل منشـور «ردّ الشّـمس»[٣٠]، في موقـع سـماحة الشّـيخ محمّـد العبيـدان القطيفـيّ.

وليـس في هـذه الدّراسـات انطـلاقٌ مـن الرّؤيـة اللّغويّـة، ولهـذا يـبرز الجديـد المظنـون في هـذا البحـث.

وأبرز الفرضيات في هذه الدّراسة:

- لا ينبغـي أن يعـارض أيّ تفسـيرٍ عصمـةَ الأنبيـاء، ولذلـك لا بـدّ مـن وجـود تفسـير صائـبٍ مقنـع.
- لا تسـتطيع اللّغـة إلّا أن توصـل إلى الصّـواب في التّفسـير، لأنّ القـرآن نـزل بلسـان عـربيّ مبـين، وإعجـازه مبنـيّ عـلى بلاغـة هـذه اللّغـة.
- تسـتطيع سـياقات قرآنيّـة في آيـاتٍ أخـرى أن تُسـهِم في الـتّفسير الصّائـب، لأنَّ القـرآنَ يفـسِّرُ بعضُـه بعضًـا.

ويصعـب وضـع **إطـار مـكانيّ لهـذه الدّراسـة**، لأنّهـا بحثيّـة تنهـل مـن كتـبٍ صنّفهـا مؤلِّفـون عـلى امتـداد رقعـة العالَـم الإسـلاميّ. أمّـا **الإطـار الزّمـانيّ** فيمكـن الحديـث فيـه عـن فـترة نبـوّة سـليمان، عليـه السّـلام، لأنّ محـور الـنّقاش حادثـة جـرت لـه، ويمكـن الحديـث أيضًـا عـن فـترة نـزول القـرآن، لأنّ منـه الآيـات الّتـي نقلـتْ هـذه الحادثـة، وأمّـا زمـان المصنّفـات الّتـي تحدّثـت عـن المسـألة فـلا يُحْـصَر.

٤ - التّفسير البديل

مـن خـلال القـراءة الظّاهـرة للآيـات يتبـيّن أنّها تتحـدّث عن حـبّ الـنّبيّ سـليمان، عليه السّـلام، للخيـول، وقـد رآهـا تمـرّ أمامَـه، وتأمّلهـا ببهجـة، ولـمّا تـوارَت عنـه الخيـول، طلـبَ عودَتَهـا، وبدأ يربّـت عـلى أجسـادِها تحبُّبًـا. وهـذا لا يحتـاج إلى أيّ تأويـل.

ويجـد الباحـث نـصرةَ التَّفسـير الثّـاني لـدى الطّـبريّ في «جامـع البيـان»، والأمـرُ كذلـك لـدى فخـر الدّيـن الـرّازيّ (٦٠٦هــ)[٣١]، في «مفاتيـح الغيـب»، ومفتـي الدّيـار المصريّـة الشـيخ محمّـد بخيـت المطيعـيّ (١٣٥٤هــ) ، في رسـالته «جـواب عـن وقـف الشّـمس لبعـض الأنبيـاء، عليهـم السّـلام»[٣٢]، وعبـد الوهّـاب الـنّجّار (١٣٦٠هــ) في «قصـص الأنبيـاء»[٣٣]، ومحيـي الدّيـن درويـش (١٤٠٣هــ) في «إعـراب القـرآن وبيانـه»[٣٤]، ولجنـة القـرآن والسّـنّة، في «المنتخـب في تفسـير القـرآن

---

٣٠ محمّد العبيدان القطيفي، «ردّ الشّمس»، موقع الشّيخ محمّد العبيدان القطيفيّ، ٢٩ آذار ٢٠١٧، راجع الرّابط (تاريخ الزّيارة ٢٤ آب ٢٠٢٥ – ٤:٤٦ مساء):
https//:www.alobaidan.org/archives١٢٣٩٣/

٣١ فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٢٦، ص٣٨٩ –٣٩١.

٣٢ محمّد بخيت المطيعيّ (مفتي الدّيار المصريّة)، جواب عن وقف الشّمس لبعض الأنبياء، عليهم السّلام (مطبوع مع كتابه: أحسن الكلام في ما يتعلّق بالسّنّة والبدعة من الأحكام)، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ط١، ١٤٠٨هـ/1988م، ص88 90-.

٣٣ عبد الوهّاب النّجّار، قصص الأنبياء، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط٣، ب.ت، ص٣٢٢ –٣٢٣.

٣٤ محيي الدّين درويش، إعراب القرآن وبيانه، دار اليمامة، دمشق – بيروت، ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط٧، ١٤٢٠هـ/1999م، 6/464و465.

الكريم»[٣٥]، وعلي محمّد الصّلابيّ[٣٦] في «الأنبياء والملوك، داود وسليمان، وهيكل سليمان المزعوم»[٣٧]. وإنّ اللّغة تسعفُ كثيرًا في دعْمِ هذا التّفسير.

٥ - معنى «الأوّاب»

وليست دلالة «الأوّاب» مقصورة على الّذي يكثر من التّوبة، إذ تدلّ أيضًا على الرّاحم، كما قال السّمين الحلبيّ[٣٨] في «عمدة الحُفّاظ»[٣٩]، وهذا الأمر نجده في «الزّاهر في معاني كلمات النّاس»[٤٠]، و«لسان العرب»[٤١]. وقد أظهر سليمان الرّحمة والتّودُّدَ للخيول، حينَ مرّر يديه يمسحها.

وفي شرح «الأوَّاب» ضمن هذه الآية وردت عدّة أقوال أخرى عن السّلف، منها المُسبِّحُ والمطيع[٤٢].

والله تعالى وصف النّبيّ أيّوب عليه السّلام بـ «الأوّاب»، في غير سياق التّوبة، ضمن السّورة نفسها الّتي فيها حادثة الصّافنات الجياد: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَٰبِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [سورة ص، الآية ٤٤]. وفي ضوء هذا السّياق يصحّ قول السّمين الحلبيّ أيضًا: «والأوّاب: الكثير الرّجوع لربّه بامتثال أوامره واجتناب نواهيه»[٤٣].

وإذا قيل إنّ الأوّاب هو الّذي يُحدِث الاستغفار والتّوبة، فهل هذا يعني وجود ذنب بالضّرورة؟ ألم يقل الله لنبيّه محمّد، عليه الصّلاة والسّلام: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ۝٣﴾ [سورة النّصر، الآيات ١ -٣]؟ والّذي فسّرَ به بعْضُ الصّحابة هذا الكلامَ: «أنّهُ قَدْ أَمَرَنَا إِذَا فَتَحَ اللهُ عَلَيْنَا الْمَدَائِنَ وَالْحُصُونَ أَنْ نَحْمَدَ اللهَ وَنَشْكُرَهُ وَنُسَبِّحَهُ، يَعْنِي نُصَلِّي له وَنَسْتَغْفِرَهُ»[٤٤]، فالاستغفار والتّوبة فُسِّرا بالشّكر والصّلاة، وليس بوجود ذنب سابق، ولا سيّما أنّ الآيات هذه خطاب للنّبيّ، عليه الصّلاة والسّلام، قبل غيره، وأنّى له أن

٣٥ لجنة القرآن والسّنّة، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ب.ط، لا ت، ص٦١٤.

٣٦ ولد الدكتور علي محمّد الصّلّابي في بنغازي بليبيا عام ١٩٦٣م، ونال الدّكتوراه في الدّراسات الإسلاميّة بمؤلّفه «فقه التّمكين في القرآن الكريم»، من جامعة أمّ درمان الإسلاميّة بالسّودان، وهو عضو الأمانة العامّة للاتّحاد العالميّ لعلماء المسلمين. وقام بمبادرات سياسيّة وطنيّة في ليبيا، واهتمّ بمشروع المصالحة الوطنيّة، وكتب فيها كتاب «العدالة والمصالحة الوطنيّة، ضرورة دينيّة وإنسانيّة». وله عشرات المؤلّفات القيّمة. راجع في ترجمته هذا الرّابط ضمن صفحته الرّسميّة (https://www.alsalabi.com/personalInfo/)، تاريخ الزيارة: ٣ تمّوز ٢٠٢٥ - ١:٢٠ ب.ظ.

٣٧ علي الصّلابيّ، الأنبياء والملوك، داود وسليمان، وهيكل سليمان المزعوم، دار الأصالة، إستنبول، ط١، ٢٠٢٣م، ص١٤٧ -١٥٨.

٣٨ السَّمين الحلبيّ (٧٥٦هـ): أحمد بن يوسف بن عبد الدّايم الحلبيّ، أبو العبّاس، مفسّر، عالم بالعربيّة والقراءات. شافعيّ، من أهل حلب. استقرّ واشتهر في القاهرة. من كتبه "تفسير القرآن" و"عمدة الحفّاظ، في تفسير أشرف الألفاظ" و"شرح الشّاطبيّة) في القراءات). الزّركليّ، الأعلام، ١/ ٢٧٤.

٣٩ السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ١/ ١٣٧.

٤٠ أبو بكر الأنباريّ، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، تح: حاتم صالح الضّامن، مؤسسّة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م، ١/ ١١٥.

٤١ ابن منظور، لسان العرب، ١/ ٢١٩.

٤٢ الطّبري، جامع البيان، ٢٢/ ٨٦٤.

٤٣ السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ، ١/ ١٣٧.

٤٤ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ٨/ ٤٨٣.

يُذنِبَ، وهو المعصوم؟

٦ - معنى «العشيّ»

لقد رأى غالب المفسّرين أنّ ذِكرَ «العَشِيِّ» هُنا لَيْسَ لِمُجَرَّدِ التَّوْقِيتِ، بَلْ لِيُبْنى عَلَيْهِ قَوْلُهُ «تَوارَتْ بِالحِجابِ»، انطلاقًا من أنّ «العشيّ» يفيد الوقت الممتدّ من العصر إلى المغرب.

ولكنْ من معاني «العشيّ» أيضًا الوقت الممتدّ من صَلاَة الْمغرب إِلَى الْعَتَمَة[٤٥]، فلماذا نجزم بالتّفسير الأوّل، ونربطه بالوقت الّذي لا تزال فيه الشّمس في كبد السّماء؟ ونحن نعلم أنّ جذر الكلمة مرتبط بسوء الرّؤية أو انعدامها[٤٦]، وهذا يتّصل بمفهوم اللّيل أكثر. والعُشْوَة: مَا أُخِذَ مِنْ نارٍ ليُقْتَبَس أَو يُسْتَضاءَ بِهِ[٤٧]، وهذا نحتاج إليه ليلاً. وقريب من ذلك قول الشّاعر [بحر الطّويل]:

متى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ، عندَها خَيرُ مَوقِدِ[٤٨]

و«تعشو»: «تجيء على غير بصر ثابت»[٤٩].

وَفِي الْحَدِيثِ: «حَتَّى ذَهَبَ عَشْوَةٌ مِنَ اللَّيْلِ»[٥٠]، وهي ما بَيْنَ أوَّلِهِ إلى رُبعِهِ، كأنّها مأخوذَةٌ من العِشاءِ[٥١]، أو هي السَّواد مِنَ اللَّيل[٥٢].

٧ - الباء في «العشيّ»

والنّحويّون يرون أن الأصل في الدّلالة على الظّرف استخدام «في»، ولذلك عرّفوا الظّرف بأنّه ما تضمّن معنى «في»[٥٣]، ولكنّهم حين أجازوا أن تحلّ الباء محلّ «في» في هذه الدّلالة[٥٤]، لم يبيّنوا أنّه أكثر مِن جواز. والصّواب أنّ ظرفيّة «في» ظرفيّةُ تَضَمُّنٍ واحتواء، وظرفيّة

---

٤٥ أورد ابن منظور: «فَإِذَا غابَتِ الشَّمْسُ فَهُوَ العِشَاءُ». ابن منظور، لسان العرب، ٦٠/١٥.

٤٦ ابن منظور، لسان العرب، ٥٦/١٥.

٤٧ م.ن.، ٥٩/١٥.

٤٨ الحطيئة، الدّيوان (برواية ابن السّكّيت وشرحه)، دراسة وتبويب: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/1993م، ص70.

٤٩ الحطيئة، الدّيوان ص٧٠. ٤٠هـ (شرح ابن السّكّيت).

٥٠ أبو موسى المديني، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تح: عبد الكريم العزباوي، جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المكرّمة/ دار المدنيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع، جدّة، ط١، 1408هـ/1988م، 2/456؛ مجد الدّين بن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزّاوي ومحمود محمّد الطّناحي، المكتبة العلميّة، بيروت، ب.ط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٢٤٢/٣.

٥١ أبو موسى المديني، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، ٤٥٦/٢.

٥٢ ابن منظور، لسان العرب، ٦٠/١٥.

٥٣ ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ب.ط، ب.ت، ٢٣١/٢.

٥٤ م.ن.، ٣٧/٣.

«البـاء» ظرفيَّـةٌ مُلاصَقَـةٍ واقـتران[٥٥]. ولذلـك قـال اللـه تعـالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ...﴾ [سورة آل عمران، الآية ٩٦] في إشـارة إلى أنّ الكعبـةَ باقيـة في مكّـة بقـاء اسـتقرار[٥٦].

فقولـه تعـالى: «إِذْ عُـرِضَ عليـهِ بالعَـشِيِّ...»، يشـير إلى أنّ الخيـول عُرِضَـتْ عـلى سـليمان، عليـه السّـلام، عرضًـا اسـتغرقَ العـشيّ واسـتطال، ولم يكـن في جـزء سريـع منـه، ولا يكـون هـذا إلّا إذا كانـت الخيـول كثـيرة. وهـذا يعـزّز أنّهـا للجهـاد في جيـش حقيقـيّ، كـما سـيلي، وليسـت للاقتنـاء الشّـخصيّ. وهنـا نسـأل: أيتخـلّى سـليمان، عليـه السّـلام، عـن عـدّة الـنّصر، ويجهـز عليهـا، أيًّـا كان السّـبب؟ ألم يقـل اللـه تعـالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية ٦٠]؟

٨ - المراد بـ «الخير»

قال الفرّاء في «معاني القرآن»: «والخير في كلام العرب: الخيل»[٥٧].

وقـال الشّـوكانيّ في «فتـح القديـر»: «والمـراد بالخـير هنـا الخيـل. قـال الزّجّـاج: الخـير هنـا: الخيـل.... قـال النّحّـاس: وفي الحديـث «الخيـل معقـود بنواصيهـا الخـير»[٥٨]، فكأنّـها سـمّيت خـيرًا لهـذا.»[٥٩]

ولقـد كان مـن فرسـان العـرب في الجاهليّـة «زيـد الخيـل»، ثـمّ سـماه النّبـيّ محمّـد، صـلّى اللـه عليـه وسـلّم، بـ»زيد الخـير»، حـين وفـد إليـه مـع قومـه.[٦٠]

٩ - دلالة «عن»

وأصحـاب الـتّفسير الأوّل حملـوا معنـى «عـن» في قولـه تعـالى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾ [سورة ص، الآية ٣٢] عـلى الـتّجاوز والبدليّـة، في حـين أنّـه يجـوز في «عـن» معنـى الـتّعليل، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [سورة هود، الآية ٥٣]، أي: مـن أجـل قولـك[٦١]. ومنـه الآيـة: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [سورة التوبة، الآية ١١٤]، أي لـموعدة[٦٢]. ومنـه: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [سورة البقرة، الآية ٣٦]، أي لأجل هذه الشّـجرة[٦٣].

وهكـذا تعنـي: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾ [سورة ص، الآية ٣٢] أنّه أحبّ الـخيرَ بسـبب

٥٥ فاضل السّامرّائيّ، معاني النّحو، دار الفكر للطّباعة والنّشر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠، ٣/٩٣.

٥٦ الزّمخشريّ، الكشّاف، ص١٨٣؛ ابن عطيّة الأندلسيّ، المحرّر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ١/٤٧٥.

٥٧ الفرّاء، معاني القرآن، ٢/٤٠٥.

٥٨ الحديث: "الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ" ورد في البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب الجهاد والسّير، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، الحديث ٢٦٩٣، ٣/١٠٤٧.

٥٩ الشّوكانيّ، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطّيّب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ٤/٤٩٤.

٦٠ ابن كثير، البداية والنّهاية، تح: عبد المحسن التّركيّ، دار عالم الكتب، الرّياض، ب.ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٧/٢٨٨.

٦١ ابن جرير الطّبريّ، جامع البيان، ١٥/٣٦٠؛ ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص١٩٧.

٦٢ ابن هشام، مغني اللّبيب، ص١٩٧.

٦٣ م.ن.، ص.ن. هذا إذا كان الضّمير في (عنها) يعود إلى الشّجرة..

استغراقه في ذكر الله، وهذا يشبه ما قاله أبو بكر الصّدّيق[٦٤] رضي الله عنه: «ذَهَبَ الذَّاكِرُون اللهَ بالخير كلّه»[٦٥].

نقل أبو حيّان هذا التّفسير: «إنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ، أَيِ الَّذِي عِنْدَ اللهِ فِي الْآخِرَةِ بِسَبَبِ ذِكْرِ رَبِّي، كَأَنَّهُ يَقُول: فَشَغَلَنِي ذَلِكَ عَنْ رُؤْيَةِ الْخَيْلِ حَتَّى أُدْخِلَتِ اصْطَبْلَاتِهَا، رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ يَمْسَحُ أَعْرَافَهَا وَسُوقَهَا مَحَبَّةً لَهَا»[٦٦].

فالاستناد إلى أنّ الخير هو الخيل، يفضي بنا إلى أنّ النّبيّ سليمان، عيه السّلام، أحبّ رؤية الخيلَ وطلب إعادتها إليه، بسببِ تشاغلِه عنها بذكر الله.

١٠ - حذف الفاعل

حذف الفاعل مبحث يختلف عن مبحث استتاره، فالأخير لا جدل فيه، إذ يعود الضّمير المستتر على مفسِّر يزيل اللّبس[٦٧]. أمّا حذف الفاعل فيعني إزالة المسند إليه، وهو العمدة في الكلام، والمخبرَ عنه، ولذلك منعه النّحويّون، وأجازَه بعضهم، غير أنّهم قالوا: لا بدّ فيه من دلالة السّياق عليه[٦٨].

ومن أدلّتهم الآية: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾ [سورة القيامة، الآية ٢٦]، فالفاعل محذوف، وهو «النّفْس»، ولهذا أورد بعض المفسّرين[٧٠] بيت الشّاعر دُريد بن الصِّمَّة[٧١] [بحر الوافر]:

وَرُبَّ عَظِيمَةٍ دَافَعْتَ عَنْهُمْ وَقَدْ بَلَغَتْ نُفُوسُهُمُ التَّرَاقِي[٧٢]

غير أنّ هذا البيت لا يذكره له إلّا القرطبيّ، ومحقّق الدّيوان نقله بيتًا مفردًا. ولذلك أسأل: أليس من الممكن أنّ الفاعل هو «وجوه» في الآية السّابقة: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ ۝٢٤ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۝٢٥ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾ [سورة القيامة، الآيات ٢٤ -٢٦]، حيث الوجوهُ مجازٌ مرسل يُعبَّرُ به عن النّفوس؟ إنّ الآية: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [سورة القيامة، الآية ٢٥] تدلّ على أنّ الّتي ستُفقَر ليست الوجوه، وإنّما النّفوس الّتي لها ظهور تُفقَر.

ومن أدلّتهم الحديث «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وهو

٦٤ أبو بكر الصّدّيق (٥١ق.هـ -١٣هـ): عبد الله بن أبي قُحَافَة عثمان، ولد بمكّة، وهو أوّل من آمن برسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، من الرّجال، وأوّل الخلفاء الرّاشدين. وافتتحت في أيّامه بلاد الشّام وقسم كبير من العراق. الزّركليّ، الأعلام، ١٠٢/٤.

٦٥ أبو بكر البيهقيّ، شعب الإيمان، تح: أبي هاجر محمّد زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/2000م، فصل في إدامة ذكر الله عزّ وجلّ، رقم الحديث 558، مج1، ص408.

٦٦ أبو حيّان، البحر المحيط، ١٥٤/٩.

٦٧ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٣٦.

٦٨ أجازه الكسائيّ (١٨٩هـ) في رواية، وتابعه أبو القاسم السّهيليّ (٥٨١هـ) وابنُ مضاء القرطبيّ (٥٩٢هـ). ابن هشام، شرح شذور الذّهب، ص161

٦٩ التَّرَاقِي جَمْعُ تَرْقُوَةٍ وهِيَ عَظْمٌ وَصَلَ بَيْنَ ثُغرة النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. ابن منظور، لسان العرب، ٣٢/١٠.

٧٠ القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردونيّ وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م، ١١١/١٩.

٧١ دريد بن الصّمّة البكريّ الهوازنيّ (٨هـ): شاعر جاهليّ معمّر، كان سيّد بني جشم وفارسهم وقائدهم، وغزا نحو مئة غزوة لم يهزم في واحدة منها. وأدرك الإسلام، ولم يسلم، فقتل على دين الجاهليّة يوم حنين. الزّركليّ، الأعلام، ٣٣٩/٢.

٧٢ دريد بن الصّمّة، الدّيوان، تح: عمر عبد الرّسول، دار المعارف، مصر، ب.ط، 1980م، ص197.

مُؤْمِنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وهو مُؤْمِنٌ.. «[٧٣]، فالأصل «ولا يَشْرَبُ الشّاربُ الخَمْرَ» و«لا يَسْرِقُ السّارقُ حِينَ يَسْرِقُ»، ثمّ حُذِف الفاعِلان لوضوحهما بالسّياق الدّالّ عليهما في الفعلين الصّريحين قبل كلّ منهما.

وثمّة من يخالفُ مخالفةً ظاهرة، ويقول إنّ الفاعل في «يسرق» ضمير مستتر يعود عائد على السّارق الّذي استلزمه «يسرق»، والفاعل في «يشرب» ضمير مستتر يعود عائد على الشّارب الّذي استلزمه «يشرب»[٧٤].

على أي حال، ثمّة رواية ذكر فيها الفاعل صراحة: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[٧٥].

وهكذا تبرز في مواجهة حذف الفاعل اعتراضات وشبهات وتأويلات تحدّ منه.

أمّا الآية: ﴿فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ﴾ [سورة الواقعة، الآية ٨٣]، فواضحٌ فيها حذف الفاعل، وأنّ المراد الرّوح أو النّفْس. قال القرطبيّ: «وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا ذِكْرٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْرُوفٌ»[٧٦]، واستدلّ بالحديث: «إِنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ لَهُ أَعْوَانٌ يَقْطَعُونَ الْعُرُوقَ يَجْمَعُونَ الرُّوحَ شَيْئًا فَشَيْئًا، حَتَّى يَنْتَهِيَ بِهَا إِلَى الْحُلْقُومِ، فَيَتَوَفَّاهَا مَلَكُ الْمَوْتِ»[٧٧]. وقد ورد أيضًا حديث أقرب في الدلالة منه: قَالَ رَجُلٌ للنبيِّ، صلَّى اللّه عليه وسلّم: يا رَسولَ اللّه، أيُّ الصَّدَقَةِ أفْضَلُ؟ قالَ: أنْ تَصَدَّقَ وأنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ، تَأْمُلُ الغِنى، وتَخْشى الفَقْرَ، ولَا تُمْهِلْ حتّى إذا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ، قُلْتَ لِفُلانٍ كَذا، ولِفُلانٍ كَذا، وقدْ كانَ لِفُلانٍ[٧٨].

في مطلق الحالات، يكثر أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا للغائب، على أن يكون له مفسّر قبله، كما في بداية الآيات «فقال» حيث الفاعل المستتر يفسّره «سليمان» الوارد قبله. أمّا «الشّمس» فلم ترد في كلّ الآيات، فكيف نقدّر أنّها فاعل «توارت» الحقيقيّ؟ ولا ينفع قول الزّمخشريّ: «والّذي دلّ على أنّ الضّمير للشّمس مرورُ ذِكرِ العشيّ»[٧٩]. وسيكون علينا ردّ الضّمير «ها» في «ردّوها» إلى الشّمس أيضًا، وهي لم تذكر، أليس في ذلك إمعانٌ في التّأويل؟

صحيح أنّ عبارة «توارت بالحجاب» وردت في الحديث: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ، صلّى اللّه عليه وسلّم، الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ.»[٨٠] لكنّ «الشّمس» وردت في رواية أخرى بلفظها مفسِّرةً للضّمير المستتر في «توارت»[٨١]، وليس هذا هنا.

---

٧٣ البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب المحاربين من أهل الكفر والرّدّة، باب إثم الزّناة، الحديث ٦٤٥٢، مج٦، ص٢٤٩٧.

٧٤ ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب، ص١٦١.

٧٥ البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب الحدود، باب السّارق حين يسرق، الحديث ٦٤٠٠، مج٦، ص٢٤٨٩.

٧٦ القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ٢٣٠/١٧.

٧٧ القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، 17/230. ولم أجد له تخريجًا في كتب الحديث.

٧٨ البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب الوصايا، باب الصدقة عند الموت، الحديث ٢٥٩٧، مج٣، ص١٠٠٨.

٧٩ الزّمخشريّ، الكشّاف، ص٩٢٥.

٨٠ البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب مواقيت الصّلاة، باب وقت المغرب، الحديث ٥٣٦، مج١، ص٢٠٥.

٨١ الرّواية هي: «... أَنَّ رَسُولَ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمس وتوارت بالحجاب «. مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة

فالأصوبُ أن تكون الخيول هي الّتي توارت في حظائرها بعد العَرْض، وهذه الحظائر هي المقصودة بـ«الحِجاب»، وهذا أقرب إلى التّأويل النّحوي في عودة الضّمير إلى أقرب مظنون.

١١ - مسح الأعناق

وكيف يكون تأويل «المسح» للسّوق والأعناق بأنّه كناية عن الذّبح، والأصل في المسح أنّه خفّة وليونة. قال تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [سورة المائدة، الآية ٦]. وإذا صحَّ اقتران الذّبح بالأعناق، فما قولنا في السُّوق؟ لا ريب أنّ ذكر السُّوقِ متأتٍّ من طبيعةِ حركة الخيول، إذ صفنت في أثناء العَرْضِ على سليمان، عليه السّلام، فهذا الأمرُ أعجبَهُ، ودفعَهُ إلى تمرير يديهِ عليها تحبُّبًا.

قال الرّازيّ: «لَوْ كَانَ مَعْنَى مَسْحِ السُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ قَطْعَهَا، لَكَانَ مَعْنَى قَوْلِه: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [سورة المائدة، الآية ٦] قَطْعَهَا، وَهَذَا مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، بَلْ لَوْ قِيلَ مَسَحَ رَأْسَهُ بِالسَّيْفِ فَرُبَّمَا فُهِمَ مِنْهُ ضَرْبُ الْعُنُقِ....»[٨٢].

ولقد وردت أحاديث فيها ربط للمسح بالخيل على جهة التّحبّب، منها أنّ النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم، رُئِيَ وَهُوَ يَمْسَحُ وَجْهَ فَرَسِهِ بِرِدَائِه، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنِّي عُوتِبْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْخَيْلِ»[٨٣]. ومنها قوله، عليه الصّلاة والسّلام: «ارتبطوا الخيلَ وامسَحوا بنواصيها....»[٨٤] أي تلطُّفًا بها وتنظيفًا لها.

والحديث في مسح نبيّنا لوجه الفرس اقترن بتعليل، وهو أنّ الله عاتبه ففعله، وكأنّ عدم الاغتناء بالخيل يقتضي عتابًا. وهكذا يكون لفظ «أوّاب» إشارة إلى أنّ سليمان، عليه السّلام، شعر بالتّقصير، حين مرّت به الخيول، ولم يتودّد إليها، فطلب إعادتها، وكفّر عن تقصيره.

١٢ - اقتران المسح بـ«طفق» و«الباء»

و«طفق»، الفعل المساعد الّذي سبق «مسحًا»، يشير إلى الشّروع في أمر، وهذا يكون في ما يحتاج إلى مواصلة للفعل[٨٥]، كالتّربيت الحنون على أعناق الخيول الكثيرة، وتمرير الأصابع على سيقانها، ولا سيّما أنّ سليمان، عليه السّلام، هو الّذي سيباشر الأمر مباشرة ذاتيّة، ولن يكلّف به أحدًا غيره. أمّا الذّبح فيكون بضربة واحدة، وينقضي بسرعة، ولا سيّما أنّه لا يخطر في الذّهن أن يقوم به سليمان، عليه السّلام، وإنّما يصدر الأمر، فيلبّي الذّابحون

عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، القاهرة، ب.ط، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب بَيَانِ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، الحديث ٦٣٦، مج١، ص٤٤١.

٨٢ الرّازيّ، مفاتيح الغيب، ٣٩١/٢٦.

٨٣ مالك بن أنس، الموطّأ (رواية يحيى)، إشراف محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ب.ط، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥م، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينها، والنّفقة في الغزو، الحديث ٤٧، مج٢، ص٤٦٨.

٨٤ أبو داود السّجستانيّ، سنن أبي داود، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ب.ط، ب.ت، كتاب الجهاد، باب إكرام الخيل وارتباطها والمسح على أكفالها، رقم الحديث ٢٥٥٣، مج٣، ص٢٤.

٨٥ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ترتيب وتوثيق: خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٨٠٥.

الكُثْرُ، وسرعان ما يتمّ ما أراد.

وهنا يبرز جانب آخر، وهو أنّ عبارة «طفق مسحًا» وفق تفسيرنا تعني أنّ مَن مَسَح هو سليمان، عليه السّلام، نفسُه، فيكون الإسناد حقيقيًّا. أمّا إذا أمر بالمسح (الذّبح) ولم يباشره بيده، ففي الكلام مجاز عقليّ علاقته السّببيّة. ومعلوم أنّ الكلام لا يُحمَل على المجاز، إذا استقامت الحقيقة، لأنّها أصل الوضع، ويحتاج المجاز إلى قرينة تصرفه عن الحقيقة أي عن الظّاهر، «فالحقيقة الكلامُ الموضوع موضعَه الّذي ليس باستعارة ولا تمثيل... وهذا أكثر الكلام... وأكثر ما يأتي من الآي على هذا»[٨٦]، ثمّ إنّ «الكلام الحقيقيّ يمضي لِسُنَّتِه لا يُعترَضُ عليه. وقد يكون غيرُه (المجاز) يجوزُ جوازَه لقُربِه منه...»[٨٧]

والباء في «مسحًا بالسّوق» تؤكّد أنّ المسح لن يكون ذبحًا، فهي شبيهة بالباء في الآية: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [سورة المائدة، الآية ٦]، إذ قرّر أكثر المفسّرين والفقهاء أنّها تفيد الإلصاق، وتبعًا لذلك تعني استيعاب كلّ الرّأس[٨٨]. وينسحب هذا أيضًا على الآية «مسحًا بالسّوق والأعناق»، إذ يكون المسح على كلّ العنق وكلّ ساق من سوق كلّ جواد من الصّافنات الجياد. وهذا لا يُحتاج إليه في الذّبح، بل في التّربيت.

١٣ - السّياق سياق جهاد

قال الرّازيّ: «إِنَّ سُلَيْمَانَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، احْتَاجَ إِلَى الْغَزْوِ، فَجَلَسَ، وَأَمَرَ بِإِحْضَارِ الْخَيْلِ، وَأَمَرَ بِإِجْرَائِهَا، وَذَكَرَ أَنِّي لَا أُحِبُّهَا لِأَجْلِ الدُّنْيَا وَنَصِيبِ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا أُحِبُّهَا لِأَمْرِ اللهِ، وَطَلَبِ تَقْوِيَةِ دِينِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ «عَنْ ذِكْرِ رَبِّي»، ثُمَّ إِنَّهُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمَرَ بِإِعْدَائِهَا وَتَسْيِيرِهَا، حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ أَيْ غَابَتْ عَنْ بَصَرِهِ، ثُمَّ أَمَرَ الرَّائِضِينَ بِأَنْ يَرُدُّوا تِلْكَ الْخَيْلَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا عَادَتْ إِلَيْهِ طَفِقَ يَمْسَحُ سُوقَهَا وَأَعْنَاقَهَا»[٨٩].

وهذا الأمر يؤيّده أمور عديدة:

- ربط الخيل بالخير ومسح الجسم، وهذا وارد في الحديث النّبويّ: «الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ والنَّيلُ إلى يومِ القيامةِ، وأهلُها مُعانون عليها، فامسَحُوا بنواصيها....»[٩٠]

- أشار القرآن إلى قيادة سليمان، عليه السّلام، للجنود في جيشه: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيۡمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ وَٱلطَّيۡرِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ﴾ [سورة النّمل، الآية 17]، وفي الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [سورة النّمل، الآية 18]، وفي الآية: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ فَلَنَأۡتِيَنَّهُم بِجُنُودٖ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخۡرِجَنَّهُم مِّنۡهَآ أَذِلَّةٗ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [سورة النّمل، الآية ٣٧].

- الآيات المتحدّثة عن الصّافنات الجياد جاءت بعد ذكر النّبيّ داود، عليه السّلام، وقوّة

٨٦ أحمد بن فارس، الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها، تحقيق: عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٠٣.

٨٧ م.ن.، ص.ن.

٨٨ ابن قدامة، المغني، تحقيق: طه الزّيني ومحمود عبد الوهّاب فايد وعبد القادر عطا ومحمود غانم غيث، مكتبة القاهرة، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م، ٩٣/١.

٨٩ الرّازيّ، مفاتيح الغيب، ٣٩٢/٢٦.

٩٠ أحمد بن حنبل، المسند، مسند المكثرين من الصّحابة، مسند جابر بن عبد الله، الرقم ١٤٧٩١، ١٠٤/٢٣.

ملكه، ووصفته بـ»الأوّاب»: ﴿ٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ١٧ إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ١٨ وَٱلطَّيۡرَ مَحۡشُورَةٗۖ كُلّٞ لَّهُۥٓ أَوَّابٞ ١٩ وَشَدَدۡنَا مُلۡكَهُۥ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ ٢٠﴾ [سورة ص، الآيات 17 -20]، ثمّ جاء وصف سليمان بالأوّاب، ونهجِه نهجَ والِدِه في القوّة عبر الغزو وحبّ الخيل.

- أشار ابن العربيّ[٩١] في «أحكام القرآن» إلى أنّ الصّافنات الجياد هذه كانت خيلًا للجهاد[٩٢].

- أشار الشّوكانيّ، كما سلف، إلى أنّ الخير هو الخيل[٩٣]، وهذا يؤكّد أنّ النّبيّ سليمان أحبّ الخيلَ بسببِ ذكر الله، لأنّ الله أمره بحبّها.

١٤ - الخلاصة

بُنِيَت هذه الدّراسة على عدّة فرْضيّات. فالأولى أنّه لا ينبغي أن يعارض أيّ تفسيرٍ عصمةَ الأنبياء، ولذلك لا بدّ من وجود تفسير صائبٍ مقنع. والثّانية أنّه لا تستطيع اللّغة إلّا أن توصل إلى الصّواب في التّفسير، لأنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين، وإعجازه مبنيّ على بلاغة هذه اللّغة. والثّالثة أنّ سياقات قرآنيّة في آياتٍ أخرى تستطيع أن تُسهِم في التّفسير الصّائب، لأنَّ القرآنَ يفسِّرُ بعضُه بعضًا. **ولقد جاءت النّتائج مؤكّدةً لهذه الفرضيّات.**

وصل البحث إلى أنّ النّبيّ سليمان، عليه السّلام، عُرِضَت عليه خيول الجهاد، ذات نهار، لكنّه شُغِلَ عنها بالذِّكر، ثمّ ندم لأنّ اللهَ يحبُّ الاعتناء بالخيل، ولهذا طلب إعادتها من حظائرها، وبادر تَعويضًا عن فِعلِ ما هو خِلافُ الأولى - و»هو واسطة بين الكراهة والإباحة»[٩٤] - إلى التّربيت على أعناقها وسيقانها، ولهذا وُصِفَ بأنّه أوّاب كثير الرّجوع إلى الله. وهذا التّفسير الّذي أيّدته اللّغة يوافِقُ سياقات قرآنيّة وحديثيّة كثيرة، ويوافِقُ مقتضى العِصمة الّتي يتّصف بها الأنبياءُ الكِرامُ.

ويحسن هنا التّنبّه إلى أمر مهمّ، من دون الاستفاضة في شأنه، وهو أنّ التّوراة الّتي وصلت إلينا مشوّهة تفتري على الأنبياء، وتحوّلهم إلى أدوات قتل للبشر، والحيوانات.

ومن أساليب القتل الّتي نُسِبَت إلى داود، عليه السّلام، «عرقبة الخيل» الّتي ندرؤها عن ابنه سليمان، عليه السّلام. قالت التّوراة: «وَضَرَبَ دَاوُدُ هَدَدَ عَزَرَ بْنَ رَحُوبَ مَلِكَ صُوبَةَ حِينَ ذَهَبَ لِيَرُدَّ سُلْطَتَهُ عِنْدَ نَهْرِ الْفُرَاتِ، فَأَخَذَ دَاوُدُ مِنْهُ أَلْفًا وَسَبْعَ مِئَةِ فَارِسٍ وَعِشْرِينَ أَلْفَ رَاجِلٍ، **وَعَرْقَبَ دَاوُدُ جَمِيعَ خَيْلِ الْمَرْكَبَاتِ** وَأَبْقَى مِنْهَا مِئَةَ مَرْكَبَةٍ»! [سفر صموئيل الثّاني، الإصحاح الثّامن، ٢ - ٤].

وفي العناوين التّالية في كتاب «القراءات الملعونة» انتقادُ تشويه التّوراة لصورة الإله،

٩١ هو محمّد بن عبد الله الإشبيليّ المالكيّ، أبو بكر ابن العربيّ: (٤٦٨ -٥٤٣هـ) قاض، من حفّاظ الحديث. ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق، وبرع في الأدب، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدّين، ومات بقرب فاس، ودفن بها. من كتبه «العواصم من القواصم»، و»عارضة الأحوذيّ في شرح التّرمذيّ»، و»أحكام القرآن». الزّركليّ، الأعلام، ٦/ ٢٣٠.

٩٢ ابن العربيّ، أحكام القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، لا ت، ٥٦/٤.

٩٣ الشّوكانيّ، فتح القدير، ٤٩٤/٤.

٩٤ بدر الدّين الزّركشيّ، البحر المحيط، دار الكتبيّ، القاهرة ط١، ١٩٩٤م، ٤٠٠/١.

وصورة الأنبياء: «الله يحمي القتلة»[٩٥]، و«الطّوفان وحماية نسل القتلة»[٩٦]، و«الرّبّ التّوراتيّ ذلك السّاديّ الكبير»، و«المجزرة»[٩٧]... وهذا التّشويه المنهجيّ هو الّذي سوّغ للضّالّين من بني إسرائيل ارتكاب أفظع المجازر، فلقد اقتحموا أريحا، "وحرَّموا كلّ ما في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتّى البقر والغنم والحمير بحد السّيف... وأحرقوا المدينة بالنّار مع كلّ ما بها» [سفر يشوع، الإصحاح السّادس، ٢١ -٢٤].

وأبرز **توصيات يُنهى بها البحث** أنّه يجدر بأصحاب الأقلام الهادفة أن يتعقّبوا في أبحاثهم كلّ المرويّات الّتي لم يُدرجْها الأوّلون في خانة «الإسرائيليّات»، وهي لا تقلّ ضررًا عنها، ولا سيّما ما يقدح بعصمة الأنبياء، أو يصوّرهم قتلةً، ويجدر بالمحقّقين لكتب التّراث في دور النّشر أيضًا أن يتنبّهوا لها، ويجدر بمدرّسي العقيدة والتّفسير كذلك كشف النّقاب عنها في المعاهد الشّرعيّة، لأنّها مرويّات تقدّم خِدمة للمشروع الصّهيونيّ الخبيث الّذي يستبيح دماء الأبرياء، كلّ الأبرياء.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلًا - المصادر الدّينيّة:

١. القرآن الكريم.

٢. العهد القديم في «الكتاب المقدّس».

ثانيًا - سائر الكتب:

١. ابن الأثير، مجد الدّين، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزّاويّ ومحمود محمّد الطّناحيّ، المكتبة العلميّة، بيروت، ب.ط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩.

٢. ابن العربيّ، أبو بكر، أحكام القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، لا ت.

٣. ابن النّديم، أبو الفرج، الفهرست، ضبط وشرح د. يوسف عليّ الطّويل، فهرسة أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٤. ابن حزم، أبو محمّد، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ب.ط، ب.ت.

٥. ابن حنبل، أحمد، المسند، تح: محمد أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٩٥ جود أبو صوّان، القراءات الملعونة - كتاب ليس للجميع، لا د، لا ب، ط٢، ب.ت، ص٣٩.

٩٦ م.ن.، ص٤١.

٩٧ م.ن.، ص١٤٨.

٦. ابـن خلّـكان، شـمس الدّيـن أبـو العبّـاس، وفيـات الأعيـان، تحقيـق د. إحسـان عبّـاس، دار صـادر، بـيروت، ب.ط، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٧. ابـن عطيّـة الأندلـسيّ، المحـرّر الوجيـز في تفسـير القـرآن العزيـز، تحقيـق: عبـد السّـلام عبـد الشّـافي محمّـد، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، ط١، ١٤٢٢ه.

٨. ابـن فـارس، أحمـد، الصّاحبـيّ في فقـه اللّغـة العربيّـة ومسـائلها، تحقيـق: عمـر فـاروق الطّبّـاع، مكتبـة المعـارف، بـيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٩. ابـن قدامـة، أبـو محمّـد المغنـي، تحقيـق: طـه الزّينـيّ ومحمـود عبـد الوهّـاب فايـد وعبـد القـادر عطـا ومحمـود غانـم غيـث، مكتبـة القاهـرة، القاهـرة، ط١، ١٩٦٩م.

١٠. ابـن كثـير، أبـو الفـداء، البدايـة والنّهايـة، تـح: عبـد اللـه بـن عبـد المحسـن الـتّركيّ، دار عـالم الكتـب، الرّيـاض، ب.ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١١. ابـن كثـير، أبـو الفـداء، تفسـير القـرآن العظيـم، تـح: محمـد حسـين شـمس الدّيـن، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، ط١، ١٤١٩ه.

١٢. ابـن منظـور، محمّـد بـن مكـرم، لسـان العـرب، تعليـق إبراهيـم اليازجـيّ وجماعـة مـن اللّغويّـين، دار صـادر، بـيروت، ط٣، ١٤١٤ه.

١٣. ابـن هشـام الأنصـاريّ، جـمال الدّيـن، أوضـح المسـالك إلى ألفيّـة ابـن مالـك، تحقيـق: محمّـد محيـي الدّيـن عبـد الحميـد، المكتبـة العصريّـة، صيـدا - بـيروت، ب.ط، ب.ت.

١٤. ابـن هشـام الأنصـاريّ، جـمال الدّيـن، شرح شـذور الذّهـب، تقديـم وفهرسـة د. إميـل يعقـوب، دار الكتـب العلميّـة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٥. ابـن هشـام الأنصـاريّ، جـمال الدّيـن، مغنـي اللّبيـب عـن كتـب الأعاريـب، تـح: مـازن المبـارك ومحـمّد عـليّ حمـد اللـه، دار الفكـر، دمشـق، ط٦، ١٩٨٥م.

١٦. أبـو حيّـان الأندلـسيّ، البحـر المحيـط، عنايـة: صدقـي محمّـد جميـل العطّـار - زهـير جعيـد - عرفـان العشّـا حسّـونة، دار الفكر، بـيروت، ب.ط، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٧. أبـو داود السّجسـتانيّ، سـنن أبي داود، تـح: محمّـد محيـي الدّيـن عبـد الحميـد، المكتبـة العصريّـة، صيـدا - بـيروت، ب.ط، ب.ت.

١٨. أبو صوّان، جود، القراءات الملعونة - كتاب ليس للجميع، لا د، لا ب، ط٢، ب.ت.

١٩. الأنبـاريّ، أبـو بكـر، الزّاهـر في معـاني كلـمات النّـاس، تـح: حاتـم صالـح الضّامن، مؤسسّـة الرّسـالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م.

٢٠. البخـاريّ، محمّـد بـن إسـماعيل، صحيـح البخـاريّ، تحقيـق: مصطفـى ديـب البغـا، دار ابـن كثـير ودار اليمامة، دمشـق، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢١. البغداديّ، عبد القادر، الفرق بين الفرق، دار الكتب العلميّة، بيروت، ب.ط، ب.ت.

٢٢. البيهقـيّ، أبـو بكـر، شـعب الإيمـان، تـح: أبي هاجـر محمّـد زغلـول، دار الكتـب العلميّـة،

بـيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٣. الحطيئـة، جَـرْوَل بـن أوس، الدّيـوان (بروايـة ابـن السّـكّيت وشرحهـ)، دراسـة وتبويـب: مفيـد محمّـد قميحـة، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢٤. درويـش، محيـي الدّيـن، إعـراب القـرآن وبيانـه، دار اليمامـة، دمشـق - بـيروت، ودار ابـن كثـير، دمشـق - بـيروت، ط٧، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٥. دريـد بـن الصّمّـة، الدّيـوان، تـح: عمـر عبـد الرّسـول، دار المعـارف، مـصر، ب.ط، ١٩٨٠م، ص١٩٧.

٢٦. الـرّازيّ، فخـر الدّيـن، مفاتيـح الغيـب، دار إحيـاء الـتّراث العـربيّ، بـيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٧. الزّركشيّ، بدر الدّين، البحر المحيط، دار الكتبيّ، القاهرة ط١، ١٩٩٤م.

٢٨. الزّركليّ، خير الدّين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٩. الزّمخـشريّ، أبـو القاسـم، الكشّـاف عـن حقائـق التّنزيـل وعيـون الأقاويـل في وجـوه التّأويـل، عنايـة: خليـل مأمـون شـيحا، دار المعرفـة، بـيروت، ط٣، ٢٠٠٩م.

٣٠. السّامرّائيّ، فاضل، معاني النّحو، دار الفكر للطّباعة والنّشر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠.

٣١. السّـمين الحلبـيّ، عمـدة الحفّـاظ في تفسـير أشرف الألفـاظ، تـح: محمـد باسـل عيـون السـود، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٢. الشّـوكانيّ، أبـو عبـد اللـه، فتـح القديـر، دار ابـن كثـير، دار الكلـم الطّيّـب، دمشـق، بـيروت، ط١، ١٤١٤ه.

٣٣. الصّـلابيّ، عـلي، الأنبيـاء والملـوك، داود وسـليمان، وهيـكل سـليمان المزعـوم، دار الأصالـة، إسـتنبول، ط١، ٢٠٢٣م.

٣٤. الطّـبريّ، ابـن جريـر، جامـع البيـان عـن تأويـل آي القـرآن، دار التّربيـة والـتّراث - مكّـة المكرمـة، ب.ط، لا ت.

٣٥. عبد الـنّور، جبّور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٦. الفرّاء، أبو زكريّا، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣.

٣٧. الفيروزآبـادي، مجـد الدّيـن، القامـوس المحيـط، ترتيـب وتوثيـق: خليـل شـيحا، دار المعرفـة، بـيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٣٨. القرطبـيّ، أبـو عبـد اللـه، الجامـع لأحـكام القـرآن، تـح: أحمـد الـبردونيّ وإبراهيـم أطفيـش، دار الكتـب المصريّـة، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

٣٩. لجنـة القـرآن والسّـنّة، المنتخـب في تفسـير القـرآن الكريـم، شركـة دار الأرقـم بـن أبي الأرقـم، بـيروت، ب.ط، لا ت.

٤٠. مالـك بـن أنـس، الموطّـأ (روايـة يحيـى)، إشراف محمّـد فـؤاد عبـد الباقـي، دار إحيـاء التّراث العربيّ، بـيروت، ب.ط، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥م.

٤١. مبارك، مبارك، معجم المصطلحات الألسنيّة، دار الفكر اللّبنانيّ، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٤٢. المدينيّ، أبو موسى، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تح: عبد الكريم العزباويّ، جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المكرّمة/ دار المدنيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع، جدّة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٣. مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، القاهرة، ب.ط، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

٤٤. المطيعيّ، محمّد بخيت (مفتي الدّيار المصريّة)، جواب عن وقف الشّمس لبعض الأنبياء، عليهم السّلام (مطبوع مع كتابه: أحسن الكلام في ما يتعلّق بالسّنّة والبدعة من الأحكام)، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٥. النّجّار، عبد الوهّاب، قصص الأنبياء، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط٣، ب.ت.

ثالثًا - مقالات في الشّابكة:

١- الشّريف، أحمد إبراهيم، «قصّة النّبيّ سليمان مع الخيل: هل قتلها بالفعل؟ ما يقوله التّراث الإسلاميّ»، مجلّة اليوم السّابع، ٢١ حزيران ٢٠٢٠م، راجع الرّابط التّالي (تاريخ الزّيارة: ٢٤ آب ٢٠٢٥ - ٨:٥٠ مساء):

https//:www.youm.7com/story/٢٠٢٠/٦/٢١/قصة-النبى-سليمان-مع-الخيل-هل-قتلها-بالفعل-ما-يقوله/٤٨٣٦٦٧٩

٢- القطيفي، محمّد العبيدان، «ردّ الشّمس»، موقع الشّيخ محمّد العبيدان القطيفيّ، ٢٩ آذار ٢٠١٧، راجع الرّابط (تاريخ الزّيارة ٢٤ آب ٢٠٢٥ - ٤:٤٦ مساء):

https://www.alobaidan.org/archives/١٢٣٩٣

٣- كاتب مجهول، «عصمة النّبيّ سليمان، عليه السّلام، ومسألة عرض الصّافنات الجياد، وطلب الملك»، شبكة المعارف الإسلاميّة الثّقافيّة، ب.ت، راجع الرّابط التّالي (تاريخ الزّيارة: ٢٤ آب ٢٠٢٥ - ٨:٤٠ مساء):

https//:www.almaaref.org/maarefdetails.php?id=١٦٤٣١

الافاق الجديدة لسياسات المنافسة
في عصر التحول الرقمي: الفرص والتحديات

بحث مشترك

أ.م.د حسن تركي عمير، جامعة كلكامش، العراق

Dr.hasan.turki@gmail.com

ماجستير إحصاء. محمد حسن تركي، مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار، العراق

م.م آية حسن تركي - كلية الشرق الأوسط الجامعة

ayahassanturki2020@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي على سياسات المنافسة ودور هذه السياسات في تعزيز النشاط الاقتصادي الوطني والدولي. فقد بات واضحاً أن المنافسة لم تعد مقتصرة على تحسين جودة المنتجات أو تخفيض الأسعار، بل أصبحت مرتبطة بقدرة المؤسسات على توفير حلول رقمية مبتكرة، سريعة وآمنة، تستجيب لاحتياجات المستهلك الرقمي في ظل بيئة اقتصادية متغيرة ومتسارعة.

لقد أكدت الدراسات أن تطبيق قوانين المنافسة يساهم في تعزيز الاستثمار الخاص وزيادة الإنتاجية، كما يدعم قدرة الشركات على المنافسة الخارجية. ومع التطور التكنولوجي المتسارع، خصوصاً مع بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية، أصبح من الضروري إعادة النظر في آليات المنافسة وتشريعاتها لتواكب هذا الواقع الجديد. وقد ساهمت جائحة "كوفيد-١٩" في تسريع عملية التحول الرقمي، حيث اضطرت الحكومات والمؤسسات إلى تبني أنظمة رقمية للحفاظ على استمرارية أعمالها وخدماتها، مما عزز أهمية هذا الموضوع.

تناول البحث مشكلة رئيسة تتمثل في كيفية استثمار الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات وزيادة كفاءة الاقتصاد. ومن هنا انطلقت فرضيات البحث للإجابة عن ثلاثة تساؤلات جوهرية: ماهية الآفاق الجديدة لسياسات المنافسة، وما الفرص التي يمكن استثمارها، وما أبرز التحديات التي تواجه هذه السياسات في عصر الرقمنة.

وخلص البحث إلى أن التحول الرقمي يمثل فرصة استراتيجية للدول والمؤسسات، لكنه في

الوقت نفسه يطرح تحديات تنظيمية وتشريعية معقدة. لذلك فإن الأهداف الرئيسة للبحث تمثلت في: صياغة قوانين تضبط سياسات المنافسة في ظل الرقمنة، تحديد الفرص الواعدة لرسم سياسات تنافسية جديدة، ومعالجة التحديات المرافقة لهذا التحول. وتكمن أهمية البحث في إبراز الدور الحيوي للتحول الرقمي كرافعة أساسية لتطوير سياسات المنافسة، وضمان استدامة النمو الاقتصادي في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية

سياسات المنافسة، التحول الرقمي ، كوفيد ١٩ ، قوانين المنافسة.

Abstract

This research examines the impact of digital transformation on competition policies and their role in promoting national and international economic activity. In the digital era, competition has evolved beyond traditional factors such as price reduction and product quality improvement to focus on institutions' ability to deliver innovative, efficient, and secure digital solutions that respond to the rapidly changing needs of modern consumers.

Previous studies confirm that the effective implementation of competition laws plays a crucial role in encouraging private investment, enhancing productivity, and strengthening firms' ability to compete in global markets. With the rapid advancement of technologies such as artificial intelligence, big data, e-commerce, and digital platforms, existing competition mechanisms and regulatory frameworks require reconsideration and adaptation to reflect this new economic reality. The COVID١٩- pandemic further accelerated digital transformation by compelling governments and institutions to adopt digital systems to ensure continuity of services, thereby highlighting the growing importance of competition policy in the digital context.

The study addresses a central issue concerning how to leverage digital transformation opportunities to enhance integration between the public and private sectors, improve service quality, and increase economic efficiency. Accordingly, it seeks to answer three main questions: What are the emerging horizons of competition policies? What opportunities can competition create in the digital environment? And what challenges do competition policies face in the digital age?

The findings indicate that digital transformation represents a strategic opportunity for states and institutions, while simultaneously posing complex regulatory and legislative challenges. The research emphasizes the need to modernize competition laws, identify promising competitive opportunities, and address the challenges associated with digital transformation to ensure sustainable economic growth in the contemporary technological era.

Keyword

Competition laws, Competition policies, COVID–19,Digital transformation, COVID–19, Competition laws.

المقدمة

قد يؤدي تنفيذ قوانين المنافسة وسياستها دوراً أساسياً في تمتين أسس النشاط الاقتصادي من خلال هندسة أفاق جديدة لأليات اقتصاد السوق. وفي هذا الصدد، أكدت البيانات والبحوث الأثر الإيجابي لسياسات المنافسة في النمو، حيث يمكن أن تحقق المنافسة المتزايدة بين الشركات الى تعزيز الاستثمار الخاص ونمو الإنتاجية والقدرة على التنافسية الخارجية في عصر تتسارع فيه الابتكارات التكنولوجية وتتغير فيه الأنماط الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق، لذلك يُعدُّ التحول الرقمي من أهم القضايا الاستراتيجية التي تواجه الدول والمؤسسات على حد سواء. ولم يعد التحول الرقمي خيارًا، بل أصبح ضرورة وجودية في ظل عالم يعتمد بشكل متزايد على البيانات والتقنيات الذكية والحلول الرقمية المتقدمة.

وقد تسببت جائحة «كوفيد-١٩» في تسريع وتيرة هذا التحول، حيث اضطرت الشركات والحكومات والمؤسسات التعليمية إلى تبني الحلول الرقمية لضمان استمرارية خدماتها. ومع هذا التغير المتسارع، برزت المنافسة كمكون رئيس في بيئة الأعمال الرقمية، حيث أصبحت الشركات تتنافس ليس فقط على تقديم منتجات، بل على تقديم تجارب رقمية متكاملة وسريعة وآمنة تلبي توقعات المستهلك الرقمي العصري.

لهذا، فإن التحول الرقمي ليس مجرد استخدام للتكنولوجيا بل هو تحول جذري في الطريقة التي بها تصمم وتقدم المنتجات والخدمات واستخدام البيانات في كافة الانشطة الاقتصادية، ويشمل هذا التحول استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصات الالكترونية والبيانات الضخمة والتجارة الالكترونية، وهذه التغيرات وغيرها تؤثر بشكل مباشر في رسم سياسات المنافسة التي كانت تسري حتى وقت قريب حيث التطور الحاصل في عصرنا الحالي يتطلب استجابة السريعة من قبل الجهات المنظمة لقوانين المنافسة.

مشكلة البحث

نظرا للتحول الرقمي السريع وما يوفر من فرص واعدة للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، ولعل من اهم هذه الفرص تحقيق رؤية استراتيجية بأقصر وقت وبأقل جهد وبالتكلفة الممكنة، وبالتالي سيتم اتاحة الفرص للتنسيق والتناغم بين القطاع العام والقطاع الخاص وبناء شراكة تعاونية تنعكس ايجابا على تقدم ونمو اقتصاد الدول بما يؤمن التنبؤ والتخطيط السليم للمستقبل واملا في الوصول الى جودة الخدمات والسلع المقدمة للمستهلك بصفة عامة .

فرضية البحث

على ضوء ما تقدم في طرح مشكلة تجيب فرضية البحث على التساؤلات الاتية :

- ما المقصود بالأفاق الجديدة لسياسات المنافسة؛

- ما هي الفرص التي يمكن استثمارها عند المنافسة؛
- ما التحديات التي تواجه سياسات المنافسة في عصر التحول الرقمي؟.

أهداف البحث

تتجسد أهداف البحث في مجموعة من النقاط التالية:

١ - تشريع قوانين تنظم وضبط سياسة المنافسة في ظل التحول الرقمي؛
٢ - بيان طبيعة الفرص التي يمكن استثمارها في رسم سياسات تنافسية تواكب العصر التحول الرقمي؛
٣ - معالجة التحديات التي تواجه سياسات المنافسة في عصر التحول الرقمي.

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من التطور الحاصل في سياسات المنافسة وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة سوء كانت في القطاع العام او الخاص، وهذا يسلط الضوء على دور تطبيق التحول الرقمي كأحد ابتكارات التكنولوجيا المعلومات على النحو الاقتصادي الوطني والقانوني الدولي.

الدراسات السابقة

- دراسة «المنافسة في العصر الرقمي» (OECD, ٢٠١٩)

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام ٢٠١٩ بدراسة موسعة حول المنافسة في أسواق الاقتصاد الرقمي. تركزت الدراسة على تأثير الشركات الكبرى مثل جوجل وأمازون وفيسبوك على المنافسة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الشركات في السوق بسبب قوتها السوقية الكبيرة ،يشير التقرير إلى أن هيمنة بعض الشركات على الأسواق الرقمية يعوق دخول الشركات الصغيرة ويؤدي إلى تقليص التنوع في السوق، يناقش التقرير أهمية تعزيز الرقابة التنظيمية على منصات الإنترنت ومراجعة الممارسات التي قد تكون احتكارية، يتطرق إلى أهمية تحديث التشريعات الخاصة بالمنافسة لتشمل مفاهيم مثل «البيانات الضخمة» و»الخوارزميات» في ظل ازدياد دورها في تحديد المنافسة.

- دراسة «الاقتصاد الرقمي والمنافسة»

(European Commission, ٢٠٢٠),

أصدر الاتحاد الأوروبي تقريرًا بعنوان «الاقتصاد الرقمي والمنافسة» في عام ٢٠٢٠، يركز

على كيفية تأثير الشركات الرقمية على أسواق السلع والخدمات في الاتحاد الأوروبي، يشير التقرير إلى ضرورة وضع قوانين لضبط «المنصات الرقمية» التي تتمتع بحجم مستخدمين هائل يمكن أن يعرقل دخول شركات جديدة، يتناول أهمية إجراء تحقيقات وتنظيمات لممارسات «التحكم في البيانات» التي يمكن أن تضر بالمنافسة، يتضمن التقرير دعوة لإنشاء قوانين جديدة مثل قانون الأسواق الرقمية (DMA) وقانون الخدمات الرقمية (DSA) لضمان منافسة عادلة.

- دراسة «الابتكار والمنافسة في الأسواق الرقمية: نماذج جديدة»

(World Economic Forum, ٢٠٢١)

نشر المنتدى الاقتصادي العالمي دراسة في ٢٠٢١ تركز على الابتكار في الأسواق الرقمية وكيف يمكن أن تؤثر السياسات الجديدة للمنافسة على الابتكار، تؤكد الدراسة على أن الابتكار في الأسواق الرقمية يعتمد بشكل كبير على توافر البيانات والخوارزميات المتقدمة، تشير إلى أن السياسات التقليدية للمنافسة قد لا تكون فعالة في التعامل مع النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي، اقترحت الدراسة نماذج جديدة للمنافسة تتضمن فرض قوانين أكثر مرونة تتعامل مع المنافسة عبر المنصات المتعددة وعلى مستوى البيانات.

- دراسة «السياسات الرقابية للمنافسة الرقمية في اليابان»

(Japan Fair Trade Commission , ٢٠٢٠)

نشرت لجنة التجارة العادلة اليابانية دراسة في ٢٠٢٠ حول تطبيق سياسات المنافسة في أسواق الاقتصاد الرقمي في اليابان، تضمنت الدراسة استعراضًا للممارسات الاحتكارية من قبل الشركات الرقمية الكبرى في اليابان، وركزت على ضرورة تحديث سياسات المنافسة لتواكب التحولات الرقمية، شددت على أهمية تعزيز الرقابة على الشركات التي تسيطر على البيانات، وتبني تقنيات جديدة مثل تحليل البيانات الكبيرة لضمان المنافسة العادلة.

يسهم البحث بتقديم تصور تحليلي لافاق جديدة في رسم سياسات المنافسة في الجوانب الاقتقادية والتشريعات القانونية التي لم يتم التطرق اليها في الدراسات السابقة المذكورة أنفاً.

منهجية البحث

اعتمدنا في دراسة الموضوع مدار البحث المنهج التحليلي الوصفي الى جانب المنهج الاستنباطي لتعزيز تطبيق أليات التحول الرقمي ودورها في رسم سياسات المنافسة في المسارين الاقتصادي والقانوني.

خطة البحث

للإحاطة بالموضوع تم تقسيمه الى ثلاثة محاور تناول المحور الاول، التعريف بالسياسات المنافسة وافاقها الجديدة؛ وركز المحور الثاني على الفرص المنافسة للتحول الرقمي؛ بينما ناقش المحور الثالث اهم التحديات التي تواجه سياسات المنافسة في ظل التحول الرقمي المعاصر.

وفي الخاتمة توصل البحث الى جملة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: سياسات المنافسة وافاقها الجديدة في التحول الرقمي

تعد المنافسة قوام الاقتصاد الحر، والاساس الذي تبنى عليه المؤسسات التجارية والاقتصادية، إذ تسعى الأخيرة على تقديم أفضل الخدمات والسلع، فلكل تاجر الحق في ممارسة اعماله التجارية بطريقة مشروعة لاجتناب أكبر عدد ممكن من الزبائن في سبيل تحقيق هدفه المشروع في المنافسة١. يناقش هذا المبحث في مطلبين، الأول مفهوم سياسات المنافسة والتحول الرقمي؛ أما الاخر يتناول الافاق الجديدة لسياسة المنافسة للحد من الاحتكار.

المطلب الأول: مفهوم سياسات المنافسة والتحول الرقمي

١. مفهوم سياسات المنافسة

نظرا للحداثة النسبية لهذا المصطلح فان تعريف محدد لهلا تخلو من الصعوبة، فلم يستقر الامر على وضع تعريف دقيق من قبل الفقه، فضلاً عن ان البحوث والشروح القانونية المبسوطة في هذا المجال غير متفقة بشأن تعريف محدد بصدده، لذا نقتصر على تعريف الدكتورة ندى كاظم المولى، بان سياسة المنافسة « سلوك أو حق أو ظاهرة تهدف الى جذب الزبائن من خلال عناصر يمتلكها التاجر تتمثل بعناصر المتجر المادية والمعنوية»٢. وتعريف الدكتور منصوري الزين، الذي عرف سياسات المنافسة بأنها «جميع السياسات التي تعتمدها الحكومات لمعالجة الممارسات غير التنافسية والتي تتبعها الشركات سواء كانت خاصة ام عامة، وقد اختلفت سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار من فلسفة اقتصادية الى أخرى، كما واتسمت هذه السياسات بالتنوع من فكر اقتصادي الى اخر، وبتالي يرتكز هذا الاختلاف بين فلسفة الاقتصاد الحر وفلسفة تدخل الدولة٣.

١ سارة حسن علوان وعلي حسن علوان، الممارسات المقيدة للمنافسة التجارية (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية التجارية، العدد ٤٤ ، نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، ص ٤٦.

٢ د ندى كاظم المولى، المنافسة والمنافسة غير المشروعة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد – كلية القانون، المجلد العشرون، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص ٢١٤.

٣ د منصوري الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر) ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد /١١،جامعة البليدة -الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص٣٠٤-٣٠٥ .

لذلك ترتبط المنافسة ارتباطا وثيقاً بالأعمال التجارية، إذ يعد المجال التجاري الميدان الرئيس للمنافسة ويفترض ان تقوم المنافسة التجارية على أسس مشروعة، فإذا ما خالفت القانون أو الأعراف والعادات التجارية تصبح حينئذ منافسة غير مشروعة، لذا لابد لنا من الوقوف على بيان مفهوم المنافسة التجارية بشكل عام وتمييزها مما قد يشتبه بها في المضمون من أوضاع قانونية.

وعند تقييم المؤسسات الدولية (منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) للشروط التي ينبغي ان تفي بيها الدول النامية ومنها الدول العربية على مسار التنمية الاقتصادية والازدهار، يتم ادراج تبني وتنفيذ سياسة فعّالة للمنافسة ضمن المتطلبات الرئيسة. وفي هذا الإطار أسس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية فريق عمل في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ في شأن التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، وقد أكد فريق العمل هذا حاجة الدول النامية الى اعتماد قواعد المنافسة فيما يتعلق بموجة الاندماج العالمية الجارية والتغيرات الهيكلية في هذه الدول. وفي الواقع ان تنفيذ قوانين المنافسة في الدول العربية لم يكن في المقام الأول قراراً سيادياً في هذه الدول، بل كان قراراً أملته ضغوط المؤسسات الدولية الاجنبة والشركاء التجاريين٤.

إن تنفيذ قوانين المنافسة ورسم السياسات يؤدي دوراً ايجابياً في ترصين أسس النشاط الاقتصادي من خلال أليات اقتصاد السوق في الدول العربية ومنها العراق، كما تبدو السوق الحرة أضعف مما هي عليه في الدول المتقدمة صناعياً. وبالتالي، فإن الاعتماد على أليات العرض والطلب ليس كافياً، نظراً الى أن الاقتصاد يتعرض أكثر فأكثر للممارسات المنافية للمنافسة بصورة إقصائية واستغلالها من قبل الشركات المهيمنة. وفي هذا الصدد، أكدت البيانات والبحوث الأثر الإيجابي لسياسة المنافسة وفي النمو، حيث يمكن ان تؤدي المنافسة المتزايدة بين الشركات الى تعزيز الاستثمار الخاص ونمو الإنتاجية والقدرة التنافسية الخارجية على نحوٍ حاسم، ويترجم النمو بالزيادة في انتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، مصحوبة بزيادة في الدخل والوظائف ويعبر عنه غالبا بالناتج المحلي الإجمالي، كما تلعب سياسة المنافسة دوراً مهماً في النمو الاقتصادي من خلال تعزيز محركات النمو مثل الإنتاجية والابتكار والاستثمارات والاسعار المنخفضة٥.

من هنا، جاء تطور دور الدولة في رسم سياسات المنافسة في معظم الدول ومنها الدول النامية من التدخل المباشر، كمالك ومشغل الى الاشراف والتوجيه والمتابعة كمنظم ومرقب للنشاط، مع اقتصار دورها على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وتهيئة المناخ العام فضلاً عن المراجعة الشاملة للتشريعات والقوانين والنظم والسياسات، مع تطور العمل المؤسسي وتحسين بيئة الاعمال بما ينعكس على الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية في ظل اقتصاد السوق وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

٤ رشيد البزيم، سياسة المنافسة في المغرب بعد ٢٠١١: التحديات والفرص، مجلة المستقبل العربي (المنظومة) المجلد ٤٥/ العدد: ٥١٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢، ص ٦٠.

٥ European Parliament, The contribution of competition policy to Growth and the EU 2020 Strategy (Brussels: The Par- liament,2013,p21)».

٢. مفهوم التحول الرقمي

لقد أصبح الدور الهام للتحول الرقمي هو التركيز علي الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرات المنظمة التنافسية، وذلك بتحقيق ما نسميه بالتميز المؤسسي للمنظمة، لذلك تسعي العديد من المنظمات الي التحول الرقمي من خلال عمل مبادرات لرقمنة المنظمة بشكل تستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تسهيل الابتكار الرقمي، الامر الذي يؤثر علي القرارات التجارية الاستراتيجية للمنظمة، ويعرف الابتكار الرقمي بأنه إنشاء قيمة او ميزة للمنظمة في السوق بشكل يمكنها من ريادة الاعمال والإبداع التنظيمي، فالرقمنة الابتكارية يقصد بها ايضا تحويل وظيفة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة إلي وظيفة داعمة للتحول الابتكاري للمنظمة بشكل يجعلها منظمة استباقية في الاستفادة من التطور الرقمي لاقتناص المنظمة للفرص المتاحة في السوق ومساندتها في منع التهديدات التي تواجهها لتحقيق أهدافها٦.

ويُشير مفهوم التحول الرقمي (Digital Transformation) إلى دمج التقنيات الإلكترونية التي تعتمد على الحاسوب في منتجات، وعمليات، واستراتيجيات المؤسسة، لإنجاز الأعمال بطريقةٍ أكثر إبداعًا وإنتاجية، وخدمة العملاء بشكلٍ أفضل، وبالتالي تحسين قدرة المؤسسة على المنافسة، وتلبية متطلبات العملاء والسوق المتغيّرة، فالتحول الرقمي هو عملية تحويل العمليات التجارية التقليدية الى عمليات تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية. ويشمل استخدام التقنيات الحديثة مثل: الذكاء الاصطناعي؛ الحوسبة السحابية؛ إنترنت الأشياء لتحسين الكفاءة وتقديم منتجات وخدمات جديدة. وبالتالي فإن التحول الرقمي يتيح للمؤسسات تحسين تجارب العملاء ويسرع في اتخاذ القرارات ويحقق زيادة في الإنتاج٧.

كما يعد التحول الرقمي الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، من خلال الاستفادة القصوى من التطور التقني الكبير وتوظيفه في خدمة المستفيدين بشكل أسرع وبطرقة أفضل؛ فهو يتعلق بانتقال القطاعات الحكومية أو الشركات الى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات مع توفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها، وهو ما جعل العالم يعتبر عام ٢٠٢٠ عام التغيير والتوجه نحو التحول الرقمي الذي يهدف الى تحسين أداء الشركات والمؤسسات من خلال المزج بين عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات٨. ويعرف التحول الرقمي بأنه» العملية الإدارية القائمة على استخدام تقنيات رقمية ذكية يتم خلالها تحويل العمليات الإدارية (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، صنع القرار ...الخ) الى عمليات رقمية تعمل

٦- د. حسين مصيلحي، التحول الرقمي: الإطار المستقبلي وتكنولوجيا المعلومات، جامعة كفر الشيخ، مصر العربية، ٢٠٢١، ص ١٥.

٧ للمزيد عن التحول الرقمي في الاقتصاد الحديث يراجع الرابط المتاح بتاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٢٥:
https://tech.mawdoo3.com/b/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A

٨ د. مصطفى محمود أحمد مصطفى، دور التحول الرقمي للأنشطة الطلابية في تعزيز رؤية مصر الرقمية ٢٠٣٠ لتحقيق الميزة التنافسية بين الكليات بجامعة الزقازيق، المجلة العربية لبحوث الاتصال والاعلام الرقمي، العدد السادس، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، مصر، ٢٠٢٤، ص٢٨٩- ص٢٩١.

على سرعة الأداء في انجاز المهام الإدارية باستخدام أنظمة رقمية تعتمد على التقنيات الذكية والبنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة من اجل تحقيق استراتيجيات أفضل في إدارة سياسة المنافسة٩. ويعرف ايضاً على انه « تحول مستدام على مستوى الشركة المنقحة او التي تم انشائها حديثاً»١٠.

خلاصة القول: يوفر التحول الرقمي فرصاً كبيرة لتحسين المنافسة والابتكار، ولكنه في الوقت ذاته يطرح تحديات كبيرة تتعلق بالاحتكار والممارسات غير العادلة؛ لذا يحتاج المنظمون إلى أن يكونوا مستعدين للتعامل مع هذه التحديات من خلال سن قوانين للمنافسة المرنة وتكون قابلة للتطبيق وتواكب التحول الرقمي المتسارع. وهنا لابد من التأكيد على :١١

١. تحقيق الكفاءة وتحسين الأداء: يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تُحسن كفاءة الأعمال من خلال الأتمتة وتقليل الأخطاء البشرية، مما يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية. على سبيل المثال، توفر أدوات البرمجيات المتقدمة حلولاً لإدارة سلاسل الإمداد بشكل أكثر فعالية، كما تسهم في تسريع عمليات اتخاذ القرارات من خلال توفير بيانات دقيقة في الوقت الحقيقي.

٢. توسيع نطاق الأسواق: يتيح التحول الرقمي للشركات الوصول إلى أسواق جديدة من خلال منصات التجارة الإلكترونية، مما يتيح لها تقديم منتجاتها وخدماتها في مختلف أنحاء العالم. هذا يسهم في زيادة الإيرادات والنمو الاقتصادي، خاصة في الأسواق الناشئة حيث يمكن للشركات أن تصل بسهولة إلى جمهور جديد.

٣. تحسين تجربة العملاء: تساعد التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات الكبيرة، والذكاء التجاري في تحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات مخصصة وتفاعلية، الشركات التي تستفيد من هذه التقنيات تكون أكثر قدرة على جذب العملاء واحتفاظهم.

المطلب الثاني: الافاق الجديدة لسياسة المنافسة للحد من الاحتكار

لقد تنامى دور الدولة وتعدد الاليات التي تطبقها في مجال حماية المنافسة سواء بتطبيق حزم مختلفة من السياسات التجارية والأدوات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسات المالية والنقدية او من خلال الدور الإعلامي والتعليمي او عن طريق سن التشريعات والقوانين

٩ أ. سارة سعيد مبروك العميري و د. وفاء عبدالعزيز عبدالله محضر، أليات التحول الرقمي لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية – دراسة تحليلية، مجلة بحوث عربية في مجلات التربية النوعية، العدد ٣٨ ج١- نيسان/ ابريل ٢٠٢٠، المملكة العربية السعودية، ص ٣٠٥.

١٠ نورهان صبحي محمد عطية، أثر تطبيق التحول الرقمي على الأداء الاستراتيجي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، جامعة مدينة السادات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية- المجلد الثالث عشر – العدد الثاني، ٢٠٢٢، ص٥٠٦.

١١ ينظر الرابط المتاح بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٢٥:
www.fekera.com/gaded/41202.html?utm_source=chatgpt.com

التي تحمي المنافسة وترسم افاق جديدة لسياسات المنافسة في عصر التحول الرقمي.

ومن بين الأساليب والسياسات التي تعتمدها الدولة في تنظيم سياسة المنافسة لرسم افاقها جديدة نذكر الاتي١٢:

١. سياسة إحلال الاحتكار الحكومي محل الاحتكار الخاص

تعتمد الدولة في بعض الأحيان على إحلال الاحتكار العام (الحكومي) محل الاحتكار الخاص، كإجراء تنظيمي يُتخذ عادة في حالات تأميم بعض المرافق أو الصناعات التي تتسم بطابع احتكاري. ويُقصد بذلك أن الدولة تتدخل لتحويل النشاط من أيدي القطاع الخاص إلى القطاع العام، وذلك لضمان عدم استغلال السوق أو المستهلك من قبل شركات خاصة تحتكر سلعة أو خدمة معينة. هذا النوع من السياسات يُستخدم عندما ترى الدولة أن المصلحة العامة تقتضي السيطرة المباشرة على قطاع حيوي، خاصةً إذا كان يمس الأمن الاقتصادي أو الاجتماعي، أو إذا كانت هناك إخفاقات واضحة في السوق.

٢. سياسة فرض الثمن العادل

تتمثل هذه السياسة في تدخل الحكومة من خلال إنشاء أجهزة أو لجان مختصة تعمل على تنظيم السوق وضبط الأسعار، وذلك عبر فرض ما يُعرف بـ»الثمن العادل» للمنتجات أو الخدمات التي تخضع للاحتكار، خصوصًا في قطاع المرافق العامة والخدمات الأساسية. وتقوم هذه الجهات بتحديد سقف سعري للسلع أو الخدمات المحتكرة، ما يمنع المحتكر من رفع الأسعار بشكل مفرط لتحقيق أرباح غير مبررة. وتُطبق هذه السياسة لحماية المستهلك وضمان العدالة في التوزيع، لا سيما في القطاعات التي لا تتسم بالتنافسية الكافية أو التي يصعب فيها دخول منافسين جدد.

٣. سياسة مكافحة الاحتكار

تهدف إلى منع السلوكيات المناهضة للمنافسة، والتقليل من تأثير الهياكل الاحتكارية في السوق. وتُعد هذه السياسة أداةً فعّالة للحد من الآثار السلبية لهيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى، والتي قد تضر بالمستهلكين والسوق الحرة. انطلقت هذه السياسة من عدة تشريعات رئيسة في الولايات المتحدة، أبرزها:

- قانون شيرمان لعام ١٨٩٠
- قانون كلايتون لعام ١٩١٤
- قانون لجنة التجارة الفيدرالية المُعدّل لعام ١٩١٤

---

١٢ د ناصر جلال حسنين، الاحتكار وأثره على كفاءة اقتصاديات السوق، بحث مشارك في المؤتمر العلمي (٢٦ للاقتصاديين المصريين ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريع)،١٥ تشرين الثاني -نوفمبر، مصر،٢٠٠٧، ص٨ .

وكان الهدف الأساسي من هذه القوانين هو منع الأنشطة التي تعرقل المنافسة العادلة، مثل:

- تثبيت الأسعار
- اقتسام الأسواق أو المناطق الجغرافية بين الشركات
- الهيمنة غير العادلة على السوق

كما تهدف هذه السياسة إلى تفكيك الهياكل الاحتكارية، دعم الأسواق الحرة، والحد من الممارسات الضارّة للشركات المهيمنة. وتشمل أيضًا منع عمليات الدمج والاستحواذ التي قد تقلل من المنافسة وتؤدي إلى نشوء كيانات تحتكر السوق.

٤. سياسية فرض الضرائب على المحتكر

تلجأ الدولة أحيانًا إلى **فرض ضرائب مرتفعة على الشركات المحتكرة** كأداة للحد من استغلالها لوضعها السوقي في تحقيق **أرباح احتكارية مفرطة** على حساب المستهلكين والمنافسة العادلة. وتُعد هذه السياسة واحدة من الآليات الاقتصادية غير المباشرة لمواجهة الاحتكار، حيث تهدف إلى تقليص الحافز لدى المحتكر للاحتفاظ بمستوى أسعار مرتفعة أو تقليل الإنتاج. وتستخدم الحكومة نوعين رئيسين من الضرائب في هذا الإطار:

- **الضريبة النوعية (الضريبة على الوحدة)**: تُفرض على كل وحدة من المنتج الذي يقدمه المحتكر، ما يؤدي إلى زيادة التكلفة التشغيلية للوحدة الواحدة.

- **الضريبة الإجمالية (الضريبة على الأرباح أو الإيرادات)**: تُفرض على مجموع الأرباح أو الإيرادات التي يحققها المحتكر، ما يُقلّل من صافي أرباحه.

كما تسعى هذه الضرائب إلى **تقليل الفجوة بين السعر والتكلفة** التي يستغلها المحتكر لتحقيق أرباح عالية، وتشجيعه على تعديل سلوكه الإنتاجي والتسعيري بما يتماشى مع مبادئ العدالة الاقتصادية والمنافسة الحرة.

المبحث الثاني: فرص وتحديات المنافسة للتحول الرقمي المعاصر

لا تخلو الثورة الرقمية من الفرص والتحديات التي رافقت سياسة المنافسة، إذ أن تحقيق تحول رقمي فعّال يواجه عراقيل عدّة تتراوح بين الفجوة الرقمية، ونقص الكفاءات، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، إضافة إلى مخاطر الأمن السيبراني. في المقابل، يحمل التحول الرقمي فرصًا كبيرة للدول والمؤسسات منها تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الخدمات، وتعزيز الشفافية، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

يتناول هذا المبحث بشكل مفصّل ديناميكية التحول الرقمي المعاصر، مركزًا على أبرز

الفـرص التـي يوفرهـا والتحديـات التـي ترافقـه، وتأثـير هـذه العوامـل عـلى قـدرة المؤسسـات والـدول عـلى المنافسـة في الأسـواق المحليـة والعالميـة، مـع اسـتعراض لأبـرز الاسـتراتيجيات المقترحـة للتغلـب عـلى التحديـات وتعظيـم الاسـتفادة مـن الفـرص. ولأهميـة مـا تقـدم سـيتم تقسـيم المبحـث الى مطلبـين وعـلى النحـو الاتي:

المطلب الأول: فرص سياسة المنافسة

يُوفـر التحـول الرقمـي العديـد مـن الفـرص التـي يمكـن اسـتثمارها لتعزيـز سياسـات المنافسـة، وتطويـر الأسـواق، وزيـادة الابتـكار. فيـما يـلي أهـم هـذه الفـرص:

أولاً: زيادة الشفافية في الأسواق

تُسـهم التكنولوجيـا الرقميـة في تحسـين مسـتوى الشـفافية عـبر توفـير معلومـات دقيقـة وفوريـة حـول الأسـعار، وجـودة المنتجـات، وسـلوك المسـتهلك، مـما يقلـل مـن فـرص التلاعـب أو الاسـتغلال الاحتـكاري، ويعـزز المنافسـة بـين الـشركات، وهـذا مـا أكـد رئيـس جهـاز حمايـة المنافسـة ومنـع الممارسـات الاحتكاريـة الدكتـور محمـود ممتـاز بقولـه: « أن التحـول نحـو الاقتصـاد الرقمـي زاد مـن ضرورة تعديـل الآليـات والسياسـات اللازمـة لتوفـير بيئـة تنافسـية، وتهيئـة المنـاخ الملائـم لفتـح الأسـواق وجـذب الاسـتثمارات في هـذا القطـاع، وحمايـة الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة، ومكافحـة الممارسـات الاحتكاريـة العابـرة للحـدود في الأسـواق الرقميـة، لتعزيـز النمـو الاقتصـادي، وتحقيـق اقتصـاد شـامل ومسـتدام في دول القـارة الافريقيـة ١٣.

ثانيًا: خفض تكاليف الدخول للسوق

تُمكّـن الأدوات الرقميـة مثـل التجـارة الإلكترونيـة، والحوسـبة السـحابية، والمنصـات الإلكترونيـة، الـشركات الناشـئة والصغـيرة مـن دخـول الأسـواق بسـهولة وبتكلفـة منخفضـة، دون الحاجـة إلى اسـتثمارات ضخمـة في البنيـة التحتيـة، مـما يرفـع مـن مسـتوى التنافسـية، لذلـك سـارعت أغلـب الـدول العربيـة الى الاقتصـاد الرقمـي والاسـتثمار في تطويـره مـن خـلال وضـع الخطـط والاسـتراتيجيات اللازمـة والوصـول الى درجـات عاليـة مـن الرقمنـة في مختلـف القطاعـات ١٤.

---

١٣ د. محمـود ممتـاز، حمايـة المنافسـة: التحـول نحـو الاقتصـاد الرقمـي يعـزز التنافسـية ويجـذب الاسـتثمارات (مقـال)، جريـدة البورصـة منشـور بتاريـخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٢١ : للمزيـد يراجـع الرابـط المتـاح بتاريـخ ٥/ ٤/ ٢٠٢٥: https://www.alborsaanews.com/٢٠٢١/١٠/٢٠/١٤٧٣٦٢١.

١٤ د. فيفيـان نصرالديـن و سـمية عبدالرحمـن أل بشـير، واقـع الاقتصـاد الرقمـي وأثـره عـلى النمـو الاقتصـادي في مجموعـة مـن الـدول العربيـة، المجلـة الحوليـة للعلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة، العـدد ٤٦ – حزيـران/ يونيـو ٢٠٢٣، جامعـة الملـك عبدالعزيـز- كليـة الإدارة والاقتصـاد، ٢٠٢٣، ص ١١٥.

ثالثًا: تشجيع الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال

يوفر التحول الرقمي بيئة مواتية للابتكار من خلال تسهيل تطوير منتجات وخدمات جديدة، واختبارها بسرعة، والوصول إلى أسواق جديدة بمرونة، مما يعزز التنافس بين الشركات ويخلق فرصًا جديدة للنمو. اعتمدت الهيئة العامة للمنافسة استراتيجية التحول الرقمي، والتي تهدف إلى تعزيز العمل المؤسسي، ومركزية المستفيد، وتوفير بنية رقمية داعمة، ودعم الابتكار والتقنيات الناشئة، بالإضافة إلى تعزيز دور البيانات في التحول الرقمي. ويأتي ذلك انطلاقاً من رؤيتها في الاستراتيجية - وهي الوصول إلى بنية رقمية ممكّنة للأعمال ومحفزة للابتكار - التي تسعى إلى تمكين دور الهيئة في حماية المنافسة وتشجيعها لدعم التقنيات المبتكرة. ويشمل هذا التحول تطبيق تقنيات متقدمة وأنظمة أفضل لإدارة الأعمال، وتسريع الإجراءات وتحسين دقة القرارات. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز العمل المؤسسي وترسيخه من خلال حوكمة عملية التحول الرقمي، وزيادة الوعي وتطوير الكوادر والقدرات اللازمة لتلبية متطلباته، وتحقيق أهداف الهيئة. كما تهدف أيضاً إلى توفير بنية رقمية داعمة للابتكار والتقنيات الناشئة، بالإضافة إلى تعزيز دور البيانات في هذا التحول ليشمل تطبيق تقنيات متقدمة وأنظمة أفضل لإدارة الأعمال، وتسريع الإجراءات وتحسين دقة القرارات. ومن هذا المنطلق تؤكد الهيئة أن هذه الخطوة ستجعلها أكثر فاعلية لتقديم خدمات متميزة ذات جودة عالية للمستفيدين، وتدريب الموظفين لتمكينهم من الاستفادة الكاملة من الأدوات الرقمية الجديدة. ويشار إلى أن الهيئة تشرف على تطبيق نظام المنافسة ولائحته التنفيذية بهدف تعزيز المنافسة العادلة وتشجيعها ومكافحة الممارسات الاحتكارية غير المشروعة، وضمان الوفرة والتنوع في السلع والخدمات ذات الجودة العالية والأسعار التنافسية، وتشجيع الابتكار. كما تتجلى مهام الهيئة العامة للمنافسة في ثلاث وظائف رئيسة، هي: حماية المنافسة العادلة، وإنفاذ النظام ومراقبة الأسواق ١٥.

رابعًا: تحسين كفاءة الأداء المؤسسي

تؤدي الأدوات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة إلى تحسين كفاءة العمليات داخل المؤسسات، وهو ما ينعكس في جودة الخدمات المقدمة وتخفيض التكاليف التشغيلية، وبالتالي تحسين الوضع التنافسي للشركات في السوق. وفي عصرنا الحديث، أصبح التحول الرقمي حجر الزاوية لأي استراتيجية اقتصادية تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية وتحقيق النمو المستدام. وهنا يشير التحول الرقمي إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين أو تغيير نماذج الأعمال، العمليات التجارية، والأنشطة الاقتصادية على مستوى الشركات والدول. ولا يقتصر هذا التحول فقط على تطوير الأدوات التكنولوجية، بل يشمل أيضًا تغييرات جذرية في طريقة تفكير الشركات والحكومات والمستهلكين في مجالات مثل الإنتاج، التجارة، والخدمات.

١٥ https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%
للمزيد من المعلومات ينظر الرابط المتاح بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١١:

خامسًا: تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص

يمكّـن التحـول الرقمـي الحكومـات مـن بنـاء شراكات اسـتراتيجية مـع القطـاع الخـاص في مجـالات مثـل تطويـر البنـى التحتيـة الرقميـة، وتبـادل البيانـات، وصياغـة التشريعـات الجديـدة، بمـا يعـزز التكامـل والتنافسـية في السـوق المحليـة والدوليـة، هـذا التحـول في تعزيـز التعـاون لا يقتـصر فقـط عـلى تطويـر الأدوات التكنولوجيـة، بـل يشـمل أيضًـا تغيـيرات جذريـة في طريقـة تفكـير الـشركات والحكومـات والمسـتهلكين في مجـالات مثـل الإنتـاج، التجـارة، والخدمـات١٦.

المطلب الثاني: تحديات سياسات المنافسة في ظل التحول الرقمي المعاصر

رغـم مـا يتيحـه التحـول الرقمـي مـن فـرص، إلا أن هنـاك تحديـات كـبرى تعيـق تطويـر سياسـات المنافسـة الفعّالـة، ومـن أبـرز هـذه التحيـات هـي:

أولاً: هيمنة الشركات الرقمية الكبرى (Big Tech)

تمتلـك شركات مثـل (Google، Amazon، Facebook، وAppleApple) قـدرات هائلـة في جمـع البيانـات والتحكـم بالأسـواق الرقميـة، مـما يخلـق نوعًـا مـن الاحتـكار الرقمـي يصعـب كـسره، ويهـدد المنافسـة الحـرة ويؤثـر سـلبًا عـلى الابتـكار. كـما تسـتحوذ شركات الرقميـة الكـبرى مثـل (Google وAmazon وFacebook وApple، Amazon، Facebook، Apple) عـلى حصـة كبـيرة مـن السـوق الرقمـي، مـما يخلـق نوعًـا مـن الاحتـكار الرقمـي ايضـاً يصعـب كـسره. حيـث تسـتخدم هـذه الـشركات عمليـات الاسـتحواذ «(القاتلـة)» لضـم المنافسـين الجـدد تحـت مظلتهـا ومنعهـم مـن أن يصبحـوا تهديـدًا لهـا في المسـتقبل، وقـد حصـل بـين عامـي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ ، اسـتحوذ (Facebook) عـلى (Instagram) و (WhatsApp) عـلى التـوالي. كـما انـه بـين عـام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، قامـت (Google) أيضًـا بخطـوة مماثلـة مـن خـلال الاسـتحواذ عـلى (Doubleclick) و (AdMob.). وفي نفـس الوقـت تقريبًـا، اشـترت شركـةAmazon شركـة (Amazon) موقـع (Zap-pos.com).

. تمـت الموافقـة عـلى جميـع عمليـات الاسـتحواذ هـذه مـن قبـل لجنـة التجـارة الفيدراليـة الامريكيـة. كانـت هـذه الموافقـات ذات أثـر عـلى السـوق الاقتصـادي الأمريـكي والـدولي عـلى حـد سـواء. وبنـاء عليـه، قامـت لجنـة مجلـس النـواب تحقيقـا لدراسـة تبعـات مثـل هـذه الموافقـات، وبعـد التحقيـق الـذي اسـتمر سـتة عـشر شـهرًا حـول تأثـير الـشركات الكـبرى المسـيطرة عـلى السـوق الرقمـي مثـل (Google، Amazon و Apple و، Facebook و Google، ، Apple) توصلـت اللجنـة في أكتوبـر ٢٠٢٠ الى نتيجـة مهمـة. وجـدت أن هـؤلاء اللاعبـين الرقميـين اسـتخدموا (عمليـات الاسـتحواذ القاتلـة،)، لضـم المنافسـين الجـدد تحـت مظلتهـم ومنعهـم مـن أن يصبحـوا

١٦ التحـول الرقمـي في الاقتصـاد.. الفـرص والتحديـات في عـصر التكنولوجيـا (مقـال)، جريـد الفجـر: للمزيـد يراجـع الرابـط المتـاح بتاريـخ ١٠/ ٤/ ٢٠٢٥:
https://www.alborsaanews.com/٢٠٢١/١٠/٢٠/١٤٧٣٦٢١?utm_source=chatgpt.com

تهديـدًا لهـم في المسـتقبل١٧.

كـما نظـر التحقيـق فيـما إذا كانـت المسـتويات الحاليـة لقوانـين وسياسـات وإنفـاذ مكافحـة الاحتـكار كافيـة لمعالجـة هـذه القضايـا. وهـذه الأحـداث ليسـت فقـط في امريـكا، ولكـن أيضـا الكثـير مـن الاقتصاديـات العالميـة تقلقهـا فكـرة انعـدام المنافسـة الرقميـة وتطبيـق انظمـة الاندماج و الاسـتحواذ في هـذا العـالم مثلـما يطبـق في الحيـاة التقليديـة الطبيعيـة.

لذلـك، اعتـبرت معظـم اقتصـادات الأعضـاء في منظمـة التعـاون الاقتصـادي لآسـيا والمحيـط الهـادئ (APEC) أن تعريفـات قـوة السـوق الرقمـي ومراقبـة عمليـات الاندمـاج مـن القضايـا الرئيسـة ذات الاهميـة العاليـة في بيئـة رقميـة متغـيرة. كـما يمكـن أن يمثـل تقييـم وضـع الـشركات في السـوق الرقمـي العديـد مـن التحديـات الغـير موجـودة في السـوق التقليـدي، بمـا في ذلـك قيـاس القـوة السـوقية للمنصـة الرقميـة. بالإضافـة إلى ذلـك ، لاحظـت اقتصـادات الأعضـاء أن مجموعـة الأدوات التقليديـة المسـتخدمة لتحديـد الأسـواق ذات الصلـة قـد لا تكـون مفيـدة عنـد اسـتخدام الاسـعار و الارقـام الصفريـة. بمعنـى اخـرى، يوجـد الآن صراع بـين المنظمـون والمشرعين بشـكل خـاص حـول كيفيـة تحديـد قيمـة البيانـات إذ أن البيانـات ليسـت مدخـلات اقتصاديـة فرديـة. كـما ان هنـاك أنـواع مختلفـة مـن البيانـات وقيمـة متفاوتـة مـن البيانـات. لذلـك لابـد مـن وجـود تعريفـات لهـذه البيانـات مـن اجـل ان تكـون أكـثر مرونـة في مجـال المنافسـة – حيـث يصعـب الحصـول عـلى قيمـة البيانـات التـي يتـم إنشـاؤها ونقلهـا ومعالجتهـا – لأسـباب منهـا أن البيانـات نفسـها أصبحـت هـي جـزء مـن الأصـول في عمليـات التوريـد، ويتـم تـداول هـذه البيانـات كسـلعة مميـزة مرتبطـة بالسـلعة الاصليـة ١٨.

ثانيًا: صعوبة مراقبة الممارسات المناهضة للمنافسة

تعقيـد الخوارزميـات، وتعـدد العمليـات عـبر الحـدود، وتغـير نمـاذج الأعـمال بشـكل سريـع، كلهـا عوامـل تصعّـب عـلى الجهـات التنظيميـة رصـد ومراقبـة المخالفـات المتعلقـة بالمنافسـة، مثـل التلاعـب بالأسـعار أو التواطـؤ الخفـي، حيـث تسـتمر التكنولوجيـا الرقميـة في إحـداث تغيـير في قسـم كبـير مـن الاقتصـاد العالمـي. أدى الجمـع بـين تكنولوجيـا البيانـات الضخمـة، وزيـادة قـوة الحوسـبة، والأنظمـة المبنيـة عـلى الحوسـبة السـحابية إلى إنتـاج خدمـات جديـدة وإحـداث تحـول سريـع في الصناعـات الموجـودة بالفعـل، كـما قدمـت المنصـات التـي تربـط مجموعـات مختلفـة من المسـتخدمين خدمـات البحـث عـبر الإنترنـت ووسـائط التواصـل الاجتماعـي والتجـارة الإلكترونيـة إلى المسـتهلكين مـن جميـع أنحـاء العـالم. وبالتـالي أصبحـت بعـض هـذه المنصـات بمثابـة «حراس البوابـات الرقميـة» للخدمـات التـي يقدمونهـا، نظـراً لاتسـاع نطاقهـا وكـبر حجمهـا ونموهـا الهائل، مـما أتـاح لهـا إمكانيـة الوصـول بشـكل حـصري إلى بعـض مجموعـات المسـتخدمين. والمكاسـب الناتجـة عـن مثـل هـذه الممارسـات واضحـة: فأكـبر خمـس شركات في العـالم مـن حيـث القيمـة

١٧ نجـلاء عبـد الرحمـن ، قوانيـين المنافسـة في ظـل التحـول الرقمـي (مقـال)، منشـور في صحيفـة مـال بتاريـخ ٨/ ٦/ ٢٠٢٢: للمزيـد يراجـع الرابـط المتـاح بتاريـخ ١٢/ ٤/ ٢٠٢٥: https://maaal.com/2022/06/%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A/?utm_source=chatgpt.com

١٨ نجلاء عبد الرحمن، قوانيين المنافسة في ظل التحول الرقمي (مقال)، المصدر السابق.

السوقية - ميكروسوفت، وأمازون، وآبل، وألفابيت (جوجل)، وفيسبوك - كلها شركات رقمية.١٩

يكلف قانون المنافسة سلطات مكافحة الاحتكار بمهمة إبقاء الأسواق مفتوحة أمام المنافسة، حيث يسعى إلى تحجيم السلطة الاقتصادية للشركات الفردية لضمان حرية اختيار المستهلكين. فإذا عملت شركة مهيمنة في المجال الرقمي بمثابة جهة متحكمة في التكنولوجيا الرقمية وأساءت استخدام سلطتها، ينبغي أن تتدخل هيئات المنافسة لضمان عدالة التنافس وحماية المستهلكين. ولكن كيف يمكن لهذه الهيئات أن تؤدي وظيفتها على النحو اللائق في عالم تتقدم فيه عملية التحول الرقمي بسرعة كبيرة؟ أولاً، نحن في احتياج إلى فهم كيفية عمل العالم الرقمي. في الواقع، يزداد وضوح الروابط بين تكنولوجيا البيانات الضخمة، والخصوصية، والمنافسة يوماً بعد يوم. ونظراً لأن جمع البيانات ومعالجتها واستثمارها من أساسيات الاقتصاد الرقمي، فإن نماذج الأعمال الجديدة تعتمد بقوة على البيانات. حيث تلعب البيانات الشخصية دوراً رئيساً في تقديم خدمات مثل محركات البحث وشبكات التواصل الاجتماعي أو تلك التي تقدمها أجهزة «المنازل الذكية». وعلى هذا الأساس، فإن قيمتها الاقتصادية والتنافسية عالية. حيث تعد إمكانية الوصول إلى البيانات الشخصية أمراً ذا قيمة عالية بالنسبة إلى العديد من الشركات، وهي أحد العوامل الرئيسة التي تسهم في رفع قوة السوق في القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على البيانات٢٠.

ثالثًا: غياب الأطر التشريعية لسياسة المنافسة

لا يمنع قانون المنافسة التعاون وتنسيق الجهود بين المؤسسات وتبادل المعلومات والخبرات والتضامن لتحسين الإنتاج والإنتاجية تطبيقا لمبدأ حرية التعاقد، لكن هذه الاتفاقات عندما تدخل في أطارها المحظور يعاقب عليها قانون المنافسة باعتبارها ممارسة مقيدة للمنافسة، لكن الاشكال الذي يواجه قانون المنافسة هو تجسيد قاعدة منع الاتفاقات المقيدة للمنافسة والكشف عنها في ظل بروز الأسواق الرقمية نظرا لاتساع هذه القاعدة في سوق المنافسة الرقمي٢١. ومع ذلك لا تزال العديد من الدول، وخصوصًا النامية، تفتقر إلى تشريعات مرنة ومحدثة قادرة على مواكبة التطور الرقمي المتسارع، مما يخلق فجوة قانونية تُستغل من قبل بعض الفاعلين الاقتصاديين الكبار للتهرب من الرقابة. لذلك يتطلب تشريع القوانين المتعلقة بتعزيز المنافسة وتفعيل المراقبة المعتمدة في كثير من دول العالم ونذكر منها:

قانون حماية البيانات الشخصية: مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) المعتمدة في الاتحاد الأوربي، التي تهدف الى حماية خصوصية المستخدمين في العصر الرقمي، مما يؤثر بشكل غير مباشر على المنافسة. كونه يسهم في منع الشركات الكبرى من استخدام

١٩ أندرياس موندت، حماية المنافسة من عالم رقمي (مقال منشور)، صحيفة البيان، ٢٢/ ١/ ٢٠٢٢: https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2020-01-22-1.3758285?utm_source=chatgpt.com

٢٠ المصدر نفسه.

٢١- بورنان يمينة و دحماني رانية، إشكالات تطبيق قانون المنافسة في السوق الرقمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو- كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٤ ، ص ٦.

البيانـات الشـخصية للمسـتخدمين والحـاق الـضرر بالمنافسـة، خاصـة عندمـا تقـوم شركات ضخمـة بالتحكـم في كـم هائـل مـن تلـك البيانـات.

قانـون مكافحـة الاحتـكار في التكنولوجيـا: مثـل التحقيقـات التـي تجريهـا هيئـات المنافسـة في الولايـات المتحـدة الامريكيـة والاتحـاد الأوربي ضـد الـشركات مثـال جوجـل وفيسـبوك، لمحاربـة الممارسـات الاحتكاريـة التـي قـد تشـكل مصـدر تهديـد لمنافسـة عادلـة.

رابعًا: الفجوة الرقمية وعدم تكافؤ الفرص

ان وجـود تبايـن كبـير في الوصـول إلى التكنولوجيـا بـين الـدول والمناطـق وحتـى بـين الـشركات داخـل نفـس الدولـة، يـؤدي إلى خلـق منافسـة غـير متكافئـة، ويعـزز مـن سـيطرة بعـض الشركات أو الـدول عـلى الأسـواق الرقميـة. ولمعالجـة هـذا التحـدي لابـد مـن تطويـر القوانين لكي تسـتجيب للواقـع الرقمـي. مثـال: تنظيـم أسـواق التكنولوجيـا الرقميـة؛ وضـع معايـير لحريـة المنافسـة عـلى الانترنـت؛ تطويـر أليـات للرقابـة عـلى المنصـات الرقميـة الكـبرى. لذلـك فـإن تحقيـق التـوازن بـين التحـول الرقمـي والمنافسـة الحـرة يعـدّ أمـر حيـوي لضـمان بقـاء الأسـواق الرقميـة مفتوحـة ومنافسـة٢٢. مـما يـؤدي الى تغيـير جـذري في كيفيـة الإدارة والاسـتجابة لطلبـات العمـلاء بشـكل أفضـل، كـما يعـد التحـول الرقمـي أمـراً ضروريـاً لجميـع الـشركات لـكي تبقـى قـادرة عـلى المنافسـة، ولاسـيما في المجـال التنظيمـي٢٣.

خامسًا: تهديدات الأمن السيبراني وحماية البيانات

يعتـبر الامـن الركيـزة الاساسـية للمجتمـع، بحيـث لا يمكـن تصـور نمـو اي نشـاط بعيـدا عـن تحققـه، سـواء أكان ذلـك، عـلى المسـتوى التقنـي ام عـلى المسـتوى القانـوني. وقـد تحـول الأمـن، مـع بـروز مجتمـع المعلومـات، والفضـاء السـيبراني، الى واحـد مـن قطـاع الخدمـات، التـي تشـكل قيمـة مضافـة، ودعامـة اساسـية، لأنشـطة الحكومـات والأفـراد، عـلى السـواء، كـما هـو الحـال، مـع التطبيقـات الخاصـة بالحكومـة الالكترونيـة، والصحـة الالكترونيـة، والتعليـم عـن بعـد، والاسـتعلام والتجـارة الالكترونيـة، وغيرهـا الكثـير. الا ان الوجـوه المتعـددة للامـن السـيبراني، ومضاعفاتهـا الخطـيرة التـي لا تقـف عنـد حـدود الإسـاءة إلى الأفـراد والمؤسسـات، بـل تتعداهـا الى تعريـض سـلامة الـدول والحكومـات، تزيـد مهمـة القيمـين عـلى الموضـوع تعقيـدا وصعوبـة، وتسـتدعي مقاربـة شـاملة، ومتكاملـة، لجميـع التحديـات التـي يطرحهـا الفضـاء السـيبراني، بحيث تـأتي الـردود، والحلـول المقترحـة، ناجعـة وفاعلـة في تحقيـق الأمـن، وبنـاء الثقـة في الفضـاء السـيبيري، مـن أساسـيات تسـخير تقنيـات المعلومـات والاتصـالات، في مجـالات التنميـة خدمـة

٢٢ للمزيـد مـن المعلومـات عـن الفجـوة الرقميـة، ينظـر الرابـط المتـاح بتاريـخ ١٢/ ٣/ ٢٠٢٥: (https://www.aleqt.com/2019/11/14/article_1712746.html?utm_source=chatgpt.com) (com.aleqt.www/٢٠١٩/١١/١٤/article_١٧١٢٧٤٦.com.chatgpt=source_utm?html

٢٣ عـزوز كريمـة، أثـر التحـول الرقمـي عـلى الممارسـات المقيـدة للمنافسـة، مجلـة البحـوث في العقـود وقانـون الاعـمال، المجلـد ٠٧- العـدد: ٠٤، جامعـة الاخـوة منتـوري قسـنطينة ١، الجزائـر، ٢٠٢٢، ص ٦٢.

للمجتمعات الانسانية٢٤.

لذلك تعدّ حماية البيانات الشخصية وتهديدات الأمن السيبراني من أبرز التحديات في البيئة الرقمية، حيث إن تسرب البيانات أو سوء استخدامها قد يسبب فقدان الثقة بين المستخدمين والشركات، ويقوّض مبدأ المنافسة العادلة. ومن أبرز الأمور التي تثير قلق الهيئات الرقابية هي استحواذ الشركات الكبرى على الشركات الناشئة أو التقنية الجديدة التي قد تشكل تهديداً لهم، هذا الاستحواذ، على الرغم من كونه قانوني، لكنه قد تؤدي الى تقليص المنافسة وإزالة الابتكار في السوق. ولهذا فان البيئة الرقمية بيئة سريعة التطور وقابلة للتغيير المستمر، لذلك تستدعي الحاجة الى تحديث مستمر لقوانين المنافسة ومنع الاحتكار لمواكبة التحديثات الرقمية الجديدة في ظل الاقتصاد الرقمي.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

من خلال التطرق الى الافاق الجديدة لسياسات المنافسة في التحول الرقمي المعاصر، يمكننا القول بأن الامر لم يعد مرتبطاً بالأسس القانونية التي تضمن المنافسة الحرة بالأسواق فحسب، بل بالتطبيق العادل والفعال لقانون المنافسة ومنع الاحتكار والعمل على اغتنام الفرص ومعالجة التحديات التي ترافق عمل الهيئات والمؤسسات المكلفة بتنفيذ سياسة المنافسة وقوانينها.

وتوصلنا في نهاية البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات وعلى النحو الاتي:

أولاً. النتائج:

١. التحول الرقمي أحدث نقلة نوعية في طريقة تفاعل الأسواق، وفرض تحديات جديدة أمام صانعي السياسات، خاصة في مجال المنافسة.

٢. المنافسة في العصر الرقمي تتطلب نماذج جديدة للتنظيم القانوني تتماشى مع التطور السريع في استخدام البيانات والمنصات الإلكترونية.

٣. تتجلى فرص التحول الرقمي في تعزيز الشفافية، خفض تكاليف الدخول، وتحفيز الابتكار، لكنها تُهدد أيضاً عبر تركّز القوة السوقية لدى عدد محدود من الشركات العالمية الكبرى.

٤. السياسات التقليدية للمنافسة لم تعد كافية لوحدها، بل تحتاج إلى التحديث والتكامل مع تقنيات حديثة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لمراقبة الأسواق الرقمية.

٢٤ فيصل عسيري، الامن السيبراني وحماية أمن المعلومات، المكتبة المدنية التعليمية، المملكة العربية السعودية، الرابط متاح بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٢٥: https://ketabpedia.com/%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A%D9%84/%D8%A7

ثانيًا: التوصيات:

استنادا الى النتائج التي توصل اليها البحث يوصي الباحثان بما يأتي:

١. تحديث التشريعات: ينبغي على الحكومات تحديث قوانين المنافسة لتشمل مفاهيم مثل الخوارزميات، التحكم في البيانات، والاقتصاد الرقمي.
٢. تعزيز القدرات التنظيمية: تطوير الكفاءات والآليات داخل الهيئات المنظمة للمنافسة لتكون قادرة على مواكبة التطورات التقنية وتحليل الممارسات الرقمية المعقدة.
٣. حماية البيانات: سن قوانين قوية لحماية البيانات الشخصية وضمان استخدامها في إطار قانوني يحقق الشفافية ويمنع الاحتكار.
٤. تشجيع الابتكار المحلي: تقديم الدعم للشركات الناشئة والمشاريع التكنولوجية الصغيرة لتنافس في الأسواق الرقمية، عبر الحوافز والتمويل والبنية التحتية.
٥. التعاون الدولي: تعزيز التعاون بين الدول والهيئات التنظيمية العالمية لتنسيق الجهود في مواجهة هيمنة الشركات الرقمية الكبرى وتبادل المعلومات والخبرات.
٦. نشر ثقافة الوعي التكنولوجي بين المواطنين والموظفين العاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص للحفاظ على البيانات الشخصية.

المصادر والمراجع

١. المصادر العربية

اولًا. الكتب

- د. حسين مصيلحي، التحول الرقمي :الاطار المستقبلي وتكنولوجيا المعلومات، جامعة كفر الشيخ، مصر العربية، ٢٠٢١.
- فيصل عسيري، الامن السيبراني وحماية أمن المعلومات، المكتبة المدنية التعليمية، المملكة العربية السعودية، الرابط متاح بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٢٥:::
- https://ketabpedia.com/%D٨%٨٤%٨A%D٩%D٩%٨٥%AD%D٩%AA%D٨%A٧%D٨%

ثانياً. الدوريات

- رشيد البزيم، سياسة المنافسة في المغرب بعد ٢٠١١: التحديات والفرص، مجلة المستقبل العربي (المنظومة) المجلد ٤٥/ العدد: ٥١٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢.

- أ. سارة سعيد مبروك العميري و د. وفاء عبدالعزيز عبدالله محضر، أليات التحول الرقمي لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية – دراسة تحليلية، مجلة بحوث عربية في مجلات التربية النوعية، العدد ٣٨ ج١- نيسان/ ابريل ٢٠٢٠، المملكة العربية السعودية.

- سارة حسن علوان وعلي حسن علوان، الممارسات المقيدة للمنافسة التجارية (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية التجارية، العدد ٤٤ ، نيسان/ أبريل ٢٠٢٣.

- عزوز كريمة، أثر التحول الرقمي على الممارسات المقيدة للمنافسة، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد ٠٧- العدد: ٠٤، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ١، الجزائر، ٢٠٢٢.

- د. فيفيان نصرالدين و سمية عبدالرحمن أل بشير، واقع الاقتصاد الرقمي وأثره على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية، المجلة الحولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤٦ – حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، جامعة الملك عبدالعزيز- كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣.

- د. مصطفى محمود أحمد مصطفى، دور التحول الرقمي للأنشطة الطلابية في تعزيز رؤية مصر الرقمية ٢٠٣٠ لتحقيق الميزة التنافسية بين الكليات بجامعة الزقازيق، المجلة العربية لبحوث الاتصال والاعلام الرقمي، العدد السادس، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، مصر، ٢٠٢٤.

- د منصوري الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر) ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد / ١١،جامعة البليدة -الجزائر ، ٢٠١٢ .

- د ناصر جلال حسنين، الاحتكار وأثره على كفاءة اقتصاديات السوق، بحث مشارك في المؤتمر العلمي (٢٦ للاقتصاديين المصريين ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريع)،١٥ تشرين الثاني -نوفمبر، مصر،٢٠٠٧.

- د ندى كاظم المولى، المنافسة والمنافسة غير المشروعة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد – كلية القانون، المجلد العشرون، العدد الأول، ٢٠٠٥.

- نورهان صبحي محمد عطية، أثر تطبيق التحول الرقمي على الأداء الاستراتيجي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، جامعة مدينة السادات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية- المجلد الثالث عشر – العدد الثاني، ٢٠٢٢.

ثالثاً. الرسائل الجامعية

- بورنان يمينة و دحمانيودحماني رانية، إشكالات تطبيق قانون المنافسة في السوق الرقمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو- كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٤.

رابعاً. المواقع الالكترونية

- للمزيد عن التحول الرقمي في الاقتصاد الحديث يراجع الرابط المتاح بتاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٢٥:

D٨٪٨٨٪D٩٪٨٧٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٥٪com/b/٪D٩.https://tech.mawdoo٣

- ينظر الرابط المتاح بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٢٥:https://

html?utm_source=chatgpt.com.٤١٢٠٢/www.fekera.com/gaded

- د. محمود ممتاز، حماية المنافسة: التحول نحو الاقتصاد الرقمي يعزز التنافسية ويجذب الاستثمارات (مقال)، جريدة البورصة منشور بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٢١ : للمزيد يراجع الرابط المتاح بتاريخ ٥/ ٤/ ٢٠٢٥:https://www.alborsaanews.com/٢٠٢١/١٠/٢٠/١٤٧٣٦٢١

- للمزيد من المعلومات ينظر الرابط المتاح بتاريخ ١١/٣/ ٢٠٢٥: https://aawsat.com/٪D٨٪B٥٪AA٪D٨٪D٨٪٨٢٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪٪D٨

١٤٧٣٦٢١/٢٠/١٠/٢٠٢١/www.alborsaanews.com

- للمزيد من المعلومات ينظر الرابط المتاح بتاريخ ١١/٣/ ٢٠٢٥:

٪D٨٪B٥٪AA٪D٨٪D٨٪٨٢٪D٩٪A٧٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪https://aawsat.com/

- التحول الرقمي في الاقتصاد.. الفرص والتحديات في عصر التكنولوجيا (مقال)، جريد الفجر: للمزيد يراجع الرابط المتاح بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠٢٥: https://www.alborsaanews.com/٢٠٢١/١٠/٢٠/١٤٧٣٦٢١?utm_source=chatgpt.comالتحول الرقمي في الاقتصاد.. الفرص والتحديات في عصر التكنولوجيا (مقال)، جريد الفجر: للمزيد يراجع الرابط المتاح بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠٢٥: www.alborsaanews.com/٢٠٢١/١٠/٢٠/١٤٧٣٦٢١?utm_source=chatgpt.com

- نجلاء عبد الرحمن ، قوانين المنافسة في ظل التحول الرقمي (مقال)، منشور في صحيفة مال بتاريخ ٨/ ٦/ ٢٠٢٢: للمزيد يراجع الرابط المتاح بتاريخ ١٢/ ٤/ ٢٠٢٥:https://maaal.com/٢٠٢٢/٠٦/٪D٩٪٨٢٪D٩٪٨٨٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦٪D٨٪B١٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪٨A/?utm_source=chatgpt.com

- أندرياس موندت، حماية المنافسة من عالم رقمي (مقال منشور)، صحيفة البيان، ٢٢/١/ ٢٠٢٢ :https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/٢٠٢٠-٠١-٢٢-utm_source=chatgpt.com?١,٣٧٥٨٢٨٥

- للمزيد من المعلومات عن الفجوة الرقمية، ينظر الرابط المتاح بتاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠٢٥: https://www.aleqt.com/٢٠١٩/١١/١٤/article_١٧١٢٧٤٦.html?utm_source=chatgpt.com)

٢.المصادر الاجنبية

-European Parliament, The contribution of competition policy to Growth and the EU ٢٠٢٠ Strategy (Brussels: The Parliament,٢٠١٣,p٢١).

دور سجلات المحاكم الشرعية في كتابات المؤرخين
المؤرخ حسان حلاق أنموذجًا

أ.د. سليم هاني منصور

رئيس قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية - كلية الاداب والعلوم الإنسانية- الفرع الأول

الملخص

يتناول البحث دور سجلات المحاكم الشرعية في التأريخ لفترة العهد العثماني، مع التركيز على بيروت والولايات الشامية. تظهر أهمية هذه السجلات في كونها مصدرًا حياديًا ودقيقًا لتوثيق الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والسياسية، مقارنة بالمصادر الأخرى التي قد تحمل تحيزات أو وجهات نظر خارجية.

يوضح البحث محتوى السجلات من قضايا شرعية وتجارية وشخصية، بالإضافة إلى معلومات عن الطوائف الحرفية، الأوقاف، المعاملات العقارية، الأسواق، القيساريات، الحمامات، الخانات، الأبراج، الأبنية، والمرافق العامة. كما تظهر السجلات تفاصيل دقيقة عن الأسماء والألقاب والعائلات والوظائف والمناصب القضائية.

يعرض البحث دور المؤرخ حسان حلاق في إعادة اكتشاف هذه السجلات والاستفادة منها لإعادة كتابة تاريخ بيروت اقتصاديًا واجتماعيًا وعمرانيًا وسياسيًا وعسكريًا. ويبين البحث أيضًا أهمية المقارنة مع المصادر القنصلية والدبلوماسية لتوضيح الحيادية والدقة في المعلومات.

تساعد السجلات على فهم العلاقات الاجتماعية بين الطوائف والأديان المختلفة، ودراسة اللغة واللهجات، التراجم، النظام العمراني، والوظائف القضائية، كما تسهم في تصحيح الأخطاء التاريخية المتعلقة بالأماكن والأسماء والملامح العمرانية.

ويخلص البحث إلى أن السجلات مصدر أساسي لا غنى عنه لدراسة التاريخ العثماني المحلي، وأن الاستفادة منها تمكن الباحثين من تقديم صورة أكثر موضوعية وغنى بالمعلومات مقارنة بالكتابات التقليدية المعتمدة على الوثائق الدبلوماسية أو المذكرات.

الكلمات المفتاحية:

حسان حلاق، بيروت العثمانية، التأريخ الاجتماعي والاقتصادي، سجلات المحاكم الشرعية، مصادر التأريخ المحلية.

Abstract

This study addresses the role of Sharia Court records in documenting the Ottoman period, with a focus on Beirut and the Levantine provinces. The importance of these records lies in being a neutral and precise source for understanding economic, social, urban, and political life, compared to other sources that may carry biases or external perspectives.

The study highlights the content of the records, including legal, commercial, and personal cases, as well as information about guilds, endowments, real estate transactions, markets, covered bazaars, baths, khans, towers, buildings, and public facilities. The records also provide detailed information on names, titles, families, and judicial positions.

The research presents the role of historian Hassan Hallaq in rediscovering and utilizing these records to reconstruct Beirut's economic, social, urban, political, and military history. It also emphasizes the importance of comparison with consular and diplomatic sources to demonstrate the neutrality and accuracy of the information.

The records help understand social relations among different sects and religions, study language and dialects, biographies, urban organization, and judicial functions, and assist in correcting historical errors related to places, names, and architectural features.

The study concludes that these records are an indispensable source for studying local Ottoman history, enabling researchers to present a more objective and information-rich picture compared to traditional narratives that rely on diplomatic documents or memoirs.

Keywords

Hassan Hallak, Local Historical Sources, Ottoman Beirut, Sharia Court Records, Social and Economic History.

تمّ تقسيم البحث الى فصلين وخلاصة.

الفصل الأوّل: تمّ التعرّض لأهميّة السجلات ودورها، والفرق بينها وبين الوثائق والمصادر الأخرى، وشرحُ دورها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي: الحركة التجارية، والطوائف الحرفية، والتراجم، والأوقاف، والقضاء، والعمارة... أمّا الفصل الثاني فتمّ فيه إظهار فضل المؤرّخ حسّان حلّاق في الاستعانة بسجلات محكمة بيروت الشرعية، ودوره في كتابة تاريخ بيروت الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والسياسي والعسكري، من خلال البحث في طيّات السجلات وسَبْرْ أغوارها.

أمّا الخلاصة ففيها مزايا السجلات وأهميّة المؤرّخ حلّاق ودوره.

المخطط :

١. أهمية البحث:

- تسليط الضوء على قيمة سجلات المحاكم الشرعية كمصدر أساسي لفهم التاريخ الاقتصادي، الاجتماعي، العمراني والسياسي للعهد العثماني.
- إبراز دور المؤرخ حسان حلاق في إعادة اكتشاف هذه السجلات وإظهار غناها بالمعلومات الدقيقة مقارنة بالمصادر الأخرى.

٢. أهداف البحث:

- دراسة محتوى سجلات المحكمة الشرعية من وثائق ومعاملات وقضايا لفهم الحياة اليومية للمجتمع.
- تحليل الدور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمؤسسات العثمانية في بيروت وبقية الولايات العربية.
- إبراز مساهمة سجلات المحاكم في تصحيح الأخطاء التاريخية والتعرف على تطور العمران والحياة الاجتماعية.

٣. إشكالية البحث:

- إلى أي مدى تم تجاهل سجلات المحاكم الشرعية من قبل الباحثين، وما أثر هذا التجاهل على دراسة التاريخ المحلي؟
- كيف يمكن للسجلات أن تعيد تشكيل فهمنا للتاريخ العثماني مقارنة بالمصادر الدبلوماسية والقنصلية الأوروبية؟

٤. فرضيات البحث:

- سجلات المحاكم الشرعية تشكل مصدراً حيادياً ودقيقاً للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، وتكمل أو تصحح ما تفتقر إليه المصادر الأخرى.
- الاستعانة بسجلات المحكمة الشرعية تمكّن من إعادة كتابة التاريخ المحلي بدقة،

خاصة تاريخ بيروت والولايات الشامية.

٥. . منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم على وصف وتوثيق المعلومات المستخلصة من سجلات المحاكم الشرعية في بيروت، ثم تحليلها موضوعيًا ضمن سياقها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والعمراني. ويهدف المنهج إلى الكشف عن الوقائع التاريخية بدقة، ومقارنتها بالمصادر الأخرى، لتقديم رؤية شاملة ومتوازنة عن حياة المدينة وأحوال سكانها في العهد العثماني.

٦. الاطار الزماني والمكاني:

الإطار الزمني:

يغطي البحث الفترة العثمانية في القرنين السابع عشر حتى أوائل القرن العشرين، مع التركيز على سجلات محكمة بيروت في القرن التاسع عشر.

الإطار المكاني:

تركز الدراسة على **مدينة بيروت** وما يحيط بها من مناطق داخل سور المدينة وخارجها، كما تمت الإشارة إلى بعض الوثائق المتعلقة بولايات شامية أخرى، مثل دمشق، صيدا، وحلب، بالإضافة إلى بعض الوثائق عن مناطق مصر وإسطنبول.

الفصل الأول :أهمية ودور سجلات المحكمة الشرعية في كتابات المؤرخين

أولًا: الأهمية

للسجلات أهميّة واضحة برزت من خلال شهادات المؤرّخين والباحثين، نورد منها:

- تُعدّ وثائق المحاكم الشرعية أصدق مصدر لدراسة تاريخ منطقة أو شعب.
- تتضمّن السجلات معلومات تاريخية موثّقة لا يرقى إليها الشك، وهي معلومات لا نجدها في كتب التاريخ المتداولة.
- تُعدّ سجلات المحاكم الشرعية من أهمّ المصادر لكتابة التاريخ في حقبة هامّة من العهد العثماني، فالعودة إليها أمر لا غنى عنه في معالجة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وحتى السياسي.
- تشكّل مصادر تاريخية أصيلة داخلية توضّح أنواع العلائق بين السكان على مختلف الصعد.

- إنّ كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تتكامل إلا بالاعتماد على هذه السجلات.

- تُعدّ سجلات المحاكم مصدرًا مفيدًا جدًّا لتحليل وفهم فئات اجتماعية معيّنة، سواء أكانت حرفية كالتجّار أم عرقية.

- تُعتبر سجلات المحاكم الشرعية من المصادر الأساسية لدراسة تطوّر الملكية العقارية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي إبّان السيطرة العثمانية.

- بإمكان العديد من المتخصصين الاستفادة من السجلات؛ فبإمكان المؤرّخ والمهندس واللغوي والفقيه والأديب... الاعتماد على هذه السجلات كي يستخلص كلٌّ في إطار اختصاصه ما يريده وما يدرسه.

- مستندات لا يمكن الطعن في صحتها مطلقًا.

- تُعدّ محاضر هذه المحاكم أو سجلاتها من أغنى المصادر عن تاريخ المدن في العصر العثماني على الإطلاق.[1]

- هكذا يظهر، من خلال ما أوردناه من شهادات، أن سجلات المحاكم تزداد أهمّيتها عند وجود ثغرات تاريخية، أي فترات لا تتوفّر عنها أي دليل أو حجة أو وثيقة أو مراسلة. وواضح أن معرفة الماضي لا تتقدّم إلا من خلال توسّع حقول المصادر الوثائقية والتجديد في النظر فيها ومن خلالها. وطبعًا، يكون ذلك متلازمًا مع التجديد في طرق استجوابها ومساءلتها.

- الفرق بين السجلات والوثائق الأخرى:

- لا بدّ من تبيان الفرق بين وثائق المحكمة الشرعية من ناحية، وبين سائر المصادر التاريخية الأخرى. فالسير والتراجم والمؤلفات المختصّة باليوميات والحوادث نلحظ ابتعادها عن كلّ ما يميّز الكتابة المنهجية، وكذلك نلحظ التحيّز البارز في هذه الأصول.

- الأمر ليس نفسه بالنسبة للوثائق التي تشتمل عليها سجلات المحكمة الشرعية، لأننا إزاء مصادر محايدة بعيدة عن الرأي الشخصي وعن الميول الخاصة. ويمكن إثبات ذلك في الشواهد التالية:

- تشمل السجلات معلومات غاية في الأهمية لا تجدها في أي مصدر آخر، فهي تتضمن معلومات ووقائع غاية في الأهمية والتنوّع عن السلع والمدخرات والملبوس والفراش، والأثاث والمسكوكات بأنواعها، ممّا يوجد في بيوت المتوفين، ولا يوجد مصدر من مصادر التاريخ على الإطلاق يشتمل على هذه المعلومات بهذه الدقّة والشمول.

١ العلبي،اكرم،يهود الشام في العصر العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية في مركز الوثائق التاريخيةبدمشق (٩٩١-١٣٣٦ه)(١٥٨٣-١٩٠٩م)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،دط٢٠١١، ص١١.

- إنّ المقارنة بما تتضمنه السجلات، وبما تحتويه المحفوظات القنصلية، تبين لنا فارقًا واضحًا؛ فالتاريخ الذي تحفظه السجلات هو تاريخ أصيل غير مشوب بأي نظرة خارجية أو طارئة، ويمثل تاريخ الأهالي من الداخل، بعكس الحق المتواضع عليه. ولكن الأمر لا ينطبق على الوثائق القنصلية، التي هي بالأساس وثائق خارجية بالنسبة للمجتمع الذي تتعامل معه وتتحدث عنه، وبالتّالي تتحدث عن المجتمع من خلال وجهة نظر مغايرة ومن خارج سلم القيم المتعارف عليه.

فهذه المصادر تعنى بالدرجة الأولى بالمصالح الدبلوماسية والتجارية قبل أي شيء آخر، هذا إذا لم نُشر إلى نزعة العداء التي تفصح عنها هذه الوثائق.

فالتقارير الدبلوماسية القنصلية يمكن أن تكون مادة تاريخية غير صادفة، لأنّها عادةً تعبّر عن مواقف وانطباعات شخصية للقناصل والسفراء.[٢]

- تساعد سجلات المحاكم المؤرّخ على كتابة تاريخ البلاد باستخدام المصادر المحلية. فقد كتب الكثير عن التاريخ التجاري للشرق الأوسط استنادًا إلى المصادر الأوروبية مثل: تقارير القناصل، ومراسلات الشركات، وكتابات الرحالة، التي تفتقر جميعها إلى الدقة، فتبالغ في تأكيد أهمّيّة العلاقات التجارية مع أوروبا في تلك الحقبة. كذلك تساعد السجلات، بما حوته من التفاصيل الغنية عن التجارة، المؤرّخين على معالجة الموضوع معالجةً محورية من الداخل، وليس من الخارج.[٣]

- إنّ الباحث الاجتماعي أو المؤرّخ المعتني بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، يجد مادته في سجلات المحكمة الشرعية عامةً. وكذلك المؤرّخ السياسي، الذي يعنى بالتطوّرات السياسية والإدارية، وخصوصًا من خلال تتبّع الفرامانات والبيولرديات والمراسيم.[٤].

- ثانيًا: دور سجلات المحاكم في التأريخ الاقتصادي والاجتماعي:

١. الحركة التجارية: تقدّم سجلات المحاكم الشرعية نماذج لعقود: الشركة، المضاربة، الفضالة، المقاصة، الإعارة، الوكالة، البيع بالتقسيط، الكمبيالة، القرض الحسن، وكذلك الضرائب. ونوضّح السجلات أوضاع البيع والشراء، فكثرة الأحكام، وتعدّد الشخصيات والوكالات والكمبيالات، تبين الحركة التجارية وحجم التداول والعلاقات الاقتصادية بين الناس.[٥]

٢. العملات: هناك أنواع مختلفة من العملات التي ورد ذكرها في السجلات، ويوضح التعامل بها مدى رواجها وأسماؤها ومقاديرها.

---

٢ حلاق ، حسان، الارشيف والوثائق والمخطوطات، دار النهضة العربية، بيروت، ط١ ،٢٠٠٣،ص١٢٨ .

٣ حنا، نيللي، القاهرة في العصر العثماني ، مرجع سابق،ص ٢٩.

٤ تدمري،عمر واخرون ، وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس ، ممؤسسة المحفوظات الوطنية ،بيروت ، دط،٢٠٠٣، ص ه.

٥ انظر : تدمري ، وثائق نادرة من سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧

٣. وللسجلات فائدة في معرفة الحرف والمهن والوظائف التي كانت منتشرة ، والتي انقرض بعضها بفعل التطوّر التقني والاقتصادي.[٦]

٤. وتقدّم السجلات معلومات عن أصول العائلات وأسمائها، وفوائد عظيمة حول أنساب العائلات وعلاقات التزاوج والقرابة.[٧]

والسجلات تظهر الحياة بأدق تفاصيلها حيث تبين العادات والقيم التي كانوا يدينون بها وطريقة التقاضي وتنفيذ الأحكام[٨]

٥. اللغة واللهجات: من يعمل في مجال اللغة سوف يجد في السجلات مجالاً خصيبًا للغاية، يصلح لدراسة مستقلة في علم اللغة العام، وما يتعلق بالتأثيرات التي قد تحدث من آنٍ إلى آخر في اللغة الأم أو لغة أخرى، حتى تطغى عليها أو تتأثر بها أو نؤثر فيها، مثل كل المصطلحات التي دخلت على العربية من الفارسية والتركية في فترات معينة، وظلت تنمو مع الوقت، وتتطوّر حتى أصبحت هذه المصطلحات ضمن اللغة.[٩]

٦. التراجم: تعرف السجلات بالكثير من الشخصيات، بذكر أعمالها ونشاطها وعلاقاتها والمراكز التي شغلتها، وتاريخ ومكان وفاتها.

فسجلات المحاكم تقدّم صورةً حيةً للحياة اليومية والمشاكل التي كان يواجهها الناس يوميًا مع شركائهم وجيرانهم وعائلاتهم، والبدائل التي طُرحت لحل تلك المشاكل.

فالوثائق التي تتضمنها سجلات المحاكم تفصيلية ومتنوعة، وتمدّنا بمختلف أنواع المعاملات والصفقات مثل: البيع بالآجل، والقروض، والمشاركة (الشركات)، والسبل المتنوعة لإنجازها.[١٠]

٧. الأوقاف: تفيد سجلات المحاكم الشرعية بإعداد الأوقاف وأنواعها وانتشارها، والجهات المشرفة عليها (المسلمة، المسيحية، اليهودية). والمعروف أن الحجج الوقفية تُدوَّن في سجلات المحاكم الشرعية، وهي تقدّم فيضًا من المعلومات: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، تاريخ الشعوب، تاريخ المساجد، تاريخ انتشار المذاهب، ومعلومات في الديمغرافيا التاريخية. والوثائق الوقفية غنية بالمعلومات الطبوغرافية التاريخية، وبيان أنواع العملات، وتاريخ المرأة في العمل الخيري، وكذلك تاريخ العمارة والإعلام وعلم الأنساب، وتاريخ الفنون الإسلامية، بالإضافة إلى تاريخ الكتب والمخطوطات، وتاريخ الرق، وبيان القيم والعادات السائدة في المجتمع، وكذلك دورها في التوثيق لنشاطات المقاومة وجهاد الاحتلال.[١١]

---

٦ انظر :الفاخوري ، عبدالطيف، تاريخ الفضاء الشرغي، مرجع سابق، ص ٢٣٩.وانظر: تدمري، وثائق نادرة من سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، مرجع سابق، ص١٨٧-٢٢٥

٧ الحمصي،نهدي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر،مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٩٨٦،ص١٠٩-١٥٦.

٨ العلبي،اكرم حسن، يهود الشام في العصر العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية في مركز الوثائق التاريخية بدمشق (٩٩١-١٣٣٦ه/١٥٨٣-١٩٠٩م) الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،دظ،٢٠١١،ص٧.

٩ انظر:ميلاد،سلوى واخرون،العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العهج العثماني،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،كلية الاداب،جامعة القاهرة،٢٠٠٢،ص١١٢.

١٠ انظر حنا ،نللي،تجارة القاهرة في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط،ص ٢٥-٣١

١١ انظر منصور ، سليم ، الوثائق الوقفية اهميتها ودورها في كتابة التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١،٢٠١٧، ص٥١-١١٦

٨. الطوائف: تشمل وثائق المحكمة الشرعية جميع جوانب الحياة اليومية للناس من بيع وشراء، وإيجار واستئجار، وزواج وطلاق، ووصية... لذلك تظهر أوضاع الطوائف وأنواعها وانتشارها. ففي سجلات دمشق (على سبيل المثال) تتضح الصورة الطبيعية لأحوال يهود الشام في العصر العثماني، مما لا يوجد في المصادر الأخرى على الإطلاق، وذلك لمعرفة المعاملة التي كانوا يلقونها من حكام دمشق، وكذلك معرفة أصنافهم: اليهود الربانيون، واليهود القراؤون، ويهود السامرة. وتمكّن اليهود من الوصول إلى مركز إداري، حيث توضح وثيقة أن صوباشي القابون كان يهوديًا.[١٢]

المعطيات التاريخية التي تتضمنها السجلات عن العلاقة بين المسلمين والنصارى في طرابلس، على سبيل المثال، تثبت أن قسمًا كبيرًا من أبناء طرابلس قبل بمجاورة أبناء طائفة أخرى، بل والاشترك معهم في سكن دار واحدة، والدخول إليها من مدخل واحد، واستخدام فسحة واحدة مشتركة بينهما، بل واستخدام مطبخ واحد مشترك، وأدب خانة واحدة مشتركة أحيانًا. وهذا ما كان ليتم لولا حالة من الانفتاح الواسع، والاحترام، والثقة، بل والمحبة التي ميزت العلاقة بين الشريكين وعائلة كل منهما. كما تدل شهادات النصارى في المحكمة الشرعية في طرابلس، لصالح المسلمين ضد نصارى، وشهادات مسلمين ضد مسلمين لصالح نصارى، أن الانتماء الديني لم يكن يدخل في اعتبارات السكان من كلا الديانتين في علاقاتهم ببعضهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وفي كافة النواحي اليومية.[١٣]

٩. القضاء: تعد السجلات مصدرًا مهمًّا لدراسة تاريخ وتطوّر القضاء، ومكانة القاضي وصلاحياته.

فالوثائق تشتمل على كمّ كبير من المعلومات عن أسماء القضاة، وتاريخ توليتهم وعزلهم، وإجازاتهم، وحجّهم، ورجوعهم، وألقابهم، وهي معلومات لا توجد في أي مصدر آخر. كما أوردت السجلات أسماء قضاة لم يرد ذكرهم في بعض المصادر التي تعنى بهذا المجال، مع قلتها.[١٤]

وتزودنا السجلات بمعلومات عن الوظائف القضائية، من خلال توضيح دور القاضي ومعاونيه، كالمأذون الشرعي، وأمناء الشرع الحنيف، وشهود الحال، والكتبة.

وتتضمن السجلات كمًّا كبيرًا ومتميّزًا من المعلومات عن طرق التقاضي ورسومه، وهيئة المحكمة، وكيفية جلوس القضاة والمتقاضين، والبيانات التي يحتاجها القاضي.[١٥]

١٢ العلبي، اكرم حسن، يهود الشام في العصر العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية في مركز الوثائق التاريخية بدمشق(٩٩١-١٣٣٦ه/١٥٨٣-١٩٠٩م) الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق،دط،٢٠١١،ص٨

١٣ حبلص، فاروق ،المدلولات الاجتماعية للديمغرافيا التاريخية وتموضع الاديان في مدينة طرابلس في العصر العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية، مؤتمر طرابلس وتحديات العيش الواحد (٢٧و٢٨/٣/٢٠٠٩)، دار مكتبة الايمان،طرابلس،ط١،٢٠١٠ ،ص١٧٤-١٧٥.

١٤ العتيبي،تركي بن مطلق القداح،دراسة فنية لسجلات محكمة مكة المكرمة مع بيان اسماء قضاتها(١٢٠٦-١٣٤٣ه)مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض،عدد١(١٤٣١ه)،ص٢٤٥

١٥ القضاة،احمد حامد، الوكالات الشرعية ودلالاتها القضائية في مدينة القدس دراسة في ضوء سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٤١١(١٣٣١-١٣٣٧ه)(١٩١٣-١٩١٤م)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، الجمعية العلمية لكليات الادب، اربد،

١٠.الديموغرافيا: تعد السجلات مصدرًا لا غنى عنه لدراسة التاريخ العائلي، من خلال متابعة المنازعات التي ينظرها القاضي، والحلول التي قُدِّمت لحل المنازعات العائلية. وتتناول السجلات بعض الظواهر المتصلة بالحياة الشخصية، وخاصة التي لم يتعرض لها المؤرخون من قبل، كذلك القصر والأطفال في العائلة، والعلاقات بين الإخوة والأخوات، وموقع الصداقة في حياة الناس، وغير ذلك من أمور.

وتعد الإشارات التي نجدها في سجلات المحاكم حول هذه المسائل بالغة الأهمية لما تلقيه من ضوء على عالم لا يزال محاطًا بالغموض.[١٦]

تقدّم السجلات معلومات وفيرة عن السكان والأجناس: الأرناؤُط، الكرد، الشركس، الغرباء، الأجانب، التجار، المتصوفة، الرهبان، وكذلك أسماء العائلات.[١٧].ولها أهمية كبيرة في معرفة الأنساب لما تظهره من أصول العائلات وفروعها والقرابة بين الأسر[١٨]

١١.الأسماء والألقاب: تعد السجلات مصدرًا أساسيًا لتواريخ الولاة، وأسماء القادة، والولاة، والمقتين، والملتزمين، والمفتين السابقين، وأمين الفتوى، وأئمة المساجد، ونقباء الأشراف، والعلماء والقضاة الذين تبوأوا تلك المناصب في العهد العثماني، ورئيس الجند، وكبير الحراس، ورئيس أمانة السر، وأسماء الخطباء، والبطريرك، والمطارنة، والشماس، وقادة الجيوش، ومشايخ الطرق، وأسماء الحاخامات، والقناصل، والقائممقام، والترجمان، وشيخ القراء، ورئيس جند الإنكشارية.

وكذلك أسماء الأبراج، والأبواب، والأسواق، والأفران، والبساتين، والحدائق، والمزارع، والثكنات العسكرية، والجوامع، والزوايا، والكنائس، والخانات، والحمامات، والمدارس، والمقاهي، والموانئ.[١٩]، وأسماء المناطق، والحارات، والأزقة التي اندثرت واختفت ملامحها ومعالمها من المدن والولايات.[٢٠]

كما تتردد في السجلات الشرعية عبارات تكريمية تسبق الاسم، وذلك تبعًا لمركز الشخص، ومكانته العلمية والاجتماعية والدينية، مثل: دولتو، وفضيلتو، وفتوتلو، وهمتلو، ورفعتلو، ومكرمتلو. كما ترد في السجلات ألفاظ: عمدة، وسيدنا، والشيخ، والإمام، والفقير إلى الله، والعالم، والعلامة.[٢١]

١٢.العمارة: لعبت مؤسسة القضاء دورًا مهمًّا إبّان الحكم العثماني، وتقلد القاضي

مجد١١(٢٠١٤)،ص٢

١٦ انظر حنا ، نللي، تجار القاهرة في العصر العثماني ، مرجع سابق، ص ٣٠

١٧ انظر مبيض ، حسن، التركيب الاجتماعي في مدينة طرابلس في النصف الثاني من القرن السابع عشر، المؤتمر الاول لولاية طرابلس، ص ٢٥٩..

١٨ انظر فاخوري،عبداللطيف،تاريخ القضاء الشرعي في بيروت، مؤسسة نوفل، بيروت،ط١، ٢٠٠٦، ص ٢٣٦-٢٣٧

١٩ الرواس،محمد حسن،الحياة الاقتصادية في صيدا القديمة (١٨٤٠-١٨٨٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الاداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، اشراف حسان حلاق، بيروت، ١٩٩٧ ،ص٩٤-٩٥

٢٠ شعبان، حنان قرقوتي،بيروت ودورها الجهادي منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية العهد العثماني ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٣، ص٩

٢١ فاخوري، عبداللطيف، تاريخ القضاء الشرعي، مرجع سابق، ص٢٦٣-٢٦٦

صلاحيات واسعة جعلت منه المرجع الأول لدى الأفراد والمجتمع، مما منح الوثائق القانونية الصادرة عن هذه المؤسسة من سجلات شرعية أهمية بالغة.فقد كان لصيانة الحقوق، والحفاظ على الملكيات، ومنع التعدّي والإضرار بالجار والمار الدور الأكبر، وشكل الهدف الأول الذي سعت من أجله مؤسسة القضاء والجماعات المساعدة لها في تدوين وتوثيق الكثير من الرموز المعمارية، والبنود المتعلقة بترميم المباني وعمارتها، ومختلف أشكال المادة المعمارية وتوثيقها بدقة كبيرة.[٢٢].

فالسجلات، بما تقدمه من حجج شرعية ووقفية، توفر مادة لرسم قاعدة من البيانات والمعلومات عن الشكل المورفولوجي للمدينة والمرافق المتصلة بالأبنية. وتوضع كذلك المظاهر العمرانية: المحلات، والبوابات، والأسواق، والخانات، والمساجد، والحمامات، والمقامات، والأبراج، والثكنات، والأديرة، والكنائس، والحارات، والقيسارات، والزوايا، والقناطر، والمعاصر.....[٢٣]

كما توضح السجلات أوضاعًا إدارية، وصحية، وتعليمية، ومنها:

- فمعرفة تاريخ سلخ اللوائين: حماة وحمص عن طرابلس وضمهما إلى ولاية الشام، فقد أفادت سجلات المحكمة الشرعية وغيرها من المصادر أن اللوائين استمرا تابعين للإيالة طرابلس حتى الأربعينات.

- النصف الأول من القرن الثامن عشر: إحدى الوثائق تفيد أن حماة في سنة ١٧٢٣م كانت ما تزال تابعة لطرابلس الشام.

- يمكن الوقوف على الطريقة التي كُلِّف بها الشيخ مهمة التدريس في المدارس والمساجد، وذلك من خلال الحجج التعليمية التي شرحت الأسلوب الذي اعتمد لاختيار الشيخ المدرس في مهمة التدريس، والتي دُوّنت في سجلات المحكمة.[٢٤]

- تتحدث بعض الوثائق عن أمر مثل الطب الشرعي، وبأمر مباشر من قاضي العسكر إلى النواب والقضاة، ألا يُدفن الموتى غرقًا أو حرقًا أو ضربًا... إلا بعد الكشف عنهم من الشريعة الغراء.[٢٥]

الفصل الثاني: المؤرخ حسان حلاق نموذجا

إن الاهتمام بسجلات المحاكم الشرعية حديث العهد، ولا شك أن باحثين أوروبيين وأمريكيين هم الذين لفتوا الانتباه إلى أهميتها كمصدر أساسي من مصادر البحث التاريخي.[٢٦]

٢٢ بليبلة، ثائرة رشيد حسني، قراءة معمارية في السجلات العثمانية للمحكمة الشرعية في نابلس في الفترة (١٦٥٥-١٨٠٧م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، ٢٠٠٠،ص ١٤١-١٤٣.

٢٣ الحمصي،نهدي صبحي،تاريخ طرابلسمن خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١،١٩٨٦،ص٦٠-١٧٣.

٢٤ الابيض، انيس، مظاهر الحياة العلمية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر ، المؤتمر الاول لولاية طرابلس ، مرجع سابق، ص ٣٦١

٢٥ ميلاد ، سلوى واخرون ، العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العهد العثماني ، مرجع سابق ، ص١١١

٢٦ زيادة،خالد،سجلات محكمة طرابلس الشرعية واهمتها في توثيق تاريخ لبنان ،دراسات في الادب والعلوم الانسانية،

فمن أوائل الذين اهتموا بالسجلات، روبير ماتنران، في دراسة شاملة حول إسطنبول في القرن السابع عشر، وقد استفاد من مصادر متنوعة وعديدة لإعادة إنشاء صورة هذه الحاضرة في فترة من فترات ازدهارها. ومن بين مصادر البحث تبرز الوثائق التي عاد إليها والخاصة بمحاكم الشرع، وكذلك دراسة أندريه ريمون عن الحرفيين والتجار في القاهرة خلال القرن الثامن عشر، التي تقدّم نموذجًا أما على الصعيد العربي، فيعتبر من أوائل الذين اهتموا بسجلات المحاكم الشرعية الدكتور أسد رستم في العام ١٩٣٣، وكذلك الأب إغناطيوس طنوس الخوري، فأصدر كتابًا عام ١٩٥٧ بعنوان: مصطفى آغا بربر، حاكم طرابلس واللاذقية (١٧٦٧-١٨٣٤م)، معتمدًا بصورة أساسية على سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الشام.[٢٧]

ويعتبر الدكتور عمر تدمري، والدكتور خالد زيادة، والدكتور فريدريك معتوق (هم من أوائل من اشتغل على سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس)، والدكتور طلال المجذوب، والدكتور غسان سنو، والأستاذ حلمي الرواس (هم من أوائل من اشتغل على سجلات المحكمة الشرعية في صيدا).

وقدم الدكتور عبد الكريم رافق، الأستاذ بجامعة دمشق، الكثير من الدراسات المعتمدة على سجلات المحاكم الشرعية في دمشق وحلب وسواها من المدن السورية. كما قام الدكتور محمد عدنان البخيت ومجموعة من الباحثين بالاهتمام بسجلات المحاكم الشرعية في فلسطين والأردن.[٢٨].

ويعتبر المؤرخ الدكتور حسان حلاق أول من اشتغل على سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، وقدم دراسات وأبحاثًا معمقة ومعلومات عن تاريخ بيروت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري والعمراني.

وأصدر الدكتور حلاق كتبًا ودراسات اعتمدت بشكل أساسي على السجلات، منها:

كتب:

-أوقاف المسلمين في العهد العثماني (سجلات المحكمة الشرعية في بيروت)

-التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر (سجلات المحكمة الشرعية في بيروت)

-بيروت المحروسة: بيروت الإنسان والحضارة والتراث

-الأرشيف والوثائق والمخطوطات

عدد١٣و١٤(١٩٨٤)،كلية الاداب ، الجامعة اللبنانية، ص٢٥٣.

٢٧ الخوري،اغناطيوس طنوس،مصطفى اغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية (١٧٦٧-١٨٣٤)،جروس برس،دار الجيل، طرابلس،١٩٨٥.

٢٨ انظر تدمري، عمر واخرون ، وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس، السجل الاول(١٠٧٧-١٠٧٨ه)(١٦٦٦-١٦٦٧م)، معهد العلوم الاجتماعية،الجامعة اللبنانية،طرابلس،١٩٨٢. وانظر الرواس، محمد حسن ،الحياة الاقتصادية في صيدا القديمة ١٨٤٠-١٨٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة اللبنانية، كلية الاداب والعلوم الانسانية،قسم التاريخ، اشراف حسان حلاق، بيروت ،١٩٩٧.وانظر زيادة ، خالد ، سجلات محكمة طرابلس الشرعية واهميتها في توثيق تاريخ لبنان ،مجلة دراسات في الاداب والعلوم الانسانية ، عدد ١٣-١٤(١٩٨٤)،كلية التربية، الجامعة اللبنانيةز

-موسوعة العائلات البيروتية: الجذور التاريخية للعائلات البيروتية ذات الأصول العربية والعثمانية مع صور ووثائق ومعلومات نادرة

دراسات:

أ-العمارة في العهد العثماني من خلال سجلات المحكمة الشرعية في بيروت

ب-الملامح العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في بيروت العثمانية في ضوء سجلات المحكمة الشرعية في بيروت

ثمّ أدرك العديد من المؤرخين والدارسين والطلاب أهمية السجلات، فكتبت أبحاث ورسائل وأطاريح حول أهميتها وفوائدها ومدلولاتها وغناها، وقد تمحورت هذه الدراسات حول السكان، والعمران، والطوائف والأقليات، أو النفوذ، والأحوال الشخصية، وأوضاع المدن الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية..[٢٩]

حسان حلاق والسجلات

أزال الدكتور حسان حلاق الغبار عن السجلات وأنطقها، فقدمت معلومات في نواحٍ شتى، وقدم من خلال معالجتها رؤية جديدة مدعمة بالوثائق والمعلومات والحجج. [٣٠].

وكان للسجلات دور في تدعيم صورة حسان حلاق المؤرخ، الذي كان له فضل السبق في العمل عليها بعد أن تم تجاهلها ردحًا من الزمن.

وقد لخص الدكتور حلاق أهمية سجلات المحكمة الشرعية في بيروت بأنها: تعتبر من أهم الوثائق الأساسية لفترة العهد العثماني، وأن دراستها ونشرها وتحقيقها لن يؤدي إلى إحياء التراث العثماني والعربي واللبناني والبيروتي فحسب، بل سيؤدي إلى إعادة كتابة التاريخ وقلب المفاهيم التاريخية التقليدية.

فالسجلات هي وثائق ومستندات لا يمكن الطعن في صحتها مطلقًا، لأنها كانت تعبر عن واقع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية والمالية والسياسية والعسكرية. وهي على كل حال ليست وثائق دبلوماسية أو تقارير قنصلية تطغى عليها الميول السياسية الخاصة والانفعالات الشخصية، وإنما هي سجل لواقع الحال ومستند شرعي تاريخي يترجم أوجه الحياة العثمانية.»[٣١].

٢٩ انظر منصور ، سليم، سجلات المحاكم الشرعية اهميتها ودورها في كتابة التاريخ ، سجل محكمة حاصبيا ١٩٢٦-١٩٣٢م انموذجا،الجمعية اللبنانية للعلوم والابحاث،دم، ط١، ٢٠٢١، ص٢٣-٢٦.

٣٠ يذكر الاستاذ احمد مزهر (الموظف في المحكمة الشرعية) انه كان يعير سجلات المحكمة الشرعية في بيروت للدكتور حسان حلاق بصورة استثنائية الى خارج المحكمة مخالفا القوانين حتى يقوم بتصويرها والاستفادة منها، لما وجد فيه من رصانة ووفاء وامانة. مقابلة في ٥-١١-٢٠١٠.

٣١ حلاق ، حسان ، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية ، بيروت،دط، ١٩٨٧، ص٣٥-٣٦.

وتتميز السجلات في بيروت من وجهة نظر حسان حلاق بأنها «التاريخ الحقيقي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية بكافة جوانبها ونشاطاتها لمدينة بيروت – ولاية بيروت فيما بعد – ولمختلف الولايات الشامية ولمنطقة جبل لبنان، بل وُجدت مستندات عديدة تتعلق بمدن وولايات مصر وإسطنبول ودمشق وعكا ونابلس ومناطق عديدة أخرى.

وقد اهتمت هذه السجلات والمستندات بشؤون مختلف السكان والقضايا، ولمختلف الأديان والجنسيات، ولمختلف الطوائف الإسلامية والنصرانية واليهودية، وذلك لأن المحاكم الشرعية كانت هي المحاكم الوحيدة للدولة العثمانية التي كان يُبت فيها مختلف الأمور. وكانت هذه المحاكم تنقسم بدورها إلى محاكم منها: محكمة شرعية، محكمة استئناف، محكمة البداية، ومحكمة التمييز. «[٣٢].

ودعا إلى عدم إهمالها لأهميتها وغناها، وإلقاء اللوم على تجاهلها والاهتمام بغيرها؛ فإهمال هذه الوثائق من قبل الدارسين والمؤرخين لسنوات طويلة كان بسبب عدم انتباههم إلى أهميتها، ولعدم اطلاعهم عليها، ولعدم معرفتهم بما تحويه. بل كانوا يهتمون ويتعمدون الاستناد باستمرار إلى الوثائق الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية، أو الألمانية، أو الإيطالية، أو النمساوية، أو الأمريكية، أو الروسية، أو غيرها.[٣٣]

وقد عمل الدكتور حلاق على سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، واستخرج منها المعلومات التي افادته في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري والعمراني لبيروت، ويمكن ابراز ما قدمه من خلال النواحي التالية :

١. الاماكن والمعالم والملامح العامة لمدينة بيروت المحروسة في القرن التسع عشر من خلال سجلات المحاكم الشرعية:

أ-الجوامع والزوايا والمعالم الدينية

انشىء خلال العهد العثماني في باطن بيروت في داخل سورها وخارجه وفي ضواحي المدينة العديد من المساجد والجوامع والزوايا الدينية .ومن الجوامع : الجامع العمري الكبير ،جامع السرايا ، جامع الدباغة ، جامع النوفرة، جامع زقاق البلاط ،جامع الحرج ...

اما الزوايا والتي كانت غالبيتها في باطن بيروت فمنها : زاوية الامام الاوزاعي ، زاوية باب المصلي، زاوية التوبة، زاوية محمد خضر العراقي، زاوية الشيخ محمد المجذوب ، زاوية الحمراء...

اما الملامح الدينية المسيحية فقد تمثلت ببعض الاديرة والكنائس منها: دير الارمن، دير

٣٢ حلاق ، حسان، الملامح العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في بيروت العثمانية في ضؤ سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، مجلة تاريخ العرب والعالم،ص ٢٤ .

٣٣ انظر حلاق، حسان، الارشيف والوثائق والمخطوطات ن دار النهضة العربية ،بيروت ، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٢٧.

البادريــة، ديــر العازاريــة، كنيســة الكبوشــية كنيســة الــروم....[٣٤]

ب-الابراج:

كان يتخلــل جــدران ســور بــيروت القديمــة بعــض الأبــراج التــي بُنيــت للاســتطلاع والحمايــة، أهمهــا: بــرج الأمــير جــمال (١٦١٧م)، بــرج الفنــار، بــرج السلســلة، بــرج البعلبكيــة، برج الكشــاف، بــرج الفلفــول.

ومــن الأبــراج العاملــة في حمايــة بــيروت: بــرج الباشــورة المعــروف أيضًــا باســم بــرج العريــس، بــرج دنــدن، بــرج المصيطبــة، بــرج أبي حيــدر.

بالإضافــة إلى بعــض الأبــراج خــارج بــيروت، منهــا: بــرج البراجنــة في جنــوب بــيروت، وبــرج حمــود شرق بــيروت.[٣٥]

ج-الابواب

كان لســور بــيروت القديمــة عــدة أبــواب، كانــت ســبعة ثــم أصبحــت ثمانيــة، مصفحــة بالحديــد، تُقفــل عنــد المغــرب، باســتثناء بــاب الــسراي الــذي كان يُقفــل عــادة عنــد العشــاء. وهــذه الأبــواب هــي: بــاب يعقــوب، بــاب أبو النــصر، بــاب الدباغــة، بــاب السلســلة، بــاب الســمطية، بــاب إدريس.[٣٦]

د-الحارات والشوارع والمحلات والزواريب

تبــين مــن ســجلات المحاكــم الشرعيــة أســماء الحــارات والشــوارع والمحــلات والزواريــب، وقــد سُــمِّيت باســم ســاكنيها مــن العائــلات أو الطوائــف، أو باســم أحــد القــادة أو الأمراء.عــلى ســبيل المثــال، بعــض الحــارات: حــارة بيــت البربــير، حــارة بيــت الشــناتي، حــارة الرصيــف، حــارة شرنــق، حــارة شــويربات، حــارة العقــاد، حــارة عبدالقــادر قرنفــل، حــارة المصبنــي، حــارة اليهــود، حــارة الصيفــي، حــي العــرب.

أمــا الزواريــب، فهــي عــلى ســبيل المثــال: زاروب بنــي ســعادة، زاروب بنــي عمــران، زاروب الشــيخ رســلان، زاروب الطمليــس، زاروب اليهــود.

هـ- الحمامات والخانات

٣٤ حــلاق ، حســان، الملامــح العمرانيــة والاقتصاديــة والاجتماعيــة والعســكرية في بــيروت العثمانيــة في ضــؤ ســجلات المحكمــة الشرعيــة في بــيروت، مرجــع ســابق، ص٣٤

٣٥ انظــر حــلاق، حســان، الملامــح العمرانيــة والاقتصاديــة والاجتماعيــة والعســكرية في بــيروت العثمانيــة في ضــؤ ســجلات المحكمــة الشرعيــة في بــيروت ، مجلــة تاريــخ العــرب والعــالم ، ص ٢٦

٣٦ المرجع نفسه ، ص٢٦.

شـهدت بـيروت إنشـاء الكثـير مـن الحمامـات والخانات.مـن بـين الحمامـات: حـمام الأمـير فخرالديـن المعـروف بالحـمام الكبـير، حـمام الأوزاعـي، حـمام السرايـا، حـمام القيشـاني، وكانـت عقـود إيجـار واسـتثمار الحمامـات تُوثَّـق ضمـن سـجلات المحكمـة الشرعيـة.

كذلـك شـهدت بـيروت العديـد مـن الخانـات، ومنهـا: خـان الحريـر، خـان الصاغـة، خـان البيض، خـان البربـير، خـان أنطـون بـك، الخـان القديم، خـان الوحـوش.[٣٧]

و. الجبانات والمقابر

أنشـئ في بـيروت وفي ضواحيهـا بعـض الجبانـات والمقابـر والـترب لمختلـف الطوائـف، ومنهـا: جبانـة الباشـورة، جبانـة الخارجـة، مقـبرة الغربـا، مقـبرة المغاربـة، مقـبرة الشـهداء، مقـبرة السـمطية.

ز. الأسواق والحرف والمهن في بيروت

قدمـت سـجلات المحاكـم الشرعيـة معلومـات وفـيرة عـن الأسـواق بمـا تحويـه مـن مهـن وحـرف وتجـارة في بـيروت العثمانيـة، وسـاهمت في توضيـح دور أحـد الميادين الـذي شـكل عنـصراً هامـاً في حيـاة المجتمـع البـيروتي، وهـو مجتمـع الفئـة العاملـة أو مجتمـع الحرفيـين الذيـن قامـوا بـدور أسـاسي في الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في بـيروت. ومـن هـذه الأسـواق:

- سـوق الأسـاكفة: وهـو أحـد الأسـواق المتخصصـة، يجتمـع فيـه الأسـاكفة العاملـون في مهنـة الجلـود والأحذيـة بمختلـف أنواعهـا وأشـكالها. وكان هـذا السـوق يقـع في باطـن بـيروت قـرب الجامـع العمـري الكبـير.

- سـوق البـازركان: كان يجتمـع في هـذا السـوق بصـورة أساسـية أصحـاب المهـن المتعلقـة بالأقمشـة والخياطـة، وتمركـزت فيـه دكاكـين الخياطـين الذيـن كانـوا يصنعـون الألبسـة العثمانيـة – البيروتيـة المعروفـة في تلـك الفـترة.

- سـوق الحدادين: كان مركـزاً لعمـل الحدادين العاملـين في تصنيـع الأشـغال الحديديـة. وكان إلى جانـب كونـه مركـزاً حرفيـاً، مركـزاً أيضـاً لـدور سـكنية عديـدة عـلى عـادة الأسـواق القديمـة، حيـث يسـكن بعـض أصحـاب المهنـة قـرب مراكـز عملهـم. وكان يقـع هـذا السـوق في باطـن بـيروت في الطريـق إلى إسـكلة (مينـاء) بـيروت.

كـما وجـدت أسـواق أخـرى تمثـل المجتمـع المهنـي والصناعـي والتجـاري للبنـان البـيروتي، أهمها: سـوق البياطـرة، سـوق الخضـار، سـوق البوايجيـة، سـوق زاويـة، مسـجد التوبـة، سـوق السـاحة، سـوق سـاحة الخبـز، سـوق سرسـق، سـوق الشـبقجية، سـوق الشـعارين، سـوق الطويلـة، سـوق العطاريـن، سـوق القـزاز، سـوق القطـن، سـوق اللحامـين، سـوق المنجديـن، سـوق النجاريـن.

٣٧ حلاق، حسان ،الملامح العمرانيةوالاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في بيروت ، مرجع سابق ،ص٣٣-٣٤

ح. القيساريات

ارتبط إنشاء القيساريات بإقامة الأسواق التجارية والحرفية والأسواق المختلفة. وهي عبارة عن أسواق مسقوفة لحماية المتسوقين من الحر والشمس والأمطار، وشبيهة بـ سوق الحميدية في دمشق. ومن بين هذه القيساريات:

قيسارية الأمير أبو اللمع، قيسارية الشيخ الأمير شتهين تلحوق، قيسارية الحرير، قيسارية الأمير سلمان الشهابي، قيسارية العطارين، قيسارية الصاغة[٣٨]

٢. الأوقاف في بيروت

تمكن الدكتور حلاق، من خلال اطلاعه على السجلات، من توضيح الوقفيات التي انتشرت في بيروت، والتي توجهت إلى نشاطات مختلفة: الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية.

- وقف على المساجد، والخطباء، والمؤذنين، والخدم.
- وقف على الزوايا والقائمين عليها.
- وقف على العلماء وعلماء المذاهب المعمَّنة.
- وقف على مفتي المذاهب (مثل مفتي الشافعية وسواه).
- وقف على طلبة العلم.
- وقف قفة الخبز، لشرائها وتوزيعها على الفقراء، كأوقاف قفة الخيز في بيروت.
- وقف على المكتبات العامة، ولشراء الكتب لطلبة العلم الفقراء.
- وقف على المتصوفين.
- وقف على المرابطين والمجاهدين والمدافعين عن الديار الإسلامية.
- وقف على المستشفيات.
- وقف على المقعدين والعميان وذوي العاهات، وعلى أبناء السبيل، والغارمين، والأرامل، والأيتام.
- وقف على الخانات الخاصة بالمسافرين الفقراء.
- وقف على السكة الحديدية لتأمين الإنفاق عليها، تسهيلاً لطريق الحج.
- وقف على الدور بمكة المكرمة لإقامة الحجيج دون مقابل.
- وقف الفاخورة أو الكاسورة أو الإبريق، لإعطاء أباريق جديدة مقابل المكسورة

٣٨ المرجع نفسه ، ص٣٦-٣٧

للغلـــمان العاملـــين، كي لا يُطـــردوا مـــن العمـــل.

- وقف لحفر الآبار لسقاية العطشى.
- وقف لبناء الحياض لشرب الدواب
- وقف لشراء أكفان الموتى الفقراء.
- وقف الحليب، لإعطاء النساء المرضعات الفقيرات أو الأرامل كغذاء لأولادهن.
- وقف الجبانات لدفن موتى المسلمين.
- وقف الشمع.
- وقف سبل الماء.

٣. العلاقات الاجتماعية في بيروت

تظهـر السـجلات العلاقـات الاجتماعيـة في بـيروت العثمانيـة بمـا تتضمنـه مـن تبـادل في عمليـات بيـع وشراء الأراضي والعقـارات والـدور، وبمـا تتضمنـه مـن دعـاوى شرعيـة لهـا مميـزات اجتماعيـة، تمثـل حيـزاً هامـاً في التاريـخ الاجتماعـي للطوائـف الإسـلامية والمسـيحية. وكانـت الشـكاوى الشرعيـة تتخـذ طابعـاً اجتماعيـاً قائمـاً عـلى أسـاس الـشرع الإسـلامي.

كـما تشـير السـجلات إلى العلاقـات الاجتماعيـة القائمـة بـين البيروتيـين أنفسـهم، أو بينهـم وبين سـواهم مـن أبنـاء الجبـل، وكانـت تظهـر هـذه العلاقـات في إطـار عمليـات البيـع والـشراء بـين مختلـف البيروتيـين ومختلـف الطوائـف.[٣٩]

٤. وضاع المنازل ودور النساء في بيروت

تمنـع الشرائـع السـماوية كشـف العـورات والنظـر إلى المحرمـات، لهـذا كان مختلـف البيروتيـين مـن مختلـف الطوائـف يحرصـون عـلى بنـاء بيـوت وغـرف لا تطـل عـلى الغـير، ولا يطـل الغـير عليهـم وعـلى مقـر نسـائهم. غـير أن الشرائـع والعـادات والتقاليـد لم تمنـع البعـض مـن الشـذوذ عـن المألـوف، ولهـذا بـرزت بعـض العلاقـات الاجتماعيـة المتوتـرة بـين الأقـارب والجـيران بسـبب عـدم التقيـد بالأصـول والتقاليـد. وكانـت السـلطة الشرعيـة تعالـج الكثـير مـن هـذه الحـالات، وقد أثبتـت السـجلات دعـاوى بـين مسـلمين ومسـلمين، ومسـلمين ومسـيحيين، ورجـال ضـد نسـاء، ونسـاء ضـد رجـال، ونسـاء ضـد نسـاء. ومـن هـذه الدعـاوى يتبـين لنـا كيفيـة إنشـاء الأبنيـة وتلاصقهـا وهندسـتها.[٤٠]

---

٣٩ انظـر حـلاق ، حسـان، التاريـخ الاجنماعـي والاقتصـادي والسـياسي في بـيروت والولايـات العثمانيـة في القـرن التاسـع عـشر، مرجـع سـابق ، ص ٢٧-٢٩.

٤٠ انظـر حـلاق، حسـان، التاريـخ الاجتماعـي والاقتصـادي والسـياسي في بـيروت والولايـات العثمانيـة في القـرن التاسـع عـشر ، مرجـع سـابق، ص٢٩-٣١

٥. فتعرفنا من سجلات المحاكم الشرعية في بيروت على لغة العصر السائدة في الفترة العثمانية، سواء من حيث التعبير اللغوي أو المصطلحات اللغوية. فالبيارته من أبناء بيروت يتحدثون بلهجات عربية، وأحياناً يكتبون بها، فهم يحوّلون السين إلى صاد، فكلمة «السور» يلفظونها (الصور)، و«البسطة» يلفظونها (البصطة)، كما يحوّلون الجيم إلى شين. فتظهر اللهجة البيروتية واللبنانية أيضاً في الكلمات: «اجتماع" (اشتماع)، و«الحرج" (الحرش)، و«وجه" (وش). ومن هذه الكلمات واللهجة البيروتية نستطيع التعرف على ما كان سائداً في بيروت من لهجات، من خلال سجلات المحكمة الشرعية[٤١]

٦. الأسماء والألقاب

تعد سجلات المحكمة الشرعية في بيروت مصدرًا أساسيًا لتواريخ وأسماء الولاة والمفتين، وأمين الفتوى، وأئمة المساجد، ونقباء الأشراف، والعلماء والقضاة الذين تبوأوا تلك المناصب في العهد العثماني، ورئيس الجند، وكبير الجراس، وأسماء الخطباء والشماس، ومشايخ الطرق، وأسماء الحاخامات والقناصل، وشيخ القراء.

كما تتردد في السجلات الشرعية عبارات تكريمية تسبق الاسم تبعًا لمركز الشخص ومكانته العلمية والاجتماعية والدينية. فقد استعار العثمانيون الألقاب العربية بعد أن أضافوا إليها النسبة (لو) أو (لي) بمعنى «صاحب»، فصاحب الدولة، والفضيلة، والفتوة، والعزة، والرفعة، والمكرمة أصبحت: دولتلو، وفضيلتلو، وفتوتلو، ورفعتلو، ومكرمتلو.

كما ترد في السجلات ألقاب مثل: عمدة، وسيدنا، والشيخ، والإمام، والفقير إلى الله، والعالم، والعلامة.[٤٢]

٧. العمارة في بيروت

يوضح الدكتور حلاق أنه من خلال دراسة السجلات يمكن استخلاص النظام المعماري وهندسة المنازل والدور والعمارة، ويؤخذ ذلك بشكل رئيسي من خلال عمليات البيع والشراء للمنازل والدور والحمامات، التي كان الحاكم الشرعي يدونها بكافة تفصيلاتها، بما في ذلك عدد الغرف والسلالم والأقبية.[٤٣]

---

٤١ حلاق ، حسان، الارشيف والوثائق المخطوطات، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٢٩.

٤٢ انظر حلاق ، حسان، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، مرجع سابق ، ص٤٩-٣٨٢

٤٣ انظر حلاق ، حسان ، العمارة في العهد العثماني من خلال سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، المجلة المعمارية ، كلية الهندسة المعمارية، جامعة بيروت العربية، عدد١(١٩٨٥)، ص٨٥.تطالعنا وثيقة من سجلات المحكمة الشرعية تدلنا على نمط من انماط العمارة البيروتية : ففي وصف لاحد البيوت بتاريخ ١٢٥٩ه/١٨٤٣م يشار الى انه في زاروب شيخ الاسلام من داخل داره ايوان وقاعة عليها نصف تخت وبئر ماء نابع ومطبخ داخله قبو ومرتفقين وسلم حجر في اثنائها علية يعلوها تخت وفسحة دار وايوان وعليتين يعلوهما تختين ومرتفق وايضا في الدار السفلية سلم لجهة الشمال يصعد منها الى ظهر القاعة ويعلو ظهر القاعة ايوان وعليتين خراب ...انظر: حلاق، حسان ،بيروت المحروسة بيروت الانسان والحضارة والتراث، مؤسسة الحريري ، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص ٩٣.

٨. العائلات

أمكن للدكتور حلاق الاستعانة بسجلات المحكمة والاستفادة منها بشكل كبير في كتابة تاريخ العائلات، وتوضيح تشعبها ورجالاتها، وأماكن سكنها، ومجالات نشاطها.[٤٤]

٩. الرقيق

تثبت سجلات المحكمة الشرعية في بيروت وجود الرقيق من خلال:

- ورود صفة سمسار لبيع وشراء العبيد الزنوج لاستخدامهم في الدور والقصور والسرايات.
- وجود الكثير من الأحكام الشرعية في دعاوى كان أحد عناصرها أو موضوع النزاع فيها الزنوج.
- شواهد في السجلات تثبت اعتاق بعض العبيد.[٤٥].

تصحيح المعلومات التاريخية:

يورد الدكتور حلاق الكثير من الأخطاء الشائعة التي تصححها السجلات، مثل: القول اليوم بمنطقة ميناء الحصن، في حين أنها في الحقيقة ميناء الحسن؛ أو القول إن منطقة الصور هي منطقة السور؛ وكذلك القول إن منطقة المزرعة هي مجرد مزرعة، في حين تشير السجلات إلى: مزرعة العرب، ومزرعة قريطم، ومزرعة القنطاري، ومزرعة الأشرفية....[٤٦]

ويؤكد الدكتور حلاق أن هناك مراحل تاريخية كان يمكن للسجلات أن توفر معلومات عنها لولا ضياع سجلات بيروت وإهمالها

وهناك أسباب عديدة أدت إلى ضياع وإهمال السجلات، منها:

- إهمال بعض المسؤولين العثمانيين في تنظيم سجلات المحاكم الشرعية، وفيما بعد إهمال المسؤولين اللبنانيين.
- الحروب والفتن التي مرت على بيروت ولبنان.
- السماح لبعض القضاة بنقل السجلات إلى منازلهم والاحتفاظ بها أو ببعضها.
- تنقل مكان المحكمة الشرعية في بيروت من باطن بيروت إلى مناطق متعددة خارج السور.

٤٤ انظر حلاق ، حسان ، موسوعة العائلات البيروتية، مرجع سابق

٤٥ انظر حلاق ، حسان، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٣١-٣٥

٤٦ انظر حلاق ، حسان ،الملامح العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في بيروت العثمانية ، مرجع سابق، ص٢٥.

- عدم شعور المسؤولين بأهمية السجلات من النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- أن قضاة المحاكم كانوا مخيرين في تسجيل المعاملات أم لا، ولهم الحرية عند انتهاء مدة قضائهم في الاحتفاظ بسجلاتهم حيث شاؤوا.[٤٧] وخسر الباحثون بذلك ثروة كان يمكن الاستفادة منها في مجالات مختلفة وخاصة في التاريخ لبيروت في فترات ندرت فيها الوثائق والحجج .

الخلاصة

تعتبر سجلات المحكمة الشرعية من المصادر التي حظيت بالاهتمام منذ أواخر القرن العشرين، واتسعت الدراسات حول أهميتها ودورها، ومحاولة استخلاص المعلومات من صفحاتها. وتعد السجلات بابًا لتجديد التاريخ، وذلك لكونها وثائق تتمتع بالحيادية، إذ إن منشئها لم يقصد بها كتابة التاريخ، بل قصد بها إثبات حكم قضائي بشأن الأحوال الشخصية أو الأحوال المدنية والجزائية الأخرى. وهي وثائق يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها لتقديم صورة جديدة تختلف عن السرد والتحليل المنتشر، الذي يعتمد غالبًا على عدد محدود من المراسلات القنصلية أو السفارات، والمذكرات، والكتب، والآراء التي تتصف بالانحياز، والتي تلمح بين سطورها إلى المواقف المسبقة والخلفيات المناطقية، والعصبيات الطائفية والمذهبية.

وقد قدم المؤرخ حسان حلاق جهدًا كبيرًا في الاستعانة بسجلات المحكمة الشرعية في بيروت، وكان له قصب السبق في هذا المجال، حيث وفرت السجلات معلومات تاريخية جديدة في مجالات مختلفة: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وعسكرية، وعمرانية عن بيروت في العهد العثماني. وكان للمؤرخ حلاق بصماته في إخراج السجلات وتنظيمها، ومحاولة الاستفادة منها لكتابة تاريخ يعتمد على الوثيقة، بعيدًا عن الكتابات التي تهمل الوثيقة وتعتمد على الميول، والآراء، والعواطف المناطقية أو القومية أو المذهبية.

وقد ترك المؤرخ حلاق كتبًا ودراسات اعتمدت على سجلات المحاكم، وكان لها أثر واضح بين الباحثين، حيث تم الاعتماد عليها في العديد من الأحيان.

أما على صعيد بيروت، فقد قدمت هذه الدراسات صورة جديدة عنها، شملت ملامحها العمرانية، ومساجدها، وزواياها، وأسواقها، وحماماتها، وخاناتها، وأوقافها... وكانت بحق إضافة جديدة لتاريخها.

الاستنتاجات:

١. تعدّ سجلات المحكمة الشرعية مصدرًا تاريخيًا أصيلًا لأنها وثائق يومية غير موجّهة لكتابة التاريخ، مما يمنحها صدقية عالية مقارنة بالمراسلات القنصلية والكتابات المتحيّزة.

٤٧ حلاق، حسان اوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، مرجع سابق، ص٨.وانظر: حلاق، حسان، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر ، مرجع سابق، ص٨

٢. قدّمت السجلات صورة متكاملة عن الحياة في بيروت اقتصاديًا واجتماعيًا وعمرانيًا وثقافيًا ودينيًا، وهو ما لم توفره المصادر التقليدية.

٣. أسهمت السجلات في تصحيح مفاهيم تاريخية وجغرافية شائعة تتعلق بأسماء الأماكن والأسواق والحارات والمعالم البيروتية.

٤. أظهرت السجلات بنية المجتمع البيروتي بما فيه من تعدد ديني وطائفي، ووضحت العلاقة بين السكان

٥. أثبتت السجلات وجود شبكة واسعة من الأوقاف التي لعبت دورًا اجتماعيًا كبيرًا في دعم الفقراء والعلماء والمساجد والطرق الصوفية والمرضى والمسافرين.

٦. أبرزت السجلات التطور العمراني والهندسي للمنازل والدور من خلال عقود البيع والشراء التي دوِّنت بكل تفاصيلها.

٧. كان للمؤرخ حسان حلاق دور ريادي في إحياء السجلات وتنظيمها وتوظيفها لكتابة تاريخ علمي موثّق لبيروت العثمانية.

التوصيات:

١. أهمية جمع ما تبقى من سجلات المحكمة الشرعية وتنظيمها وأرشفتها رقميًا لضمان عدم ضياعها، وتسهيل وصول الباحثين إليها.

٢. الحث على إجراء دراسات جديدة تعتمد على السجلات في مجالات لم تُبحث بعد، مثل التاريخ الاقتصادي الدقيق، تاريخ الحرف، تاريخ العائلات، وتاريخ العمران.

٣. ضرورة تدريب الباحثين وطلاب الدراسات العليا على قراءة الخط الديواني والنسخي المستخدم في السجلات، لأن ضعف المهارة الخطية أحد أسباب إهمالها سابقًا.

٤. إقامة شراكات بين الجامعات والمكتبات والمؤسسات الأرشيفية لإصدار طبعات محققة ومنقحة من السجلات المحلية.

٥. تشجيع مقارنة السجلات البيروتية بسجلات مدن عثمانية أخرى كالقدس ودمشق وحلب وصيدا، للوصول إلى رؤية أوسع عن المجتمع العثماني.

٦. الاهتمام بدراسة اللهجات واللغة الواردة في السجلات لأنها تمثل تراثًا لغويًا يساهم في فهم تطور العامية اللبنانية.

٧. إدماج السجلات في مناهج التاريخ الجامعي كنموذج للتاريخ القائم على الوثيقة لا على الروايات السياسية أو الانطباعات الشخصيّة.

٨. ارشاد طلاب الدراسات العليا الى دراسة سجلات المحاكم والاستفادة منها .

المصادر والمراجع

١. بليبلة، ثائرة رشيد حسني، قراءة معمارية في السجلات العثمانية للمحكمة الشرعية في نابلس في الفترة (١٦٥٥-١٨٠٧م)رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، ٢٠٠٠.

٢. تدمري ، وثائق نادرة من سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس .

٣. تدمري، عمر واخرون ، وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس، السجل الاول(١٠٧٧-١٠٧٨ه)(١٦٦٦-١٦٦٧م)، معهد العلوم الاجتماعية،الجامعة اللبنانية،طرابلس،١٩٨٢.

٤. تدمري،عمر واخرون ، وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس ، مؤسسة المحفوظات الوطنية ،بيروت ، دط،٢٠٠٣.

٥. حبلص، فاروق ،المدلولات الاجنماعية للديمغرافيا التاريخية وتموضع الاديان في مدينة طرابلس في العصر العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية، مؤتمر طرابلس وتحديات العيش الواحد (٢٧و٢٨/٣/٢٠٠٩)، دار مكتبة الايمان،طرابلس،ط ،٢٠١٠.

٦. حلاق ، حسان ، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية ، بيروت،دط، ١٩٨٧.

٧. حلاق ، حسان ، العمارة في العهد العثماني من خلال سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، المجلة المعمارية ، كلية الهندسة المعمارية، جامعة بيروت العربية، عدد١(١٩٨٥).

٨. حلاق ، حسان، الارشيف والوثائق والمخطوطات، دار النهضة العربية، بيروت، ط١ ،٢٠٠٣ .

٩. حلاق، حسان ،بيروت المحروسة بيروت الانسان والحضارة والتراث، مؤسسة الحريري ، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.

١٠. حلاق، حسان، الملامح العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في بيروت العثمانية في ضؤ سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، مجلة تاريخ العرب والعالم .

١١. الحمصي،نهدي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر،مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٩٨٦.

١٢. حنا ، نللي، تجار القاهرة في العصر العثماني ،٢٠١١.

١٣. الخوري،اغناطيوس طنوس،مصطفى اغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية (١٧٦٧-١٨٣٤)،جروس برس،دار الجيل، طرابلس،١٩٨٥.

١٤. الرواس، محمد حسن ،الحياة الاقتصادية في صيدا القديمة ١٨٤٠-١٨٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة اللبنانية، كلية الاداب والعلوم الانسانية،قسم التاريخ، اشراف حسان حلاق، بيروت ،١٩٩٧.

١٥. زيادة ، خالد ، سجلات محكمة طرابلس الشرعية واهميتها في توثيق تاريخ لبنان ،مجلة دراسات في الاداب والعلوم الانسانية ، عدد ١٣-١٤(١٩٨٤)،كلية التربية، الجامعة اللبنانية.

١٦. شعبان، حنان قرقوتي،بيروت ودورها الجهادي منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية العهد العثماني ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٣.

١٧. العتيبي،تركي بن مطلق القداح،دراسة فنية لسجلات محكمة مكة المكرمة مع بيان اسماء قضاتها(١٢٠٦-١٣٤٣ه)مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض،عدد١(١٤٣١ه).

١٨. العلبي،اكرم،يهود الشام في العصر العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية في مركز الوثائق التاريخيةبدمشق (٩٩١-١٣٣٦ه)(١٥٨٣-١٩٠٩م)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،دط٢٠١١.

١٩. فاخوري،عبداللطيف،تاريخ القضاء الشرعي في بيروت، مؤسسة نوفل، بيروت،ط١، ٢٠٠٦.

٢٠. القضاة،احمد حامد، الوكالات الشرعية ودلالاتها القضائية في مدينة القدس دراسة في ضوء سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٤١١(١٣٣١-١٣٣٧ه)(١٩١٣-١٩١٤م)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب، الجمعية العلمية لكليات الادب، اربد، مجد١١(٢٠١٤).

٢١. مبيض ، حسن، التركيب الاجتماعي في مدينة طرابلس في النصف الثاني من القرن السابع عشر، المؤتمر الاول لولاية طرابلس.

٢٢. منصور ، سليم ، الوثائق الوقفية اهميتها ودورها في كتابة التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١ ،٢٠١٧ .

٢٣. منصور ، سليم، سجلات المحاكم الشرعية اهميتها ودورها في كتابة التاريخ ، سجل محكمة حاصبيا ١٩٢٦-١٩٣٢م انموذجا،الجمعية اللبنانية للعلوم والابحاث،دم، ط١، ٢٠٢١

٢٤. ميلاد،سلوى واخرون،العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العهج العثماني،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،كلية الاداب،جامعة القاهرة،٢٠٠٢.

مزايا ومخاطر بناء الأسرة.. ودورها في نهضة المجتمع والأمة على ضوء الكتاب والسنة والأحكام الفقهية

أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان
أستاذ الدراسات العربية الإسلامية

الملخص

في إطار المقاربة العلمية للدراسات الأسرية في المنظور الإسلامي، يسعى هذا البحث، استنادًا إلى ما سبقه من بحوث متخصصة، إلى بيان المكانة المحورية للأسرة في الإسلام، ودورها في بناء المجتمع على أساس مبدأ الاستخلاف الإلهي..

وينطلق البحث من أن الأسرة، في التصور الإسلامي، لا تُختزل في كونها رابطة بيولوجية أو تنظيمًا اجتماعيًا أوليًا، بل تمثل مؤسسة تربوية وأخلاقية متكاملة، تضطلع بوظيفة إعداد الإنسان الصالح القادر على عمارة الأرض، وتحقيق مقاصد الشريعة. وتقوم هذه المؤسسة على منظومة قيمية مستمدة من الوحيين؛ القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بما يكفل تحقيق التوازن بين متطلبات الدنيا ومقتضيات الآخرة، ويضبط العلاقات الأسرية من خلال تحديد الحقوق والواجبات على نحو يصون كرامة الزوجين، ويعزز استقرار المجتمع..

كما يتناول البحث، بالتحليل العلمي، أبرز العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري، ويبرز آثاره السلبية العميقة على الفرد، وعلى البنية الاجتماعية على حد سواء. ويخلص، في ضوء ذلك، إلى جملة من التوصيات العملية ذات الطابع الوقائي والعلاجي، موجهة إلى الزوجين بوصفهما نواة الأسرة، وإلى المحيط الاجتماعي من أهل وأصدقاء، فضلاً عن المؤسسات الرسمية المعنية، وفي مقدمتها الدولة، والمحاكم الشرعية، ووزارات الشؤون الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز تماسك الأسرة والحد من مظاهر اختلالها.

كلمات مفتاحية:
الأسرة المسلمة، الأسرة والمجتمع، الاستقرار الاجتماعي، التربية الشاملة، الزواج الناجح.

Abstract

Within the framework of a scientific approach to family studies from an Islamic perspective, this research—building on earlier specialized scholarship, seeks to

elucidate the central position of the family in Islam and its role in constructing society on the basis of the principle of divine stewardship (Istikhlāf).

The study proceeds from the premise that, in the Islamic conception, the family is not merely a biological bond or a primary social unit; rather, it constitutes a comprehensive educational and moral institution entrusted with the task of preparing a righteous human being capable of cultivating the earth and realizing the higher objectives of Islamic law (Maqāṣid al-sharīʿa). This institution is grounded in a value system derived from the two primary sources of revelation, the Holy Qur'an and the Prophetic Sunnah, which ensures a balanced integration of worldly requirements and otherworldly aspirations, and regulates family relationships through a clear delineation of rights and duties in a manner that safeguards the dignity of both spouses and reinforces social stability.

The research further undertakes a systematic analysis of the most significant factors leading to family disintegration, highlighting their profound negative repercussions on both the individual and the social structure as a whole. In light of this analysis, it concludes with a set of practical recommendations of both preventive and remedial nature, addressed to the spouses as the core of the family unit, as well as to the surrounding social environment, relatives and friends, and to relevant formal institutions, foremost among them the state, Islamic courts, and ministries of social affairs. These measures aim to strengthen family cohesion and to mitigate manifestations of familial dysfunction.

Keywords:

The Muslim family; family and society; social stability; holistic education; successful marriage.

***

المنهجية العلمية

استخدم البحث المنهج الاستنباطي التحليلي، بالاعتماد على النصوص الأصلية: القرآن الكريم والسنة النبوية، وأقوال المفسرين والفقهاء. وجرى تحليل الآيات والأحاديث وتحقيق دلالاتها التربوية والاجتماعية والفقهية، وربطها بقضايا الأسرة المعاصرة (الزواج، القوامة، الحقوق، الطلاق، التفكك الأسري).

واستخدم أيضًا: المنهج المقارن الفقهي، بالمقارنة بين آراء المذاهب الفقهية الأربعة في عدد من المسائل (خدمة الزوجة، القوامة، الحقوق المالية). وأشار إلى اتجاهات فقهية داخل المذهب الواحد (كالخلاف داخل الحنابلة، وترجيحات ابن تيمية وابن القيم).

ولطبيعة الموضوع، استخدم المنهج الوصفي التحليلي الاجتماعي، بتناول الظواهر الأسرية المعاصرة (الطلاق، التفكك الأسري، أنماط الاستهلاك، غياب الوالدين). وأدرج إحصاءات تقريبية عن نسب الطلاق في عدد من الدول، مع تحليل اجتماعي للأسباب.

ولم يغب عن البحث المنهج المقاصدي، في التركيز على مقاصد الشريعة: حفظ النسل، حفظ النفس، الاستقرار الاجتماعي، تحقيق العدل، المودة والرحمة.

الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة غنية، لاسيما في العص الحديث، منها:

رسالة ابن سينا: كتاب السياسة/ تدبير المنزل، وهي في الربط بين تدبير الأسرة وتدبير الدولة. وكتب: أحمد محمد العسال: الإسلام وبناء المجتمع، وهو في البعد الرسالي للأسرة. وكتاب وهبة الزحيلي: الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، في التحديات الاجتماعية المعاصرة. وعبد الحليم أبو شقة: تحرير المرأة في عصر الرسالة، في إعادة قراءة النصوص المتعلقة بالمرأة.

وبطبيعة الحال، تطرق المفسرون إلى موضوع المرأة ودورها في المجتمع المسلم: واجبات وحقوقًا وأداء، كما في الطبري، وابن كثير، القرطبي، والرازي، وابن عاشور. وكذلك فعل الفقهاء قديمًا وحديثًا، الذين بنوا أحكامهم على الكتاب والسنة والعُرف، كالكاساني والنووي وابن حزم وخليل، وغيرهم.

الإضافة العلمية

حرص الباحث على إضافة علمية في موضوع المرأة المسلمة داخل أسرتها ومجتمعها، بالربط المتوازن بين النص الشرعي والواقع الاجتماعي المعاصر، وعدم الوقوف عند العرض الفقهي المجرد، بل ربط الأحكام بأثرها التربوي والنفسي والاجتماعي. وتصحيح بعض الصور النمطية الشائعة، كالفهم الخاطئ للقوامة بوصفها تسلطًا، وإبرازها باعتبارها

مسؤولية ورعاية. وتصحيح الاعتقاد الشائع بوجوب خدمة الزوجة شرعًا لزوجها وأسرتها، مع عرض الخلاف الفقهي المدعوم بالمراجع. والجديد في هذا البحث (المشرقي) إبراز حق الكدّ والسعاية بوصفه أداة عدالة أسرية، وهو فقه مالكي بامتياز، قلّ تناوله في الدراسات المعاصرة، وإبرازه يُعد إضافة معتبرة.

ومن جديد البحث أنه يدمج البعد الفقهي بالتوصيات العملية، توصيات موجهة للأسرة، والمجتمع، والدولة، وهو ما يتجاوز الطابع الوعظي إلى تصور السياسة الاجتماعية. أضف إلى ذبك الطرح المتزن لقضية الزواج من الكتابية، دون تهوين أو تهويل، وربطها بمقصد التعارف الإنساني، وضبطه بالضوابط الشرعية.

إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية الرئيسة للنص حول السؤال الآتي: كيف يمكن للأسرة – كما صاغها الإسلام في الكتاب والسنة والأحكام الفقهية – أن تكون رافعةً لنهضة المجتمع واستقراره، في ظلّ ما تشهده المجتمعات المسلمة المعاصرة من تفكك أسري وارتفاع معدلات الطلاق، رغم اكتمال المنظومة التشريعية والأخلاقية؟

ويتفرّع عن هذه الإشكالية العامة جملة من الإشكالات الفرعية، منها: مفارقة النص والواقع، وأسباب التفكك الأسري، وحدود القوامة والحقوق المتبادلة، ودور الأسرة في مشروع الاستخلاف.

فرضيات البحث

ينطلق النص من مجموعة فرضيات علمية/شرعية يسعى إلى ترجيحها بالدليل النقلي والفقهي والواقعي، من أبرزها: أن الأسرة في الإسلام مؤسسة رسالية لا رابطة بيولوجية فقط. وأن التفكك الأسري ناتج عن خلل في التطبيق لا في التشريع. وأن القوامة الشرعية قوامة مسؤولية وتكامل لا هيمنة. وأن استقرار الأسرة شرط لازم لاستقرار المجتمع والأمة. وأن الوقاية التشريعية والتربوية أولى من العلاج القضائي.

***

البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

انتهج الإسلام في استمرار الحياة البشرية والاستخلاف في الأرض، نزولاً عند قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة/ ٣٠]، ببناء المجتمع على عقيدة وتشريع وسلوك يؤدي إلى تكوين أمةٍ لها رسالة في الحياة، وغاية النجاة في الآخرة، وهو بناء يقوم على أساس متين بإقامة مؤسسة الزوجية، واعتماد الإسلام عقيدةً وشريعةً ومنهجَ حياة..

ووظيفة الأسرة العناية بتربية الأبناء تربيةً تمتد من حضن الأسرة، إلى المدرسة والجامعة، ثم ميدان العمل، والتفاعل مع المجتمع الأوسع والأمة الأكبر، فعن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها): "حَقُّ الوَلَدِ علَى والِدِه أن يُحسِنَ اسمَه ويُحسِنَ مِن مَرضَعِه ويُحسِنَ أدَبَه" [البيهقي]. أراد الإسلام من الأسرة أن تكون النواة الأقوى في بناء الجماعة والمجتمع والأمة، وأن تكون تربيتها للأبناء تربية شاملةً لجوانب الشخصية المسلمة عقيدة وكفاءة وسلوكًا، تحت ظلال الكتاب والسنة..

وحرص الوحي الإلهي على تذكير الإنسان بقرآن يتلى أبد الدهر بأن البشرية جمعاء ما هي إلا أسرة واحدة ممتدة لا لفضل لأحد على غيره إلا بما يقدمه للناس أجمعين من خير، أما تزكيته لنفسه بالعبادة والطاعات فأمر يعنيه وحده، ليس للرياء ولا الاستعلاء، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات/١٣]، وكفى بذلك بيانًا لأمر مهم في تعاون البشر جميعًا وقبولهم لحرية الاختيار والتنوع حتى في إطار المجموعة الواحدة..

وتتجلى أهمية دور الأسرة وخطورته في كونها اللبنة الأولى التي يقوم عليه بنيان المجتمع، فهي مؤسسة التوالد والاستمرار، لا بالعدد وحده، بل بالشخصيات والثقافات والتأهيل والإعداد للمسؤوليات الحياتية والاجتماعية..

ولكي تنهض الأسرة بهذه الوظائف الحياتية والتربوية على الوجه الأكمل، لا بد من توافر شروط الصلاح والاستقامة لدى ركنيها (الأب والأم) ومن يشاركهما في تكوين الأسرة، كالجد والجدة والإخوة والأخوات والخدم، وأن يمتد ذلك إلى المحاضن الأخرى لاسيما المدرسة والأقران. ومن المعلوم أن البيئة الحاضنة، سواء داخل البيت أو خارجه، مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إعداد الفرد للحياة بمسؤولية ووعي..

فمن الضروري إقامة تكامل وتعاون بين الأسرة وسائر المؤسسات التربوية والاجتماعية، كالمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام، بما يضمن تنشئة الأجيال على المبادئ والقيم الإسلامية..

فإذا توفرت هذه المقومات، وتمسك المجتمع المسلم بثوابته من دينٍ ولغةٍ ومصالحَ وأهدافٍ

مشتركة، كانت الأسر المسلمة مصدرًا لإنتاج أجيالٍ متعاقبة تجمع بين الثبات على القيم الإسلامية والقدرة على التطور والإبداع، أجيالٍ واعيةٍ بعقيدتها، طالبةٍ للعلم، ومتمسكةٍ بأخلاقها في القول والعمل..

ولما كانت الغريزة حاضرة بقوة لدى فئة الشباب ابتداء من سن المراهقة، عمل الإسلام على توظيفها في إطار من الشرعية والأخلاقية في وقت واحد، فرغب فيها، بل وحث عليها، قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء/٣]، وعن عبد الله بن مسعود ﷺ: قال النبي ﷺ: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، واحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء" [البخاري ومسلم]..

وبالمقابل نهى عن التبتل والرهبانية، ورغب في النكاح فعن سعد بن أبي وقاص ﷺ، قال: رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون ﷺ التبتل، ولو أذن له لاختصينا [البخاري ومسلم]. وعن أنس بن مالك ﷺ، في حديث طويل أن نفرًا سألوا عن أحوال رسول الله في سره، فلما علموا عبادته وزهده، رأوا أنفسهم مقصرين، «فَقَالَ بَعْضُهُم: لا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ". فلما بلغه ﷺ ما قالوا، قَالَ: "مَا بَالُ أَقْوَامٍ قالوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَن رَغِبَ عن سُنَّتِي فليسَ مِنِّي" [مسلم]..

وفي الوحيين (الكتاب والسنة) من الأدلة على شأن الزواج ما يؤكد حرص الإسلام على استمرار الجنس البشري، ولكن ضمن مؤسسة الأسرة وليس خارجها، فقد وردت الآيات بالنهي عن الزنا: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء/٣٢]، ويبين ابن عاشور النكتة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كانَ فاحِشَةً﴾، بأنه «تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ عَنْ مُلابَسَتِهِ تَعْلِيلاً مُبالَغًا فِيهِ مِن جِهاتٍ بِوَصْفِهِ بِالفاحِشَةِ الدّالِّ عَلى فِعْلَةٍ بالِغَةِ الحَدَّ الأقْصى في القُبْحِ، وبِتَأْكِيدِ ذَلِكَ بِحَرْفِ التَّوْكِيدِ، وبِإقْحامِ فِعْلِ ﴿كان﴾ المُؤْذِنِ بِأنَّ خَبَرَهُ وصْفٌ راسِخٌ مُسْتَقِرٌّ"(إ.هـ)[ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٥/ ٩٠]..

ذلك لأن الزنى لا يحقق الطمأنينة النفسية، ولا ينشئ الأسرة المستقرة المستمرة الممتدة، ويضيع الأنساب، ويفرط بواجبات التربية، ولا يحقق الغاية من الغريزة الجنسية الهادفة إلى استمرار النسل لا إلى سفح ماء الرجل وحصر ذلك في اللذة العابرة، بالإضافة إلى الأمراض والأسقام الجنسية والنفسية التي تولول منها المجتمعات المتفلتة من قوانين الطبيعة ومن قيود المسؤولية..

ومقابل النهي عن الزنى أمر بالنكاح الشرعي: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [النحل/٧٢]، فالسكينة والطمأنينة النفسية لا تتحقق إلا باستقرار الحياة الزوجية لكلا الطرفين على التساوي: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم/٢١]، فالخطاب وإن كان موجهًا للذكور إلا أن فحواه في قضية المودة والرحمة للجنسين يجني كل منهما ما يجنيه الآخر، والدليل قوله (عز وجل): ﴿هُنَّ

لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة/١٨٧]..

ولتحقيق الالتزام والطمأنينة والقيام بواجب بناء الأسرة المستقرة الممتدة، وتربية الأولاد، أقام الإسلام ميزان الاختيار لكلا الطرفين، فعن أبي حاتم المزني ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا جاءكم من ترضون دينه، وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد"، قالوا: يا رسول الله، وإن كان فيه؟ قال: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه"، ثلاث مرات [الترمذي]..

وعن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: "تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك" [البخاري ومسلم]، والحديث يشير إلى ما يرغبه الرجل من المرأة والخصال الأربع المذكورة، ولكنه ينصح بذات الدين، وهو المطلوب في النكاح الشرعي الرسالي..

والمرأة بنص القرآن أمان وسكن، وهي من نفس الرجل وليست كيانًا أجنبيًا عنه، تظللهما المودة والرحمة، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم/٢١]، وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: الْمَوَدَّةُ حُبُّ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَالرَّحْمَةُ رَحْمَتُهُ إِيَّاهَا أَنْ يُصِيبَهَا بِسُوءٍ" [القرطبي، ١٤٢٧، ١٦/٤١٢]..

ومن أجل إدارة ناجحة للأسرة، وعلى هيئة السلطة، كانت المرأة سكنًا والرجل قائدًا مسؤولًا: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ۚ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء/٣٤]..

ويبين الطاهر بن عاشور معنى ﴿قَوَّامُونَ﴾ الذي كثرت فيه الأقوال، لاسيما أولئك الذين ظنوا أنه ثغرة في الشريعة الإسلامية، التي سلطت الرجال على النساء: "وقِيامُ الرِّجالِ عَلى النِّساءِ هو قِيامُ الحِفْظِ والدِّفاعِ، وقِيامُ الِاكْتِسابِ والِانْتِاجِ المالِيِّ، ولِذَلِكَ قالَ: ﴿بِما فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهم عَلى بَعْضٍ وبِما أنْفَقُوا مِن أمْوالِهِمْ﴾، أيْ: بِتَفْضِيلِ اللَّهِ بَعْضَهم عَلى بَعْضٍ وبِإنْفاقِهِمْ مِن أمْوالِهِمْ... فالتَّفْضِيلُ هو المَزايا الجِبِلِّيَّةُ الَّتِي تَقْتَضِي حاجَةَ المَرْأةِ إلى الرَّجُلِ في الذَّبِّ عَنْها وحِراسَتِها لِبَقاءِ ذاتِها"(إهـ)[ابن عاشور، ١٩٨٤، ٥/٣٨]. فيما يلخص الشيخ جمال الدين القاسمي في (محاسن التأويل) الأمر في عبارة واحدة: « قِيامَ الوُلاةِ عَلى الرَّعِيَّةِ"(إهـ) [القاسمي، ١٤١٨، ٣/٩٦].

فهي قوامة رعاية لا سلطان تغلُّب، وقوامة مسؤولية عن شؤون الأسرة ورعايتها بالشراكة التامة مع المرأة، يقول تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة/٢٢٨]، يقول القرطبي في تأويل الآية: «أَيْ لَهُنَّ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الرِّجَالِ مِثْلُ مَا لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ... وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيْ لَهُنَّ مِنْ حُسْنِ الصُّحْبَةِ وَالْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ من الطاعة فيما أوجبه عليهن لأزواجهن.. وَالْآيَةُ تَعُمُّ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ"(إهـ) [القرطبي، ١٤٢٧، ٤/٥١-٥٢]. وعن عبد الله بن عمرو ﷺ: "كُلُّكُمْ راعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ،... والرَّجُلُ راعٍ في أهْلِهِ وهو مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والمَرْأةُ راعِيَةٌ في بَيْتِ

زَوْجِهـا ومَسْـئُولَةٌ عـن رَعِيَّتِهـا ...“ [البخـاري].

والاختيـار بـين الزوجـين ليـس اختيـارًا أعمـى بـلا إرادة، بـل هـو اختيـار رضـا، ككل اختيـار في الإسـلام، اعتقـادًا كان أم معاملـة مـن معامـلات التعـاوض، وعقـد النـكاح منهـا، لا بـد مـن الرؤيـة الشرعيـة، واطمئنـان كل طـرف إلى حسـن اختيـاره، فعـن المغـيرة بـن شـعبة ﷺ، قـال: خطبـت امـرأة عـلى عهـد رسـول اللـه ﷺ، فقـال النبـي ﷺ: ”أنظـرت إليهـا“؟ قلـت: لا. قـال: ”فانظـر إليهـا. فإنـه أجـدر أن يـؤدم بينكـما“ [النَّسـائي]..

ويـكاد الإسـلام ينفـرد في تشـديده عـلى بـر الوالديـن، وقـد قـرن شـكرهما بشـكره، يقـول ﷻ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقـمان/١٤]، وأمـر برعايتهـما، وعـدم التأفـف منهـما: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء/٢٣]، وبرهـما واجـب ولـو كانـا كافريـن مخالفـين لديـن الولـد، يقـول ﷻ: ﴿وَإِن جَـٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [لقـمان/١٥]. وكل ذلـك مـن أجـل تواصـل الأجيـال في الأسرة الواحـدة، وبـذل الشـكر لمـن ضحـى بالغـالي والرخيـص مـن أجـل أولاده، فحـق لـه أن يكـرم في كـبره، وهـذا خـلاف مـا نـراه في المجتمـع الغـربي خصوصًـا وفي كثـير مـن المجتمعـات المعـاصرة عمومًـا..

ومـن لطيـف الإشـارات على اهتـمام الإسـلام بإبـراز دور المـرأة وتغيـير النظـرة الجاهلية السـلبية تجاههـا مـا ورد في القـرآن الكريـم عـن نمـاذج مـن النسـاء هـن درة الدهـر، منهـن أم مـوسى عليها السلام وأختـه، وفتـاة مديـن وفراسـتها في مـوسى عليه السلام، وملكـة سـبأ ومواقفهـا الحيكـة في إدارة شـؤون بلدهـا، وامـرآة فرعـون مـضرب المثـل فى الإيمـان، ومريـم بنـت عمـران (عليهـا السـلام) الجريئـة الثابتـة عـلى الحـق، وخولـة بنـت ثعلبـة التـي جادلـت رسـول اللـه ﷺ في زوجهـا [أبـو شـقة، ١٤٢٠، ١/٩٩].

ومـن لطيـف الإشـارات أيضًـا إدراك المجتمـع المسـلم لـدور الأسرة ومركزيتهـا في بنـاء الحيـاة الاجتماعيـة، وضرورة ضبـط إيقـاع أفرادهـا، (كتـاب السياسـة) المنسـوب لابـن سـينا (ت٤٢٨هـ)، ويُعـرف أيضًـا بعنـوان (رسـالة في السياسـة) و(كتـاب في علـم السياسـة وتدبـير المنـزل). تنـاول ابـن سـينا فيـه السياسـة الخاصـة، أي تدبـير المنـزل والعلاقـة بـين الرجـل والمـرأة والأبنـاء والخدم، بالإضافـة إلى تناولـه السياسـة العامـة، وهـي تدبـير شـؤون المجتمـع والدولـة. وكأنـه يربـط بـين هـذا وذاك ربـط السـبب بالنتيجـة، مـع تركيـز واضـح عـلى الأخـلاق، وعلاقتهـا بالنفـس وتهذيبها.

وأشـار أحمـد العسـال في مقدمـة كتابـه (الإسـلام وبنـاء المجتمـع) عـلى البعـد الرسـالي في نظـام الأسرة المسـلمة، ومطابقتهـا للفطـرة وحفـظ الفـرد والمجتمـع الإنسـاني بعامـة، مقارنـة بمـا اجترحـه الغـرب مـن نظريـات ماديـة وممارسـات فجنـى مـا يشـكو منـه في الاسـتقرار النفـسي والاجتـمأدت إلى خلـل نفـسي واجتماعـي يعانـون منـه [العسـال، ٢٠٠٠، ٢].

في كل مـا تقـدم، نـرى أن بنـاء الأسرة في الفقـه الإسـلامي يقـوم عـلى حريـة وحسـن الاختيـار،

فلا يؤخذ قهرًا ولا بسيف الحياء. وهو يقوم على التأبيد، فالنكاح المؤقت حرام ومعصية، والإسلام - وإن كان قد أباح الطلاق - إلا أنه يؤكد على التأبيد في أمر النكاح، والطلاق استثناء، قيل فيه: (أبغض الحلال)، ولأنه كالكي آخر الدواء، ولأن الطفل الذي ينشا في أسرة مفككة ليس كمن نشأ في أسرة متضامنة متكاتفة [العسال، ٢٠٠٠، ٤٠]..

ولقد فتح الإسلام بابًا واسعًا من أبواب ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ عندما أجاز للمسلم أن يتزوج الكتابية، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ﴾ [المائدة/٥]..

بالإضافة إلى إباحة طعام أهل الكتاب ومؤاكلتهم، وهو قوله تعالى في مطلع نفس الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ۖ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ﴾ [المائدة/٥]. وإباحة التعامل معهم في أمور الحياة عامة مع تجنب ما يبيحون وهو في ديننا محرم كالخمر والخنزير، قال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة/٨]..

ومن نافلة القول أن الإسلام رغم إباحة التعدد، إلا أنه شدد على العدل بين الزوجات في أمور الدنيا، أما القلوب فأمرها لله تعالى، شرط ألا يظلم في القسمة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء/٣]، والعدل مطلوب داخل الأسرة مع كل أفرادها، حتى الخدم والأجراء..

إذن للزوجة في الإسلام مكانتها وركنيتها في بناء مؤسسة الزوجية، فهذا البناء لا ينعقد أصلًا إلا بإرادتها، وهذا معنى قولهم (الإيجاب والقبول) فالإيجاب من جانب المرأة أو وكيلها والقبول من جانب الزوج أو وكيلها، والنص الغالب هو (زوجتك نفسي، أو موكلتي) وبسميها ويسمي المهر أو ما يشير إليه، والقبول هو قول الزوج أو وكيله (قبلت زواجك أو زواج موكلتي على الصداق المسمى بيننا)، فالعقد الذي يملك الزوج حله عند الطلاق، هو في حقيقة الأمر لا ينعقد أولًا إلا بإيجاب من جهة المرأة.

وبالإضافة إلى ما تقدم للمرأة (مسلمة وكتابية) حقوق بالمعروف، وعليها واجب السمع والطاعة في أمر الفراش، وليس من واجبها الخدمة كالطبخ والكنس، ولا الإرضاع ولا الإنفاق من مالها، فإن فعلت كانت مختارة متطوعة مأجورة، وعلى الزوج تكاليف الحياة بما في ذلك توفير من يخدمها ويخدم عيالها، وهو أمر يجهله كثير من المسلمين، وجرى العرف على التسامح بالمعروف فيما يقوم به وتقوم به لبناء حياة كريمة مستقرة، تقوم على الثقة، والتسامح والود والاحترام المتبادل، وتقدير المخاطر، والحفاظ على مرضاة الله تعالى [وهبه الزحيلي: ٢٣]، ما ينعكس على تربية الأولاد وتنشئتهم، كما مر آنفًا.

ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء/١٩]، أحكام جلى لم تعرفها الحضارة الإنسانية قبل الإسلام، في مقدمتها حرمة الملكية الخاصة، فلا يصح للذكور أن يسطوا على أموال الإناث

في الأسرة، ذلك أن الذمم المالية في الإسلام ذمم مستقلة، ولا يصح الضغط عليهن وإيذاؤهن ليتنازلن عن حقوقهن المالية، كما في مطلع الآية الشريفة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ﴾، وفي تفسير القرطبي: «وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْآيَةِ إِذْهَابُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ، وَأَلَّا تُجْعَلَ النِّسَاءُ كَالْمَالِ يورثن عن الرجال كما يورث المال»(إهـ) [القرطبي، ١٤٢٧، ٦/١٥٦]، فالمرأة ليست سلعة ولا متاعًا يتم تداوله بلا إرادة منها ولا مراعاة حقوقها. ويرى الفخر الرازي أن الآية تعني النهي عن الإكراه في النكاح وفي العضل، قال: «فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: لَا يَحِلُّ لَكُمُ التَّزَوُّجُ بِهِنَّ بِالْإِكْرَاهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَكُمْ بَعْدَ التَّزَوُّجِ بِهِنَّ الْعَضْلُ وَالْحَبْسُ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ" [الرازي، ١٤٢٠، ١٠/١٢]..

وبين الطاهر بن عاشور معنى قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ﴾، بقوله: «﴿ولا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ إمّا خاصٌّ عَلى عامٍّ، إنْ أُرِيدَ خُصُوصُ مَنعِ الأزْواجِ نِساءَهم مِنَ الطَّلاقِ مَعَ الكَراهِيَةِ، رَغْبَةً في بَقاءِ المَرْأةِ عِنْدَهُ حَتّى تَمُوتَ فَيَرِثَ مِنها مالَها، أوْ عَطْفُ مُبايِنٍ إنْ أُرِيدَ النَّهْيُ عَنْ مَنعِها مِنَ الطَّلاقِ حَتّى يُلْجِئَها إلى الِافْتِداءِ مِنهُ بِبَعْضِ ما آتاها"(إهـ) [ابن عاشور، ١٩٨٤، ٤/ ٢٨٤]، فإلجاء المرأة بوسائل الإكراه إلى التخلي عن حقوقها الشرعية، أمر في غاية الخسة، لا يليق بمن يخاطب بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾..

وفرضت الآية على الزوج أن يُعامل زوجته بما جرت به العادة والعرف، فيُراعى في التكليف بالخدمة ما هو متعارف عليه في بيئتها ومكانتها الاجتماعية، ففي تفسير ابن كثير لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾: "أي طيبوا أقوالكم لهن، وحسِّنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم، كما تحب ذلك منها"(إهـ) [ابن كثير، ١٤١٩هـ، ٢/٢١٢]..

وعن عمرو بن الأحوص ﷺ، فيما سمعه من خطبة رسول الله ﷺ في حجة الوداع: "ألا واستوصوا بالنساء خيرًا، فإنما هن عوانٌ عندكم. ليس تملكون منهن شيئًا غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشةٍ مبينة... فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً. ألا إنَّ لكم على نسائكم حقًّا. ولنسائكم عليكم حقًّا. فأما حقُّكم على نسائكم: فلا يوطئنَ فرُشَكم من تكرهون، ولا يأذنَّ في بيوتكم لمن تكرهون. ألا وحقُّهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن" [الترمذي وابن ماجه]..

وكم هو رقيق كلام الرحمن الرحيم في حل المشاكل الأسرية، بدعوة من بيده عقدة النكاح إلى الصبر بأن يرى الأمور بشيء من التكامل فإن كره منها خلقًا ارتضى آخر، ويصبر كما يطلب منها أن تصبر عليه: ﴿فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾. ويعلق صاحب (الظلال) ببيانه الساحر فيقول: "والإسلام الذي ينظر إلى البيت بوصفه سكنًا وأمنًا وسلامًا، وينظر إلى العلاقة بين الزوجين بوصفها مودة ورحمة وأنسًا، ويقيم هذه الآصرة على الاختيار المطلق، كي تقوم على التجاوب والتعاطف والتحاب، هو الإسلام ذاته الذي يقول للأزواج: ﴿فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ

فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، كي يستأني بعقدة الزوجية فلا تفصم لأول خاطر، وكي يستمسك بعقدة الزوجية فلا تنفك لأول نزوة، وكي يحفظ لهذه المؤسسة الإنسانية الكبرى جديتها فلا يجعلها عرضة لنزوة العاطفة المتقلبة، وحماقة الميل الطائر هنا وهناك. وما أعظم قول عمر بن الخطاب ﷺ لرجل أراد أن يطلق زوجه (لأنه لا يحبها): "ويحك! ألم تبن البيوت إلا على الحب؟! فأين الرعاية وأين التذمم" [الظلال، ١٩٧٣، ٦٠٦]؟!

ومذهب الحنفية أن خدمة البيت ليست واجبة على الزوجة، ولا تجبر على ذلك [الكاساني، ١٣٢٧، ٤/ ٢٤].

ويرى الشافعية أن أعمال المنزل ليست واجبة شرعًا. يقول الإمام النووي: "ولا يجب عليها خدمته في الخبز والطحن والطبخ والغسل وغيرها من الخدم" [المطيعي، ١٤٠٣، ١٦/ ٤٢٥].

ويعيد المالكية المسألة إلى العرف، فإن كانت المرأة من شريحة اجتماعية تعارفت على خدمة المرأة لبيتها، فهو العرف إذن وليس الواجب الشرعي. يقول الإمام الدردير: أن العرف يحكم أمر خدمة المرأة لبيتها وزوجها، زبمقل قوله فال الدسوقي في حاشيته على الكتاب [الدردير، ب.ت، ٢/ ٥١١].

ويظهر أن الراجح عند الحنابلة في المسألة المنع، قال ابن قدامة: "وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ خِدْمَةُ زَوْجِهَا، مِنْ الْعَجْنِ، وَالْخَبْزِ، وَالطَّبْخِ وَأَشْبَاهِهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ" [ابن قدامة، ١٣٨٨، ٧/ ٥٧٠]. وانفرد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ورجحا تحكيم العرف، يقول ابن تيمية: «الواجب على المرأة أن تخدم زوجها الخدمة المعروفة من مثلها لمثله" [الفتاوى الكبرى، ١٤٠٨، ٣/ ٣٠٥]. وبقول ابن القيم: "حَكَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ عَلِيٍّ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ فاطمة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَما) حِينَ اشْتَكَيَا إِلَيْهِ الْخِدْمَةَ، فَحَكَمَ عَلَى فاطمة بِالْخِدْمَةِ الْبَاطِنَةِ، خِدْمَةِ الْبَيْتِ، وَحَكَمَ عَلَى علي بِالْخِدْمَةِ الظَّاهِرَةِ... وَالْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ: الْعَجِينُ وَالطَّبْخُ وَالْفَرْشُ وَكَنْسُ الْبَيْتِ وَاسْتِقَاءُ الْمَاءِ وَعَمَلُ الْبَيْتِ كُلِّهِ" [ابن القيم، ١٤١٧، ٥/ ١٦٩]..

فيما ينقل ابن حزم في المحلى عن أبي ثور قوله: «على المرأة أن تخدم زوجها في كل شيء، ويمكن أن يحتج لذلك بالأثر الثابت عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: شكت فاطمة (رضي الله عنها) مجْل يديها من الطحين، وأنه أعلم بذلك رسول الله ﷺ إذ سأله خادمًا [فلم يعطه]، وبالخبر الثابت من طريق أسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنهما) قالت: كنت أخدم الزبير خدمة البيت، وكان له فرس، وكنت أسوسه، كنت أحتش له، وأقوم عليه"(إهـ) [ابن حزم، ١٤٠٨، ٩/ ٢٢٨]،

ولا فرق بين حقوق الزوجة الكتابية وحقوق المسلمة شيئًا [ريان، ٢٠٢٠، ٧٣]، "وَالْكِتَابِيَّةُ فِي اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ عَلَى زَوْجِهَا الْمُسْلِمِ كَالْمُسْلِمَةِ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي سَبَبِ الِاسْتِحْقَاقِ وَشَرْطِهِ" [الكاساني، ١٣٢٧، ٤/ ٢٢]..

وفي الخلاصة، تقوم الحياة الزوجية في الإسلام على التسامح وليس على تحكيم النصوص

دون مراعاة لأحوال الزوج أو الزوجة، والغاية استقرار الأسرة واستمرارها لتكون أسوة وقدوة في التربية قبل أن تكون بالكلام والتوجيه المباشر..

أما في الحقوق المالية فحدث ولا حرج، لاسيما والإسلام قد أقر بحرمة الملكية الخاصة، وباستقلال الذمم، وجعل للمرأة نصيبًا في المال الموروث بحسب مكانتها وحاجتها ودورها داخل الأسرة، يقول تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء/٧]..

هذا في الإرث الذي حرمته الجاهلية (وكثير من المجتمعات المعاصرة حتى اليوم) على المرأة وفرضه الإسلام، فمن أكله أكل حرامًا وجاء يوم القيامة ظالمًا لنفسه.. فكيف بكسب اليد؟ فهو من باب أولى، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء/٣٢]..

ومن لطائف مميزات الشريعة الإسلامية، حق (الكد والسعاية) وهو حكم أفرد له السادة المالكية نصيبًا في الأحكام الشخصية يقوم على مبدأ العدالة، وأن يأخذ كل ذي حق حقه، فحق (الكد والسعاية) يكفل لكل من أسهم بجهده وكده لتنمية مال مملوك لغيره، أو مال يملك جزءًا منه وهو شياعًا مع آخرين، ومن ذلك حق المرأة في مال اكتسبه الزوج بمساعدتها في عمل أو بيع أو شراء أو إنتاج، فلها نصيبها منه عند وفاة زوجها بالإضافة إلى نصيبها الشرعي من الإرث، وصورة ذلك أن يقتطع من الثروة كالديون والوصايا ومهرها، قبل توزيع الباقي على الورثة، كل بحسب المقرر في الكتاب والسنة والإجماع، نصيبًا مفروضًا. وحبذا لو يتم تشريع ذلك في جميع بلاد المسلمين وتأخذ المحاكم الشرعية بقول المالكية لما في هذا الأمر من تحقيق مقاصد الشريعة في أداء الحقوق لأصحابها..

وقد ذكروا أن الإمام مالك وأصحابه قد اتفقوا على أن "كل امرأة ذات صنعة وسعاية شريكة في ثروة زوجها"، وجدد هذا القول الفقيه المغربي أحمد بن عرضون (ت٩٩٢هـ)، قاضي مدينة شفشاون، وشيخ المالكية في عصره.

فإن كان الأمر في الشريعة الإسلامية على ما تقدم، فلم الواقع الإسلامي ليس على هذا السبيل؟ وقد كثرت حالات الطلاق في المجتمعات المسلمة المعاصرة لاسيما في المدن، وفيما يلي جدول يبين بعض الإحاصاءات المتداولة على عدة منصات تعنى بأحوال المجتمعات العربية/ الإسلامية، وهي إحصاءات تقديرية. ومن الملاحظ أن دول باكستان وبنغلاديش وماليزيا تحظى بأدنى نسبة مئوية من الطلاق:

النسبة التقريبية للطلاق إلى الزواج	الدولة	ملحوظات
48%	الكويت	
41%	إيران	
40%	مصر	
37%	الأردن	
37%	السعودية	
34%	لبنان	
30%	تركيا	
24%	الإمارات	بعضها يتم عقب الزواج مباشرة
18%	فلسطين	
07%	بنغلاديش	
07%	ماليزيا	
05%	باكستان	أقل نسبة مئوية في العالم

أبرز أسباب الطلاق في الوطن العربي حالياً فهي التالي:

تختلف أسباب الطلاق في الوطن العربي بين دولة وأخرى، بل بين منطقة وأخرى في الدولة نفسها، وذلك نتيجة لعدة عوامل، ولكن على سبيل الإجمال يمكن حصر أسباب الطلاق بالتالي:

- **ضعف الوازع الديني**: أحد أهم العوامل التي تزعزع استقرار الأسرة وتفكك تماسكها، ويخلخل جذور القيم التي تُبنى عليها العلاقات الأسرية.
- **ضعف التواصل وغياب التفاهم**: ويعني ذلك عدم القدرة على التحاور وحل المشكلات يؤدي إلى تفاقم الخلافات.
- **المشكلات المالية**: فالصعوبات الاقتصادية والضغوط المادية الناتجة عن الديون أو الفقر من الأسباب الشائعة.
- **التدخلات العائلية**: إن تدخل الأهل في حياة الزوجين بشكل سلبي يزيد من حدة المشكلات، ويؤدي غالبًا إلى سد أبواب التفاهم ثم الطلاق.
- **العنف الأسري**: بالإساءة الجسدية أو النفسية لأحد الطرفين، مما يؤدي إلى تدمير العلاقة بين الزوجين.
- **انشغال كلا الطرفين خارج الأسرة**: معظم الأوقات، في الأمور الشخصية والعلاقات الاجتماعية خارج الأسرة. مما يقلص فترات العيش المشترك عمليًا.
- **عدم التوافق الجنسي**: وهو يؤدي إلى فتور العلاقات، وغياب السعادة الزوجية.
- **اختلاف الأولويات والقيم**: مما يؤدي إلى الاختلاف الجوهري في وجهات النظر، يصل في كثير من الأحيان إلى الطلاق.
- **التباين في المستوى الثقافي**: الأمر الذي يؤدي إلى تباين في فهم الأمور والتخطيط للمستقبل وتربية الأولاد وسبل حل المشاكل.

- **زواج القاصرات**: وهذه ظاهرة اجتماعية في بعض المجتمعات التي لا تراعي اختلاف الزمان ومتطلبات النضوج والاستعداد لتحمل المسؤولية.
- **التفكك الأسري**: ويعني الأفراد القادمين من أسر مفككة لم تعرف الاستقرار النفسي والعاطفي، مما تظهر آثاره في حياتهم الأسرية الجديدة.
- **الغيرة المفرطة**: وتعني الغيرة التي تتجاوز الحد الطبيعي وتتحول إلى شك مستمر تؤدي إلى انهيار العلاقة.
- **الخيانة الزوجية**: تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تدمر الثقة بين الزوجين.

إن الظاهرة الأخطر المؤثرة في بنية الأسرة ومستقبلها هو نمط الحياة الاستهلاكية التي تدعو الزوجين إلى البحث الدائم عن فرص العمل لسد الاحتياجاتن وبالتالي الاعتماد على الخدم والمربين، بسبب الغياب الطويل عن الأولاد، أو بسبب الإرهاق المفضي إلى غياب نفسي وعاطفي عن الأولاد، لاسيما في المراحل العمرية التي تحتاج إلى إشباع عاطفي وتعليم بالقدوة [الزحيلي، ٢٠٠٨، ٢٢].

التوصيات

إن الدراسات والإحصاءات ذات العلاقة بحفظ النسيج الأسري من التفكك والطلاق والتسرع في اتخاذ قرارات الانفصال، وتعزيز التواصل الفعّال بين الزوجين تشير كلها إلى معالجة أسباب المشكلة وليس استخدام المسكنات العابرة أو النصائح الوعظية، ولأن الوقاية خير من العلاج، فيوصي البحث داخل الأسرة بالتالي:

- **تعزيز التواصل الأسري**: بين الزوجين، ومع الأولاد، وذلك ببرمجة مقصودة ومدروسة في تحديد أوقات للحوار والحديث (الدردشة) وإبداء الاهتمام بأفكار الطرف الآخر،
- **تعزيز ثقافة التقدير والامتنان**: سواء بعبارات الإطراء، أو الثناء المحمود، أو بتبادل الهدايا، أو بالمشاركة في بعض الأعباء المنزلية.
- **ممارسة أنشطة مشتركة**، داخل وخارج البيت، كالتسوق، والرحلات، والنشاط الاجتماعي، بهدف تعزيز التفاعل الإيجابي بين جميع الأفراد.
- **تعزيز ثقافة وممارسة الاحترام المتبادل** بين الزوجين ومع أهل كل منهما. فالنقد المستمر وإبراز السلبيات على رأس أسباب النفور المؤدي إلى التفكك الأسري.

أما فيما يعنى الأسرة والمجتمع، كالأهل والأصدقاء، فالوصية بالتالي:

- **توفير الدعم الاجتماعي والنفسي**: من جهة الوالدين وعقلاء الأسرتين، وحكماء الصدقاء، وحبذا لو كان الناصح بمثل حياة أسرية سليمة.
- **تشجيع حلول التسوية وتدوير الزوايا**: بإيجاد حلول وسطية لتقريب وجهات النظر وتجنب الطلاق، مثل البحث عن حلول مشتركة للمشكلات التي تبدوا مستعصية، وعند تفكيكها تظهر أنها أوهى من بيت العنكبوت.

وأما واجبات الدولة الوصية هي:

- **دمج التربية الأسرية في التعليم**: في مراحله المختلفة، وذلك بتضمين مفاهيم التربية الأسرية في المناهج التعليمية، لتعزيز الوعي الأسري من أولى درجات التنشئة.
- **توعية إعلامية**: بتوظيف وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي وكل مستجد على الساحة الإعلامية، لزيادة الوعي بأهمية الأسرة ودورها في المجتمع.
- **نشر ثقافة الحوار والتفاهم بين الزوجين**: خاصة عن طريق غير مباشر كالسينما والدراما الملتفزة والمسرح والقصص وغيرها من وسائل التأثير الواسع الانتشار.
- **توسيع خدمات الإرشاد الأسري**: بتقنين وتوسيع نطاق خدمات الإرشاد الأسري المتخصصة لتكون متاحة بشكل أوسع لمساعدة الأزواج في حل مشكلاتهم.، مع حفظ الخصوصية.
- **اهتمام المؤسسة الدينية بالإرشاد والتوجيه الاجتماعي**: من خلال المسجد وغيره من دور العبادة، بمواضيع مدروسة وهادفة، وجرعات مدعومة بشواهد حية.
- **التنسيق بين المؤسسات المختصة بالشأن الاجتماعي**: كالمحاكم الشرعية ووزارة الشؤون الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالأسرة والأمومة والطفولة، وأقسام الدراسات الاجتماعية الجامعية. بتوفير المعطيات والإحصاءات والاجتهاد في وضع الحلول الوقائية والحلول الآنية.
- **تبادل الخبرات**، مع المجتمعات المسلمة الأخرى، والاستفادة من سبل معالجة التحديات والضغوطات الاجتماعية، سواء من خلال مؤتمرات جامعة للمحاكم الشرعية، أو الوزارت التخصصية، أو أقسام الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- **التوسع في وجود مرافق عامة**: للتنزه والأنشطة الترويحية لجميع شرائح المجتمع وفئاته العمرية، من أجل الخروج من الروتين اليومي القاتل.

***

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

التفاسير

١) ابن كثير (ت٧٧٤هـ): تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢) جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ): محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

٣) سيد قطب (ت١٣٨٦هـ): في ظلال القرآن، القاهرة، دار الشروق، ط١، ١٩٧٣م.

٤) الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ): التحرير والتنوير، الدار التونسية، ب.ط، ١٩٨٤م.

٥) فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ): مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٦) القرطبي (ت٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

كتب الحديث الشريف

٧) صحيح البخاري.
٨) صحيح مسلم.
٩) سنن ابن ماجه.
١٠) سنن الترمذي.
١١) سنن النّسائي.
١٢) شعب الإيمان للبيهقي.

كتب الفقه

١٣) ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): الفتاوى الكبرى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
١٤) ابن حزم (ت٤٥٦هـ): المُحلَّى بالآثار، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٥) ابن قدامة (ت٦٢٠هـ): المغني، تحقيق: طه الزيني، ومحمود عبد الوهاب فايد، وعبد القادر عطا، ومحمود غانم غيث، القاهرة، مكتبة القاهرة، ط١، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.
١٦) ابن القيم (ت٧٥١هـ): زاد المعاد في هَدي خير العباد, تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٧) الدردير (ت١٢٠١هـ): الشرح الكبير على مختصر خليل، مذيلاً بحاشية الدسوقي، بيروت، دار الفكر، ب.ط، ب.ت.
١٨) الكاساني (ت٥٨٧هـ): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة، مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر، ط١، ١٣٢٧-١٣٢٨هـ.
١٩) المطيعي (ت١٤٠٧هـ)، تكملة المجموع شرح المهذب، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٤م.

كتب فكرية

١) ابن سينا (ت٤٢٨هـ): كتاب السياسة، تحقيق: علي محمد إسبر، جبلة (سورية)، ط١، ٢٠٠٧م.
٢) أحمد علي طه ريان: فقه الأسرة، المكتبة الشاملة (طبعة رقمية)، ٢٠٢٠م.
٣) أحمد محمد العسال (ت١٤٢١هـ): الإسلام وبناء المجتمع، الكويت، دار القلم، ط١٠، ٢٠٠٠م.
٤) عبد الحليم أبو شقة (ت١٤١٦هـ): تحرير المرأة في عصر الرسالة، الكويت، دار القلم، ط٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٥) وهبة الزحيلي (ت١٤٣٦هـ): الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، دمشق، دار الفكر/ بيروت، دار الفكر المعاصر، ط٤، ٢٠٠٨م.

الحياة الاجتماعية والعمرانية في الأندلس
عهد محمد بن عبد الرحمن الثاني
٢٣٨-٢٧٣ هـ \ ٨٥٢-٨٨٦ م

د. عبد الرحمن أبو زيد

استاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية كلية الاداب

الملخّص

يبحث هذا العمل في ملامح الحياة الاجتماعية والعمرانية في الأندلس خلال عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني (٢٣٨-٢٧٣هـ / ٨٥٢-٨٨٦م)، بوصفه مرحلة شهدت قدرًا من الاستقرار السياسي النسبي أسهم في إعادة تنظيم البنية الاجتماعية وتكريس النمو الحضري في مدن الإمارة الأموية في الأندلس، ولا سيما مدينة قرطبة، وتنطلق الدراسة من إشكالية تتمحور حول طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والتحولات الاجتماعية والعمرانية، ومدى توظيف العمران كأداة لترسيخ الاستقرار والهيبة السياسية.

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، بالاستناد إلى المصادر الأندلسية الأصيلة، مع تحليل مضامينها وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي، وتوظيف المقاربة الوصفية التحليلية في دراسة أنماط التعايش الديني، وتشكّل الطبقات الاجتماعية، وتطوّر العمران الديني والمدني، ويُظهر البحث أن الاستقرار السياسي في هذا العهد أسهم في خلق بيئة اجتماعية متنوّعة، وأن العمران لم يكن انعكاسًا للنمو الاقتصادي فحسب، بل مثّل عنصرًا بنيويًا في سياسة الحكم الأموي لتثبيت السلطة وبناء النموذج الحضري الأندلسي.

الكلمات المفتاحية:

الأندلس ؛ الإمارة الأموية في الأندلس ؛ محمد بن عبد الرحمن الثاني ؛ الحياة الاجتماعية؛ العمران؛ التعايش الديني.

Abstract

This study examines the social and urban life of al-Andalus during the reign of Emir Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān II (238–273 AH / 852–886 AD), a period characterized by relative political stability that contributed to the reorganization

of social structures and the consolidation of urban development in the cities of the Umayyad Emirate of al–Andalus, particularly Córdoba. The study is grounded in a central research problem that explores the nature of the relationship between political authority and social as well as urban transformations, and the extent to which urban development was employed as a means to reinforce political stability and symbolic authority.

The research adopts a historical–analytical methodology, drawing primarily on original Andalusi sources, with a contextual analysis that links social and urban phenomena to their political and cultural settings. A descriptive–analytical approach is also employed to examine patterns of religious coexistence, social stratification, and the development of religious and civic architecture. The study demonstrates that political stability during this period fostered a diverse social environment and that urban development was not merely a by–product of economic growth, but rather a structural component of Umayyad policy aimed at consolidating power and shaping the Andalusi urban model.

Keywords:

Al–Andalus –Muḥammad ibn ʿAbd al–Raḥmān II– Religious Coexistence – Social Life – Umayyad Emirate of al–Andalus – Urban Development.

المقدّمة:

يُعدّ تاريخ الأندلس أحد أبرز النماذج الحضارية في التاريخ الإسلامي، لما شهده من تفاعلٍ مركّب بين السلطة والمجتمع والعمران، أسهم في إنتاج تجربة حضرية متميّزة في غرب العالم الإسلامي، وفي هذا السياق، يكتسب عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني (٢٣٨-٢٧٣هـ / ٨٥٢-٨٨٦م) أهمية خاصة، إذ جاء في مرحلة اتّسمت بقدر من الاستقرار السياسي النسبي، مكّن السلطة المركزية في الإمارة الأموية في الأندلس من إعادة تنظيم شؤون الدولة، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، بما انعكس بوضوح على البنية الاجتماعية والتخطيط العمراني.

وقد شهدت الأندلس خلال هذا العهد تبلور أنماط متقدّمة من التعايش الديني والتنوّع السكاني، إلى جانب تطوّر عمراني ملحوظ في المدن الكبرى، ولا سيما قرطبة، التي تحوّلت إلى مركز سياسي واجتماعي وعمراني بارز، ولم يكن هذا التطوّر العمراني مجرّد استجابة لحاجات سكانية أو اقتصادية، بل ارتبط بوظائف سياسية ورمزية، عكست سعي السلطة الأموية إلى ترسيخ الاستقرار وإبراز هيبتها.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز الطابع الوصفي الذي طغى على عدد من الدراسات السابقة، من خلال تقديم قراءة تحليلية للعلاقة بين الاستقرار السياسي والتحولات الاجتماعية والعمرانية في الأندلس خلال عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني، بما يتيح فهمًا أعمق لطبيعة التجربة الحضارية الأندلسية في هذه المرحلة.

أوّلًا: إشكالية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتمثّل في محاولة فهم طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي الذي شهدته الإمارة الأموية في الأندلس خلال عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني (٢٣٨-٢٧٣هـ / ٨٥٢-٨٨٦م)، والتحوّلات الاجتماعية والعمرانيّة التي عرفتها البلاد في هذه المرحلة، فهل كان الازدهار الاجتماعي والعمراني مجرّد نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي، أم أنّه جاء في إطار سياسة واعية هدفت إلى ترسيخ السلطة المركزية وبناء نموذج حضري يعكس الاستقرار والهيبة السياسية؟

وعليه، تتمحور إشكاليّة البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهم الاستقرار السياسي في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني في تشكيل بنية اجتماعية متنوّعة ونهضة عمرانية ذات دلالات سياسية وحضارية في الأندلس؟

ثانيًا: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحليل ملامح الحياة الاجتماعية في الأندلس خلال عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني.
2. إبراز طبيعة التعايش الديني والتنوّع السكاني وأثره في الاستقرار الاجتماعي.
3. دراسة التطوّر العمراني في المدن الأندلسية، ولا سيما قرطبة، وبيان دلالاته السياسية والحضارية.
4. الكشف عن العلاقة بين السلطة السياسية والعمران بوصفه أداة لترسيخ الاستقرار وهيبة الحكم.
5. الإسهام في تقديم قراءة تكاملية تجمع بين البعدين الاجتماعي والعمراني ضمن إطار زمني محدّد.

ثالثًا: أهميّة البحث.

تتجلّى أهمية هذا البحث في كونه:

1. يخصّص الدراسة لعهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني، وهو عهد لم يحظَ ببحث مستقل يجمع بين الجانبين الاجتماعي والعمراني.
2. ينتقل من الوصف السردي إلى التحليل التاريخي، من خلال ربط الوقائع الاجتماعية والعمرانية بالسياق السياسي.
3. يبرز خصوصية التجربة الأندلسية بوصفها نموذجًا حضريًا متقدّمًا في التاريخ الإسلامي.
4. يرفد الدراسات الأندلسية المعاصرة بمقاربة منهجية تسهم في سدّ فجوة بحثية قائمة.

رابعًا: منهجيّة البحث وحدوده:

اعتمد البحث **المنهج التاريخي التحليلي**، من خلال تتبّع الوقائع الاجتماعية والعمرانية في الأندلس خلال عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني، وتحليل النصوص الواردة في المصادر الأندلسية الأصيلة، وربطها بسياقها السياسي والاجتماعي. كما تم توظيف المقاربة الوصفية التحليلية في دراسة مظاهر التعايش الاجتماعي وأنماط العمران الديني والمدني، بما يتيح الكشف عن دلالاتها الحضارية والسياسية.

ويقتصر البحث من حيث الإطار الزمني على فترة حكم الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني، ومن حيث الإطار المكاني على الأندلس، مع تركيز خاص على مدينة قرطبة بوصفها العاصمة السياسية والحضرية في تلك المرحلة.

الفصل الأوّل

السياق التاريخيّ للأندلس في عهد محمد بن عبد الرحمن الثاني

المبحث الأوّل: الأمير محمد بن عبد الرحمن في عصره.

أوّلاً: اسمه وكنيته ولقبه: هو محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن إبن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم القرشي الأموي المرواني القرطبي [١]، ويكنى أبا عبد الله، ويُلقب بالإمام.

أمه: ذُكر اسمها في كتاب المقتبس من أبناء أهل الأندلس باسم « بُهَيْر»، وقد توفيت وهو رضيع، فكفلته جارية أبيه عبد الرحمن الثاني [٢].

ولد بقرطبة في شهر ذي القعدة سنة ٢٠٦هـ ، واتصلت ولايته من سنة ٢٣٨هـ، إلى أن مات يوم الخميس من شهر صفر ٢٧٣هـ ، فكانت مدة إمارته تقريبا أربعاً وثلاثين سنة وعشرة أشهر وعشرين يوماً [٣].

بيعته: بُويع بعد وفاة أبيه عبد الرحمن يوم الخميس لأربع خلون من ربيع الآخر من سنة ثمان وثلاثين ومائتين للهجرة وهو ابن ثلاثون سنة وخمسة أشهر [٤]، وكان والده قد استخلفه بعد أن ميّزه عن إخوته، فأظهر تفضيله عليهم، وأوعز إلى وزرائه وأهل خدمته أنه مكان ولاية عهده المفوّض إليه الأمر من بعده [٥].

وأوّل أمر قام به ساعة دخوله القصر، أن بعثّ رسلاً عجالاً في استحضار إخوته وعمومته وأهل بيته وسائر قريش ووجوه أهل الحكم، فأخذ البيعة من الخاصّة، فيما قاضي الجماعة أخذ له البيعة من العامّة في المسجد الجامع، فكانت بيعته أتمّ بيعة [٦].

دلالات واستنتاجات المبحث الأوّل:

١): ابن حزم، أبو عبد الله علي بن أحمد (المُتوفى ٤٥٦هـ) رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٢، ١٩٨٧م، ص ٤٩.

٢): ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف القرطبي (المُتوفى ٤٦٩هـ)، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق محمود مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣م، حاشية رقم ١.

٣): ابن حزم، رسائل ابن حزم الأندلسي، ج ٢، ص ١٩٢.

٤) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (المُتوفى ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١٣، ١٩٨٥ م، ص ١٧٢.

٥): ابن حيان، المقتبس، ص ١٠٤.

٦): المصدر السابق، ص ١٢١.

تكشف سيرة الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني عن نموذج حاكم تشكّل وعيه السياسي داخل البيت الأموي، ما أتاح له تثبيت سلطته بسرعة عقب البيعة وتجنّب الصراعات الأسرية التي أضعفت الإمارة في مراحل سابقة، كما يدلّ إحكام ترتيبات ولاية العهد وإجراءات البيعة على وعيٍ مبكر بأهميّة الشرعية والاستقرار المؤسسي، الأمر الذي جعل ازدهار عهده نتيجة بناءٍ تدريجي للسلطة لا ظرفًا عابرًا.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- تنشئة الأمير داخل البيت الأموي أسهمت في ترسيخ مفهوم الحكم المستقر والمؤسسي.
- تنظيم البيعة وولاية العهد شكّل عنصرًا حاسمًا في تجنّب الصراعات الداخلية.
- الاستقرار السياسي في عهده كان ثمرة إعداد مسبق لا نتيجة مصادفة تاريخية.
- هذا الاستقرار وفّر قاعدة صلبة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية لاحقًا.

المبحث الثاني: الأوضاع الداخليّة في عهده.

شهدت الأندلس في عهده استقرارًا سياسيًا، وتمكن من الحفاظ على التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين واليهود.

وعلى الرغم من النجاحات، تمكّن من السيطرة عليها بفضل جيشه القوي وسياسته الحازمة، ومنها:

أ-ثورات أهل طليطلة: إن ثورات طليطلة عكست التوترات الاجتماعية والسياسية بين السكان المحليين والحكم الأموي، ومن أبرزها:

الخلفية والأسباب:

1. التوترات العرقية والدينية:تُعتبر طليطلة مدينة متنوعة في سكانها بين المسلمين والمسيحيين واليهود، وسببًا رئيسيًا للثورات.

2. الضرائب والأوضاع الاقتصادية:فرض الضرائب الثقيلة، وسوء الإدارة الاقتصادية، أديا إلى استياء واسع بين السكان، مما دفعهم للثورة.

3. الصراعات القبلية والعائلية:الصراعات بين العائلات القوية والقبائل في طليطلة زادت من حالة عدم الاستقرار وساهمت في إشعال الثورات ضد الحكم الأموي.

أبرز الثورات في طليطلة:

1. ثورة عام ٨٥٣م:اندلعت أولى الثورات الكبرى في عام ٨٥٣ م، حيث تمرد سكان

طليطلة ضد الحاكم الأموي المحلي بسبب القمع الشديد والضرائب الباهظة، وتمت السيطرة على الثورة بصعوبة بالغة من قبل القوات الأموية [٧].

2. ثورة عام ٨٥٦م:بعد ثلاث سنوات، وتحديداً في عام ٨٥٦ م، شهدت طليطلة ثورة أخرى عندما تحالف المولَّدون والبربر ضد الحكم الأموي، إذ تمكن من قمع هذه الثورة بعد حصار طويل، ولكن المدينة استمرت في كونها مركزًا للتمرد [٨].

3. ثورة عام ٨٥٨م: في العام ٢٤٣ هـ، تكررت الثورة بشكل أعنف، واستولى الثوار على المدينة،وهددت بفصل طليطلة عن الدولة الأموية، وهذه الثورة استلزمت تدخلاً قويًا من القوات الأموية لاستعادة السيطرة على المدينة [٩].

ويظهر السبب في كثرة الثورات بالأندلس من ثلاثة أوجه، وهي:

الوجه الأوّل: منعة البلاد وحصانة المعاقل.

الوجه الثاني: علو الهمم وشموخ الأنوف، وقلة احتمال ثقل الطاعة.

الوجه الثالث: الاستناد عند الضيقة والاضطرار إلى الجبل الأشم والملك الأعظم من ملوك النصارى الحريصين على ضرب المسلمين بعضهم ببعض [١٠].

دلالات واستنتاجات المبحث الثاني:

تكشف الأوضاع الداخلية في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني عن مفارقة سياسية تتمثّل في اجتماع الاستقرار المركزي مع تكرار بؤر التمرّد المحلي، ولا سيما في طليطلة، وهو ما يدلّ على أنّ التحدي الرئيس لم يكن نقص القوة العسكرية، بل إدارة مجتمع متعدّد الأعراق والانتماءات يتمتّع بدرجة عالية من الاستقلال المحلي، كما يبيّن تكرار هذه الثورات أنّ القبضة العسكرية وحدها لم تكن كافية لتحويل الولاء المؤقّت إلى استقرار دائم.

<u>وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:</u>

- ثورات طليطلة تعبّر عن توتّر بنيوي مزمن بين المركز والأطراف، لا عن تمرّدات عارضة.
- التنوّع العرقي والاجتماعي أسهم في تعقيد عملية الاندماج السياسي للمناطق البعيدة عن العاصمة.

---

٧): المصدر السابق، ص ٢٨.

٨): ابن عذارى، البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب، ج ٢، ص ٩٥.

٩): ابن حيان، المقتبس، ص ٣٠٧.

١٠): ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله السّلْماني (المُتوفى ٧٧٦ م)،أعمال الأعلام قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ج٢، ١٩٥٦م، ص ٣٦.

- وعورة الجغرافيا، والاعتداد بالذات المحلية، والدعم الخارجي المسيحي جعلت التمرّد خيارًا متكرّرًا.
- نجاح الأمير تمثّل في احتواء الاضطرابات ومنع تحوّلها إلى مشروع انفصال دائم، لا في القضاء على أسبابها جذريًا.

المبحث الثالث: الأوضاع الخارجية في عهده.

وفي فترة حكمه عاشت الأندلس بسياق جيوسياسي معقد، تطلب التفاعل مع القوى الخارجية والإقليمية بشكل مستمر، وهذا يلخص الأوضاع الخارجية التي أثرت في البلاد، وهي:

١-التهديدات النورمانية: الغارات المتكررة من النورمان (الفايكنغ) على السواحل الأندلسية، فاضطر الأمير إلى تعزيز الدفاعات الساحلية و التصدي لهم، وقد أغاروا على سواحل الأندلس الغربية عدة مرات، فكانت لهم غزوة عام ٨٤٤م،احتلوا فيها إشبيلية فقتّلوا الرجال وسبو النساء و أشعلوا النيران في المسجد الجامع.

٢-تحصين المدن الساحلية: رداً على هذه الغارات، تمّ تحصين المدن الساحلية وبناء أسطول قوي للدفاع عن الموانئ والمدن الساحلية الهامة مثل إشبيلية، فكانت السفن لا تُبحر إلا بعلمه ومعرفته وإشرافه [١١].

3-العلاقات الديبلوماسية بين الأندلس ودول المغرب، المشرق والمماليك الإسبانية.

دلالات واستنتاجات المبحث الثالث:

تكشف الأوضاع الخارجية في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني عن تحوّل في سياسة الدولة الأندلسية من الاكتفاء بردّ الفعل العسكري إلى تبنّي رؤية أمنية شاملة، عالجت الأخطار الخارجية بوصفها تحدّيات استراتيجية لا حوادث عابرة، وقد أسهم هذا التحوّل في تعزيز الاستقرار الداخلي، وترسيخ مفهوم السيادة البحرية والسياسية للدولة.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- انتقال الدولة من الدفاع المؤقّت إلى بناء منظومة دائمة لحماية السواحل والثغور.
- إدراك مبكر لأهمية الأمن البحري في حفظ التوازن السياسي الداخلي.
- توظيف التحصين والرقابة الاستخبارية أدواتٍ للضبط، لا مجرّد إجراءات عسكرية.
- اعتماد سياسة خارجية براغماتية جمعت بين الردع العسكري والعلاقات الدبلوماسية.

١١): ابن حيان، المقتبس، ص ٣٠٨.

الفصل الثاني

الحياة الاجتماعيّة في الأندلس

المبحث الأوّل: التعايش السكاني والديني.

تميّـزت الأندلـس في عهـده بتنوعهـا الاجتماعـي والدينـي، فأوجـد بيئـة فريـدة مـن التعايـش بـين مختلـف طبقـات المجتمـع وهـي:

أوّلاً: التنـوع السـكاني والدينـي: كان المسـلمون يشـكلون الأغلبيـة في المجتمـع الأندلسي، وشـملوا العـرب والبربـر والمولديـن (المسـلمين مـن أصـول غـير عربية).

أ-البربـر: أصـل كلمـة «بربـر» اسـم صـوت غـير مفهـوم، كانـت تُحدثـه هـذه الفئـة مـن النـاس حـين يتكلمـون، أي أنهـم يبربـرون في كلامهـم [١٢].

ومـع الفتـح العـربي للأندلـس تدفـق هـؤلاء من المغـرب نحـو شـبه جزيـرة الأندلـس، واندمجوا في المجتمـع الأندلـسي، وتزوجـوا مـن نسـاء أهـل البـلاد، وانتـشروا في كافـة المدن الأندلسـية.

ب-العـرب: هـم مـن أبـرز الفئـات التـي يتكـوّن منهـا المجتمـع الأندلـسي بعـد الفتـح، وبالبرغـم مـن قلـة عددهـم إلا أنهـم سرعـان مـا اختلطـوا وامتزجـوا مـع السـكان المحليـين، فـكان لاختلاطهم هـذا الأثـر الكبـير في دخـول الكثـير مـن الإسـبان في الإسـلام [١٣]، فلغتهـم العربيـة الفصحـى هـي اللغـة الرسـمية في قرطبـة العاصمة.

ونتيجـة لهـذا الاحتـكاك بـين العـرب والإسـبان النصـارى، فقـد مـارس النصـارى عاداتهـم وتقاليدهـم كخَـتْن الصغـار والامتنـاع عـن أكل لحـم الخنزيـر، متأثريـن بالحضـارة العربيـة [١٤].

ج-المولـدون: بعـد فتـح الأندلـس أسـلم كثـير مـن الإسـبان وعـرف هـؤلاء بالمسـالمة، فتعايشـوا مـع العنـاصر الإسـلامية الأخـرى مـن عـرب وبربـر [١٥]، وذلـك بسـبب التسـامح الـذي اتّبعـه الفاتحـون العـرب، وقـد أنجـب هـؤلاء المسـالمة جيـلاً جديـداً عرفـوا بالمولديـن.

د-المُسـتعربون: وهـم النصـارى الذيـن عايشـوا المسـلمين، وقـد أطلـق عليهـم العـرب «عجـم الأندلـس» وسـموا بالمسـتعرَبين، فارتَـدوا بإرادتهـم الـزي العـربي وتكلمـوا اللغـة العربيـة، لا بـل أتقنوهـا إلى جانـب لغتهـم الرومنثيـة [١٦]، كـما اتخـذوا العـادات الإسـلامية منهجـاً لهـم، وتقلـدوا المسـلمين في ملابسـهم وطعامهـم وشرابهـم وحتـى أسـمائهم [١٧].

---

١٢): ابن خلدون، كتاب العبر، ج٦، ص ١٧٦.

١٣): صاعـد الأندلـسي، أبـو القاسـم صاعـد بـن أحمـد (المتـوفى ٤٦٤هــ)، طبقـات الأمـم، تحقيق:لويـس شـيخو اليسـوعي،مطبعة بـيروت، بـيروت، ١٩١٢م، ص ٦٢.

١٤): الألوسي، حكمة علي: فصول في الأدب الأندلسي، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧١م، ص ١٤٨.

١٥): عبد البديع، أحمد لطفي: الإسلام في إسبانيا، سلسلة المكتبة التاريخية، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٢٤.

١٦):الرومنثيـة هـي الإسـبانية القديمـة المتولّـدة مـن اللاتينيـة والتـي تطـورت منهـا الإسـبانية المكتوبـة والمحكيـة اليـوم في إسـبانيا ودول أمريـكا اللاتينيـة، وقـد عُرفـت عنـد المؤلفـين الأندلسـيين باسـم العجميـة، وأتقنهـا قبائـل عربيـة كثـيرة.

١٧): أرسـلان، شـكيب: تاريـخ غـزوات العـرب في فرنسـا وسـويسرا وإيطاليـا والجزائـر البحـر المتوسـط، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، د.ت.، ص ٢٣١.

هـ-اليهـود: وُجـدَ اليهـود في بـلاد الأندلـس قبـل الفتـح العـربي بمئـات السـنين، وأغلـب الظـن أنهـم قدمـوا الأندلـس في عهـد الرومـان سـنة ٧٠ م، وفي ظـل الوجـود العـربي تمتـع هـؤلاء كغيرهـم مـن أهـل الذمـة بالتسـامح، فاندمجـوا بالمجتمـع الغرناطـي، كـما عُـرف اليهـود بالرخـاء والنفـوذ في ظـل الدولـة الأمويـة[١٨].

ثانياً: طبقات المجتمع الأندلسي:

ضـمّ المجتمـع الأندلـسي الكثـير مـن الفئـات والطوائـف الاجتماعيـة، وكان لـكل فئـة نشـاطها السـياسي، الثقـافي، الاجتماعـي، والاقتصـادي، عـلى ثـلاث طبقـات هي:

١-الطبقـة الأرسـتقراطية: وهـي أغنـى طبقـات المجتمـع الأندلـسي، وتتكـون مـن أفـراد الأسرة الحاكمـة وكبـار الملاكـين والأغنيـاء، وهـذه الطبقـة يميلـون إلى الـترف والاسـترخاء، فالرجـل الأرسـتقراطي المسـلم، لـه الحـق أن يتـزوج بأربـع نسـاء، ومـا شـاء مـن الإمـاء، ولـه أن يُطلّـق زوجتـه، وبالمقابـل عليـه أن يصنـع مـا يَكْفَـلُ بـه مصيرهـا [١٩].

٢-الطبقـة الوسـطى: وهـي تضـمّ كبـار التُجّـار، وأصحـاب الأعـمال والصنّاع،وموظفـي الدولـة التابعـين، والملاكـين الصغـار، بمـا فيهـم المزارعـون الكبـار، وقـد ظلـت هـذه الطبقـة شـديدة الارتبـاط بالطبقـة الأرسـتقراطية الحاكمـة.

٣-الطبقـة الدنيـا: هـي التـي ينضـوي إليهـا العامـل، والحـرفي والتاجـر، والأجـير وحتـى العاطل عـن العمـل، وهـذه الطبقـة كانت الأكـثر تأثـراً بالأزمـات والحـروب والكـوارث الطبيعيـة [٢٠].

دلالات واستنتاجات المبحث الأوّل:

تكشـف دراسـة التعايـش السـكاني والدينـي في الأندلـس خـلال عهـد محمـد بـن عبـد الرحمـن الثـاني عـن بنيـة اجتماعيـة متعـدّدة المكوّنـات، قامـت عـلى قـدرٍ مـن المرونـة سـمح باندمـاج جماعـات مختلفـة عرقيًـا ودينيًـا ضمـن إطـار حضـاري واحـد، ويُظهـر هـذا التنـوّع أنّ الاسـتقرار الاجتماعـي لم يكـن نابعًـا مـن التجانـس، بـل مـن إدارة الاختـلاف وتوظيفـه في خدمـة الاسـتقرار السـياسي والازدهـار الحضـاري.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- التنوّع السكاني والديني شكّل عنصر قوة حضارية، لا عامل تفكّك اجتماعي.
- اندماج العرب والبربر والمولّدين أسهم في تشكيل هوية أندلسية جامعة.

١٨): بـدر، أحمـد: دراسـات في تاريـخ الأندلـس وحضارتهـا مـن الفتـح حتـى سـقوط الخلافـة، دار أطلـس للنـشر والتوزيـع، دمشـق، ١٩٧٢م، ص١١٠.

١٩): لوبون، غوستاف: حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٤٩٥.

٢٠)ابـن عبـد الحكـم، أبـو القاسـم عبـد الرحمـن بـن عبـد اللـه بـن عبـد الحكـم، (المُتـوفى ١٨٧هــ)، الطبـخ في المغـرب والأندلـس، مجلة معهد الدراسـات الإسـلامية، مدريـد، ١٩٦١م، ص ٨١.

- سياسة التسامح الديني سهّلت التعايش وأسهمت في الاستقرار الاقتصادي والثقافي.
- التفاوت الطبقي لم يُلغِ التماسك الاجتماعي، بل أُدير ضمن منظومة ضبط اجتماعي واضحة.

المبحث الثاني: دور المرأة في المجتمع الأندلسي.

رغم القيود الاجتماعية والقانونية التي كانت تحد من دور المرأة في الأندلس، إلا أنّ النساء تمكنَّ من المساهمة بفعالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكانت المشاركة في مجالات متنوعة، حيث ساهمت في ازدهار المجتمع الأندلسي وتقدمه.

وبينما كانت القوانين والأعراف الاجتماعية تعكس القيم السائدة في ذلك الوقت، إلا أن النساء تمكنَّ من تحقيق تأثير ملموس في عدة مجالات، ومنها:

أوّلاً:الدور الاجتماعي:

١-الأسرة والعائلة: كانت النساء محور الأسرة، حيث تولين مسؤوليات إدارة المنزل والتربية، ونقل القيم والثقافة إلى الأجيال الجديدة،خاصةً المرأة الأرستقراطية [٢١]

٢-التربية والتعليم: بعض النساء كنَّ متعلمات وتولين تعليم الأطفال في المنزل، ممّا ساهم في تشكيل ثقافة علمية وأدبية قوية في الأندلس[٢٢].

ثانياً:الدور الاقتصادي:

١-إدارة الأعمال والتجارة: شاركت بعض النسوة في إدارة الأعمال العائلية، والتجارية والزراعية، وقد خدمنّ المجتمع أيضاً بالعلم والثقافة [٢٣].

٢-الحرف اليدوية والصناعات: كما وعملت العديد من النساء في الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة، مثل الغزل والنسيج، والتي كانت تلعب دورًا هامًا في الاقتصاد.

ثالثاً: الدور الثقافي والأدبي:

١-الشاعرات والأديبات: وقد ساهمن في الحياة الثقافية للأندلس من خلال كتابة الشعر

٢١): ابن حزم، رسائل ابن حزم، ج١، ص ١٦٥.

٢٢): الخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث (المُتوفى ٣٦١هـ)، قضاة قرطبة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م، ص ١٣٩.

٢٣): رابيرا، خوليان:المكتبات وهواة الكتب في اسبانيا الإسلامية،اسبانيا،مقال بمجلة معهد المخطوطات العربية،ج١، ١٩٨٥م،ص٩٤.

والنـثر والمشـاركة في المجالـس الأدبيـة، ومـن أشـهرهن بنـت المسـتكفي [٢٤].

٢-العلـم والفلسـفة: بعـض النسـاء تعلمـن ودرسـن العلـوم والفلسـفة، وكـنَّ جـزءًا مـن الحيـاة الفكريـة في الأندلـس، عـلى الرغـم مـن أن عددهـن كان محـدودًا مقارنـة بالرجـال.

رابعـاً: الـدور الدينـي: تأثـرت نسـاء الأندلـس بالقيـم الإسـلامية، وظـلّ الحجـاب شـائعاً حتـى القـرن التاسـع الهجـري [٢٥]، وبعـض النسـاء متعلـمات العلـوم الدينيـة، وقـد شـاركن في تعليـم الديـن والفقـه، ونـشر التعاليـم الإسـلامية والقيـم الأخلاقيـة.

دلالات واستنتاجات المبحث الثاني:

تكشـف دراسـة دور المـرأة في المجتمـع الأندلـسي عـن حضـور اجتماعـي واقتصـادي وثقـافي فاعـل، وإن ظـلّ محكومًـا بإطـارٍ قيمـيٍّ وتشريعـي يعكـس طبيعـة المجتمـع في ذلـك العـصر، ويُظهـر هـذا الحضـور أنّ المـرأة لم تكـن عنـصرًا هامشـيًا، بـل أدّت وظائـف أساسـية في حفـظ التماسـك الأسري، ودعـم النشـاط الاقتصـادي، والمشـاركة في الحيـاة الثقافيـة، بمـا أسـهم في اسـتقرار المجتمـع الأندلـسي واسـتمراريته.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- اضطـلاع المـرأة بـدور محـوري في الأسرة جعلهـا عنـصرًا أساسـيًا في نقـل القيـم والثقافـة عـبر الأجيـال.
- مشـاركة النسـاء في الأنشـطة الاقتصاديـة والحرفيـة أسـهمت في دعـم الاقتصـاد الحضري والمنـزلي.
- الحضـور الثقـافي والأدبي لبعـض النسـاء يعكـس انفتاحًـا نسـبيًا في المجـال الفكـري الأندلـسي.
- التـزام المـرأة بالقيـم الدينيـة شـكّل إطـارًا ضابطًـا لمشـاركتها الاجتماعيـة دون إقصائهـا عـن الفعـل العـام.

المبحث الثالث: الأعياد والاحتفالات في المجتمع الأندلسي.

كان لمسلمي الأندلس أعياداً مواسم دينية، ومنها:

---

٢٤): بنـت المسـتكفي: ولـدت ولادة بنـت المسـتكفي عـام ٩٩٤م في قرطبـة، الأندلـس. كانـت ابنـة الخليفـة الأمـوي محمـد الثالـث (المعروف بالمسـتكفي باللـه)، وقـد نشـأت في بيئـة نبيلـة ومثقفـة، حيـث تلقـت تعليمًا اسـتثنائيًا في الأدب والشـعر والفنون.
وتُعـد ولادة مـن أبـرز الشـاعرات في تاريـخ الأندلـس، تميـزت قصائدهـا بالأناقـة والعمـق العاطفـي، وتناولـت في شـعرها موضوعـات الحـب والعاطفـة والعلاقـات الإنسـانية، كانـت تتمتـع بشـخصية جريئـة ومتحـررة، حيـث عـبرت عـن مشـاعرها وأفكارهـا بـكل صراحـة، مـما جعلهـا شـخصية بـارزة في الأوسـاط الأدبيـة الأندلسـية (إيكـر، هيـذر. الخلفـاء والملـوك: الفـن وتأثـير إسـبانيا الإسـلامية. معهـد شـيكاغو للفنـون الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ٢٠٠٤م. ص ٦٢).

٢٥): لطفي عبد البديع، أحمد: الإسلام في الأندلس، سلسلة المكتبة التاريخية، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٩٤.

أوّلاً: عيد الفطر: يكون في نهاية شهر رمضان، ويزخر بمجالس الذكر والعلم وبإقامة الحلقات الدينية و قراءة القرآن والصلاة في المساجد، وتُنار المساجد بذات الألوان [٢٦]، ومع نهايته يحتفل الأندلسيون بختم القرآن وانارة الشموع والقناديل [٢٧].

ثانياً: عيد الأضحى: ويكون في العاشر من ذي الحجة، وقد حرص الأندلسيون على تقديم الأضاحي للفقراء منهم والغني على السواء، فالتنافس في الأضحية كان للافتخار لا للسنة ولا لطلب أجر بل لإقامة الدنيا [٢٨].

ثالثاً: المناسبات الدينية، ومنها:

١-ذكرى المولد النبوي الشريف: ويكون في الثاني عشر من ربيع الأول، ومناسبة لإعداد الأطعمة واستعمال آلات اللهو والطرب والتصدق على الفقراء [٢٩].

٢-يوم عاشوراء: في العاشر من المُحرّم، وفي هذه المناسبة كان الأندلسيون يتوسعون في العطاء والنفقة، وكانوا يُعدون طعاماً معلوماً لابُدَّ من فعله في تلك المناسبة[٣٠].

٣-ليلة النصف من شعبان: يحتفل الأندلسيون بهذه الليلة، كما ويصدر الأمير عفوا عن المسجونين في الأندلس [٣١].

ومن الاحتفالات أيضاً، حفلات الزواج[٣٢]،والختان [٣٣]، والعقيقة لمشاركة الأسرة والأهل والأصدقاء فرحتهم بقدوم المولود الجديد.

ومن الأهمية يُلاحظ بأنّ المسلمين في الأندلس شاركوا النصارى في أعيادهم واحتفالاتهم[٣٤].

دلالات واستنتاجات المبحث الثالث:

تكشف الأعياد والاحتفالات في المجتمع الأندلسي عن دورٍ اجتماعي يتجاوز البعد الديني

٢٦): لوبون، حضارة العرب، ص٥١٠.

٢٧): المقري، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد التّلمسْاني (المُتوفى ١٠٤١هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت،ج٢، ١٩٩٥م، ص ٨٨.

٢٨): الطرطوشي، أبو بكر محمد الوليد ابن محمد ابن خلف الفهري، الحوادث والبدع،تحقيق: الطالبي، مكتبة تونس، تونس، ١٩٥٩م، ص ١٤٢.

٢٩): العبادي، أحمد مختار: الإسلام في أرض الأندلس، مجلة عالم الفكر، الكويت، ١٩٧٩م، ص٣٩١.

٣٠): الونشريسي، أحمد بن يحي (المُتوفى ٩١٤هـ)، المعيار المعرب والجامع المغرب لفتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ج١١، ١٩٨١م، ص ٢٨٠.

٣١): ابن عبدون، عبد المجيد بن عبدون بن عبد الله (المُتوفى ٥٢٩هـ)، رسالة القضاء والحسبة، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ١٨٠.

٣٢): عاشور، سعيد: الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، الكويت، ١٩٨٠ م، ص١٠٢.

٣٣): العبادي، الإسلام في أرض الأندلس، ص ١٠٨.

٣٤): بيرس، هنري: الشعر الأندلسي في عصر ملوك الطوائف، ترجمة: أحمد تركي، دار المعارف،القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢٧١.

والاحتفالي، إذ شكّلت هذه المناسبات آليات فعّالة لتعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ القيم المشتركة بين فئات المجتمع، ويُظهر تنوّع الأعياد والمواسم أنّ الحياة الاجتماعية كانت منظَّمة بإيقاع جماعي يربط الدين بالاجتماع والسلطة بالمجتمع.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- الأعياد الدينية أسهمت في تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال الصدقات والعطاء الجماعي.
- توظيف بعض المناسبات لإصدار العفو يعكس استخدام الطقوس أداةً للضبط الاجتماعي وترسيخ الشرعية.
- احتفالات الزواج والختان مثّلت وسائل لإعادة إنتاج القيم الأسرية والاجتماعية.
- مشاركة المسلمين في بعض أعياد النصارى تدلّ على مستوى من التعايش والتداخل الثقافي في المجتمع الأندلسي.

الفصل الثالث

التطور العمراني والمعماري

المبحث الأوّل: العمارة الدينية، كمسجد قرطبة.

يُعتبر فن العمارة لوحة من اللوحات الحضارية ويشتمل على الأبنية الدينية،والمدنية، والقصور،ولقد جُبل الأمير محمد بن عبد الرحمن على حب البنيان، وشغف بتشييد مبانيه، فاستعان بأمهر الصناع منذ أن اعتلى عرش الإمارة، ومن أهمها:

أوّلاً: العمارة الدينية، شهدت الأندلس تطورًا ملحوظًا في العمارة الدينية، كجامع قرطبة والجامع الأعظم [٣٥]، الذي أصبح مركزًا دينيًا وثقافيًا هامًا، كما وتأثرت العمارة الدينية في هذه الفترة بالطراز الأموي، والذي يتميز بالزخارف الهندسية والنباتية الدقيقة.

ثانياً: مسجد قرطبة، يقع مسجد قرطبة بإزاء القصر من جهة الشرق [٣٦]، وهو لوحة فنية من أجمل اللوحات التراثية المعمارية[٣٧].

ومّما يزيد العقود جمالاً تناوب اللونين الأحمر والأصفر الشاحب، فاتخذ سنجات العقود بحيث تتعاقب فيها الكتلة الحجرية الصفراء مع ثلاثة متلاحمة من الآجر الأحمر، وفي ذلك تعبير عن التأثر بالفن البيزنطي والروماني [٣٨].

---

٣٥): المراكشي، أبو عبد الله بن محمد بن عبد الملك (المُتوفى ٧٠٣هـ)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدي، تحقيق: محمد العريان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٩م، ص ٣٧٣.

٣٦): المقري، نفح الطيب، ج٢، ص٨٤.

٣٧): سالم، عبد العزيز: المساجد والقصور في الأندلس، دار المعرف، القاهرة، ١٩٥٨م، ص١٨.

٣٨): المرجع نفسه.

وقد أنفق الأمير عبد الرحمن في بناء هذا المسجد ما يُقارب ثمانين ألف دينار، وقيل مائة ألف دينار، وهذا يشير إلى استثمار مالي يعكس القوة الاقتصادية والقدرة على تنفيذ مشاريع كبيرة خلال فترة حكمه [٣٩].

ثمّ أكمل الأمير هشام بن عبد الرحمن بناء المسجد، ورفع منارته القديمة وبنى الميضأة العجيبة [٤٠]،ويبلغ طولها خمسون ذراعاً ومائة وخمسين، وعدد سواريها ثماني سارية[٤١]،وفَتَحَ بابان بجانبي المسجد الشرقي والغربي: باب الوزراء،وباب الأمير.

وفي عام ٢٤١هـ،جدد طرز الجامع بقرطبة وأتقن نقوشه وأوثق أبوابه المقصورة فيه، فكان أول من اتخذها من خلفاء بني أمية [٤٢]، كما وأمر الأمير محمد ببنيان ما حكم به في هذا المسجد من إتقان وزخرفة وفن رجاء ثواب الله عليه وذخره به [٤٣].

دلالات واستنتاجات المبحث الأوّل:

تكشف العمارة الدينية، ولا سيما جامع قرطبة، عن توظيف واعٍ للعمران بوصفه أداة سياسية ورمزية، لا مجرّد إنجاز معماري. فقد مثّل المسجد مركزًا دينيًا وثقافيًا يعكس استقرار الحكم الأموي، ويُجسّد قدرة الدولة على حشد الموارد وتنظيم العمل، بما يعزّز شرعيتها في الفضاء الحضري، ويُظهر هذا الاهتمام أنّ العمارة الدينية كانت جزءًا من خطاب السلطة، تُترجم فيه القوة والاستقرار إلى معالم مادية دائمة.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- العمارة الدينية أدّت وظيفة رمزية في ترسيخ هيبة الحكم الأموي وإظهار استقراره.
- جامع قرطبة شكّل مركزًا جامعًا بين الدين والثقافة والسياسة داخل المدينة.
- الاستثمار المالي الكبير في البناء يعكس قوة الاقتصاد وقدرة الدولة على التخطيط طويل الأمد.
- التأثر بالفنون البيزنطية والرومانية يدلّ على انفتاح حضاري وتفاعل فني واعٍ، لا تقليدًا عشوائيًا.

المبحث الثاني: العمارة المدنية، كمدينة قرطبة.

أوّلاً: المدن؛ ما إنّ أحسّ المسلمون بالاستقرار بعد الفتح، حتى عمدوا إلى إنشاء مراكز

٣٩): ابن عذارى، البيان المغرب، ج٢، ص٥٨.

٤٠): المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٨.

٤١): السارية هي عامود من الرخام.

٤٢): المقري، نفح الطيب، ج٢، ص ٩٨.

٤٣): ابن عذارى، البيان المغرب، ج ٢، ص ٥٨.

عمرانيــة جديــدة ومنهــا المــدن، والتــي يتميّــز أكثرهــا بصفــات حربيــة بحتــة كقلعــة أيــوب [٤٤]، وبنــي أيضــاً في عهــده مدينــة طلمنكــة، وهــي مدينــة بثغــر الأندلــس، وبينهــا وبــين وادي الحجــارة عــشرون ميــلاً، ومــن المــدن أيضــاً مدينــة أُبّــدة [٤٥]، وقــد بناهــا عبــد الرحمــن بــن الحكــم، وجددهــا ابنــه الأمــير محمــد.

أمّــا مدينــة بطليــوس فــكان بناؤهــا عــلى عهــد الأمــير محمــد بــن عبــد الرحمــن، إذ إنّ المصــادر التاريخيّــة تذكــر بــأن عبــد الرحمــن المعــروف بالجليقــي هــو الــذي بناهــا معمرهــا وحصنهــا بأمــرٍ مــن الأمــير محمــد بــن عبــد الرحمــن ســنة ٢٦٢هـــ، ولقــد اتخذهــا بنــو الأفطس بعــد ذلــك عاصمةً لمملكتهــم، وبطليــوس ولايــة جنــوب غــرب إســبانيا عنــد الحدودالبرتغالية[٤٦]

أمّــا مدينــة مدريــد فهــي العاصمــة العربيــة المنشــأ تديــن بوجودهــا إلى الأمــير محمــد بــن عبــد الرحمــن، ولا عجــب في ذلــك فهــو الــذي بنــى لأهــل طليطلــة حصــن طلمنكــة وحصــن مجريــط، وذلــك مــن بــاب الاهتــمام بثغــور المســلمين، ومدينــة مدريــد أو مجريــط فهــي كلمــة مؤلفــة مــن كلمتــين « مجــرى» أي قنــاة المــاء التــي تجــري تحــت الأرض و»يــط» وتعنــي الجمــع في اللاتينيــة[٤٧].

<u>ثانيــاً: مدينــة قرطبــة</u>، وهــي العاصمــة الأندلســية اذ شــهدت الإمــارة في عهــده بنيانــاً لم تشــهده الأندلــس مــن قبــل، فهــي تتألــف مــن خمــس مــدن يتلــو بعضهــا بعضــاً[٤٨]، بــين المدينــة والأخــرى ســور عظيــم، وكل مدينــة مســتقلة بنفســها.

وكانت الأسوار تحيط بقرطبة من جهاتها الأربع، و سبعة أبواب، هي:

١-باب القنطرة: قريب من قصر الإمارة ومسجد الجامع.

٢-الباب الجديد: على مقربة من الطرف الجنوبي الشرقي.

٣-بــاب طليطلــة: يطــل عــلى المحجــة العظمــى والتــي كانــت تســمى أيــام الرومــان via augusta وتمتــد مــن دقــاش إلى سرقســطة ونربونــة [٤٩].

٤-باب ليون:وله أسماء عدة ومنها باب اليهود، وهو في أقصى الشمال الشرقي.

٥-بــاب عامــر: نســبة إلى عامــر بــن عمــرو القــرشي، وهــو أحــد الشــخصيات التــي قامــت بــدور مهــم أثنــاء أحــداث القــرن الثــاني الهجــري [٥٠].

---

٤٤): الحمــيري، محمــد بــن عبــد المنعــم (المُتــوفى ٧٢٧هـــ)، الــروض المِعْطــار في خــير الأقطــار، تحقيــق: إحســان عبــاس، مؤسســة نــاصر للثقافــة، القاهــرة، ١٩٨٠ م، ص ٤٦٩.

٤٥): أُبــدة: بضــم الهمــزة وتشــديد البــاء وبعدهــا دال مهملــة، اســم مدينــة بالأندلــس مــن كَــور جيّــان، (ابــن خلــكان، وفيــات الاعيــان وأنبــاء أبنــاء الزمــان، تحقيــق يوســف طويــل، دار الكتــب العلميــة، بــيروت،ج ٥، ١٩٩٨م، ص٤٩٠).

٤٦): الحميري، الروض المعطار في خير الأقطار، ص ٩٣.

٤٧): الكزبري، سلمى الحفار وآخرون، إسبانيا أصوات وأصداء عربية، مجلة العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ٣٨.

٤٨): الأدريسي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٢٣٩.

٤٩): ابن عذاري، البيان المغرب، ج٣، ص ١٢٢.

٥٠): ابــن عبــد الحكــم، أبــو القاســم عبــد الرحمــن بــن عبــد اللــه بــن عبــد الحكــم (المتــوفى ١٨٧هـــ)، وصــف جديــد لقرطبــة الإســلامية، قطعــة في جغرافيــة الأندلــس، معهــد الدراســات الإســلامية، مدريــد، ١٩٦٦م، ص ١٦٧.

٦-باب الجوز: ويُسمى باب المدور.

٧-باب إشبيلية أو باب العطارين.

وللقناطر أهميّة عسكرية كونها تشكل خط الدفاع، ومرفق حيويّ لعبور النهر[٥١].

دلالات واستنتاجات المبحث الثاني:

تكشف العمارة المدنية في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني عن وعيٍ سياسي بأهمية المدينة بوصفها أداة ضبط وسيادة، لا مجرد إطار سكني. فقد ارتبط إنشاء المدن الجديدة وتحصينها بإستراتيجية واضحة لحماية الثغور، وتنظيم المجال الحضري، وربط الأطراف بالمركز،ويُظهر تطوير قرطبة بوصفها عاصمة مركّبة محصّنة أنّ العمران المدني كان جزءًا من مشروع سلطوي متكامل لإدارة الأمن والاستقرار.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- إنشاء المدن والحصون يعكس توجّهًا دفاعيًا استباقيًا لحماية حدود الدولة الأندلسية.
- تحصين المدن بالأسوار والأبراج يدلّ على إدراك عسكري–سياسي لوظيفة العمران في الضبط الأمني.
- تخطيط قرطبة وتعدّد أسوارها وأبوابها يعبرّ عن مركزية العاصمة وتنظيمها الإداري والعسكري.
- القناطر والأسوار شكّلت عناصر مزدوجة الوظيفة، جمعت بين الدفاع والخدمة العامة، ما يعكس عقلية عمرانية وظيفية لا جمالية فقط.

المبحث الثالث: القصور كالقصر الكبير بقرطبة:

شهدت الأندلس بناء العديد من القصور الفاخرة التي عكست الازدهار الاقتصادي والثقافي لتلك الفترة، وقد بنيت القصور لتكون مراكز للإدارة والسياسة، بالإضافة إلى كونها أماكن للراحة والاستجمام للأمراء والنبلاء، وكان الأمراء والخلفاء يشيدون قصور الحكم بجوار المسجد الجامع، وكانوا يطلقون عليها اسم « دور الإمارة» يلتمسون الراحة فيها [٥٢]، وأعاد الأمير تشييد منية جده الأول عبد الرحمن بن معاوية الداخل إلى الأندلس (منية الرصافة) [٥٣].

وقد أوليت البساتين والحدائق المحيطة بالقصور اهتمامًا كبيرًا، والتي تعكس الذوق

٥١): ابن عذاري، البيان المغرب، ج٢، ص ٩٦.

٥٢): المصدر السابق، ص ٩٨.

٥٣): منية الرصافة: شمال غرب قرطبة وكان عبد الرحمن بن معاوية الداخل غنى بها وشيد قصورها وبساتينها (ابن حيان، المقتبس، ص ٥٦٤).

الرفيع والثقافة في الأندلس القائمة على:

١-تصميم هندسي متقن: صُممت الحدائق والبساتين وفق نمط هندسي متقن يشمل تنسيق الأشجار والنباتات في خطوط متوازية وأشكال هندسية [٥٤].

٢-تنوع النباتات: زُرعت في الحدائق مجموعة متنوعة من النباتات والأشجار المثمرة والأزهار الملونة، وقد تضمنت هذه النباتات البرتقال، الليمون، الرمان، والزيتون [٥٥].

٣-استخدام المياه: كان لها دور كبير في تصميم الحدائق، حيث استخدمت النافورات وبرك المياه والقنوات المائية لتوفير الري وإضفاء جو من الهدوء والجمال، وتُستخدم بذكاء لتبريد الهواء وتنقية الجو في الحدائق [٥٦].

٤-أماكن الاستجمام:وُجدت في أماكن مخصصة للجلوس والاسترخاء، كالأجنحة والمقاعد الحجرية المغطاة بالظلال الطبيعية، مما أتاح لسكان القصر وضيوفهم التمتع بجمال الطبيعة والهواء النقي، ومن هذه المناطق: مدينة شذونة، وطليطلة، وكورة [٥٧].

ولم يقتصر الأمر على زيادة الأبنية وتحسينها وتوسيعها،بل تخطاها إلى اختراع منية -البساتين الكثيرة الزرع - جديدة له، فكانت على رسمة في ضيعته كنتش [٥٨].

دلالات واستنتاجات المبحث الثالث:

تكشف القصور في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني عن توظيفٍ واعٍ للعمران بوصفه أداة تمثيل للسلطة والهيبة السياسية، لا مجرّد فضاء للراحة أو الترف، فقد شكّلت قصور الحكم، بما أحاط بها من حدائق وبساتين ومنشآت مائية، امتدادًا رمزيًا لمركز الحكم، تعكس الاستقرار السياسي والقدرة الاقتصادية، وتُترجم مفهوم السيادة إلى فضاء معماري منظم.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- القصور أدّت وظيفة سياسية بوصفها مراكز للإدارة وصناعة القرار، لا مجرد مساكن للأمراء.
- تفخيم العمارة والحدائق المحيطة بها يعكس استعراضًا محسوبًا للقوة والثراء والاستقرار.
- تنظيم الحدائق والمياه يدلّ على تداخل الفن والهندسة والوظيفة في العقلية العمرانية

٥٤): ابن حيان، المقتبس، ص ٥٦٥.

٥٥): المقري، نفح الطيب، ج١، ص ١٣٢.

٥٦): ابن سيدة، أبو الحسن علي إسماعيل بن سيدة (المُتوفى ٤٥٨هـ)،المخصص،المكتب التجاري، بيروت، د.ت،ص ١٦١.

٥٧): الحميري، الروض المعطار، ص ٣١٥.

٥٨): كنتش: مأخوذ من اللاتينية وهو يعني الخامس، أي المرحلة الخامسة من مراحل الطريق الروماني القديم الذي كان يصل بين قرطبة وإشبيلية ولهذا فإن مثل هذا اللفظ اللاتيني شائع في جغرافية الأندلس،(ابن حيان، المقتبس، ص٥٦٥).

الأندلسية.

- استلهام نماذج الشام (الرصافة) يشي باستمرارية الذاكرة الأموية وربط الحاضر بالميراث السياسي والحضاري.

الفصل الرابع

التأثير الثقافي والفني

المبحث الأوّل:التطور الأدبي والفلسفي في الأندلس:

شهدت الأندلس نهضة ثقافية متميزة، حيث ازدهرت العلوم والآداب والفنون، وتمّ تأسيس العديد من المدارس والمكتبات لنشر المعرفة وتعليم العلوم الدينية والدنيوية، ممّا أدى إلى تنوع وتوسع الأنشطة الثقافية، كما وازدهرت الفنون مثل الشعر والأدب والموسيقى، وتمّ الاهتمام بالترجمة أيضاً، ممّا ساهم في تعزيز المعرفة والثقافة في البلاد، وقد اهتمت الدولة الأموية في الأندلس بتعليم الفقراء فحبسوا الكثير من الأوقاف لصالح التعليم [٥٩].

لذلك نشطت الحركة العلميّة، وكثُرت الكتب والتنقيب عن نفائسها ونوادرها وصار ذلك من سمات النُبل والفضل والرياسة لديهم [٦٠].

أوّلاً: أهداف المكتبات التي انتشرت في عهد محمد بن عبد الرحمن:

١-أهداف دينية:نشأت مع نشأة المسجد، وعملت على تعليم الناس الأمور الدينية وتثقيفهم.

٢-أهداف تربوية وتعليمية: فالمكتبة كانت ولا تزال مركزاً للتربية والتعليم.

٣-أهداف علمية: تُعتبر المكتبة مركزاً من مراكز البحث العلمي، يقصدها العلماء والباحثين لعقد الندوات وإعداد البحوث العلمية والعمل على نشرها.

٤-أهداف معرفية وتثقيفية: وهي للاطلاع والقراءة والتثقيف والترفيه واكتساب المعلومات.

٥-أهداف حضارية واجتماعية: كالعلوم التطبيقية والهندسية، والرياضيات والفلك والطب والكيمياء والصيدلة، أمّا الهدف الاجتماعي فيتمثل بممارسة الحياة الاجتماعية من قبل الناس على مستوى عالٍ من الرقي.

---

٥٩): ابن عذاري، البيان المغرب، ج٣، ص ٢٥٨ .

٦٠): المقري، نفع الطيب، ج٢، ص٩.

ثانياً: أنواع المكتبات:تتألف من مكتبات المساجد والمكتبات الخاصة والعامة، ومنها:

١-مكتبات المساجد:هو أول الأنواع نشأة؛لأن المسلمون يتخذون المسجد مكاناً للدراسة.

٢-المكتبات الخاصة: وهي تخصّ أفراداً معينين؛ فقد درج المسلمون على حب الكتب والاهتمام بجمعها وإنشاء مكتبات خاصة بهم للتباهي بها؛ وفي ذلك يقول المقري: وهم أشدّ الناس اعتناءً بالكتب[٦١].

وفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن كان يطلب من خازن الكتب بنسخ الكتب التي أدخلت إلى الأندلس؛ ومن ذلك نسخ كتاب «المصنف» لبقي بن مخلد[٦٢] ووضعه ضمن خزانته قائلاً: هذا كتاب لا تستغني خزانتنا عنه فانظر في نسخته [٦٣].

ثالثاً: المكتبات الأكاديمية: وهي المكتبات المخصصة للبحث؛ وقد بلغت أكثر من سبعين مكتبةً عامةً، ومنها:

١-دائرة المعارف القرن العشرون [٦٤].

٢-لمحات في المكتبة والبحث والمصادر؛ لمحمد عجاج الخطيب فيقول: كثرت المكتبات في الأندلس وبلغت نحو سبعين مكتبة أيام الخلافة سوى المكتبات الخاصة [٦٥].

٣-الكتب الإسلامية؛ لمحمد أمان فيذكر بأنّ: هناك ما يُقارب سبعين مكتبة عامة [٦٦].

دلالات واستنتاجات المبحث الأوّل:

تكشف النهضة الأدبية والفلسفية في الأندلس خلال عهد محمد بن عبد الرحمن الثاني عن وعي ثقافي مبكر بأهمية المعرفة بوصفها ركيزة من ركائز القوة الحضارية، لا نشاطًا نخبويًا معزولًا، ويُظهر اهتمام الدولة بالمكتبات والترجمة والتعليم أنّ الثقافة لم تكن هامشًا مكمّلًا للحكم، بل أداة استراتيجية لبناء مجتمع متعلّم وتعزيز الشرعية الحضارية للإمارة الأموية.

<u>وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:</u>

- رعاية الدولة للعلم والمكتبات تعبّر عن إدراك سياسي لوظيفة الثقافة في ترسيخ الاستقرار.

---

٦١): المقري؛ نفح الطيب؛ ج٢؛ ص ٩.

٦٢): بقي بن مخلد بن يزيد بن صالح بن معدان بن ربيعة القرشي الأندلسي؛ ولد في قرطبة عام ٢٠١هـ؛ قام برحلات علمية طويلة إلى المشرق الإسلامي بحثاً عن العلم حيث زار مصر والحجاز والشام والعراق؛ اشتهر بجمع الحديث وتدوينه ويُعدّ من كبار المحدثين في الأندلس؛ وله المسند الذي يُعتبر من أهم مصادر الحديث في الأندلس.
توفاه الله تعالى في قرطبة عام ٢٧٦هـ؛ تاركاً وراءه إرثاً علمياً كبيراً ساهم في إثراء المكتبة الإسلامية وتوجبه الأجيال اللاحقة من العلماء والطلاب.

٦٣): الحميدي؛ جذوة المقتبس؛ ص ١١.

٦٤): وجدي، محمد فريد: دائرة المعارف القرن العشرون؛ بيروت؛ دار الفكر؛ ١٩٧٩م؛ ج٨، ص ٦٢.

٦٥): الخطيب، محمد عجاج: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ ١٩٨٠م؛ ص ٤٠.

٦٦): محمد؛ محمد أمان: الكتب الإسلامية؛ ترجمة: سعيد الضبيان؛ مكتبة الملك فهد؛ الرياض؛ ١٩٩٠ م؛ ص ٦٦.

- تنـوّع أهـداف المكتبـات يعكـس شـمولية المـشروع الثقـافي (دينـي، علمـي، تربـوي، اجتماعـي).
- انتشـار المكتبـات العامـة والخاصـة يـدلّ عـلى تحـوّل المعرفـة إلى قيمـة اجتماعيـة ونخبوية في آنٍ معًـا.
- دعم الترجمة والنسخ يشي بانفتاح حضاري واعٍ، لا استهلاك معرفي عابر.

المبحث الثاني: طبقة المؤدبين.

وهـم الذيـن يعملـون عـلى تعليـم الناشـئة مـن الأندلسـيين، وكان عبـد الملـك بـن عثـمان بـن المثنـى القرطبـي مؤدبـاً لأولاد الأمـير محمـد بـن عبـد الرحمـن ومـن قبـل لأولاد والـده الأمـير عبد الرحمـن الأوسـط، مؤدبـاً يتقـاضى أجـراً، وكلـما بلـغ أحـد تلامذتـه مرحلـة الإتقـان والحـذق لمـا تعلمه،وهـذا الأجـر يسـمى جهـلاً [٦٧].

أمّـا بالنسـبة لأولاد العامـة، فـإنّ مراكـز تعليمهـم كانـت في المسـاجد أو دور معلمـين أنفسـهم [٦٨]، وأمّـا الأمـير محمـد بـن عبـد الرحمـن مُحبـاً للعلـوم، مؤثـراً لأهـل الحديـث [٦٩]، ومـن أبـرز المؤدبين:

أوّلاً: أبـو عبـد الرحمـن بقـي بـن مخلـد بـن يزيـد القرطبـي (٢٠١ هـ ـ ٢٧٦هـ):عـالم مفـسر وفقيـه مجتهـد، حافـظ محـدث، وصاحـب تصانيـف ومنهـا « المصنـف»، بـرع في التفسـير [٧٠]، فقـال الأمـير محمـد لخـازن الكتـب: « هـذا كتـاب لا تسـتغني خزانتنـا عنـه، فانظـر في نسْـخِهِ لنـا « [٧١]، وبعـد أن قـرأه الأمـير محمـد طلـب مـن هـذا الفقيـه نـشر علمـه فقـال لـه: أُنـشُرْ علمـكَ وارو مـا عنـدك مـن الحديـث واجلـس للنـاس حتـى ينتفعـوا بك.

ثانيـاً: الخشـني:هو الأديـب محمـد بـن عبـد السـلام الخشـني، أسيء القـول فيـه، فـإذا بالأمـير محمـد يطلـب مـن محمـد بـن حـارث متقلـد أحـكام السـوق بإحضـاره ومعرفـة مـا عنده وسـجنه، لكـن سرعـان مـا طالـب الأمـير محمـد بإطـلاق سراحـه مـن السـجن بعـد أن امـضى فيـه ثلاثـة أيـام، وأمـر بـأن يعمّـر مجلسـه وينـشر علمـه[٧٢].

ثالثـاً: أبـو عبيـدة القاسـم بـن سـلام الهـروي (١٠٤هـ - ٢٢٣هـ): لغـوي، فقيـه، ومحـدث، ولـد في هـراة [٧٣]، وتوفـاه اللـه في مكـة المكرمـة، وله:الغريـب المصنّـف، وغريـب الحديـث، وكتـاب الأمثـال [٧٤].

---

٦٧): ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج١، ص ٢٧٨.

٦٨): المصدر السابق، ج١، ص ٣٣٦.

٦٩): ابن حيان، المقتبس، ص ٢٤٥.

٧٠): ابن عذارى، البيان المغرب، ج٣، ص ١١٠.

٧١): ابن حزم، رسائل ابن حزم، ص ١٩٣.

٧٢): ابن حيان، المقتبس، ص ٢٥٢.

٧٣): مدينـة هَـرَاة تقـع في غـرب أفغانسـتان، وتُعتـبر واحـدة مـن أقـدم وأشـهر المـدن في البـلاد، وهـي عاصمـة ولايـة هـرات. تاريخيًـا، كانـت هـرات مركـزًا ثقافيًـا وتجاريًـا مهـمًا في المنطقـة، وتعـد اليـوم رابـع أكـبر مدينـة في أفغانسـتان مـن حيـث عـدد السـكان. تقـع هـرات بالقـرب مـن الحـدود الإيرانيـة، وتُعـرف بجمالهـا المعـماري الـذي يعكـس تأثـيرات مختلفة مـن الثقافـة الفارسـية والإسـلامية، مـن المعـالم البـارزة فيهـا مسـجد الجمعـة، وقلعـة هـرات التاريخيـة، والعديـد مـن المـدارس والمبـاني التاريخيـة الأخـرى.

٧٤): بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، ج١، ص ١١٤.

تُعتبر طبقة المؤدبين جزءًا مهمًا من المجتمع، فكانوا معلمين ومربين متخصصين في تعليم أبناء النبلاء والأمراء تولوا مسؤولية تثقيفهم وتربيتهم على الأخلاق الحميدة، إلى جانب تعليمهم العلوم الدينية واللغوية والأدبية، ودورهم يقوم على:

١-التعليم والتنشئة: تعليم الأطفال اللغة العربية، والفقه، والشعر، والتاريخ، والمهارات الأدبية والخطابية.

٢-التأديب الأخلاقي:توجيه الأطفال وتعليمهم الأخلاق الحميدة،وإعدادهم ليصبحوا قادة ومسؤولي المستقبل.

٣-المكانة الاجتماعية: تحظى طبقة المؤدبين بتقدير عالٍ من العائلات النبيلة والحاكمة، لأنّ دورهم حيوي في تكوين شخصية وتعليم أبناء الطبقات العليا في المجتمع.

٤-التأثير الثقافي: نشر وتعزيز الثقافة الإسلامية والعربية في الأندلس، وتشكيل النخبة المثقفة التي ساهمت في ازدهار الحضارة الأندلسية، وبفضل جهودهم شهدت الأندلس نهضة تعليمية وثقافية أثرت عل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في تلك الفترة.

دلالات واستنتاجات المبحث الثاني:

تكشف طبقة المؤدّبين في الأندلس عن وعيٍ مبكر بدور التعليم في صناعة النخب وضمان استمرارية الحكم والاستقرار الاجتماعي، فلم يكن المؤدّبون مجرّد معلمين، بل أدّوا وظيفة تربوية وثقافية وسياسية غير مباشرة، أسهمت في تشكيل ذهنية النخبة الحاكمة وبناء منظومة قيمية جامعة، انعكست آثارها على الحياة الفكرية والإدارية في الأندلس.

<u>وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:</u>

- التعليم في الأندلس كان منظّمًا ومؤسسيًا، ولم يقتصر على مبادرات فردية أو عفوية.
- رعاية الأمير للمؤدّبين والعلماء تعكس إدراك السلطة لدور المعرفة في تثبيت الحكم.
- طبقة المؤدّبين أسهمت في صناعة نخبة مثقفة قادت الحياة الفكرية والإدارية لاحقًا.
- الجمع بين التعليم والتأديب الأخلاقي يدلّ على رؤية شمولية للتربية، لا تقتصر على نقل المعرفة فقط.

المبحث الثالث: تكريم الأمير للعلماء والإنتاج الفكري والعلمي:

سادت نهضة ثقافية هائلة في البلاد، وذلك بفضل اهتمام الأمير محمد بالعلم والعلماء، ومن أبرز هذه العلوم:

أوّلاً: العلوم الدينية: اهتّم ولاة الأمر بالدين ورجاله بالعلوم الدينية،كالتفسير والحديث والفقه،فبرزت المؤلفات والمصنّفات الدينية، ومن أهمها:

١- التفسير: زادت الدراسة للقرآن الكريم،وتألّقت شخصيات علمية كثيرة، كالعلاّمة بقي الدين بن مخلد،أكبر المفسرين في الأندلس حيث ألّف مصنفاً قيماً في تفسير القرآن الكريم حتى قيل فيه بأنّه:لم يؤلّف في الإسلام مثله.. [٧٥].

٢- الحديث:وصفت الأندلس بأنّها دار الحديث ومعقل السنّة [٧٦]، وموطأ الإمام مالك هو مدار الدراسات المتصلة بعلم الحديث، وقد ظهر تأثير بقي الدين بن مخلد واضحاً وعمله جلياً حتى قيل فيه:وبقي علم بن مخلد يملأ الأندلس حديثاً ورواية [٧٧].

ثانياً: الأدب والنحو وعلوم اللغة: يحتّل الأدب والنحو واللغة مكانةً لا تقلّ أهميّةً عن العلوم الدينية، وقد زاد من انتشارها أفواج العلماء القادمين من خارج البلاد الذين أثروا في الحياة الفكرية، بالإضافة إلى رحلات العلماء إلى الشرق، ومن القادمين من المشرق زرياب المغني [٧٨]، حيث أسس المدرسة الأندلسية في الموسيقى والغناء، كما وبرز في الأدب عبد الملك بن حبيب [٧٩]، وفرج بن سلام القرطبي [٨٠]، فكان له الأثر في تعريف الأندلسيين على كتب الأدب الشرقية، كما وأدخل كتب الجاحظ وغيرها إلى الأندلس [٨١] أمّا في الشعر لمع يحي بن الحكم البكري الجياني [٨٢]، والمعروف بالغزال، كما وبرز عباس بن فرناس[٨٣]،الذي كان يُكرم

٧٥): الحميدي، جذوة المقتبس، ص ١٧٧.

٧٦): ابن حيان، المقتبس، ص ٢٤٦.

٧٧): ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج ١، ص ٩٢.

٧٨): زِرْياب:علي بن نافع، أبو الحسن، الملقب بزرياب، مولى المهدي العباسي: نابغة الموسيقى في زمنه،كان شاعرا مطبوعا، عالما ببعض الفنون من الطبيعي وغيره، عارفا بأحوال الملوك وسير الخلفاء ونوادر العلماء، اجتمعت فيه صفات الندماء، وكان حسن الصوت. وهو الّذي جعل العود في خمسة أوتار، وكانت أوتاره أربعة. أخذ الغناء ببغداد عن إسحاق الموصلي وغيره وغنى في صباه بين يدي هارون الرشيد. وسافر إلى الشام، ومنها إلى الأندلس وقد سبقته إليها شهرته، فركب عبد الرحمن ابن الحكم الأموي، بنفسه، لتلقيه. وجعل له في كل شهر مئتي دينار، واستغنى به عمن عداه من الندماء والمغنين، فأقام بقرطبة. وبها اخترع مضراب العود من قوادم النسر، وكانوا يصنعونه من الخشب. وتوفي بها سنة ٢٣٠ هـ.(خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، المتوفى ١٣٩٦هـ، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ج٥، ٢٠٠٢م، ص ٢٨).

٧٩):عبد الملك بن حبيب السلمي فقيه أهل الأندلس، تفقه في القديم بيحيى بن يحيى وعيسى بن دينار والحسين بن عاصم ثم رحل وهو فقيه عالم إلى المدينة فعرض كتبه على عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون وعلى مطرف وعبد الله بن نافع الزبيري وابن أبي أويس ثم رجع إلى الأندلس، وصنف كتباً سماها الواضحة، ومات وهو ابن ٥٣سنة.(إبراهيم بن علي الشيرازي، أبو إسحاق، المتوفى ٤٧٦هـ، طبقات الفقهاء، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ج١، ١٩٧٠م، ص ١٦٢.

٨٠):فَرَج بن سَلام: من أهْل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا بكر كان: مُعْتَنياً بالأخْبَار والأشْعَار والآداب، وكان يُطَبِّبَ ورَحَل إلى المشْرق، ودَخَل العِرَاق. فَلقِي عَمْرو ابن بَحِر الجاحظ؛ وأَخَذ منه: كتَاب البيان والتَّبيين، وأدْخَلَهَا الأندلُس رواية عنه (ابن الفرضي، تاريخ علَماء الأندلَس، ج١، ص ٣٩٣).

٨١): ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج١، ص ٣٥٠.

٨٢): يَحْيَى بن محمد بن يُوسُف الأشْعري: من أهْلِ قُرْطُبة؛ يُكنّى: أبا زَكرياء، ويُعرَف: بابن الجيّاني سَمِعَ بقُرطبَة: من مَسْلَمَة بن القاسِم، ومحمد بن مُعاوِية القُرشِيّ، ومحمد بن أحْمَد الخَرَّاز ونظرائهم. ورحلَ إلى المَشْرِق فسمعَ بمكّة: من أبي عبد الله البلخي كتاب: الضعفاء والمتروكين لأبي جعفر العقيلي، وسَمِعَ: من أبي يَعْقُوب الشّيباني، ومن الدّينَوري. وسمعَ بمصر كتاب: مسلم بن الحجاج المسند من أبي العلاء بن مَاهان، وسمع من عدة من المصريّين، وكانَ معه حظ من الفِقه، وعَقْدِ الوَثائِق، وكان حسن النّقل ظابِطاً توفاه الله سنة ٣٩٠هـ(ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج٢، ص ١٩٣).

٨٣): عباس بن فرناس، أبو القاسم: مخترع أندلسي، من أهل قرطبة، من موالي بني أمية، وبيته في برابر (تاكرنا) كان في عصر الخليفة عبد الرحمن الثاني ابن الحكم (في القرن التاسع للميلاد) وله أبيات في ابنه محمد بن عبد الرحمن (المتوفى

بجائـزة بعـد كل اخـتراع أو قصيـدة ينظمهـا [٨٤]. وبذلـك يمكـن القـول بـأن الأندلسـيين لم يبقـوا عالـة عـلى المـشرق، بـل انطلقـوا نحـو ميادين البحـث والتأليـف، فظهـرت المؤلفـات والتصانيـف القيمـة في ميـدان الأدب.

دلالات واستنتاجات المبحث الثالث:

تكشـف سياسـة الأمـير محمـد بـن عبـد الرحمـن الثـاني في تكريـم العلـماء وتشـجيع الإنتـاج الفكـري عـن وعـي عميـق بـدور المعرفـة في بنـاء الدولـة وترسـيخ مكانتهـا الحضاريـة، فلـم يكـن العلـم في عهـده نشـاطًا فرديًـا أو ترفًـا ثقافيًـا، بـل جـزءًا مـن مـشروع سـياسي–حضاري متكامـل، جعـل مـن الأندلـس مركـزًا علميًـا قـادرًا عـلى التفاعـل مـع المـشرق ثـم تجـاوز دور التلقّـي إلى الإبـداع والتأليـف.

وتتمثل أبرز دلالات هذا المبحث في الآتي:

- رعاية العلماء أسهمت في تحويل الأندلس إلى بيئة جاذبة للعلم والإنتاج الفكري.
- ازدهار العلوم الدينية يعكس مركزية الدين في الشرعية السياسية والثقافية للدولة.
- تطـوّر الأدب وعلـوم اللغـة يـدلّ عـلى انتقـال الأندلـس مـن مرحلـة التلقّـي إلى مرحلـة الإبـداع.
- تكريـم المبدعـين، كعبـاس بـن فرنـاس، يـشي بتقديـر الابتـكار والبحـث بوصفهـما رافعتين للتقـدّم الحضـاري.

الخاتمة:

تكشـف هـذه الدراسـة أنّ الحيـاة الاجتماعيّـة والعمرانيّـة والثقافيّـة في الأندلـس خـلال عهـد الأمـير محمـد بـن عبـد الرحمـن الثـاني شـكّلت منظومـة متكاملـة أسـهمت في ترسـيخ الاسـتقرار السـياسي وبنـاء الشرعيـة الأمويـة، فقـد تميّـز هـذا العهـد بقـدرة السـلطة عـلى إدارة التنـوّع الاجتماعـي والدينـي، وتوظيـف العمـران والمعرفـة أدواتٍ فاعلـة لضبـط المجتمـع وتعزيـز التماسـك الداخـلي، في سـياق اتّسـم بتحديـات داخليـة وخارجيـة معقّـدة.

وأظهـرت نتائـج البحـث أنّ الاسـتقرار الـذي عرفتـه الأندلـس لم يكـن نتيجـة غيـاب الاضطرابات، بـل ثمـرة سياسـات واعيـة هدفـت إلى احتـواء التمـرّدات، وتنظيـم المجـال الحـضري، ورعايـة العلـم، وتحويـل المـدن والمسـاجد والقصـور إلى رمـوز سـيادية تعكـس قـوة الدولـة وقدرتهـا عـلى

سـنة ٢٧٣ هـ؛ وكان فيلسـوفا شـاعرا، لـه علـم بالفلـك، واتهـم في عقيدتـه، وهـو أول مـن اسـتنبط في الأندلـس صناعـة الزجـاج مـن الحجـارة، وصنـع (الميقاتـة) لمعرفـة الأوقـات، ومثـل في بيتـه السـماء بنجومهـا وغيومهـا وبروقهـا ورعودهـا، وأراد تطيـير جثمانـه، فكسـا نفسـه الريـش، ومـدّ لـه جناحـين طـار بهـما في الجـو مسـافة بعيـدة، ثـم سـقط فتـأذى في ظهـره لأنـه لم يعمـل لـه ذنبـا، ولم يـدر أن الطائـر إنمـا يقـع عـلى زمكـه. فهـو أول طيـار اخـترق الجو(الـزركلي، الأعـلام، ج ٣، ص ٢٦٤).

٨٤): ابن حيان، المقتبس، ص ٢٧٩.

التخطيط طويل الأمد، وبذلك يمثّل عهد محمد بن عبد الرحمن الثاني مرحلة نضج للدولة الأندلسية، تتجلّى فيها العلاقة الوثيقة بين السياسة والعمران والمجتمع والثقافة في صناعة الحضارة واستدامتها.

أبرز النتائج:

1. أظهر الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني قدرة واضحة على إدارة التنوّع الاجتماعي والديني دون تحويله إلى عامل تفكّك داخلي.

2. شكّل العمران الديني والمدني والقصري أداة رمزية وسياسية لترسيخ هيبة الدولة الأموية واستقرارها.

3. أسهم التعايش الاجتماعي وتعدّد الطبقات في بناء مجتمع مرن قادر على استيعاب الاختلاف.

4. أدّت سياسات احتواء التمرّدات إلى الحفاظ على وحدة الأندلس دون القضاء الكامل على أسباب الاضطراب البنيوي.

5. لعبت المؤسسات التعليمية وطبقة المؤدّبين دورًا محوريًا في صناعة النخب وترسيخ القيم الثقافية.

6. مثّلت رعاية العلماء والإنتاج الفكري انتقال الأندلس من مرحلة التلقّي عن المشرق إلى الإبداع والتأليف.

7. تكاملت السياسة والعمران والثقافة بوصفها عناصر مترابطة في بناء الحضارة الأندلسية خلال هذه المرحلة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

١- ابن حزم، (أبو عبد الله علي بن أحمد، المتوفى ٤٥٦هـ) رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.

٢- ابن حزم،(أبو عبد الله علي أحمد، المتوفى ٤٥٦هـ)،جمهرة لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢م.

3-ابن حيان، (أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، المتوفى ٤٦٩هـ)، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق محمود مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣م.

٤- ابن الخطيب، (لسان الدين محمد بن عبد الله السّلْماني، المتوفى ٧٧٦ م)،أعمال الأعلام قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ١٩٥٦م.

٥- ابـن عبـد الحكـم، (أبـو القاسـم عبـد الرحمـن بـن عبـد اللـه بـن عبـد الحكـم، المتـوفى ١٨٧هـ)، الطبـخ في المغـرب والأندلـس، مجلـة معهـد الدراسـات الإسـلامية، مدريـد، ١٩٦١م.

٦- ابـن عبـد الحكـم (أبـو القاسـم عبـد الرحمـن بـن عبـد اللـه بـن عبـد الحكـم، المتـوفى ١٨٧هـ)، وصـف جديـد لقرطبـة الإسـلامية، قطعـة في جغرافيـة الأندلـس، معهـد الدراسـات الإسـلامية، مدريـد، ١٩٦٦م. ٧ -ابـن عبـدون، (عبـد المجيـد بـن عبـدون بـن عبـد اللـه، المتـوفى ٥٢٩هـ)،رسـالة القضـاء والحسـبة، دار الآفـاق العربيـة، القاهـرة، ١٩٥٥م.

٨- ابـن عـذارى، (أبـو العبـاس أحمـد بـن محمـد المراكـشي، المتـوفى ٦٩٥هـ)، البيـان المغرب في أخبـار الأندلـس والمغـرب، تحقيـق إحسـان عبـاس، دار الثقافة، بـيروت، د.ت.

٩- ابـن سـيدة،(أبو الحسـن عـلي إسـماعيل بـن سـيدة، المتـوفى ٤٥٨هـ)،المخصص،المكتـب التجـاري، بـيروت، د.ت.

١٠- إبراهيـم بـن عـلي الشـيرازي، أبـو إسـحاق، المتـوفى ٤٧٦هـ، طبقـات الفقهـاء، دار الرائـد العـربي، بـيروت، ١٩٧٠م.

١١- الحمـيري، (محمـد بـن عبـد المنعـم، المتـوفى ٧٢٧هـ)، الـروض المِعْطـار في خـير الأقطار، تحقيـق: إحسـانعباس، مؤسسـة نـاصر للثقافـة، القاهـرة، ١٩٨٠ م.

١٢- الخشـني، (أبـو عبـد اللـه محمـد بـن الحـارث، المتـوفى ٣٦١هـ)، قضـاة قرطبـة، تحقيـق: إبراهيـم الأبيـاري، دار الكتـاب اللبنـاني، بـيروت، ١٩٨٢م.

١٣-الذهبـي، (شـمس الديـن أبـو عبـد اللـه محمـد بـن أحمـد، المتـوفى ٧٤٨ هـ)، سـير أعـلام النبـلاء مؤسسـة الرسـالة، بـيروت، ١٩٨٥ م.

١٤- صاعـد الأندلـسي، (أبـو القاسـم صاعـد بـن أحمـد، المتـوفى ٤٦٤هـ)، طبقـات الأمـم، تحقيق:لويـس شـيخو اليسـوعي،مطبعة بـيروت، بـيروت، ١٩١٢م.

١٥- الطرطـوشي، (أبـو بكـر محمـد الوليـد ابـن محمـد ابـن خلـف الفهـري)، الحـوادث والبدع،تحقيـق: الطالبـي، مكتبـة تونـس، تونـس، ١٩٥٩م.

١٦- المراكـشي، (أبـو عبـد اللـه بـن محمـد بـن عبد الملـك، المتـوفى ٧٠٣هـ)، المعجـب في تلخيص أخبـار المغـرب مـن لـدن فتـح الأندلـس إلى آخـر عـصر الموحـدي، تحقيـق: محمـد العريـان، مطبعـة الاسـتقامة، القاهـرة، ١٩٤٩م.

١٧- المقـري، (شـهاب الديـن أبـو العبـاس أحمد بـن محمـد التّلمسْـاني، المتـوفى ١٠٤١هـ)، نفح الطيـب مـن غصـن الأندلـس الرطيـب وذكـر وزيرهـا لسـان الديـن بـن الخطيـب، تحقيـق: يوسـف عـلي الطويـل، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ١٩٩٥م.

١٨- الونشريـسي، (أحمـد بـن يحـي، المتـوفى ٩١٤هـ)، المعيار المعـرب والجامـع المغـرب لفتاوى علـماء أفريقيـة والأندلـس والمغـرب، دار الغـرب الإسـلامي، بـيروت، ١٩٨١م.

١٩- خـير الديـن بـن محمـود بـن محمـد بـن عـلي الـزركلي، المتـوفى ١٣٩٦هـ، الأعـلام، دار العلـم للملايـين، بـيروت، ٢٠٠٢م.

ثانياً: المراجع:

1-الألوسي، حكمة علي: فصول في الأدب الأندلسي، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧١م.

٢-أرسلان، شكيب: تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وإيطاليا والجزائر البحر المتوسط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت..

٣- إيكر، هيذر. الخلفاء والملوك: الفن وتأثير إسبانيا الإسلامية. معهد شيكاغو للفنون الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤م.

٤- بدر، أحمد: دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها من الفتح حتى سقوط الخلافة، ١٩٧٢دار أطلس للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٧٢م .

٥- بيرس، هنري: الشعر الأندلسي في عصر ملوك الطوائف، ترجمة: أحمد تركي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.

٦- الخطيب، محمد: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

٧- رابيرا، خوليان:المكتبات وهواة الكتب في اسبانيا الإسلامية، اسبانيا، مقال بمجلة معهد المخطوطات العربية،١٩٨٥م.

٨- سالم، عبد العزيز: المساجد والقصور في الأندلس، دار المعرف، القاهرة، ١٩٥٨م.

٩- عاشور، سعيد: الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، الكويت، ١٩٨٠ م.

١٠- العبادي، أحمد مختار: الإسلام في أرض الأندلس، مجلة عالم الفكر، الكويت، ١٩٧٩م.

١١-عبد البديع، أحمد لطفي: الإسلام في إسبانيا، سلسلة المكتبة التاريخية، القاهرة، ١٩٥٨م.

١٢- الكزبري،سلمى الحفار،إسبانيا أصوات وأصداء عربية،مجلة العربي،الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٣-لطفي عبد البديع، أحمد: الإسلام في الأندلس، سلسلة المكتبة التاريخية، القاهرة، ١٩٥٨م.

١٤- لوبون،غوستاف: حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م.

١٥- محمد، أمان: الكتب الإسلامية، ترجمة: سعيد الضبيان، مكتبة الملك فهد، الرياض، ١٩٩٠ م.

١٦- وجدي، محمد فريد: دائرة المعارف القرن العشرون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.

جَرْس الحروف بين الفكرة الصّوتيّة والملامح التّمييزيّة

أ.د. ندى محمّد مرعشلي

Nada.merashly66@gmail.com

الملخص

نظريّة الملامح التّمييزيّة هي إطار تحليليّ هدفه وصف وفهم الأصوات اللّغويّة، وتحليلها إلى مكوّنات صغرى تشكّل سمات صوتيّة تحدّد طبيعة الصّوت وتميّزه عن غيره من الأصوات. لم يكن ياكبسون أوّل من تكلّم عن هذه النّظريّة، ولكنّه كان الأوّل بتسميتها؛ أمّا عربيًّا، فلم تكن الدّراسات الصّوتيّة بعيدة عن هذا المضمار، إذ عُرفت الدّراسات الصّوتيّة منذ السّنة الهجريّة الثّانية لدى المسلمين، حين دعوا إلى حفظ القرآن من التّحريف، فابتدعوا ما يُسمّى بعلم التّجويد الّذي بُنيَ على تحديدين «مخارج الحروف» و «صفات الحروف». تنوّعت الصّفات الصّوتيّة واشتهرت بتقابلاتها، فالجهر ضدّ الهمس، والاستعلاء ضدّ الاستفال؛ والشّفهيّ ما يُنطق بالشّفه، والحلقيّ ما يُنطق من الحلق. اِهتمّت النّظريّة العربيّة بما يُسمّى «جرس الحروف»؛ والجرس هو الأثر المباشر الّذي تتركه هذه الحروف في المكان الّذي ترد فيه؛ ويكفي أن تُقارن نظريّة الملامح التّمييزيّة بجرس الحروف ليتبيّن أنّ الأوّل يهتم بفهم الأصوات، والثّاني يهتم بالأثر الصّوتيّ والمعنويّ للحروف وكيفيّة تمييزها. وفي أثناء هذه الدّراسات برزت إشكاليّة صوتيّة من نوع تساؤليّ آخر حول الصّوت (الفونيم) والحرف (غرافيم)، وأيّهما أكثر خدمةً لكلٍّ من مفهوم الملامح التّمييزيّة والجرس. أمّا الجواب فقد ظلّ محمَّلاً بالاحتمالات والشّكوك، خاصّةً عربيًّا مع عدم استعمال مصطلح فونيم إلّا حديثًا، وافتقار الدّراسات العربيّة الحديثة إلى تبرير وجود مثل هذا المصطلح. أمّا المدارس الصّوتيّة الحديثة، فقد نفى بعضها وجود الفونيم أصلاً، بينما اعتمده آخرون بشكل قطعيّ، كما برزت بعض الأصوات الّتي تجمع بينهما.

الكلمات المفتاحيّة: الملامح التّمييزيّة – صفات الحروف – الجرس الصّوتيّ – الفونيم – الغرافيم.

Abstract

The theory of distinctive features is an analytical framework aimed at describing and understanding speech sounds, analyzing them into smaller components that constitute phonetic features, defining the nature of the sound and distinguishing it from other sounds. Jakobson was not the first to discuss this theory, but he was the first to name it. In the Arab world, phonetics was not far removed from this field, as it was known to Muslims as early as the second year of the Hijra, when they called for the preservation of the Quran from distortion. They developed what is known as the science of Tajweed, which is based on two definitions: "the points of articulation of letters" and "the characteristics of letters." Phonetic characteristics varied and became known for their contrasts: voicing versus voicelessness, elevation versus lowering; labial sounds are those pronounced with the lips, and pharyngeal sounds are those pronounced with the throat. Arabic phonetics theory has focused on what is called the "sound of letters." Sound refers to the direct effect these letters have in the context where they occur. A comparison between the theory of distinctive features and the theory of letter sound reveals that the former focuses on understanding sounds, while the latter focuses on the phonetic and semantic impact of letters and how to distinguish them. During these studies, another phonological problem arose concerning the phoneme and the grapheme, and which is more conducive to understanding the concepts of distinctive features and sound. The answer has remained fraught with possibilities and doubts, especially in Arabic, given the relatively recent use of the term "phoneme" and the lack of justification for its existence in modern Arabic studies. Some modern phonetic schools have denied the existence of the phoneme altogether, while others have adopted it definitively, and some sounds

sounds have emerged that combine elements of both.

Key Words: Distinctive Features – Characteristics of letters – Sound of letters – Phoneme – Grapheme.

«الأصـوات اللّغويّـة، في الحقيقـة، دوالّ طُرحـت جانبًـا بتعمـد، لأنّ هـؤلاء اللّغويّـين لم يكونـوا يعنـون، مطلقًـا، بالوظيفـة اللّغويّـة للأصـوات، بـل كانوا يعنـون بالأصـوات في حـدّ ذاتها.»(الصّوت والمعنـى، ٢٠١٩، ص ٣٤).

المقدّمة:

يتعيّن جديد هذا البحث في دراسة الفونيم جسديًّا وتجريديًّا وملمحيًّا؛ وتحديد هوّيّته من خلال إبراز خصائصه ومكوّناته واختلافاته، بإظهار مفهوم الصّوت على أنّه جسد يحلّ فيه الفونيم في ظروف بنيويّة ووظيفيّة معيّنة؛ وتقديم الجرس الصّوتيّ على أنّه طابعٌ فيزيائيٌّ يميّز الأصوات سماعيًّا لفهم وإبراز مفهوم التّجريد في الفكرة الصّوتيّة، تمهيدًا لتحديد المبدأ المجرّد للصّوت ووظيفته داخل النّظام اللّغويّ، وتوضيح العلاقة بين مفهوم الحرف ومفهوم الفونيم الّتي ظلّت ملتبسة في معظم الدّراسات السّابقة. ويتجلّى الهدف من بحثي هذا في توضيح خصائص الفونيم البنيويّة والتّجريديّة والسّمعيّة لتحديد الفرق بينه وبين الحرف. فالفونيم وحدة لغويّة وظيفيّة له مكوّنات بنيويّة، ويملك جوهرًا مجرّدًا يحدّد وظيفة الصّوت، وله طابع سمعيّ ذو خصائص فيزيائيّة؛ فالرّبط بين مكوّنات الفونيم وجسده يوسّع التحليل الصّوتيّ من المستوى البنيويّ إلى المستوى الإدراكيّ؛ على أن تكون الغاية المرجوّة من هذا الهدف اشتمال هذا البحث على الخصائص البنيويّة والإدراكيّة للفونيم والحرف معًا. إلّا أنّ هذا البحث اصطدم بإشكاليّة فهم البِنية الصّوتيّة وكيفيّة عملها، وفق التّمييز الحاصل بين (الصّوت والمعنى)، و(الفكرة الصّوتيّة والفونيم)، و(الملامح التّمييزيّة وجرس الحروف)، وأيضًا وفق الاختلاف الحاصل بين (الفونيم والحرف). ففهم العلاقة بين الصّوت والمعنى من خلال تحليل عناصره الأكوستيكيّة، والفيزيولوجيّة، والسّيكولوجيّة، يحتاج إلى دراسة البنية الصّوتيّة الّتي تصلح أن تكون قاعدة للانطلاق في تطوير أنظمة التّعرّف إلى الكلام وتوليده. والسّؤال الرّئيسيّ في هذا البحث نشأ عن مستويات التّحليل الذّهنيّ والبنيويّ ومستوى الإدراك، وهو كالآتي:

كيف يُدرس الفونيم بين مفاهيم الملامح التّمييزيّة والفكرة الصّوتيّة والجرس الصّوتيّ؟ وهل يمكن لمستويات التّحليل الصّوتيّ والفونولوجيّ تعليل العلاقة القائمة بين الفونيم وبين هذه المفاهيم الثّلاث؟

تولّد عن هذا السّؤال أسئلة ثانويّة تتعلّق مباشرةً بالإجابة عن السّؤال الإشكاليّ الكبير، وهي كالآتي:

أللجرس الصّوتيّ تأثير في تحديد الملامح التمييزية للفونيم والفكرة الصوتيّة؟

كيف يتحوّل الملمح التّمييزيّ من خاصّيّة لغويّة مجرّدة إلى تجربة سمعيّة تؤسّس لتمييز الفونيمات وإدراكها؟

أيمكن للحرف ان يكون له أيّ دور في تشابك هذه المستويات الثّلاث وتضافرها لإظهار الصّوت اللّغويّ كما نسمعه؟

ولإيجاد الجواب المناسب لهذا السّؤال الإشكاليّ، وضعت عدّة توقّعات دوّنت فيها بعض التّوقّعات؛ مثل:

• أفترض أنّ الجرس الصّوتيّ هو ما يعطي أيّ دراسة فونيميّة عمقًا صوتيًّا واضحًا وحقيقيًّا.

• أُؤيِّدُ النّظريّة الإدركيّة في أنّ الجرس الصّوتيّ هو مظهر إدراكيّ تتجسّد من خلاله الملامح التّمييزيّة في أذن المتلقّي.

• أرجّح وجهة النّظر القائلة إنّ الجرس الصّوتيّ له موقعٌ وسطٌ بين الفكرة الصّوتيّة بوصفها تمثيلاً ذهنيًّا، والبنية الفونولوجيّة بوصفها نظامًا تجريديًّا.

• ظنّي أنّ التّحليل الّذي يجمع بين الملمح التّمييزيّ والفكرة الصّوتيّة والجرس يربط بين التّجريد البنيويّ (التّمثيل الذّهنيّ) و (الإدراك السّمعيّ الفيزيائيّ).

• أعتقد أنّ الحرف يملك دورًا غير مباشر في تشابك الملامح التّمييزيّة مع الفكرة الصّوتيّة والجرس لإظهار الصّوت اللّغويّ؛ من خلال مساعدته الذّهن على إدراك الصّوت ككيان لغويّ ثابت.

مدوّنة البحث: كتاب ياكبسون Jakobson(١٨٩٦-١٩٨٢م) «الصّوت والمعنى»(٢٠١٩).

أوّلًا: قرن ياكبسون في دراساته اللّغويّة بين الجانب الصّوتي الفونولوجيّPhonology والجانب الدّلاليّ Semantic، بهدف اكتشاف الوظيفة الّتي تكتنف العلاقة بينهما، وعمل على اكتشاف البنية الصّوتيّة للّغة معتقدًا أنّها تحمل معانٍ دلاليّة تترابط داخليًّا، مثل: تضمين (إدغار آلان بو Edgar Allan Poe) الصّوت الأخير أو الصّامت (r) في قصيدته المشهورة «الغراب The Raven» لأنّه أكثر قابليّة على التكرار؛ فيصرّح بأنّ لفظة «أبدًا Nevermore» في شعر (بو) تحقّق تباينًا في أنواعها الصّوتيّة، مثل التّرخيم Modulation، والنّبر Stress، والإيقاع Cadence؛ وهذه التباينات تسمح للقيمة العاطفيّة للكلمة بأن تكون متنوّعة كمًّا وكيفًا، وتسمح لكلّ إشارة لفظيّة بأن تشكّل تأليفًا Combination من الصّوت والمعنى (الدّال Signifier) و(المدلول Signified) وهذا يعني أنّ كلّ متتالية للأصوات تؤدّي وظيفتها بوصفها (حمّالة للمعنى).(ياكبسون، ١٩٩٤، ص ٣٠ - ٣١). هذه اللّفظة بأصواتها القليلة غنيّة في مضمونها الدّلاليّ، إذ تعلن نفيًا للمستقبل، نفيًا وإلى الأبد». فالصّوت والمعنى (الدّال والمدلول) يتجسّدان بالسّمات المميّزة، كتلك الّتي في الجدول أدناه:

الجهر	الهمس	اِنسدادي	اِحتكاكي	ذولقي	غنّة[1]
Sonore	Sourde	Occlusive	Fricative	Apicale	Nasale
الإعلان	الخفوت	اِنحباس الهواء	اِمتداد الصّوت	سرعة النّطق بالصّوت	الصّوت الخيشوميّ

١ وتبقى الغنّة من الصّفات الّتي تختصّ بحرفين اثنين لا ثالث لهما في جميع لغات العالم، وهما (ن - n) و (م -m)، وتُعدّ من أقوى الصّفات لتأثيرها في غيرها من الأصوات المجاورة لها.

ثانيًا: جعل ياكبسون للنّظام الصّوتي دورًا فعّالاً في تمييز المعنى، بدءًا من تنظيم الفونيمات في اللّغة وتوزيعها في كلمات أو جمل. وتُعدّ الوظيفة الشّعريّة Poetic Function عند ياكبسون من أهم الأساليب الصّوتيّة استثمارًا للتّكرار الصّوتي، والتجانس، والإيقاع، وهو ما يجعل من هذه الأساليب أساسًا في تشكيل المعنى وتعزيز مستواه، **إذ يصبح الشّكل الصّوتيّ للرّسالة يوازي أهمّيّة المحتوى**، بتوجيه التّركيز إلى الخصائص الصّوتيّة في العلامة اللّغويّة؛ ويتحدّد الهدف المباشر من الفعل النّطقي لدى ياكبسون في الظّاهرة الأكوستيكيّة Acoustic لا الحركيّة Motor؛ «يكون الجانب الأكوستيكي ذا دلالة بينذاتيّة In-tersubjective واجتماعيّة، في حين تكون الظّواهر الحركيّة، أو بتعبير آخر، فعاليّات الجهاز النّطقيّ هي مجرّد متطلّب فسلجي للظّواهر الأكوستيكيّة»(ص ٣٤).

ثالثًا: أعطى ياكبسون للعلائق التّضاديّة Oppositional Relationships أهمّيّة كبرى في تحديد المعنى، إذ تعمل الفونيمات من خلال مجموعة من التمييزات الثّنائيّة المتباينة، مثل: (مهموس # مجهور – شفاهي # أسنانيّ) والّتي يستحيل اجتماعها وضدّها في الموقع نفسه، ولكن يمكن أن تتقابلا، نحو: تقابل (الباء) مع (الرّاء) في كلمة: (بر). كتاب ياكبسون في الصّوت والمعنى دعا إلى فهم اللّغة نظامًا متكاملاً يتفاعل فيه الجانب الصّوتيّ والدّلاليّ **بشكل حيويّ ومستمرّ**؛ كما أكّد على الدّور الفاعل للصّوت في تشكيل المعنى وتعزيزه خاصّة في الاستخدامات الشّعريّة.

تأطير نظريّ: (الدّراسات السّابقة)

يقوم الأساس الفكريّ لمفهوم الملامح التّمييزيّة على مجموعة نظريّات تجعل منه مصطلحًا قابلاً للتّطبيق باستناده إلى موضوع صوتيّ – لسانيّ مرتبط بعلم الفونولوجيا (علم وظائف الأصوات). إنّ وضوح هذا الارتباط الصّوتيّ-اللّسانيّ يتجلّى في هذا البحث من خلال النّظريّات العلميّة والدّراسات السّابقة والنّقاشات المتمثّل معظمها في هذه الكتب:

كتاب: «نحوُ الصّوت ونحوُ المعنى» لنعيم عَلويّة، بيروت: المركز الثّقافي العربي، طبعة أولى، ١٩٩٢.

يحتوي على معلومات حول الأصوات وكيفيّة تشكيلها للعلامات اللّغويّة الفرديّة، ومن ثمّ تحويلها إلى علامة لغويّة عامّة تولّد صورًا وأحاسيس مشتركة بين أبناء الجماعة. من أهمّ مقاصد الكتاب التّجربة الصّوتيّة وحركتها تجاه الحروف الّتي ينغم بنغمها ويصبح مركزًا فلكيًّا لها، تتحرّك في مداره كلّما تحرّكت في الذّهن. ويُعدّ كتابًا مهمًّا لمن يريد إقامة مقارنة بين معنى الحرف ومعنى الفونيم.

كتاب: «علم الأصوات» لبرتيل مالمبرغ، ترجمة: عبد الصّبور شاهين، مصر: مكتبة الشّباب، لا.ط، لا. سنة.

يمتاز بمنهجيّته في شرح مراحل إنتاج الأصوات ووظائفها وطريقة تمثّلاتها في اللّغات؛ ويقدّم عرضًا شاملاً لعلم الأصوات من الجانبين الفزيولوجيّ (التّشكيليّ) والوظيفيّ (الفونولوجيّ)، و يتطرّق لعلم الأصوات السّمعي مبيّنًا أثر المحيط الصّوتي في إدراك المتكلّم والسّامع. يعرض الكتاب للمستوى الفونولوجيّ الّذي ينقل الصّوت من حدث فيزيائيّ إلى وحدة لغويّة تشمل مفهوم الفونيم وتميّزه عن الصّوت الفعليّ (الصّوت المتحقّق/ الألوفون). هو دراسة متكاملة للصّوت الإنسانيّ من الأصل الفيزيائيّ إلى طريقة التشكّل الّتي تعمل كوحدة منظّمة تحمل المعنى داخل اللّغة. ويُعدّ مرجعًا مفيدًا لكلّ المهتمّين بالمسار اللّغويّ-الصّوتيّ، خصوصًا الطّبقات الّتي يتألف منها الصّوت.

كتاب: Prelininaries to Speech Anlysis: The Distinctive Features and their correlates 1952))؛ لرومان ياكبسون، وغونار فانك، وموريس هاليه، المعهد التّقنيّ، كامبردج.

يحوي الكتاب الكثير من الأمثلة والمقارنات الّتي تثبت أنّ كلّ فونيم يحمل ملامح تمييزيّة، يتمّ من خلالها تحليل الأصوات إلى سمات صوتيّة أساسيّة يتغيّر المعنى بتغيّرها؛ والجديد في هذا الكتاب أنّه جعل الملامح وحدات أساسيّة، فالصّوت لم يعد وحدة غير قابلة للتّحليل، بل أصبح حزمة Features. هذه النّظريّة فصلت بين الوصف الفيزيائيّ والوظيفة اللّغويّة، وأسّست لعلم الفونولوجيا الحديث مع تشومسكي وهاليه. ويُعدّ مطلبًا أساسيًّا لكلّ من أراد التّزوّد بمعلومات إضافيّة ومفصّلة عن علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا).

كتاب: Sound Patterns in Language. Linguistic Society of America. (1925). Vol.1.

لإدوارد سابير.

قدّم سابير Sapir(١٨٨٤-١٩٣٩) في هذا الكتاب لمحة عن الطّبيعة البنيويّة للأصوات اللّغويّة، نافيًا عنها أن تكون مجرّد وحدات فيزيائيّة، بل أنماط نفسيّة ووظيفيّة تُبنى من داخل نظام اللّغة «الطرق الميكانيكيّة وغيرها من الطرق المنفصلة لدراسة العناصر الصّوتيّة للكلام ذات قيمة كبيرة بالتّأكيد، ولكنّها أحيانًا يكون لها تأثير غير مرغوب فيه يتمثّل في حجب الحقائق الأساسيّة لعلم نفس الكلام والصّوت.»(سابير، ١٩٢٥، ص ٣٩). فطرح أفكارًا شكّلت الأساس لظهور علم الفونولوجيا البنيويّة، ومن أهمّها: أنّ الفونيم وحدة إدراكيّة في ذهن المتكلّم تعمل داخل شبكة من العلائق وتختلف من لغة إلى أخرى وفق النّظام البنائيّ القائم لكلّ لغة(ص ٣٩-٤٠). كما طرح فكرة التّنوّع الثّقافيّ وعلاقته بالتّنظيم الدّاخليّ والمنطقيّ للصّوت الّذي تتشكّل قيمته من الاختلاف وليس من ماهيّته. وتبرز أهمّيّة محتوى هذا الكتاب بالملمح النّفسيّ للكلام والصّوت.

كتـاب: Principles of Phonology, The Center for Reasherch in Languages and Linguis-tics ، (١٩٦٢) لتروبتسـكوي وترجمـة كريسـتيان بالتاكـس، جامعـة كاليفورنيـا.

في هـذا الكتـاب فـرّق تروبتسـكوي(....) بـين دراسـة الخصائـص المادّيّـة للأصـوات (الفونتيـكا Phonetic) بوصفهـا ظواهـر فيزيائيّـة، ودراسـة الوظيفـة التّنظيميّـة للأصـوات داخـل اللّغـة (الفونولوجيـا Phonology) بوصفهـا وحـدات وظيفيّـة تميّـز المعنـى؛ «الفونيـمات هـي العلامـات المميّـزة لتكوينـات الكلـمات»(ص ٣٥). ويُعـدّ هـذا الكتـاب هـو البنـاء الأوّل لعلـم الفونولوجيـا الحديـث. ويتضمّـن أنّ الفونيـم وحـدة تجريديّـة قـادرة عـلى إحـداث فـرق في المعنـى ويضـمّ مجموعـة مـن الأصـوات المتقاربـة (الألوفونـات)، كـما للطّبيعـة الفونيميّـة الموجـودة داخـل شـبكة مـن العلائـق الثّنائيّـة والمحايـدة والتّكامليّـة. ويتميّـز الكتـاب بوضـع أنمـاط للتّقابـلات الصّوتيّـة، مثـل: التّعـارض بـين صـوتي ch وk مميّـز في stechen/stecken.(ص ٣٥)؛ ويُعـدّ هـذا الكتـاب اِنطلاقـةً لنظريّـة الملامـح التّمييزيّـة الحديثـة.

المبحث الأوّل – مفاهيم عامّة في الصّوت والمعنى:

١ - **الفكـرة الصّوتيّـة[٢] Phonetic Idea**: هـي خاصّيّـة صوتيّـة أساسـيّة أو (سِـمة) تقـاربُ في مفهومهـا (الملامـح التّمييزيّـة) عنـد ياكبسـون، اِنطلاقًـا مـن مبـدأ أنّ كلّ صـوت لغـويّ (فونيـم) يُبنـى عـلى «فكـرة صوتيّـة» تحكمـه؛ نحـو: فكـرة الجهـر (اِهتـزاز الوتريـن الصّوتيّـين)، وفكـرة الأنفيّـة (مـرور الهـواء مـن أقـصى الأنـف)، وفكـرة التّفخيـم (اِرتفـاع أقـصى اللّسـان إلى الحنـك الأعـلى). فالفكـرة الصّوتيّـة هـي المبـدأ الّـذي يحـدّد ماهيّـة الصّـوت ووظيفتـه ويميّـزه عـن غـيره. الفكـرة الصّوتيّـة عنـد ياكبسـون هـي (معنـى صـوتيّ) يدفـع مجموعـة مـن الأصـوات عـلى أن تـؤدّي وظيفـة واحـدة؛ نحـو: (الأصـوات الفخمـة تعتمـد عـلى فكـرة اِرتفـاع أقـصى اللّسـان إلى الحنـك الأعـلى)، و(الأصـوات المطبقـة تعتمـد عـلى فكـرة اِرتفـاع مجمـع اللّسـان إلى الحنـك الأعـلى)؛ فتجريـد هـذه الفكـرة أسـهم في فهـم التّوزيـع الصّـوتيّ؛ وقـد عمـد الأصواتيّـون العـرب مـن أمثـال اِبـن جنّـي(... – ٣٩٢هــ) والخليـل بـن أحمـد الفراهيدي(١٠٠هــ - ١٧٠/١٧٣هــ) إلى تجريـد المبـدأ الّـذي يخلـق الصّـوت ويميّـزه، فـكان الخليـل يبحـث عـن الفكـرة الّتـي يقـوم عليهـا الصّـوت، كقولـه: «فالعـين والحـاء والخـاء والغـين حلقيّـة، لأنّ مبـدأ مـن الحلـق، والقـاف والـكاف لهويّتـان، لأنّ مبدأهـما مـن اللّهـاة، والجيـم والشّـين والضّـاد شـجريّة، لأنّ مبدأهـا مـن شـجر الفم»(الفراهيـدي، ٢٠٠٧، ص ٥٨، ج١). فالفكـرة الصّوتيّـة هـي الجوهـر الفونولوجـيّ الّـذي يحـدّد طبيعـة الصّـوت ووظيفتـه، وهـي العمـود الفقـريّ للصّـوت عنـد الخليـل بـن أحمـد الفراهيـدي.

٢ – **الملامـح التّمييزيّـة Distinctive Features**:هـي سـمات صوتيّـة يتكـوّن منهـا كلّ صـوت

٢ الفكـرة الصّوتيّـة هـي تجريـد المبـدأ الّـذي يخلـق الصّـوت ويميّـزه. وأوّل مـن جـرّد فكـرة المخـرج والصّفـة بوصفهـما المبـدأ الّـذي يقـوم عليـه الصّـوت ويحـدّد ماهيّتـه هـو الخليـل بـن أحمـد الفراهيـدي في كتابـه العـين(٢٠٠٧).

في اللّغة (فونيم)، وتستخدم لتمييزه عن غيره. هي خاصّيّة صوتيّة مجرّدة، إذا تغيّرت تغيّر معنى الكلمة[٣]. وتكون الملامح التّمييزيّة:

- نطقيّة، مثل: /ق/ + مجهور، /ك/ - مجهور؛ فالفرق بين هذين الفونيمين لا يتعلّق بطريقة النّطق، ولكن بميزة الجهر الّتي غيّرت المعنى، مثل: (قلب # كلب).
- مكانيّة، مثل: توجيه عضو اللّسان إلى أدنى الحلق (خ،غ)، أو إلى وسط الحلق (ج)، أو إلى طرف اللّسان مع اللّثة (د).
- صائتيّة، مثل: الحركات الثّلاث في العربيّة، (مفتوح – نصف مفتوح) – (مغلق – نصف مغلق) – (متوسّط) – (مركزي).
- إدراكيّة، مثل: صوتٌ حادّ (س، ص، ز)، أو مغلّظ (اللّام المفخّمة)، أو متفشّي (ش).

الملامح التّمييزيّة وحدات صوتيّة مجرّدة لها وظيفة لغويّة يُبنى منها الفونيم.

٣ – الجرس الصّوتيّ Timbre[٤]:

ليس هناك تشابه بين الفكرة الصّوتيّة والجرس الصّوتيّ، ولكن تجمع بينهما الخصائص الدّاخليّة للصّوت إذ يسعى كلّ منهما إلى تحديد ماهيّة الصّوت من الدّاخل؛ فالفكرة الصّوتيّة هي خاصّيّة نطقيّة، أمّا الجرس الصّوتي فهو خاصّيّة سمعيّة؛ فمعرفة هويّة الصّوت تعتمد على الفكرة الصّوتيّة أوّلاً، (مجهور، مهموس، مطبق)، والجرس الصّوتيّ ثانيًا الّذي يُظهر الطّابع السّمعيّ للصّوت (النّبرة)، أو الاختلافات الدّقيقة الّتي تميّز بين الألوان الصّوتيّة؛ فعلى سبيل المثال: يمكن تمييز صوت آلة كهربائيّة لنشر الخشب عن منشار تقليديّ، حتّى لو كانت الخشبة المنشورة نفسها؛ فالجرس سيكون مختلفًا. فالفكرة الصّوتيّة والجرس الصّوتيّ يقومان على مبدأ الاختلاف؛ إذ لا يمكن معرفة جرس الصّوت إلّا عند مقارنته بغيره، ولن تُفهم الفكرة الصّوتيّة (مثل الهمس) إلّا بمقارنتها بضدّها (الجهر). فالعلاقة الّتي تجمع بين الفكرة الصّوتيّة والجرس أنّ كلًّا منهما ذو خاصّيّة:

- مميّزة للصّوت.
- تحدّد ماهيّة الصّوت من الدّاخل.
- تقوم على مبدأ المقارنة.

---

٣ يرى ياكبسون وهاليه وفانت أنّ الفونيم ليس وحدة بدائيّة مجرّدة، بل يتكوّن من مجموعة من الخصائص الصّوتيّة الجوهريّة أسموها الملامح التّمييزيّة، وهي الّتي تحدّد الفرق بين الأصوات، وهي العناصر الّتي يتكوّن منها الفونيم(Jakobson, Fant, Halle، ١٩٥٢، الفصل الأوّل The Concept of the distinctive features).

٤ **الجرس:**

- لغةً «الجَرْسُ بفتح الجيم وكسرها الصّوت؛ يُقال: سمعتُ جَرْسَ الطّير، إذا سمعت صوت مناقيرها على شيءٍ تأكله.»(الرّازي، ١٩٩٥، ص ٤٢).
- اِصطلاحًا: «فرقٌ يظهر بين صوتين قد يتّفقان في الدّرجة والعلوّ، ولكنّهما يختلفان في المصدر الّذي أحدثهما، وعن طريق الجَرْس، يمكن أن نفرّق بين صوتٍ وآخر»(الخولي، ص ٥٥).

- تكشف هويّة الصّوت.

الفكرة الصّوتيّة ذات وظيفة لغويّة تجريديّة، والجرس ذو طابعٍ سمعيّ فيزيائيّ.

٤ – الفونيم Phoneme[٥]: تحتاج دراسة الفونيم إلى تعيين الطّابع الصّوتي للفونيم من خلال تحديد الجرس الصّوتيّ (الجانب السّمعيّ-الفيزيائيّ)، ومن ثمّ الانتقال بالتّحليل إلى تتبّع الفكرة الصّوتيّة (التّجريديّة)، ومن ثمّ تحديد الملامح التّمييزيّة (التّحليل البنيويّ).

٤-١ التّجريد في الفونيم: يعني أنّ الفونيم موجود في ذهن المتكلّم في صورة معيّنة هي سبب إدراك متكلّم اللّغة الأصليّ للصّوت من بين عدّة أصوات مشابهة له أثناء انخراطه في سياقات مختلفة. ويمكن شرح فكرة التّجريد في الفونيم في الأمثلة أدناه:

- الكلمتان العربيّتان:»صرخ» و «شرخ»؛ فالفارق بين معنى الكلمتين سببه التباين الكبير بين صوتي (ص/ش)، ويعود هذا التّباين إلى مخرج كلٍّ منهما في النّطق، وتميّز كلٍّ منهما بصفات مختلفة عن الآخر. فكلّ صوت في اللّغة يتميّز بنقطة انطلاق معيّنة داخل الفم والحلق تحدّد مكانه بين الأصوات؛ فصوت الصّاد (طرف- لسانيّ صاعد مطبق)، وصوت الشّين (طرف – لساني متدلٍّ منفتح)؛ هذا التّقابل في المخارج والأصوات يتبعه اختلاف في المعاني يُسمّى تمييزًا أو تغييرًا.

- علامة الجمع والإفراد في الإنكليزيّة، والّذي يتعلّق بشكل مباشر بالتّأثير الفيزيائيّ والسّمعيّ لصفتي الجهر والهمس، نحو:

Kids : (S) علامة الجمع (تلفظ Z). لأنّها جاورت فونيمًا يملك سمة الجهر (d).

Caps: (S) علامة الجمع (تلفظ S). لأنّها جاورت فونيمًا يملك سمة الهمس (p).

يتبيّن أنّ التّنويع الحاصل بين S و Z لا يؤثّر في المعنى، لأنه مجرّد صورة صوتيّة للفونيم موجودة في الذّهن يتخيّلها متكلّم اللّغة الأصليّ، ولا يُقصد به الاختلاف الصّوتيّ الفعليّ الفيزيائيّ (المسموع)، نحو: (دم) و (فم).

هناك ثلاث وجهات نظر للفونيم

---

٥ **الفونيم:**

- عند باي ليس مجرّد صوت، بل هو علم Phonemics "يعالج الخصائص الصّوتيّة الوثيقة الصّلة بلغة معيّنة من وجهة نظر إحساس المتكلّمين»(باي، ١٩٩٨، ص ٨٨).
- عند تروبتسكوي Trubetskoy(١٩٦٢): «الفونيمات وحدات بناء تُركّب منها الكلمات، بل إنّ كلّ كلمة هي كيان صوتيّ أو جوهر (Gestelt)، يتعرّف إليه السّامع، كما يتعرّف إلى أحد المعارف في الشّارع من مظهره الكامل.»(ص ٣٥).

- عند ياكبسون «يحتلّ مكانًا مختلفًا تمامًا عن كلّ القيم اللغويّة الأخرى.»(ياكبسون، ص ٨٨).
- عند دي سوسير هو فعاليّة صوتيّة «لا يصحّ استخدامها إلّا عند الحديث عن الكلمة المنطوق بها، أي عند إخراج الصّورة الدّاخليّة إلى الواقع في الحديث.»(دي سوسير، ١٩٨٥، ص ٥٧).

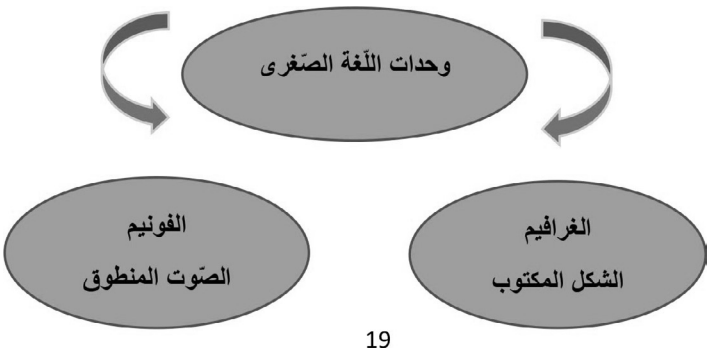

19

٥ – الألوفون Allophone:

الألوفون ليس صوتًا للفونيم، بل تجلّيًا لصوت الفونيم حين يُنطق بعدّة أشكال للصّوت؛ على سبيل المثال باللغة الإنكليزيّة:

T(h)ime – tea

هناك تنوّع بنطق حرف ال (t)؛ فالأوّل يخرج منفوثًا أي مع همس، والثّاني صلبًا أي بدون همس؛ ويمكن ملاحظة حرف ال (h) في Time فال (t) هنا منفوثة، أمّا في tea فهي شديدة؛ هل يمكن أن نعدّ التّاء الأولى فونيمًا والثّانية فونيمًا آخر؟ بالتّأكيد لا؛ فوفقًا للسّياق الصّوتيّ يتغيّر نطق الفونيم، وينتج عن هذا التّغير تجلّيات للفونيم تسمّى (ألوفون). فالفرق النّطقيّ لا يغيّر الفونيم (t) في كلا الكلمتين، فهو نفسه في time وtea؛ «يتيح لنا التّفريق بين الوحدات الصّوتيّة (الفونيمات وتنوّعاتها الألوفونات) التحقّق من مستويين في الإظهار الصوتي:

أ – مستوى التّلفّظ، أو ما يُعرف تقليديًّا بالمستوى التّجريديّ (الفونتيكيّ).
ب – مستوى التّغاير أو التّضاد، (مستوى النّظام الصّوتيّ لقوانين اللّفظ الفونيميّ).»(سانفورد، ٢٠١٠، ص١٧).

٦ – المقطع Syllable:

المقطع: هو وحدة صوتيّة أكبر من الفونيم، تتكوّن من نواة صوتيّة (صائتيّة) محاطة بصوامت. مثال المقطع بالإنكليزيّة: /hunter/ = [hətər] = /hə̃ tər/ هذه الكلمة مؤلّفة من مقطعين. ويمكن التّمثيل للمقطع العربيّ، نحو: /كَتَبَ/ = ك – َ ت – َ ب – َ بثلاثة مقاطع: /ك – َ / ت – َ / ب – َ / . هناك علاقة بين المقطع والجرس الصّوتيّ والملامح التّمييزيّة والفونيم، وتتمثّل بالعلائق التّركيبيّة-الوظيفيّة الّتي تتدرّج من الأصغر إلى الأكبر. فالملامح لا تعمل منفردة داخل السلسلة الكلاميّة، بل تتوزّع داخل بنية المقطع، نحو صفة الجهر الّتي تؤثّر في ثقل المقطع، نحو: /ق – َ ط – َ ع – َ/، فالقاف والطّاء مقطعان صوتيّان ثقيلان سمعيًّا. أمّا الفونيم، فهو وحدة مجرّدة لا تظهر خارج البنية المقطعيّة. المقطع هو إطار زمنيّ تتحقّق فيه

الملامح والفونيمات. المقطع يضمّ الفونيم وليس العكس ووظيفته تنظيم السلسلة الصّوتيّة زمنيًّا وإيقاعيًّا من خلال تحديد مواقع النّبر، والثّقل والخفّة، والمدّ والاختزال، ولديه القدرة على تقييد توزيع الملامح التّمييزيّة فيسمح بظهور بعضها على بعض. أمّا الجرس فيتعلّق بالمقطع من خلال نمط مقطعي متكرّر يشكّل عمليّة بنائه. «كلّ الوسائل الصّوتيّة للّغة التعبيريّة متّصلة مباشرة بالانفعال التّعبيري أو الرّغبة.»(الصّوت والمعنى، ص ٩٢).

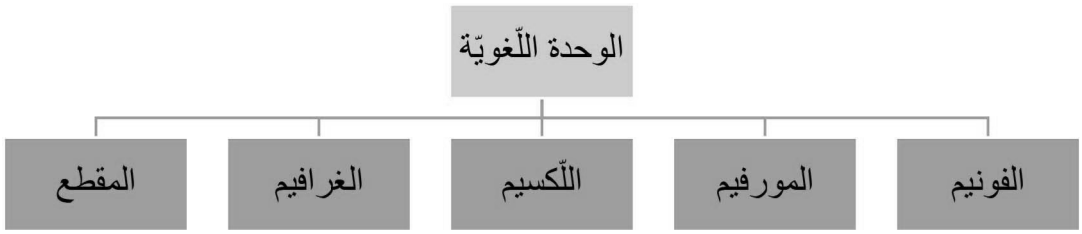

ملاحظة: هذه الوحدات كلّها لغويّة، ولكنّ الفونيم هو أصغرها، أي يشكّل الفونيم أدنى مستوى صوتيّ لغويّ.

٧ – الغرافيم [6]Grapheme: أصغر وحدة كتابيّة[٧] تقابل الفونيم في النّظام الكتابيّ، وتعني الحرف بالعربيّة، وهو رمز مكتوب يمثّل وحدة أساسيّة في الأبجدية المستخدمة لتمثيل أيّ لغة منطوقة.

- **ماهيّة الحرف:** (تمثيليّة)، تمثّل أصواتًا محدّدة في الكلمات المكتوبة، مثل الحروف العربيّة (ض)، (د)، (ف). وتتكوّن الأبجديّة في اللّغة العربيّة من ٢٨ حرفًا أساسيًّا يمثّل تباينًا ظاهرًا بين ما يُنطق وما يُسمع، وما يُرمز إليه بشكل من الأشكال وما يُكتب. فالحرف الكتابيّ هو ما يمثّل الصّوت من خلال وحدة مكتوبة، كما في كلمة (قلم) الأحرف المكتوبة مرئيّة، تمكن قراءتها وكتابتها.
- **وظيفته:** تتحدّد وظيفة الحرف باستخدامه في تدوين اللّغات صوتيًّا ومعجميًّا؛ فاللغة أقدم من الكتابة؛ «ليست الكتابة من جوهر اللّغة؛ اللغة أقدم من الكتابة، والكتابة عرض.»(فريحة، ١٩٨١، ص ٥٣).
- **تحليله اللّغويّ:** لا بدّ من التّمييز بين مفهومين أساسيّين كثيرًا ما يتمّ الخلط بينهما، وهما: «الوحدة الصّوتيّة/ الفونيم Phoneme» و«الحرف الكتابيّ/ الغرافيم Graph-eme». فالأوّل يتعلّق بأصغر الوحدات الصّوتيّة للّغة، والثّاني يتعلّق بالوحدة الكتابية. وعلى الرّغم من الرّابط القويّ بينهما صوتيًّا وكتابيًّا، إلّا أنّهما ليسا على مستوى التّحليل اللّغويّ

٦ **الغرافيم:** «رمز كتابي يرمز في العادة لفونيم. وهو رمز مجرّد يتحقّق في عدّة أشكال يدعى كلّ منها ألوغرافًا. والعلاقة بين ألوغرافات الغرافيم الواحد علاقة توزيع تكامليّ أو تغيّر حرّ. فالحرف (ص) مثلاً يُكتب في نهاية الكلمة منفردًا، (ـص) متّصلاً في بداية الكلمة، ويُكتب (ـصـ) متّصلاً في وسط الكلمة، ويُكتب (صـ) متّصلاً في نهاية الكلمة. كلّ شكل من أشكال (ص) يُدعى ألوغرافًا. والعلاقة بين الألوغراف والغرافيم مثل العلاقة بين الألوفون والفونيم.»(الخولي، ١٩٨٢، ص ١٢١).

٧ **الوحدة الكتابيّة:** أبرز العلماء البنيويّين الّذين أسهموا في تطوير مفهوم الوحدة الكتابيّة Grapheme بلومفيلد في اللّسانيّات الأميركيّة؛ ومن ثمّ تشومسكي وهاليه حين ربطوا بين الصّوت والكتابة. يمكن تصنيف هذا المصطلح كمصطلح نظريّ وُجد لتحديد العلاقة الّتي تجمع بين الرّمز (الشّكل) ومعناه (الصّوت).

نفسه. فإن كان الفونيم يمثّل **وحدة صوتيّة مجرّدة ومميّزة**، فالغرافيم **ذو قيمة تمييزيّة خالصة، ولكنّها سلبيّة.**(دي سوسير، ١٩٨٥، ص ٩٧).

- **تمثيله المزدوج:** الغرافيم أصغر وحدة كتابيّة في نظام الكتابة، ويمكن أن يمثّل صوتًا أو أكثر في بعض اللّغات، كالإنكليزيّة؛ وذلك بجمع فونيم أو أكثر في غرافيم واحد، مثال:

الكلمة بالإنكليزيّة	الغرافيم (الرّمز الكتابيّ)	الفونيم (الصّوت)
Share	غرافيم واحد «sh» s-h-a-r-e	/ʃ/ɛə/r
Bike	b-i-k-e	b/ai/k
Philosophy	غرافيم واحد لصوت «ph» p-h-i-l-o-s-o-p-h-y	f/ə'/l/ɒ/s/ə/f/i

٧-١ الفرق بين الغرافيم والصّوت: يمكن تحديد الفرق بين والصوت، بأنّ الكتابة هي وسيلة لتدوين الحرف، بينما النّطق وسيلة لتحديد الصّورة السّمعيّة للحرف؛ فالحرف المكتوب يُدرك بالعين، بينما الصّوت المنطوق يُدرك بالسّمع؛ عدا عن أنّ تمثيل الحروف كتابيًّا يختلف من لغة إلى أخرى؛ نحو: /د/، /ك/، /ر/ - /r/, /k/, /d/ ؛ والمكتوب مُثبت في الفقرات والنّصوص والكلمات، بينما المنطوق كائنٌ في الكلام؛ للكتابة نظامان عند دي سوسير: (صوريّ) و(صوتيّ)؛ فالنّظام الصّوريّ ككتابة الصّيني الّذي يستبدل في ذهنه الكلمة المنطوقة بالكلمة المكتوبة. أمّا النّظام الصّوتيّ، فيدلّ إلى دراسة تطوّر الأصوات؛ والفونتيكا[٨] علم يحلّل الأحداث والتغيّرات ويتحرّك من خلال الزّمن (علم تاريخيّ). أمّا علم الفونولوجيا فيقع خارج الزّمن لأنّ عمليّة النّطق لا تتغيّر أبدًا.(دي سوسير، ص ٤٣). وهذا الأمر يقِرّ بأنّ هاتين الدّراستين لا يمكن أن تتقابلا، لأنّ آليّة النّطق تظلّ على حالة واحدة لا تتغيّر.

يرى فريحة أنّ اللّغة «أكثر من فونيمات»(ص ٥٥)؛ وهذا يعني أنّها ليست أيضًا رموزًا كتابيّة، فالإنسان حين يتكلّم لا يتفوّه بسلسلة من كلمات على وتيرة واحدة خالية من الأحاسيس، والكلام ليس ترددًا لأصوات لا حياة لها، بل إنّ الإنسان يشكّل، بما يُضفيه على اللّغة، مسحة من تأثير السّحر والجمال. ويستشهد على ذلك بأنّ الشّاعرَ حين ينظمُ قصيدة ويتلوها على الحاضرين، لن تكون بذات مستوى الإحساس والعاطفة حين يتلوها غيره(ص ٥٥-٥٦)؛ إذًا، الفارق في هذا الأمر هوالعنصر الإنسانيّ وليست اللغة، وهذا يعني أنّ اللّغة دائمًا تتخطّى بما يُضفيه عليها الإنسان شقّيها الصّوتيّ والكتابيّ.

كما أنّ عدم وجود تطابق بين عدد الأحرف وعدد الأصوات، خاصّةً في لغات مثل الإنكليزيّة، نحو: «f» في الّتي تُلفظ صوتًا واحدًا وتُكتب صوتان «ph» في كلمات مثل: «Phi-losophy» و«Photo» يؤكّد فرضيّة انتماء الفونيم إلى المستوى الصّوتيّ phonology بتمثيله

٨ الفونتيك: علم من أساس اللّغة. أمّا الفونولوجيّ، فهو علم مساعد يختصّ بالكلام فقط.(دي سوسير، ص ٥١).

وحدة صوتيّة يتمثّل الفونيم الواحد فيها بأكثر من طريقة كتابيّة[٩]؛ وأنّ الحرف ينتمي إلى المستوى الكتابيّ Graphology، بتمثيله وحدة منظورة للمكتوب.

الفونيم إذًا، تصوّر ذهنيّ للصّوت (مجرّد)؛ والحرف، تجسيد ماديّ لهذا التّصوّر أي (مجسّد). يمكن توضيح هذه المسألة بالآتي:

- إنّ الحرف يستوعب أكثر من فونيم في هذا المثال: (فـ ـَ / فـ ـُ / فـ ـِ)؛ فحرف الفاء يمثّل نفسه ويمثّل الحركة الّتي يحملها (التشكيل: فتحة، ضمّة، كسرة)، وبما أنّ الحركة هي فونيم خالص كونها تغيّر المعنى، فإنّ كلّ حرف محرّك يمثّل صورته المجرّدة + الحركة.
- إنّ الصّوت، بما يملك من ملامح تمييزيّة، يمثّل صورة ذهنيّة للفونيم. أمّا الحرف، بما يملك من أشكال رمزيّة، فيمثّل جسد الفونيم أو صورته الّتي تمثّلت في الذهن.

أمثلة:

<u>أوّلًا - في اللغة العربيّة</u>: يمثّل الحرف الواحد (الرّمز المكتوب) «ج»- «ك» - «ي» **فونيمًا واحدًا** هو /ʒ/ - /k/- /J/. يمكن أن يستخدم حرف واحد من هذه الحروف لتمثيل أكثر من فونيم عند تشكيل الحرف، نحو الكاف/k/ في (كَسَرَ) و(كُبِتَ)، و(كِرام)؛ فكلّها تمثّل بـ /k/.

يقول العلاّمة شهاب الدّين الطّيّبي (... – ٩٦٩هـ):

إذِ الحروفُ إنْ تكنْ محرّكهْ ... يشرَكُها مخرَجُ أصلِ الحرَكهْ

أي مخرجُ الواوِ ومخرجُ الألِف ... والياءُ في مخْرجِها الّذي عُرِف

[الطّيّبي، ص ٣١]

والمعنى أنّ «الحرف المتحرّك يعمل في نطقه مخرجان في وقتٍ زمنيٍّ واحد، مخرج الحرف المنطوق، ومخرج حرف المدّ المجانس للحركة المنطوقة»(مرعشلي، ٢٠٢١، ص ٣٢). وهذا يعني أنّ صورة الفونيم في العربيّة تخرج مزدوجة في وقتٍ واحد، صورة الفونيم الأوّل متزامنًا نطقه مع صورة الفونيم الثّاني؛ وهذه ميزة في الفونيمات العربيّة أن يخرج صوتان يتمثّلان بشكل تصاعديّ لا خطوطيّ، أي لا زمن بينهما، والأهمّ لا يمكن أن ننظر إليهما كـ (مقطع كتابي).

<u>ثانيًا - في اللّغة الإنكليزيّة</u>: يوجد نوع مختلف بين عدد الفونيمات وعدد الحروف؛ نحو: تمثيل المقطع الكتابي «ph» بالفونيم /f/. من أجل ذلك، يُحتاج إلى التّفريق بين مفهوم الفونيم والحرف في كلّ من «علم اللّغة»، و«نظريّات تعلّم اللّغة»، و«علوم الأصوات» بشقّيها الفونتيكيّ والفونولوجيّ، و«معالجة اللّغة الطّبيعيّة NLP»؛ فمن خلال التقدّم في دراسات علم اللّغة، وبالأخصّ «علم الأصوات Phonetics» وعلم «الفونولوجيا Phonology» أصبح

٩ بعض اللّغات مرّت بتغيّرات صوتيّة كبيرة ولم تواكبها الكتابة بشكل كامل.

بالإمكان وصف ما يُسمّى «Sound Structure» أو البِنية الصّوتيّة[١٠].

٧-٢ قيمة الغرافيم السّلبيّة والإيجابيّة: يرى دي سوسير(١٩٨٥) أنّ كلًّا من الفونيم والغرافيم يدخلان ضمن النّظام الإشاريّ، بوصفهما كيانات تمييزيّة سلبيّة وإيجابيّة. فالحروف لها **قيمة تمييزيّة خالصة ولكنّها سلبيّة**؛ أي إذا ما كتب الشّخص الغرافيم نفسه بتنوّع في الطّرائق، فلن تختلط هذه الإشارة مع الغرافيمات الأخرى نظرًا لوجود نظام محدّد للغرافيمات ينظّم كلّ حرف. أمّا **القيمة المميّزة والإيجابيّة** فتكون في الدّلالة الرّئيسيّة لكلّ غرافيم.(دي سوسير، ص ٩٧).

ملاحظة: كلٌّ من الغرافيم والفونيم يتعلّقان بالصّوت من ناحية؛ فالأوّل يمثّل **شكل** الصّوت المكتوب أي (يُكتب)، والثّاني يمثّل الصّوت **المنطوق** نفسه أي (يُسمع)؛ فالغرافيم مسؤول عن تغيير شكل الكلمة، بينما الفونيم مسؤول عن تغيير معنى الكلمة؛ نحو:

الفونيمان /b/ و /p/ في: pit # bit (مختلفان) فالأوّل يعني (حفرة) والثّاني يعني (قليلًا).

الغرافيمان /f/ و /ph/ في: /physics/ˈ[fɪzɪks] # /far/~[fɑːr]~[مختلفان ولكن يستندان إلى الفونيم عينه (f).

مقاربة مفهومي الوحدة الصّوتيّة والوحدة الكتابيّة

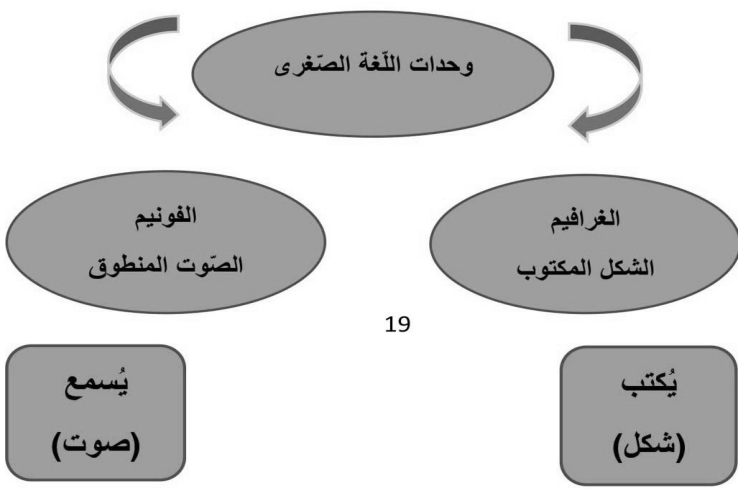

٧-٣ إدراكه بالحواس: (الفونيم والدّال والصّورة الصّوتيّة عند سوسير)

في كتابه «علم اللّغة العام»(١٩٨٥) حدّد دي سوسير(١٨٥٧-١٩١٣) مكوّنات العلامة اللّغويّة وهي، الدّال: (الصّوت/الإشارة) والمدلول: (المعنى). فوجد أنّ الصّوت هو وسيلة الفكر، وأن لا وجود له بعيدًا عنه، لأنّ الصّوت وحدة مركّبة من نطق وسمع، يرتبط بفكرة

١٠ اِستخدم هذا المصطلح كلّ من تروبتسكوي Trubetzkoy في كتابه «مبادئ الفونولوجيا» في العام ١٩٣٩.

ليكـون وحـدة فزيولوجيّة-سـيكولوجيّة (وظيفيّة-نفسـيّة) مركّبـة.(دي سوسـير، ص ٢٦). وبشـكل ضمنـيّ فـرّق دي سوسـير بـين الفونيـم والحـرف؛ «اللّغـة ذخـيرة مـن الصّـور الصّوتيّـة، والكتابـة هـي هيئـة هـذه الصّـور الّتـي تُـدرك بالحـواس»(ص ٣٤)؛ ورأى أنّ أصـوات اللّغـة عُرضـة لتغيـيرات تحـدث أثنـاء الـكلام لهـا تأثـير عميـق في مسـتقبل اللغـة نفسـها مفسّرًا سـبب تغيـير نطـق بعـض الكلـمات بـأنّ اللّغـة لهـا **تقليـد شـفهيّ ثابت محـدّد مسـتقلّ عـن الكتابـة، ولكـنّ تأثير الكتابـة يحجـب عنّـا رؤيـة ذلـك**؛ فيـصرّح أنّ اللّغويّـين الأوائـل خلطـوا بـين اللّغـة والكتابـة كـما فعـل علـماء الإنسـانيّات قبلهـم[١١]. أمّـا الإشـارة اللغويّـة، فهـي كيـان سـيكولوجيّ لـه جانبـان يمكـن التعبـير عنهـما بالرّسـم الآتي(ص ٨٥):

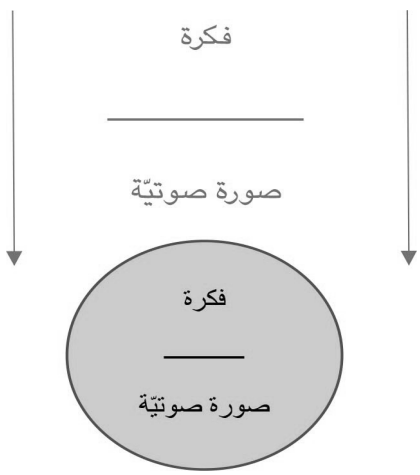

لصـورة الصّوتيّـة عنـد دي سوسـير لا تعـبّر عـن الفونيـم ولكـن عـن **اللّغـة**؛ «هـي التّعبيرالمثـاليّ الطبيعـيّ للكلمـة بكونهـا حقيقـة لغويّـة تقـع خـارج اسـتعمالها في الـكلام.»(دي سوسـير، ص ٨٦). الصّـورة الصّوتيّـة تتعلّـق باللغـة، وتحديـدًا بالـدّال. أمّـا نظـير الفونيـم فهـو **الـكلام**؛ أو (المدلـول)، إذ يمثّـل خاصّيّـة صوتيّـة؛ «إنّ الصّـورة المكتوبـة graphicimage تـؤدّي وظيفـة دالّ، ويـؤدّي الفونيـم وظيفـة مدلـول للصّـورة المكتوبـة.»(ص ٩٧).

٨ - علاقة الجرس الصّوتيّ بالوحدة اللّغويّة[١٢]:

١١ «إنّ اللغـة هـي النظـام الوحيـد الـذي يتكـوّن مـن عنـاصر هـي دوال إلا أنهـا في الوقـت نفسـه لا تـدل عـلى شيء، وهكـذا يكـون الفونيـم هـو العنـصر المميـز للغـة.»(دي سوسـير، ص ٩٩).

١٢ الوحـدة اللّغويّـة Linguistic Unit: في معجـم المـورد «Unit: واحـد؛ مجموعـة متكاملـة؛ وحـدة. Unite: يوحّـد؛ يُلصِـق؛ يُلحِـم؛ يربـط؛ يجمـع (في الوقـت نفسـه) صفـة أو أكثر.»(البعلبـكي، ١٩٩٦، ص ١٠١٢). تُعَـدُّ الفونيـمات وحـداتٍ لغويـة (في المرتبـة الصّوتيّـة)، والصّرفيـات (في المرتبـة الصّرفيّـة)، والجمـل (في المرتبـة العباراتيّـة). تُعـرَّف كلّ وحـدة لغويّـة بعلائقهـا مـع الوحـدات اللغويّـة الأخـرى في نظـامٍ مُعـيّنٍ؛ وبالتـالي، تُعـرَّف بمكانتهـا أو موقعهـا في هـذا النّظـام.»(Dubois, 2012, P.499).
تختلـف وجهـات النّظـر حـول تعريـف الوحـدة اللّغويّة/الدّلاليّـة؛ «فمنهـم مـن قـال: إنّهـا الصّغـرى للمعنـى. ومنهـم مـن قـال: إنّهـا تجمـع مـن الملامـح التّمييزيّـة (...) ومنهـم مـن قـال: إنّهـا أصغـر وحـدة في بنيـة الكلمـة تحمـل معنـىً أو تـؤدّي وظيفـة نحويّة.»(عبـد النـاصر. الواسـع، ٢٠١٩، ص ٦٢).

الجـرس هـو السّـمة الإدراكيّـة لـكلّ وحـدة لغويّـة، فالجـرس هـو وجـه سـمعيّ يجعـل المتلقّـي يشـعر بـأنّ هـذا الصّـوت هـو /ف/ وليـس /ب/ حتّـى لـو لم يكـن قـادرًا عـلى تحليـل الخصائـص الفيزيائيّـة؛ فـأيّ تغيـير كبـير في الجـرس يـؤدّي إلى تبـدّل الفونيـم (أي تخطّـى حـدود الجـرس المقبـول في اللّغـة) مثـلاً: الأجنبـيّ حـين ينطـق العـين أو الخـاء فيولّـد تلوينًـا صوتيًّـا آخـر. إنّ أيّ عنـصر مـن عنـاصر اللّغـة يمكـن تحليلـه ووصفـه كجـزء مـن نظـام أكـبر يُسـمّى «الوحـدة اللغويّـة»، وهـي متعلّقـة بالفونيـم كـما يتعلّـق الـكلّ بالجـزء؛ فالوحـدة اللّغويّـة هـي كلّ والفونيـم جـزء منهـا، بـل أصغرهـا صوتيًّـا ووظيفيًّـا.

٨-١ تمييز الجرس للوحدات اللّغويّة المتقاربة:

هـذا الجـدول يبـيّن كيـف أنّ الجـرس هـو الّـذي يرفـع الالتبـاس ويجعـل لـكلّ وحـدة لغويّـة شـخصيّة صوتيّـة مميّـزة، مثـال:

الفونيم	الخاصّيّة البنيويّة	الخاصّيّة الإدراكيّة (جرس)[١٣]
/ظ/ - /ذ/	الإطباق/الانفتاح	اِمتلاء الرّنين في /ظ/
/ط/ - /ت/	الاستعلاء/الاستفال	"فخامة" صوت الطّاء مقابلةً بالتّاء
/ض/ - / ل/	الاستطالة	زنة اِحتكاك مختلفة

وعـلى هـذا، فـإنّ الجَـرْس الموسـيقيّ هـو: «النّغمـة الموسـيقيّة والأثـر النّفـسيّ الّـذي يحـدث للمـرء حـين سـماعه الخطـاب، أو الحديث»(شـوك، ١٩٩٨، ص ٣٢٠، ع ١٢). وقـد قسّـم (شـوك) كلـمات القـرآن ذات الجَـرْس المتصاعـد القـويّ إلى (مجـرّدة) و(زائـدة)، ليبـيّن كيـف أنّ اسـتثمار القـرآن لجَـرْس الحـروف يشـدّ الانتبـاه ويلفـت الأنظـار(ص ٣٢٩)؛ وهـذه بعـض الأمثلـة مـن القـرآن:

كلمات مجرّدة ذات جرس متصاعد	كلمات زائدة اكتسبت قوّة في الجَرْس
الزّبانية	أغطش
مؤصدة	اِنفطرت
جابوا الصّخرَ بالواد	اِنشقّت
صببنا الماء صبًّا	أقبره
كشطت	اِنتثرت
سجّيل	أماته
أحقابًا	أنشره

١٣ **الجَـرْسُ Mélodie:** «لحـن الجملـة؛ يُشـير عمومًـا إلى التّنويعـات الموسـيقيّة للـكلام الّتـي تتفـاوت أهمّيتهـا حسـب اللّغـات (...) حسـب بعـض اللّسـانيّين يمكـن للحـن الجملـة أن يكـون **دالاً وقابـلاً للتّحليـل إلى وحـدات متتابعـة**. في بعـض اللّغـات الإفريقيّـة والآسـيويّة تكـون التّنويعـات اللّحنيّـة تمييزيّـة بحقّ»(مونـان، ٢٠١٢، ص ٤٧٠).

إنّ كلّ سلسلة نطقيّة تتميّز بأشكال تتبع السّياق الصّوتيّ المحيط بها. فتنوّع هذه الأشكال يسيرُ وفق تشكّل الوحدات الصّوتيّة؛ فإمّا أن تكون في الصّوت (جرس الصّوت)، أو في المقطع، أو في الكلمة، أو في الفقرة والنّصّ؛ فإن كان للصّوت الواحد أشكالٌ عدّة فهو (ألوفون Allophone)؛ وإن كان لكلّ صوت شكلٌ مختلف فهو (فونيم Phoneme)؛ ويمكن التّمثيل لذلك بإعطاء مثالٍ عن حرف اللاّم بالعربيّة /ل/، إذ يمكن ملاحظة أشكال صوتيّة متنوّعة له، نحو صوت اللاّم في كلمة (لَبِسَ) وفي كلمة (اَللّه) بالعربيّة؛ فيُلاحظ أنّ الثّانية يرافقها تفخيم في جرس الصّوت، أمّا الأولى فتُنطق مع جرسٍ رقيق لطيف؛ إلاّ أنّ جرس الحرف لا يغيّر المعنى مهما بلغت قوّته، ولكنّه يؤثّر في وقع الكلمة لناحية إحداث أثر سمعيّ جماليّ – اِنطباعيّ أو نقديّ؛ وهذا التّحليل يخرج كلّيًّا عن النّمط التّحليليّ في علم الأصوات؛ فعند إعادة النّظر في الاختلاف السّمعيّ بين نطق اللام في الفعل (لَبِسَ) ونطقها في اِسم الجلالة (اَللّه) يمكن إيعاز هذا التّغيير إلى الأصوات المجاورة، كما يمكن الجزم بأنّ كلا النّطقين يعودان لفونيم واحد هو اللاّم، وأنّ الاختلاف السّمعي بينهما يُسمّى (ألوفون).

المبحث الثّاني – موقع الفونيم في النّظريّة الصّوتيّة:

تدور النّظريّة الصّوتيّة، بقسميها الفونتيكيّ والفونولوجيّ على مفهوم الفونيم في طبقاته، وتدرّجه البنيويّ والوظيفيّ، ومراحله التّحليليّة.

القسم الأوّل – طبقات فهم الصّوت اللّغويّ:

هناك طبقتان للصّوت (فيزيائيّة) و (فونولوجيّة) تتشكّل فيهما هذه الخاصّيّات الثلاث:

طبقة الملامح التّمييزيّة	طبقة الفكرة الصّوتيّة	طبقة الجرس الصّوتيّ

١ – طبقة الملامح التّمييزيّة: تتشكّل الملامح التّمييزيّة في الطّبقة الفونولوجيّة (الوظيفيّة/ التّجريديّة) من الصّوت، ولا علاقة للطّبقة الفيزيائيّة في تشكّل تلك الملامح؛ فالوظائف التّجريديّة تُعيد تنظيم الخصائص الفيزيائيّة إلى سمات ثنائيّة مجرّدة؛ مثل: (مجهور، خيشوميّ، اِستمراريّ، اِنحباسيّ...). الملامح التّمييزيّة ليست خاصّيات صوتيّة فيزيائيّة، بل وحدات فونولوجيّة تجريديّة تُسقط على المادّة الصّوتيّة وظيفة دلاليّة، فتبني الفونيم، وتميّز المعنى، وتفسّر التّقابلات بين (ب) الشّفهيّ و (م) الشّفهيّ.

٢ – طبقة الفكرة الصّوتيّة: تتعلّق الفكرة الصّوتيّة بخصائص التّردّد الصّوتيّ، مثل: الشّدّة، طيف الصّوت، المدّة؛ هي المادّة الخام الّتي تشكّل الملامح التّمييزيّة. ويمكن التّفريق بينهما بأنّ الأولى ترمّز الاهتزاز الفيزيائيّ في الوترين الصّوتيّين فونولوجيًّا إلى (مجهور)؛ بينما الفكرة الصّوتيّة ترمّز الرّنين الفيزيائيّ في الأنف إلى (أنفيّ أو خيشوميّ).

٣ – طبقة الجرس الصّوتيّ: يشكّل الجرس الصّوتيّ الطّبقة الإدراكيّة الملموسة للصّوت؛ ومن دونها يصعب اكتشاف الطّبقة التّجريديّة البنيويّة (الملمح) والطّبقة النّفسيّة الذّهنيّة (الفكرة الصّوتيّة). وللجرس الصّوتيّ خاصّيات، وهي:

- خاصّيّة تجريديّة لا تُسمع بذاتها، بل تُدرك من خلال لون الصّوت النّاتج عنها. مثال: الفرق بين (ق/ك) ميزة الجهر، فهذه الميزة لا تُسمع مباشرة بوصفها جهرًا، بل تُدرك باعتبارها اختلافًا في الجرس (نبرة الصّوت، رنّته، امتلاؤه)، فالجرس هو مظهر الملمح في الواقع السّمعيّ.
- خاصّيّة بينيّة تؤدّي دور الوسيط بين التّحليل الفيزيائيّ والتّحليل الفونولوجيّ، وبدونها تبقى الملامح التّمييزيّة نظريّة لا تتحقّق في الإدراك.(ياكبسون، .....). مثال:
  - التّباين الجرسيّ بين /ر/ العربيّة و /ر/ الباريسيّة، يدفع الملامح إلى التّفسير.
  - التّنويع اللّهجيّ أو الفرديّ يؤدّي إلى اختلاف إدراكيّ واختلاف وظيفيّ.
  - الإشارة إلى التّماثل الصّوتيّ Assimilation والمجاورة الصّوتيّة الّتي يحكمها سيرورات تحوّليّة في تأنيف الصّوت وترقيقه أو تفخيمه أحيانًا، كلّها إدراكات جرسيّة تتحوّل لاحقًا إلى ملامح في التّحليل الفونولوجيّ.

٤ – التّدرّج البنيويّ والوظيفيّ للفونيم:

يمكن قياس الصّوت وتحديد وظيفته بدءًا من الموجة الصّوتيّة الّتي تسمّى Phone، فهي تشكّل الصّوت المحقّق الأوّل، ولا يمكن تسميتها (فونيم)، لأنّ الأصوات في هذه المرحلة قد تختلف في النّطق من دون أن تغيّر في المعنى؛ فاختلاف نطق كلمة (الثّلاثاء) بين (ث) و (ت) هو اختلافٌ فيزيائيّ لا يمسّ الفونيم، وهنا تعمل الطّبقة السّمعيّة، أي: كيف يتلقّى السّامع ويميّزه؟ فالسّامع يُدرك التنوّعات الفيزيائيّة، فما يدركه هو ما يغيّر المعنى ويمهّد لتكوين التّقابلات الدّلاليّة، مثل: مقابلة (م/ب) الّذي يتحقّق فيه الصّوت (م) بأنّه أنفيّ مبنيّ من ملامح تمييزيّة ادّت إلى اختلاف فونيميّ غيّر المعنى من (بال) إلى (مال). إذن، يمكن تقديم تدرّج الفونيم بنيويًّا ووظيفيًّا كما في الجدول أدناه:

الطّبقة الفيزيائيّة	الطّبقة التّجريديّة	الطّبقة الاستعماليّة
مادّة الصّوت الخام	فونولوجيّة	تنويعات نطقيّة
لا فونيم	تحقّق الفونيم	تحقّق الفونيم

جدول يُظهر قيمة الفونيم على أنّها قيمة وظيفيّة وليست شيئًا يُسمع

القسم الثّاني - مراحل التّحليل الصّوتيّ اللّغويّ:

لتحليل الصّوت اللّغويّ لا بدّ من العودة إلى البِنية العميقة للنّظام الصّوتيّ في كلّ لغة لمعرفة تطوّرات الفونيم، بدءًا من:

١ - مرحلة الوصف الصّوتيّ:

في بدايات القرن العشرين، كانت الدّراسات الصّوتيّة منصبّة على الوصف الدّقيق للأصوات اللغويّة من النّاحية الفيزيائيّة والسّمعيّة، ويطلق على هذه الدّراسات Phonetics؛ ومن أوائل من شرعوا بهذه الدّراسات علماء لغويّين مثل هنري سويت Henry Sweet(١٨٤٥-١٩١٢م)، وبول باسي Paul Passy(١٨٥٩-١٩٤٠م)؛ فبدؤوا بتطوير أنظمة تدوين صوتيّ دقيقة، عُرفت بالأبجديّة الصّوتيّة الدّوليّة (IPA)، من أجل إيجاد أبجديّة يمكن من خلالها تسجيل النّطق الفعليّ لأصوات اللّغة. أمّا عربيًّا، فقد اعتمد علماء الأصوات على وصف الحروف من ناحية القوّة والضّعف، فيقدّر الصّوت وفق ما يجتمع فيه من الصّفات القويّة أو الضّعيفة؛ ويُعدّ رائد هذه النّظريّة مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ(... – ٤٣٧هـ)، له كتاب «الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة» ذكر فيه «مراتب الحروف، ومخارجها، وصفاتها، وألقابها»(ص ١٦). وتجدر الملاحظة أنّ مفهوم الفونيم لم يكن موجودًا في الدّراسات العربيّة، بل كان يُشار إلى صوت الحرف بصفاته وفق مخارجها. كما أنّ ابن جنّي(... – ٣٩٢هـ) له كتابان عالج فيهما خصائص الأصوات وصفاتها: «الخصائص»(٢٠٠١)، و«سرّ صناعة الإعراب»(٢٠١٢).

طغى موضوع (مناسبة أصوات اللّغة العربيّة لمعانيها) في الدّراسات العربيّة، لتميّزها بالقوّة، والتّوسّط والضّعف؛ «وعلى هذا تمايزت ألفاظ البداوة عن ألفاظ الحضر، فرقّت ألفاظ الحضر، وغلظت وخشنت ألفاظ أهل البادية»(شوك، ١٩٩٨، ص ٣١٨، ع ١٢). وهناك قصّة عن أحد اللّغويّين أنّه سُئل عمّا تعنيه لفظة /سغسغ/، فقال: أرى فيها يبسًا، وأظنّها /الحجر/. فهو قد قاس الأمر بناءً على ما دهمَ أذنه من جرس ونغمة اللفظ الّذي نطق به المتكلّم، فرأى في تنافر السّين والغين وتكرارهما ثقلاً، فحكم على معناها من خلال سمعه وإحساسه بالغلظ والنّبر والثّقل في النّغمة والجرس(ص ٣١٨). فقد كان للجَرْس الصّوتيّ ميزة في تقييم معنى الحروف، ولا يزال مناصرو اللّفظ يتغنّون بجزالة وفخامة بعض الألفاظ الغنيّة بالحروف الفخمة. أمّا اليوم فلا يكاد يُذكر الجَرْس إلّا في إطار التّنغيم الشّعريّ، أو لتحقيق نبرة معيّنة يقصد إليها صاحب الخطاب النّاريّ أو الحاضّ على

ردّة فعل معيّنة، فتراه يوجّه الدّلالة من خلال اِستخدام البِنى الصّوتيّة المؤثّرة والفعليّة؛ فما بين الجَرْس الصّوتيّ، والصّورة الصّوتيّة، والملامح التّمييزيّة ثمّة ظهور لفونيم معيّن.

٢ - مرحلة التّمييز الوظيفيّ:

مع تطوّر الدّراسات الصّوتيّة، تبيّن أنّ هناك اختلافات صوتيّة تظهر في كلّ لغة، وأنّ هذه الاختلافات تحمل في داخلها قيمة معيّنة يمكن من خلالها تمييز معاني اللّغة، على الرّغم من أنّ هناك اختلافات أخرى لا تملك تلك القيمة التّمييزيّة للمعنى؛ ومن أجل إثبات تلك النّظريّة (القيم التّمييزيّة) يمكن إبراز كلمتين تتكوّنان من البِنية الصّرفيّة نفسها، يكون فيهما الاختلاف الصّوتيّ في (حرف) واحد فقط. إنّ هذا الاختلاف يُسمّى في علم الأصوات الحديث (فونيم) لأنّه يملك ميزة تغيير المعنى؛ مثال: الصّوت المغلق أدناه مقابل الصّوت المفتوح:

المثال الأوّل	المثال الثّاني	الصّوت المختلف	التقابل	القيمة التّمييزيّة
عَرَفَ	عُرِفَ	ـَ # ـُ	عَرَفَ/عُرِف	الفتحة في الماضي المبني للمعلوم الضمّة في الماضي المبني للمجهول

يمكن إعطاء مثال آخر عن أصوات مختلفة بسماتها المميّزة للمعنى، نحو:

المثال الأوّل	المثال الثّاني	الصّوت المختلف	التقابل	القيمة التّمييزيّة
دَعَكَ	دَبَكَ	/ع/ # /ب/	دعَكَ / دبَكَ	كلّ كلمة تملك معنى مختلف

هناك مثال آخر عن أصوات متماثلة، ولكنّها تملك سمات مميّزة في لغتين، نحو /غ/ في الفرنسيّة والعربيّة:

المثال الأوّل	المثال الثّاني	الصّوت المختلف	التقابل	القيمة التّمييزيّة
Paris	باريس	/ʁ/ - /ر/	Paris/باريس	القيمة التّمييزيّة مثبتة في العربيّة بين /الغين/ و/الرّاء/ أمّا في الفرنسيّة فتُعدّ اختلافًا نطقيًّا في نقطة الارتكاز لا أكثر

هذه الأصوات ذات القيمة التّمييزيّة أُعطيت اِسم فونيمات Phonemes، وهذه التّطبيقات لدى ياكبسون، «كافية لتوضيح الاختلاف الأساسيّ بين وجهة النّظر الصّوتيّة الصّارمة الّتي تهدف، فقط، إلى ترتيب قائمة من الأصوات للّغة يُنظر إليها ببساطة بوصفها ظاهرة حركيّة وأكوستيكيّة، وبين وجهة النّظر الفونولوجيّة الّتي تتطلّب منّا اختبار القيمة اللّغويّة للأصوات، ووضع قائمة بالفونيمات، أي نظام للأصوات ينظر إليها بوصفها عناصر تساعد على تمييز معاني الكلمات.»(ياكبسون، ١٩٩٤، ص ٦٣).

• تشابه مفهوم الملامح التّمييزيّة بمفهوم الصّفات عند العرب: ركّز ياكبسون على قدرة الملامح على تمييز المعنى؛ أمّا العرب فصنّفوا الأصوات وفقًا لمعانيها المعجميّة والاصطلاحيّة؛ نحو دلالة صفة الجهر الّتي تعني لغويًّا (الإعلان)، واِصطلاحًا (سماع

ذبذبة عند نطق الحرف المجهور نتيجة اِهتزاز الوترين الصّوتيّين). ومن الأصوات المجهورة: الصّوائت جميعها، والصّوامت مثل: الباء، والعين، والغين، والدّال، والهمزة؛ وغيرها من أصوات الجهر؛ وقد قسّموا هذه الأصوات إلى متضادّة وغير متضادّة؛ فالمتضادّة تملك تباينًا في الوصف والمعنى؛ مثل: مجهور # مهموس/ إطباق # اِنفتاح/ اِستعلاء # اِستفال.

وبعد تطبيق نظريّة الملامح التّمييزيّة لياكبسون على بعض أصوات اللّغة العربيّة، وجدت أنّها لم تقدّم لي إضافات ملحوظة نسبةً إلى حجم الدّراسات والاستنتاجات المبذولة قديمًا وحديثًا في هذا الاتّجاه لدى العرب، والّتي وفّرت إطارًا تحليليًّا واسعًا لفهم نظام اللّغة العربيّة نتج عنه:

- وصفًا دقيقًا للأصوات العربيّة، من خلال تقديم ما يسمّى بصفات الحروف المتضادّة وغير المتضادّة؛ والّتي تميّز كلّ صوت من الأصوات بدقّة تامّة.
- فهمًا للعلاقة القائمة بين الأصوات، مثال: اِشتراك الصّوت نفسه في أكثر من صفة، ومن خلال تحديد ملامحه المشتركة مع غيره والمختلفة في آنٍ واحد.
- تحليلاً للظّواهر الصّوتيّة الّتي تتحقّق نطقًا في بعض الحالات؛ نحو: ظاهرتا الإبدال الصّوتيّ والإدغام؛ والّتي تحدث أثناء النّطق بناءً على تغيّر في ملمح الصّوت، إمّا بسبب التّماثل، أو التّجاور، أو التّقارب أحيانًا، أو التّجانس، أو التّشابه.
- تحقيقًا للنّطق السّليم لأصوات اللّغة العربيّة، وذلك بسبب الاهتمام الزّائد بتلاوة القرآن الكريم، وتسهيلاً لتعلّم الفروق النّطقيّة الأساسيّة بين الأصوات.

٣ - مرحلة التّشريح الفونيميّ: (قابليّة الفونيم للتجزئة - مدرسة براغ[١٤] والمدرسة البنيويّة):

- **عند ماريو باي:** الفونيم قابل للتّجزئة[١٥] إلى وحدات ألوفونيّة أو فونات متشابهة أو تنوّعات صوتيّة Phonetic Variants تشكّل وحدة الفونيم؛ «يتوقّف استعمال كلّ منها أساسًا على موقعه في الكلمة (أوّلاً – وسطًا – آخرًا... إلخ)، وعلى الأصوات المجاورة له (قبل علّة، قبل ساكن، بين علّتين، ملاصق لصوت مجهور أو مهموس» (باي، لات، ص 88)؛ مثل: الكتابة بالرّمز /p/ في /sip/ و/spit/ و/pit/ هي ثلاثة فونات مختلفة، وإن كانت متشابهة

١٤ في النّصف الأوّل من القرن العشرين بلغ تطوّر الفونيم أوجه مع مدرسة براغ الّتي تألّفت بشكل أساسيّ من نيكولاي تروبتسكوي Nikolai Trubetzkoy(١٨٩٠-١٩٣٨م) ورومان ياكبسون. يتجلّى مفهوم السّمات المميزة (distinctive features) للفونيمات لدى تروبتسكوي بتحليل كلّ فونيم على أساس مجموعة من الخصائص الصّوتية الثنائيّة (مثل مهموس/مجهور، شفوي/أسناني)؛ هذا التحليل ساعد في فهم النظام الدّاخلي للعلاقة الّتي تجمع بين الفونيمات في اللغة. أمّا ياكبسون فأكّد على أهميّة المتضادّات الصّوتيّة (phonological oppositions) في تحديد الفونيمات. فالفونيم يُفهم من خلال علاقته بالفونيمات الأخرى في النظام الصّوتيّ للّغة؛ وركّز تحليلاته الأوّليّة على الفونيمات الّتي تشكّل أزواجًا دنيا كما أسماها (Minimal Pairs)، أي أزواج من الكلام تختلف في فونيم واحد فقط وتؤدّي إلى اختلاف في المعنى.

١٥ الفونيم قابل للتّجزئة معناه أنّه وحدة مركّبة داخليًّا يمكن تفكيكها إلى عناصر أصغر ذات وظيفة تمييزيّة. فالفونيم يشكّل وحدة صوتيّة واحدة من ناحية البناء، ولكنّه يتكوّن من مجموعة سمات تمثّل: (مجهور، أنفيّ، شفهيّ، ذولقيّ)، فهذه الصّفات لا تُنطق بمعزل عن الفونيم، ولكنّ تغييرها يغيّر الفونيم؛ فمن قال بقابليّة التّجزئة، مثل باي، رأى أنّ التّقابل الدّلالي يثبت أنّ الفونيم ليس كتلة واحدة، بل عدّة سمات، فلو كان غير قابل للتّجزئة لكان من الصّعب تفسير التّشابه بين الأصوات، ومعرفة القوانين الصّوتيّة، والتّناوب بينها والتّحييد.(باي، ٨٨-٨٩).

ومتقاربة. هي تشكيلات صوتيّة تصدر عن المتكلّم من دون وعي، أي من دون أن يفطن إلى الفروق الّتي بينها. هذه الأصوات يسمّيها باي (تنوّعات موقعيّة) أو ألوفونات Allophones للفونيم نفسه. إذًا، الفونيم عند باي أقرب ما يكون إلى الشّيء التّجريديّ النّظريّ الّذي لا يتحقّق وجوده الموضوعيّ في الخارج، وإنّما يوجد في شكل واحد من ألوفوناته «وعدم تحقّق الفونيم موضوعيًّا إلّا في فرد من أفراده يُطلق عليه فنّيًّا مصطلح تحقّق الفونيم Actualization أو Realization. وإنّ الفونيم أو الوحدة الذّهنيّة /P/ في الإنكليزيّة الأميركيّة يمكن أن يتحقّق وجودها الموضوعيّ فقط عن طريق الفونات في Pit و Spit وSip، ولكن هذه تسمّى فونات لا فونيمات»(ص ٨٨).

• **عند رومان ياكبسون:** يرى أنّ الفونيم غير قابل للتّجزئة وسماته لا يمكن اختزالها في كيان تقابليّ خالص، إذ يشكّل كيانًا لغويًّا صغيرًا يتوزّع على محورين اثنين: محور التّزامن ومحور التّعاقب(ياكبسون، ص ١٤٤).

• **عند بلومفيلد وسابير** Leonard Bloomfield(١٨٨٧-١٩٤٩م) و Edward Sapir(1884-1939م) : هما بنيويّان من المدرسة الأميركيّة وقد ركّزا اِهتمامهما على توزيع الفونيمات Distribution في الكلمات، فميّزا بين ما أسمياه (التّوزيع التّكميليّ Complementary Distribution) و (التّوزيع الحرّ Free Variation)؛ ففي التّوزيع التّكميليّ تظهر أشكال صوتيّة (ألوفونات) لفونيم واحد في سياقات صوتيّة تمنع الشّكل الآخر من الظّهور، وتسمّى (تنويعات) للفونيم عينه. أمّا في التّوزيع الحرّ، فتظهرأشكال صوتيّة للوحدة ذاتها، وفي السّياق نفسه من دون تغيير للمعنى. فعلى سبيل المثال:

إذا كان هناك فونيم واحد له مظهران صوتيّان لا يظهران في السّياق عينه فهو توزيع تكميليّ، نحو: [P] المنفوثة والصّلبة في مثل: Pot و Spot؛ Pot في بداية الكلمة قبل صائت قصير، تُنطق بالإنكليزيّة منفوثة Aspirated أي مع هاء خفيفة Ph ويظهر معها النّفث بوضوح بعد نطقها؛ أمّا Spot فتُنطق من غير نفث هوائي بعد الصّوت؛ فكلا الصّوتين أعلاه لا يمكن أن يظهرا في السّياق الصّوتيّ نفسه، فهما مظهرين للفونيم /P/ ولا يمكن استبدالهما، لذلك فإنّ توزيعهما تكميليّ؛ أمّا التّوزيع الحرّ، فيمكن تمثيله بالأصوات (ج) و(ش) و(ي)، في كلمة (جمل Camel)؛ ففي مصر ينطقون الجيم (g) فيقولون في جمل [gae-mael] وفي العراق يمل [jaemael] وفي الكويت شمل [ʃaemael]؛ فالجيم تظهر في السّياق الصّوتي نفسه، وفق اللّهجة المنطوقة، ولكنّ المعنى لا يتغيّر، وهذا ما يسمّيه بلومفيلد التّوزيع الحرّ للفونيم.

• **عند سانفورد شاين Sanford A. Schane(١٩٦٥ - ...):** يرى سانفورد انّ المتكلّمين يقعون تحت تأثير اللّغة المكتوبة بسبب انّهم اعتادوا فكرة تجزئة الكلام من خلال الكتابة الألفبائيّة. فكلمة Cat مؤلّفة من ثلاثة أصوات، فهم يلفظون الكلمة بثلاثة حروف. هناك ارتباط في الأنظمة الكتابيّة بين توالي الرّموز الكتابيّة وتعاقب أصوات الكتابة، ولا يمكن التّغافل عن وجود علاقة بينهما؛ فلفظ from kin على سبيل المثال، يمكن أن يزوّد السّامع بدلائل أخرى عن حقيقة الجزئيّات، خاصّة ظاهرة تبادل مواقع الحروف من الكلمات والّتي تعرف بـ Spoonerism، نحو جملة: With this wing i theered، فهنا تظهر ظاهرة ما نسمّيه

تداخل الجزئيّات(٢٠١٠، ص ١٤). لذلك، يرى سانفورد أنّ الكلام أمر قابل للتجزئة وإن أوحت الجوانب اللفظيّة الفيزيائيّة بنقيض ذلك.

القسم الثّالث - التّشابه بين نظريّة الملامح التّمييزيّة لدى ياكبسون والنّظام الصّوتيّ اللّغويّ العربيّ:

ترتكز الملامح التّمييزيّة عند ياكبسون على تحليل الفونيمات، أي الوحدات الصّوتيّة المميّزة إلى خصائص صوتيّة ثنائيّة؛ «المعلومة الوحيدة الّتي تحملها السّمات المميّزة هي تميّزها.»(ياكبسون، فانت، هاليه، ص ٩)؛ مثل: المهموس والمجهور/ الانسداديّ والاحتكاكيّ؛ وغيره من سمات ثنائيّة تسمح في إحداث تغييرات في معاني الكلمات. تطوّرت هذه النّظريّة حتّى بلغت العالميّة، وذلك بأن وضع ياكبسون نظامًا لغويًّا يتضمّن اثنتي عشرة خاصّيّة صوتيّة وتنغيميّة على الصّوامت والصّوائت على حدٍّ سواء، آخذًا في الحسبان الجانبين النّطقيّ والسّمعيّ للأصوات؛ «السّمات هي الكيانات المميّزة النهائيّة للغة، إذ لا يمكن تقسيم أيّ منها إلى وحدات لغويّة أصغر.»(ص ٣)، فكأنّها تُشكّل مجتمعة حزمة متزامنة تسمّى (فونيمًا)؛ نحو كلمة: /bill/، هي ثلاث حزم متتالية من السّمات المميّزة للفونيمات (/b/ ,/i/ ,/l/)، وهي على الشّكل الآتي:

b: [- صوتي]، [+ساكن]، [+منتشر]، [-أنفي] شفوي، [متراخٍ]، [متقطّع].

إذا تمّ تحليل فونيمات اللّغة العربيّة على مجموعة من الملامح التّمييزيّة عند ياكبسون؛ فلن تكون هذه العمليّة إلّا إعادة صياغة للمفاهيم الّتي أرساها علماء الأصوات العرب في وصفهم لما يُسمّى «صفات الحروف» في النّظام الصّوتيّ العربيّ. ولتحديد هويّة الصّوت العربيّ يلجأ متكلّمو اللّغة العربيّة إلى الاستدلال على صفاته، كالآتي:

جهر	همس	شدّة	بينيّة	رخاوة	اِستعلاء	اِستفال	إطباق	اِنفتاح	إصمات	إذلاق

فـ «صفات الحروف» هي المقابل العربيّ لنظريّة «الملامح التّمييزيّة» لدى ياكبسون، إذ تعمل على تحديد الهويّة الفونيميّة لكلّ حرف، وتميّزه عن غيره. مثال: ياكبسون يحلّل صوت الباء في العربيّة، وفق منهجه، فيحدّد هوّيّته من خلال مجموعة من السّمات التّمييزيّة بالتّقابل مع غيرها:

الباء	التّاء	ـَـَـَ	الطّاء	القاف	الخاء
صامت	صامت	صائت طويل	صامت	صامت	صامت
شفهيّ	لسانيّ-لثويّ	جوفي	لساني - لثويّ	أقصى لسانيّ	أدنى حلقيّ
اِنفجاريّ	اِنسداديّ	ليّن	مقلقل	مستعلٍ	رخو
مجهور	مهموس	مجهور	مجهور	مجهور	مهموس

يمكن ملاحظة الفروق بين /ب/ و /ت/ في ملمح الجهر/الهمس (+/- voiced)، وملمح

آخر هو تحديد نقطة نطق الحرف. الفرق الأساسي بين /b/ و /t/ يكمن في ملمح الجهر/الهمس (+/- Voiced) وملمح مكان النطق (شفوي/أسناني لثوي). هذه الملامح التمييزية هي التي تؤدي إلى اختلاف المعنى بين كلمات مثل «بَرَكَ» و«تَرَكَ».

في كتابه «علم الأصوات العربيّة The Phonetics of Arabic»(١٩٢٥) يضع غاردنر Gaird-ner(1873-1928l) مسردًا بالمصطلحات الصّوتيّة(ص ١٠٦)؛ فيترجم الصّفات العربيّة إلى الأجنبيّة، وقد تأثّر ياكبسون بغاردنر وعمل على بعض المصطلحات العربيّة الّتي في معظمها لا يوجد لها مفهوم في الأجنبيّة؛ ويمكن سرد بعض هذه المصطلحات المترجمة إلى الإنكليزيّة كما وردت في كتاب غاردنر بالكتابة الصّوتيّة:

Phonetics	ʔilm maxɒ:riʒi_l huru:f 'Science of the outlets of the Letters
Place of articulation	maxrɒ:ʒ
(Consonant(s	('ħarf, ħuru:f ('letter
(Vowel(s	('ħarɒke, ħarɒka:t ('movement
Lengthened	ʔal madd
Lengthened	Mamdu:d
Voiced	muʒhar
Unvoiced	('Mahmu:s ('whispered
Voicing	ʒahr, iʒha:r
Unvoicing	('Hams ('whispering
Stop-consonants	(ˈħuru:f aʃ ʃidde or alħuru:f al ʃadide (ˈtense

ليس هناك من ضرورة لترجمة كلّ ما ورد من صفات الأحرف عند العرب؛ لذلك يمكن ملاحظة انّ هناك تقاربًا كبيرًا بين نظريّة الملامح التّمييزيّة لدى ياكبسون، ومفهوم صفات الحروف في اللّغة العربيّة. فإذا كان الهدف من وصف الأصوات العربيّة تحليلها إلى مكوّنات أصغر لتحديد هويّتها وتمييزها عن غيرها، فالهدف لدى ياكبسون لا يختلف كثيرًا، إلّا في بعض التباينات الّتي تظهر في المنهج المتّبع عند الاثنين، وهي كالآتي:

١ - التّقابلات الثّنائيّة للسّمات التّمييزيّة عند ياكبسون: التّركيز على (+/- سمة من السّمات)، مثل: (+/- مجهور) أو (+/- مهموس)[١٦]؛ بينما تختلف النّظريّة الصّوتيّة العربيّة من ناحية أنّ التّصنيفات تأخذ منحىً أكثر تفصيلاً من نظريّة الملامح التّمييزيّة؛ فالملامح العربيّة لا تنتهج الثّنائيّة فقط في تمييز السّمة، بل تتضمّن تصنيفات متعدّدة أبعد من (+/-مجهور)، بل يتخلّل التّصنيف معلومات أدقّ عن هذا الصّوت، مثل: /ب/: مجهور – شديد – مستفل – منفتح – مذلق – مقلقل.

٢ - العالميّة والاشتمال: واكب رومان ياكبسون موريس هاليه Morris Halle(١٩٢٣-

١٦ السّمات الإيجابيّة والسّلبيّة تمكن من استخدام النّظام الثّنائيّ (علامة الإيجاب أو السّلب)، أي بيان ظهور الخصّيصة من عدمها؛ «فبدلاً من وصف الصّوتين الشّفويّين بسمتين منفردتين كالجهر والهمس، تختار سمة واحدة وهي [جهر]، ثمّ تضع امامها علامة الإيجاب للجهر [+جهر] والسّلب للهمس [-جهر].»(سانفورد، ٢٠١٠، ص ٥٠).

٢٠١٨م) في نظريّة السّمات المميّزة العالميّة Universal Feature Theory، والّتي تطرح تحديد مجموعة من السّمات الصّوتيّة الثّنائيّة حول العالم، ثمّ تقوم بوصفها ضمن مجموعات محدودة؛ هذه النّظريّة تطوّرت على يد نعوم تشومسكي Noam Chomsky(١٩٢٨م - ...)، وقد تطوّرت لاحقًا في إطار النّحو التّوليديّ وأحدثت ثورة في فهم البنية الصّوتيّة للغة، **ورسّخت مكانة الفونيم كوحدة صوتيّة أساسيّة ناقلة للمعلومات؛** «تنقل أصوات الكلام أقصى قدر من المعلومات.»(ياكبسون. فانت. هاليه، ١٩٦٣، ص ١). قصد منهج ياكبسون إلى وضع نظام صوتيّ عالميّ للملامح التّمييزيّة؛ أمّا دراسات العرب فقد ركّزت على وضع نظام صوتيّ مبنيّ على وصف أصوات اللّغة العربيّة، بهدف التّجويد والتّحسين.

٣ – الوعي اللّغويّ المبكر لمفهوم الملامح التّمييزيّة عند العرب:

هناك أوجه عديدة تربط بين مكوّنات الفونيم (الملامح التّمييزيّة)، والهيئات الّتي تتشكّل بها صفات الحروف العربيّة؛ هذا الارتباط يتجلّى من خلال:

- تحديد هويّة الفونيم: إذ تعمل صفات الحروف على تحديد هويّة الفونيم الصّوتيّة؛ ووسم الأضداد، مثل:

صفات الفونيم /د/ : مجهور – شديد – **مستفل – منفتح** - مصمت – مقلقل (طرف لسانيّ-لثويّ).

صفات الفونيم /ط/: مجهور – شديد – **مستعلٍ – مطبق** – مصمت – مقلقل(طرف لسانيّ – نطعيّ)

هذا التّصنيف الصّفات لفونيمي /د/ و /ط/ متمايز، يمكن ملاحظته من خلال الصّفات المتباينة بينهما لا المشتركة؛ إلّا أنّ اللّغة الإنكليزيّة لا تفرّق بين الهويّة الفونيميّة لـ /d/ و /t/، إلّا بما يأتي بعدها من صوائت خلفيّة أو أماميّة، شديدة أو رخوة، نحو: Door و Deek.

- تمييز الكلمات دلاليًّا: تتشابه مهمّة صفات الحروف العربيّة والملامح التّمييزيّة بتأدية دور غير مباشر في تمييز الكلمات دلاليًّا، انطلاقًا من مفهومين للفونيم؛ أحدهما: أنّه مكوّن أساسيّ للكلمات. وثانيهما: أنّه وحدة صوتيّة مميّزة للمعنى. مثال: «بَتَلَ» (التّاء مهموسة)، و«بدلَ» التّاء مجهورة؛ فتبدّل الصّفات أدّى إلى تبدّل المعنى بين الكلمتين، من خلال استبدال الملمح الصّوتيّ /مجهور/ - /مهموس/.
- تعليل التغيّرات الصّوتيّة (التّغيّر بالإبدال، أو الإدغام أو المماثلة): تملك صفات الحروف القدرة على تفسير بعض الظّواهر الّتي تصيب الأصوات أثناء نطقها في اللّغة العربيّة؛ وذلك، في الإدغام النّاتج عن تجاور حرفين يتطلّب تجاورهما بعض التّغيير في صفاتهما طلبًا للانسجام. فحين يحدث التّغيير في الصّفات يتحقّق الفونيم في السّياق الكلاميّ أثناء النّطق. مثال: حرف «النّون» عند مجاورته «الرّاء» أو «اللّام»؛ ويمكن ملاحظة صفات هذه الحروف أدناه:

/ن/: مجهور – بينيّ – مستفل – منفتح – مذلق – مغنون (طرف لسانيّ – لثويّ).

/ل/: مجهور – بينيّ – مستفل – منفتح – مذلق – منحرف (طرف لسانيّ لثويّ- جانبيّ).

/ر/: مجهور – بينيّ – مستفل – منفتح – مذلق – مكرّر (طرف لسانيّ لثويّ – أدخل).

يمكن ملاحظة التّقارب في صفات هذه الحروف، إن من ناحية مخرجها، أو من ناحية صفاتها؛ فالنّون السّاكنة حين تجاور الرّاء، تحدث بعض التّغييرات كي ينسجم لفظها مع الصّوت المجاور لها، فلا يمكن إظهارهما معًا في النّقطة نفسها، لا بدّ من تغلّب إحدى الفونيمين على الآخر. ولأنّ النّون تملك في اللّغة العربيّة مخرجين (أنفيّ – لسانيّ)، فهي أضعف في المخرج من اللاّم والرّاء؛ على سبيل المثال كلمة «مَنْ رَبُّ» تصبح «مَرَبُّ» مع راء مشدّدة. وكلمة «أنْ لا» تصبح «ألاَّ» مع لام مشدّدة؛ أي تسقط النّون في مخرجيها الأنفيّ واللّسانيّ عند اللام والرّاء وتندمج بشكل كامل معهما بتغيير صفاتها إلى صفاتهما، وهذا ما يُسمّى «الإدغام».(مرعشلي، ١٥٧).

الخاتمة:

بناءً على ما سبق، فالفونيم ليس صوتًا، بل فكرة صوتيّة[١٧] تميّز بين المعاني، ومهما تمّ التّعبيرعن هذا الفونيم بأصوات مختلفة، يبقى في النّظام اللّغويّ عنصرًا ثابتًا موحّدًا، يملك تمثيلاً ذهنيًّا (مجرّد) لصوت يعرفه الإنسان وموجود داخل نظام اللّغة؛ فحرف الباء مثلاً لا يمكن أن يكون ألوفونًا للميم، إذ إنّ كلاًّ منهما يملك فكرة صوتيّة مختلفة لا تتحصّل إلاّ بالإدراك، والجرس الصّوتيّ هو المظهر الإدراكيّ الّذي تتجسّد من خلاله الملامح التّمييزيّة في أذن المتلقّي، وهو العنصر الوسيط بين الفكرة الصّوتيّة بوصفها تمثيلاً ذهنيًّا والبنية الفونولوجيّة بوصفها نظامًا تجريديًّا؛ أمّا الفونيم فيمثّل حرفًا غير مرئيّ يُدرك في الذّهن، وإدراكه يساعد على فهم الأصوات في ائتلافها واختلافها وجميع مظاهرها اللّغويّة، وهذا ما يؤكّد الاختلاف بين الصّوت الحقيقيّ والفكرة الصّوتيّة من ناحية أنّ الصّوت الحقيقيّ ماديّ (فيزيائيّ) ومسموع، وله طريقة في النّطق تختلف بين متكلّمٍ وآخر. أمّا عن عمليّة الجمع بين الملمح التّمييزيّ والفكرة الصّوتيّة والجرس في هذا البحث، فقد أخذت بروابط هذه النّظريّات جميعًا من باي إلى تشومسكي وخرجت بنتيجة واحدة تؤكّد دور الجرس في إيجاد كلّ من الفكرة الصّوتيّة والملامح التّمييزيّة؛ فالملامح التّمييزيّة هي تجريد بنيويّ للأصوات والفكرة الصّوتيّة ليست فيزيائيّة، بل هي تصوّر ذهنيّ مبنيّ أساسًا على كيفيّة سماع المتكلّم للصّوت أي على جرسه؛ فلو تغيّر الجرس لتغيّر التّصوّر الذّهنيّ مثلها ذهنيًّا بوساطة الإدراك السّمعيّ (الفيزيائي). وقد دعّمت هذه النّظريّة بتصريح دي سوسير عن أنّ الفكرة الصّوتيّة هي الصّورة السّمعيّة الّتي لا تنفصل عن جرس الصّوت.

ولتوضيح كيف أنّ الجرس يُظهر التّنويعات الصّوتيّة، وضعت الشّواهد الّتي تبرز التّباينات غير الفونيميّة، وأشرت إلى الاختلاف الوظيفيّ بتمايز الفونيمات، وإلى الاختلاف الإدراكي

١٧ الفكرة الصّوتيّة: وتكون مجرّدة، أي ما يُدركه العقل ونسمّيه فونيمًا. مثال: عند سماع حرف الفاء في كلمة vase، نُدرك هذا الصّوت على أنّه فاءً، يعني حين نكتبه بالعربيّة نكتب فاز، فيدرك العقل أنّ هذا الصّوت هو الفونيم /ف/ على الرّغم من الاختلاف الدّقيق في النّطق طالما لا يغيّر المعنى.

بالتّنويع اللّهجيّ والفرديّ. فالجرس الصّوتيّ هو ما أعطى هذا البحث عمقًا تحليليًّا صوتيًّا واضحًا وحقيقيًّا لدراسة الظّواهر الفونيميّة، والتغيّر في الجرس هو الّذي دلّ إلى سيرورة التّحوّل، بسوق بعض المسائل، مثل: فهم التّماثل الصّوتيّ (Assimilation) والمجاورة الصّوتيّة في ظاهرة (التّأنيف)؛ وقد عرضت لبعض الصّوائت وما أصابها من تأنيف الصّوت بسبب مجاورتها لصوت خيشوميّ، مثل: Monday الّتي أنّفت صوت الصّائت /o/ بسبب مجاورته لصوت لها. وفي ظاهرة (التّرقيق) عرضتُ لمظاهر التّرقيق العارض في السّياق الفخم، مثل: كلمة مِرْصادًا، إذ تفخّم الرّا على الرّغم من وجود كسرة قبلها. هذه الإدراكات الجرسيّة تحوّلت لاحقًا إلى ملامح تمييزيّة في التّحليل الفونولوجيّ، وقد تبيّن أنّ الجرس الصّوتيّ هو ما يعطي أي دراسة فونيميّة عمقًا صوتيًّا واضحًا وحقيقيًّا.

كما ألمحت إلى التّشابه بين نظريّة ياكبسون في الملامح التّمييزيّة ومفهوم صفات الحروف في اللّغة العربيّة، لاستنباط منهج يمكنه استدراك تقنيّات كلّ من النّظريّتين لجهة الاختلاف والتّخالف؛ فوضعت الشّواهد بقدر معيّن بهدف توحيدهما وإبرازهما منهجًا قويًّا صالحًا لتحليل أيّ نظام صوتيّ تابع لأيّ لغة من اللّغات، إذ إنّ نظرية ياكبسون في الملامح التّمييزيّة تقدّم مصطلحات دقيقة وإطارًا حديثًا ومنظّمًا بالاستناد إلى الصّوت والمعنى.

أمّا التّفريق بين مفهومي الفونيم والحرف، فقد بدا للوهلة الأولى أمرًا عابرًا غير ذي قيمة، إلّا أنّه في غاية الأهميّة، إذ يُعدّ امتدادًا لفكرة التفريق التي نادى بها سوسير بين «اللّغة Langue» و«الكلام Parole» الحقيقي. فكلّ فونيم هو حزمة من الملامح التّمييزيّة الّتي تشكّل مكوّناته البنيويّة، والفكرة الصّوتيّة للفونيم تجريديّة غير محسوسة؛ هي عنصر وظيفيّ يحدّد هويّته الصّوتيّة. هذا التّناغم بين الفكرة الصّوتيّة والملامح التّمييزيّة هو المبدأ المجرّد المتجسّد في الفونيم، وبالتّالي، فهو لا يظهر كوحدة صوتية في «اللغة» ولكنّ تأثيره يظهر في «الكلام»؛ أي أنّ «الدّال/الفونيم» علامة (صوتيّة/خطّيّة)، لا مدلول لها من حيث هي، ولكنها تنحرف بالوحدة اللفظيّة من دلالة إلى أخرى. وهكذا فإنّ «الفونيم» غير دالٍّ بذاته، ولكنّه قادر على تغيير دلالات الألفاظ؛ وهذه المفارقة أوضحها ياكبسون بالكشف عن الفرق بين (العلامة)، و(الدال)، و(المدلول) لدى سوسير.

في خلاصة الأمر، فإنّه مهما كانت تسمية المفهوم الصّوتيّ الفاعل في الأنظمة الصّوتيّة، فإنّ نظريّة «الفونيم» بكلّ حيثيّاتها تبقى الوحيدة القادرة على معالجة الفروق التّطبيقيّة في استعمال الألفاظ، بالنّظر إلى ما يقدّمه الفونيم من اختلاف في البِنى الصّوتيّة أو الخطّيّة للكلمات. ولولا نظريّة ياكبسون في الملامح التّمييزيّة، لما تمكّن تشومسكي(١٩٢٨ - ...) من الإفادة من نظريّة «الفونيم»، ومن العمل على النّحو التّوليدي Generative Grammar، أو ما بات يُعرف لديه بالملامح الدّالّة Semantic Features.

وردًّا على السّؤال الإشكاليّ: «**أيمكن أن يكون للحرف أي دور في تشابك الملامح التّمييزيّة والصّوت اللّغوي والجرس وتضافرها لإظهار الصّوت اللّغويّ كما نسمعه؟**»؛ فنعم، يمكن للحرف أن يكون له دور، ولكن غير مباشر؛ فالصّوت اللّغويّ هو حصيلة تشابك العناصر الثّلاثة المذكورة أعلاه، فهي الّتي تُنتج الصّوت كما يُسمع؛ أمّا الحرف، فلا ينتمي

إلى هـذا التّشـابك بوصفـه عنـصرًا صوتيًّـا، ولكنّـه يدخـل في مسـتويين آخريـن، بتمثيلـه الفونيـم في الوعـي اللّغـويّ مـا يـدلّ إلى أنّ هـذا التمثيـل هـو ذهنـيّ ثقـافيّ؛ فالحـرف لا يبتكـر الأصـوات ولكنّـه يسـاعد الذّهـن عـلى إدراكهـا ككيـان لغـويّ ثابـت؛ كـما أنّ الحـرف يصنّـف عامـلاً أساسـيًّا في تفسـير جـرس الأصـوات خاصّـةً العربيّـة منهـا، فالحـرف هـو مـا يفـرض توقّعـات سـمعيّة عـلى المتلقّـي؛ هـذه التّوقّعـات تدفـع المتلقّـي إلى الرّبـط بـين الحـرف وقيمتـه الفونيميّـة وصـورة الجـرس المتوقّعـة. أمّـا الملامـح التّمييزيّـة فـلا تتأثّـر بالحـرف، ولكنّهـا تسـتثمر الحـرف في ترسـيم حـدود الفونيـمات لمنـع تداخلهـا الوظيفـيّ؛ نحـو: فونيـم (r/ ر) بـين العربيّـة والأجنبيّـة، لـه ملامـح مختلفـة، وجـرس مختلـف، إلّا أنّ الحـرف هـو مـا يدفـع المتكلّـم إلى التّعامـل معـه وظيفيًّـا عـلى أنّـه الحـرف نفسـه.

النّتائج والتّوصيات:

بعـد الإجابـة عـن الفرضيّـات المطروحـة في هـذا البحـث، يمكننـي تدويـن بعـض الملاحظـات الّتـي يـوصي بهـا البحـث:

أوّلًا: تبنّـي فكـرة ياكبسـون بوضـع نظـام عالمـيّ لوصـف أصـوات اللّغـات هـو في صالـح كلّ الدّراسـات الفونولوجيّـة، يقـوم بـه أصواتيّـون عـرب، خاصّـةً أنّـه يُسـهم في فهـم أعمـق للبِنيـة الصّوتيّـة العربيّـة وعلائقهـا الدّاخليّـة.

ثانيًـا: العمـل عـلى توضيـح فكـرة الفونيـم عربيًّـا، بالاسـتناد إلى وجهـة النّظـر الّتـي تـردّه إلى تمثّـل ذهنـيّ غـير متحقّـق بذاتـه. فمهـما كانـت تسـمية المفهـوم الصّـوتيّ الفاعـل في الأنظمـة الصّوتيّـة، فـإنّ نظريّـة «الفونيـم» بـكلّ حيثيّاتهـا تبقـى الوحيـدة القـادرة عـلى معالجـة الفـروق التّطبيقيّـة في اسـتعمال الألفـاظ، بالنّظـر إلى مـا يقدّمـه الفونيـم مـن اختـلاف في البِنـى الصّوتيّـة أو الخطّيّـة للكلـمات. فلـولا نظريّـة ياكبسـون في الملامـح التّمييزيّـة، لمـا تمكّـن تشومسـكي(١٩٢٨ - ...) مـن الإفـادة مـن نظريّـة «الفونيـم»، ومـن العمـل عـلى النّحـو التّوليـدي Generative Gram-mar، أو مـا بـات يُعـرف لديـه بالملامـح الدّالّـة Semantic Features.

المراجع العربيّة والأجنبيّة:

- بـاي، ماريـو(١٩٩٨). **أسـس علـم اللّغـة**. ط ٨. تـر: أحمـد مختـار عمـر. القاهـرة: عـالم الكتـب.
- البعلبكي، منير(١٩٩٦). **المورد**. لا.ط. بيروت: دار العلم للملايين.

- الخولي، محمّد علي(١٩٨٢). **معجم علم الأصوات.** ط ١. بيروت. لا د.
- دي سوسير، فرديناند(١٩٨٥). **علم اللّغة العام.** تر: يوئيل يوسف عزيز. مرا: مالك يوسف المطلبي. (العدد ٣). بغداد: دار آفاق عربيّة.
- الرّازي، اِبن عبد القادر، اِبن أبي بكر، محمّد(١٩٩٥). **مختار الصّحاح.** (طبعة جديدة). بيروت: مكتبة لبنان – ناشرون.
- شاين، أ. سانفورد(٢٠١٠). **النّظام الصّوتيّ التّوليديّ.** ط١. تر: نوزاد حسن أحمد. مرا: محمّد نبيل يوسف.
- الشّنبري، اِبن سعد، اِبن أحمد، حامد(٢٠٠٤). **النّظام الصّوتيّ للّغة العربيّة – دراسة وصفيّة تطبيقيّة.** (لا.ط). جامعة القاهرة: مركز اللّغة العربيّة.
- شوك، أحمد، محمّد عادل(١٩٩٨). الجرس الصّوتيّ في السّور المكيّة. «**مجلّة الأستاذ**». العدد ١٢. (لا ط). بغداد: كلّيّة التّربية.
- الطّيّبي، شهاب الدّين(لا. س). **المفيد في علم التجويد.** (لا. ط). مكتبة أولاد الشّيخ للتّراث. البيت (٦٢ – ٦٣).
- العاني، حسن، سلمان(١٩٨٣). **التّشكيل الصّوتيّ في اللّغة العربيّة – فونولوجيا العربيّة.** (ط١). تر: ياسر الملّاح. محمّد محمود الغالي. جدّة: النّادي الأدبيّ الثّقافيّ.
- عبد الجليل، عبد القادر(٢٠١٤). **الأصوات اللّغويّة.** (ط٢). عمان: دار صفاء للنّشر والتّوزيع.
- عبد النّاصر، فرج، إسماعيل. الواسع، عبد الحفيظ، أحمد، فوزيّة(٢٠١٩). «**مجلّة أبحاث**». الوحدة اللّغويّة مفهومها، حدودها، أقسامها، وظائفها. العدد الثّالث عشر – مارس.
- علاّم، أحمد، عبد العزيز. محمود، ربيع، عبد الله(٢٠٠٩). **علم الصّوتيّات.** (لا.ط). الرّياض: مكتبة لسان العرب.
- علويّة، نعيم(١٩٩٢). «**نحوُ الصّوت ونحوُ المعنى**». (ط١). بيروت: المركز الثّقافي العربي.
- الفراهيدي(٢٠٠٧). **كتاب العين.** تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السّامرائي). (لا.ط). (ج١)دار ومكتبة الهلال.
- فريحة، أنيس(١٩٨١). **نظريات في اللّغة.** (ط٢). بيروت: دار الكتاب اللّبنانيّ.
- القيسي، اِبن أبي طالب، مكيّ(لا. س). **الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة.** (ط ١). مؤسّسة قرطبة.
- مالمبرغ، برتيل(لا.س). «**علم الأصوات**». (لا.ط). ترجمة: عبد الصّبور شاهين. مصر: مكتبة الشّباب.
- مرعشلي، ندى(٢٠٢١). **المفصّل في شرح المقدّمة الجزريّة.** (ط. ١). بيروت: دار النّهضة العربيّة.
- مونان، جورج(٢٠١٢). **معجم اللّسانيّات.** (ط١). تر: جمال الحضري. بيروت: مجد.

المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع.
- ياكبسون، رومان(١٩٩٤). **ستُّ محاضرات في الصّوت والمعنى**. (ط١). تر: حسن ناظم. علي حاكم صالح. بيروت: المركز الثّقافيّ العربيّ.

- Dubois, Jean. Giacomo, Mathée. Guespin, Louis(2012). Le Dictionnaire De .Linguistique Et Des Sciences Du Langage. Larousse. Paris
- Jakobson, Roman. M. Fant, C. Gunnar. Halle, Morris(1963). Preliminaries to Speech Analysis – The Distinctive Features and their Correlates. The M.I.T. Press. .Institute of Technology, Cambridge
- Gairdner, W.H.T.(1925). The Phonetics of Arabic. Humphrey Milford Oxford .University Press. Cairo
- Sapir, Edward(1925). Sound Patterns in Language. Linguistic Society of .America. Vol. 1. No. 2. P.37–51
- Trubetzkoy. N.S.(1962). Principles of Phonology, The Center for Reasherch in Languages and Linguistics. Translated by Baltaxe. A.M. Christiane. Third edition. .University of California Press. Los Angeles

(ملحق 1)

تطبيق نظريّة الملامح التّمييزيّة على مقطع من قصيدة محمود درويش:

[تكبّر تكبّر]

تحديد الفونيمات: (تكبّر) /ت/، /ك/، /ب/، /ر/. (كلّها فونيمات لأنّه لا يمكن إحلال أحدها مكان الآخر).

تحديد المقطع: (تكبّر) (ت - َ ك - َ ب / ب - َ ر) /ˈب - َ ر/: تشكّل النّبر، والمقطع من النّوع الأوّل.

تحديد الكلمة: (تكبّر) تكبّر هي أصغر وحدة لغويّة لها معنى.

تحديد العبارة: (نسيمُك عنبر). العبارة تشكّل جزءًا خاصًّا من الوحدة اللّغويّة.

تحديد الجملة: (ستبقى بعيني ولحمي ملاك). الجملة تشكّل جزءًا أساسيًّا من الوحدة اللّغويّة.

تحديد النّصّ: النّصّ الموجود أعلاه، إن كان كاللّفظة الواحدة، هو يشكّل وحدة لغويّة كبرى.

[فمهما يكن من جفاك]

تحديد هويّة بعض الفونيمات: (فمهما يكن من) /ي/، /ك/، /ن/، /م/، /ن/. (كلّها فونيمات، ولكن أصابها الإدغام لتقارب الصّفات بين النّون والميم في (يكن من / يكمّن)؛ فالنّون هنا تدمج في الميم لتقارب مخرجهما وصفاتهما؛ وهذه الحالة تسمّى في علم الأصوات التّماثل Assimilation؛ وذلك بأن يحدث الائتلاف بين فونيمين يملكان الصّفات عينها، وهي على الشّكل الآتي:

1 النّون: مجهور – بينيّ – مستفل – منفتح – مذلق – مغنون. لسانيّ – لثويّ.
2 اللّام: مجهور – بينيّ – مستفل – منفتح – مذلق – مغنون. شفهيّ مزدوج.

وظيفة الفونيمات هنا تمييزيّة، ميّزت المعنى من الصّوت؛ فعلى سبيل المثال، لو جئنا بالفونيم (هاء) وأبدلناه بالفونيم (كاف) في (يكن)، لأصبحَ المعنى: (فمهما يهُن من جفاك) ولسلك الاتّجاه الدّلاليّ مسلكًا آخر، ولتغيّر التّعبير الصّوتيّ من الهمس والقوّة بالكاف إلى الهمس والرّخاوة في الهاء؛ ولبرز التّردّد الصّوتيّ من داخل الحنجرة.

تحديد المقطع: (فمهما) (ف ـَ /م ـَ هـــ/ م ـَ ـَ) /'م ـَ ـَ'/: تشكّل النّبر، والمقطع من النّوع الثّاني.

تحديد الكلمة: (جفاك) هي أصغر وحدة لغويّة لها معنى.

تحديد العبارة: (فمهما يكن). عبارة خاصّة ضمن وحدة لغويّة شكّلت جزءًا خاصًّا من معنى الاستسلام.

تحديد الجملة: (فمهما يكن من جفاك). هذه الجملة شكّلت جزءًا أساسيًّا من الوحدة اللّغويّة (جملة الشّرط).

تحديد النّصّ: النّصّ الموجود أعلاه يمثّل أبياتًا شعريّة، فيه إيقاع وموسيقى ووزن وتوازٍ وعروض؛ وحدة عضويّة تشكّل الوحدة اللّغويّة الأكبر.

[ستبقى، بعيني ولحمي، ملاك]

تحديد هويّة بعض الفونيمات من خلال الإبدال الوظيفيّ (ستبقى – أتبقى – فتبقى):

س ـَ ت ـَ ب ق ـَ ـَ

ء ـَ ت ـَ ب ق ـَ ـَ

ف ـَ ت ـَ ب ق ـَ ـَ

يُلحظ كيف أنّ تغيير فونيم واحد وثبات ما تبقّى من فونيمات غيّر في معنى الكلمة؛ فلو وضعنا هذه الفونيمات المستبدلة نفسها منعزلة عن سياق الفونيمات الأخرى لظلّت

فارغة من المعنى؛ نحو: (س)، (ء)، (ف)، فكلٌّ منها لا يعني شيئًا حتّى يُقابل مع غيره؛ نحو:

الانعزال الفونيميّ	التّقابل الفونيميّ
/س/	س - ر (سرّ)
/ء/	ء - َب (أب)
/ف/	ف - َم (فم)

تحديد المقطع: (ستبقى) (س -َ/ ت -َ ب/ ق -َ -َ) /'ق -َ -َ'/: تشكّل النّبر، والمقطع من النّوع الثّاني.

تحديد الكلمة: (ملاك) شكّلت وحدة لغويّة تحمل معنى، وتسمّى في علم اللّغة الحديث (مونيم Monem).

تحديد العبارة: (بعيني ولحمي). عبارة معطوفة حقّقت شكلاً مترادفًا من إيقاع متوازن عمل على إبراز الجزء الخاصّ من الوحدة اللّغويّة.

تحديد الجملة: (ستبقى بعيني ولحمي ملاك). جملة إسناد كاملة شكّلت تلاحمًا في أجزاء الوحدة اللّغويّة الّتي لولا انسجام المعنى لما تحقّقت شروط الجملة فيها؛ لذلك فإنّ هذه الجملة هي الجزء الأساسيّ للوحدة اللّغويّة.

تحديد النّصّ: النّصّ الموجود أعلاه، في النّص بنية لغويّة كبرى، لم تكن لتتحقّق لولا تحقّق النّصّيّة من خلال الرّوابط النّصّيّة، والتّماسك والانسجام، والموصوليّة وغيرها.

(ملحق ٢)

تطبيق نظريّة الجرس الصّوتيّ على مقطع من قصيدة نزار قبّاني:

يقول نزار قبّاني في «بلقيس»:

يا عصفورتي **الأحلى**..

ويا أيقونتي **الأغلى**..

تحديد الحرف	العنصر	فونيميًّا	جرسيًّا	حرفيًّا
ح/غ	وظيفته	تمييز المعنى	تسجيل أثر سمعيّ	إنشاء كلمات

	الاستعمال	علم الأصوات	الأسلوب والنّقد	تكوين العلائق وتوزيعها بين العناصر اللّغويّة
	التّحليل	وظيفيّ	جمالي - اِنطباعيّ	تركيبيّ لغويّ
	المثال:	/ʔæħlæ / أحلى	//ʔæʁlæ أغلى	

علاقة الجرس الصّوتي بالفونيم: (أحْ) / (أغْ) أنموذجًا

يمكن النّظر إلى مفهوم كلّ من «جرس الحرف» و«الفونيم» على انّهما مختلفان من الناحيتين الوصفيّة والوظيفيّة؛ ويمكن تبيان هذا الاختلاف بإقامة مقارنة وتحليل للفونيم (أحْ) و (أغْ):

أ - هي علاقة دقيقة، لأنّ أيًّا من الملامح التّمييزيّة أو الفكرة الصّوتيّة للفونيم لا تدركان إلّا من خلال الجرس الصّوتي؛ إذن هو **عنصر إدراكيّ** يُشارك في تثبيت هويّة الوحدة اللّغويّة في ذهن المتلقّي.

ب - الجرس هو وجه سمعيّ يجعل المتلقّي يشعر بأنّ هذا الصّوت هو /ح/ وليس /غ/ حتّى لو لم يكن قادرًا على تحليل الخصائص الفيزيائيّة.

د - الجَرْس الموسيقيّ في (أحلى) و (أغلى) يتبعه ظلّ هو صورة يمكن يتخيّلها بعد أن ترسمها الكلمات.

هـ - مهما بلغت قوّة الجرس في (غ) لا يمكن أن تؤدّي إلى تغيير المعنى؛ ولكنّها تؤثّر في وقع الكلمة لناحية إحداث أثر سمعيّ جماليّ - اِنطباعيّ أو نقديّ.

و - إنّ صوت الحاء جرسه رقيق وصوت الغين جرسه فخم، والنّتيجة: /ح/ # /غ/.

ز - هناك تمايز بين (ح) و (غ) شكّل فكرة صوتيّة ذهنيّة عنهما.

ح - التّغيّر في الجرس هو الّذي أدّى إلى سيرورة التّحوّل.

أهمية القصّة في تنمية مهارات التواصل الفعّال عند الأطفال

د. نوال قاسم يوسف

أستاذة محاضرة ومشرفة في جامعة الجنان كلية التربية

الملخّص

عالــج البحــث أهميــة القصــص ودورهــا في تنميــة مهــارات التواصــل لــدى الأطفــال، إذ تطــرّق إلى الأنــواع المختلفــة مــن القصــص، وأبــرز أهميتهــا وتأثيرهــا في شــخصية الطفــل، بالإضافــة إلى أهميــة القيــم التربويــة المتنوعــة التــي قــد تتضمّنهــا هــذه القصــص، فتُســهم في تطويــر مهــارات التواصــل، مثــل القــراءة، والتحليــل، والتفكــير الناقــد، فضــلاً عــن الإبــداع الــذي يمكــن أن تثــيره في نفــوس الأطفــال، مــا يدفعهــم نحــو الابتــكار والانخراط في عــوالم الخيــال. وتُســهم القصــص كذلك في معالجــة العديــد مــن المشــكلات النفســية والســلوكية، مثــل الانطوائيــة، والاكتئــاب، وصعوبــات القــراءة.

وقد طرح البحث إشكالية رئيسة مفادها: **ما دور القصة في تعزيز عملية التواصل لدى الأطفال؟**

وكذلك تناول مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سعى إلى إيجاد إجابات لها، ومن أبرزها:

- ما دور الأهل والمدرسة في تعزيز مفهوم القصة لدى الأطفال؟
- إلى أي مدى تُسهم القصص في التأثير على شخصية الطفل ونفسيته؟
- كيف تساهم الأنواع المختلفة من القصص في تنمية مهارات التواصل عند الطفل؟

الكلــمات المفتاحيّــة: أدب الأطفــال، القصــص التفاعليــة، القصــص الرقميــة، مهــارات التواصــل، النمــو اللغــوي.

Abstract

The research addressed the importance of stories and their role in developing communication skills in children. It discussed the various types of stories, highlighting their significance and impact on a child's personality, in addition to the diverse educational values that these stories may contain, which contribute to the development of communication skills such as reading, analysis, critical thinking, as well as the creativity that can be sparked in children, driving them towards innovation and

engaging in worlds of imagination. Stories also help address many psychological and behavioral problems, such as introversion, depression, and reading difficulties. The research raised a central issue: What is the role of stories in enhancing communication processes in children? Additionally, it addressed a set of sub-questions that it sought to find answers for, including:

- What is the role of parents and schools in promoting the concept of storytelling among children?

- To what extent do stories influence a child's personality and psychology? • How do different types of stories contribute to the development of communication skills in children?

Keywords

Children's Literature, Communication Skills, Digital Storytelling, Interactive Storytelling, Language Development

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١. إبراز أهمية القصص في تنمية مهارات التواصل لدى الأطفال.
٢. توضيح دور القصة في عمليتي التربية والتعليم.
٣. تحديد دور الأسرة والمدرسة في ترسيخ مفهوم القصة وتعزيزه لدى الطفل.
٤. عرض الأنواع المختلفة من القصص وبيان أثرها في تشكيل شخصية الطفل.
٥. الكشف عن دور القصة الفعّال في معالجة اضطرابات التواصل.
٦. بيان الأثر العميق الذي تتركه القصص في نفوس الأطفال وشخصياتهم.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته لموضوع حيوي يتعلّق بتنمية مهارات التواصل لدى الأطفال، من خلال:

١. إبراز الدور الذي تؤدّيه القصص في بناء عملية التواصل اللفظي والوجداني لدى الطفل.
٢. تسليط الضوء على الأساليب التي تمكّننا من تنشئة جيل قارئ، مثقّف، ومتمكّن من مهارات التواصل الفعّال.

إشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من سؤالٍ رئيس تتفرّع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسعى إلى الإحاطة بأبعاد الموضوع بشكل شامل.

السؤال الرئيس:

ما دور القصة في تعزيز مهارات التواصل لدى الأطفال؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما دور الأسرة والمدرسة في ترسيخ مفهوم القصة لدى الأطفال وتعزيزه؟
٢. إلى أي مدى تسهم القصص في التأثير على شخصية الطفل ونفسيته؟
٣. كيف تؤثر الأنواع المختلفة من القصص في تنمية مهارات التواصل لدى الطفل؟
٤. ما دور القصة في دعم عمليتي التربية والتعليم؟
٥. كيف تسهم القصص في الحدّ من الانطواء والتخفيف من الكبت النفسي لدى الأطفال؟

فرضيات البحث:

١. تؤدي الأسرة والمدرسة مهمة أساسية في تعزيز مفهوم القصة لدى الأطفال.
٢. تُسهم القصص بشكل كبير في التأثير على شخصية الطفل ونفسيته.
٣. تؤثر الأنواع المختلفة من القصص في تنمية مهارات التواصل لدى الطفل من خلال التفاعل معها.
٤. تساهم التربية والتعليم في ترسيخ مفهوم التواصل عبر استخدام القصة كوسيلة تعليمية.
٥. تساعد القصص على التخفيف من مظاهر الانطواء والكبت النفسي لدى الأطفال.

منهجية البحث:

اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، وهو منهج بحثي يرتكز على وصف الظاهرة أو المادة العلمية وصفًا دقيقًا من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها كما هي في الواقع، بوصف هذه البيانات وتحليلها وتفسيرها، للكشف عن العلاقات والاتجاهات والدلالات التي تتضمنها، بهدف الوصول إلى نتائج وتفسيرات تساعد على فهم الظاهرة المدروسة بصورة شاملة.

الإطار الزماني والمكاني:

تحدّد الإطار المكاني للبحث في البيئة التربوية الخاصة بالأطفال في مرحلة الروضة والمرحلة الابتدائية، استنادًا إلى ما ورد في الدراسات العربية والعالمية التي تناولت القصة كوسيلة فعّالة في تنمية التواصل عند الطفل، من دون ارتباط بمكان جغرافي محدد لعدم وجود دراسة ميدانية.

تحدّد الإطار الزماني للبحث بالمدَّة التي أجري فيها العمل العلمي خلال العام ٢٠٢٥، وكذلك المدى الزمني الذي تتناوله الأدبيات التربوية الحديثة المتعلقة بأهمية القصة في تنمية التواصل عند الأطفال خلال العقدين الأخيرين.

الدراسات السابقة:

١. أثر استخدام القصّة في تنمية مهارات التواصل اللغوي لدى أطفال رياض الأطفال

الباحث: هدى العبد الله (٢٠١٨)

مضمون الدراسة باختصار:

فحصت الدراسة تأثير توظيف القصة المسموعة والمقروءة في تطوير مهارات التواصل

اللغـوي لـدى أطفـال الروضـة. أظهـرت النتائـج أن الأطفـال الذيـن شـاركوا في برنامـج سرد القصـص أصبحـت لديهـم قـدرة أعـلى عـلى فهـم التعليـمات، والتعبـير اللفظـي، وإجـراء حـوارات قصـيرة مقارنـة بالمجموعـة التـي لم تتعـرض للبرنامـج. خلصـت الدراسـة إلى أن القصـص تُعـد وسـيلة فعالـة لتعزيـز التواصـل اللفظـي واللغـوي في عمـر مبكـر.

٢. دور القصـة في تنميـة التفاعـل الاجتماعـي واللغـوي لـدى الطفـل الباحـث: سـامي الدرويـش (٢٠٢٠)

مضمون الدراسة باختصار:

تناولـت الدراسـة أثـر القصـص التربويـة في تحسـين مهـارات التفاعـل الاجتماعـي والتواصـل عنـد الأطفـال بـين ٦–٨ سـنوات. بينـت النتائـج أن القصـة تسـاعد الأطفـال عـلى التعبـير عـن مشـاعرهم، وتبـادل الأدوار، وفهـم وجهـات نظـر الآخريـن، مـا يرفـع مسـتوى تواصلهـم الاجتماعي واللغـوي داخـل الصـف. أوضحـت الدراسـة أن دمـج القصـة ضمـن الأنشـطة الصفيـة يعـزز التواصـل الفعّـال لـدى الطفـل.

المقدمة:

تُعـدّ القصـة واحـدة مـن أقـدم أشـكال التعبـير الإنسـاني، وقـد رافقـت الإنسـان منـذ العصـور البدائيـة، حيـث كان ينقـل مـن خلالهـا تجاربـه، ومعتقداتـه، ومشـاعره مـن جيـل إلى آخـر. وفيـما بعـد، أصبحـت القصـة وسـيلة تعليميـة وتربويـة ذات تأثـير كبـير، خاصـة في مراحـل الطفولـة، لمـا تحملـه مـن قـدرة عـلى التأثـير في المشـاعر والعقـول، إلى جانـب تنميـة المهـارات اللغويـة والاجتماعيـة. ويُجمـع التربويـون وعلـماء النفـس عـلى أنّ القصـة، بصيغتهـا الموجَّهـة للأطفـال، تُعـدّ أداة فعّالـة في بنـاء شـخصيتهم وتشـكيل منظومتهـم القيميـة، ولا شـك في كونهـا وسـيلة مهمـة وأساسـية لتطويـر قدراتهـم التواصليـة.

إنّ الطفـل، بطبيعتـه، يميـل إلى الخيـال والاستكشـاف، وتلبـي القصـة هـذه الحاجـة بأسـلوب محبّـب، فيتمكّـن الطفـل عـبر الـسرد القصـصي مـن فهـم العلاقـات بـين الأشـخاص، وتمييـز المشـاعر المختلفـة، والتعبـير عنهـا بكلـمات، مـا يعـزّز قدرتـه عـلى التفاعـل مـع الآخرين، سـواء في محيـط الأسرة أو المدرسـة أو المجتمـع. كذلـك تسـهم القصـة في إغنـاء المخـزون اللغـوي، وتحسـين النطـق، وتعزيـز الفهـم السـمعي، وهـو مـا يسـاهم في تنميـة مهاراتـه التواصليـة.

ولا يقتـصر دور القصـة عـلى الجانـب اللغـوي فحسـب، بـل يتعـدّاه إلى تنميـة مهـارات الإصغـاء والانتبـاه، وتطويـر القـدرة عـلى طـرح الأسـئلة والتفاعـل مـع المواقـف المختلفـة. كـما تشـكّل القصـة بيئـة آمنـة للطفـل للتعبـير عـن مشـاعر وتجـارب قـد لا يتمكّـن مـن الحديـث عنهـا، مـا يسـاعده عـلى بنـاء تواصـل مـع ذاتـه ومـع مـن حولـه. ولهـذا، فـإنّ اعتـماد القصـة في التربيـة والتعليـم لا ينبغـي أن يُنظـر إليـه بوصفـه وسـيلة ترفيهيـة فقـط، بـل بوصفـه أداة اسـتراتيجية

لتعزيــز التواصــل والاندمــاج الاجتماعــي.

وتجــدر الإشــارة إلى أهميــة القصــة عندمــا تكــون تفاعليــة، بحيــث يُــشرك الطفــل في إعــادة سرد الأحــداث، أو تخيّــل نهايــات مختلفــة، أو حتــى إبــداء رأيــه في شــخصياتها، مــا يعــزّز التفكــير النقــدي والتعبــير الــذاتي. وبذلــك تصبــح القصــة ليســت فقــط وعــاءً لنقــل المعرفــة، بــل حافــزًا عــلى بنــاء مهــارات تواصليــة متكاملــة تســهم في إعــداد الطفــل ليكــون فاعــلاً ومؤثــرًا في مجتمعه.

أولًا: مفهوم مهارات التواصل عند الأطفال

تُعــدّ مهــارات التواصــل مــن الركائــز الأساســية في النمــو اللغــوي والاجتماعــي لــدى الأطفــال، إذ تُعــرَّف بأنهــا القــدرة عــلى إرســال الرســائل اللفظية وغــير اللفظية واســتقبالها بشــكل فعّال. وتشــمل هــذه المهــارات النطــق الصحيــح، وفهــم اللغــة المنطوقــة، واســتخدام الإشــارات وتعبــيرات الوجــه، والقــدرة عــلى إجــراء محادثــات مــع الآخريــن، والتميــز بمهــارات الإصغــاء والانتبــاه. وتــؤدي هــذه المهــارات مهمــة حيويــة في تفاعــل الطفــل مــع محيطــه الأسري والمــدرسي والاجتماعــي، مــا يســهم في بنــاء شــخصيّته وتقديــره لذاتــه. ومــن هنــا، فــإنّ تطــوّر اللغــة والتواصــل يرتبــط ارتباطًــا وثيقًا بالتفاعــل الاجتماعــي، فيتعلــم الطفــل التعبــير عــن ذاتــه وتفســير العــالم مــن حولــه مــن خــلال الحــوار والتفاعــل مــع الآخريــن. وتُســهم مهــاراتُ التواصــل لــدى الطفــل في تطويــر جوانــب عــدّة في حياتــه، منهــا:

التعبير عن أفكاره ومشاعره بطريقة لفظية وغير لفظية:

يختلــف التفاعــل لــدى الأطفــال مــن طفــل إلى آخــر، بــل ومــن مجموعــة إلى أخــرى، بنــاءً عــلى مــدى تفاهمهــم مــع ذواتهــم، وكيفيــة تفاعلهــم مــع الآخريــن ومحيطهــم. وتعكــس هــذه الجوانــب مختلــف أبعــاد الفهــم العقــلي والنفــسي والقــدرات اللغويــة. ويتمثّــل التعبــير والتواصــل اللفظــي عنــد الأطفــال في مــروره بمراحــل متتاليــة ومتطــوّرة تبعًــا للعمــر والنمــو اللغــوي والمعــرفي، ويُعــدّ مــن أهــم مــؤشرات النمــو الســليم لديهــم. أمّــا التعبــير غــير اللفظــي فيتمثّــل في تعابــير الوجــه، ونــبرة الصــوت، والإيمــاءات، وحــركات الجســم.

يؤكــد الباحثــون أن القــدرة عــلى التعبــير عــن المشــاعر والأفــكار تســهم في تعزيــز الصحــة النفســية للطفــل، وتقلــل مــن مشــاعر الإحبــاط أو الســلوكيات العدوانيــة الناتجــة عــن عــدم القــدرة عــلى التعبــير، كــما أن التــوازن بــين التعبيريــن اللفظــي وغــير اللفظــي يعــدّ مــؤشرًا هامًــا إلى نمــو التواصــل العاطفــي والاجتماعــي بشــكل ســليم، مــما يمكّــن الطفــل مــن بنــاء علاقــات ناجحــة والتكيّــف في بيئــات مختلفــة.Top of FormBottom of Form[1]

---

1 Beebe, B., & Lachmann, F. M. (2002). Infant research and adult treatment: Co-constructing interactions. Hillsdale, .NJ: The Analytic Press P 122

الاستماع للآخرين وفهمهم:

يُعدّ الاستماع الفعّال مهارة تتجاوز تحسين التواصل فحسب؛ فهو أيضًا أداة قوية تعزّز التعاطف والتفاهم والاحترام. فمن خلال الاستماع الفعّال للآخرين نُظهر لهم أننا نهتم بما يقولونه، وأننا على استعداد للتعلّم من وجهات نظرهم. كما يمكن أن يساعد الاستماع الفعّال الأطفال على تجنّب سوء الفهم، ويعزّز قدرتهم على التعبير عن أفكارهم.

استخدام اللغة بفعالية في مواقف الحياة اليومية:

من المهم ألا يقتصر استخدام اللغة السليمة على المدرسة فقط، بل ينبغي استخدامها في الحياة اليومية مع الطفل أثناء تناول الطعام، وفي السيارة، وفي السوق، وأثناء اللعب؛ فالتواصل الفعّال والاستخدام السليم للّغة يزيدان من قدرة الطفل على التواصل في جميع الأوقات وفي مختلف الأماكن بالزخم نفسه، كما يسهمان في تطوير تفكيره وتوسيع خياله.

ثانيًا: دور القصص في تطوير مهارات التواصل

تؤدي القصص الوظيفة البارزة في تطوير مهارات التواصل عند الأطفال. فما هي القصة، وما دورها في عملية التربية والتعليم؟

تعريف القصة:

القصة في اللغة: "القصُّ: تتبُّع الأثر، يقال: قصصت الأثر أقُصُّه قصًّا إذا تتبعته".[٢]

أما في الاصطلاح: فهي مجموعة من الأحداث يرويها الكاتب، وهي تتناول حادثة واحدة أو حوادث عدّة، تتعلق بشخصيات إنسانية مختلفة، تتباين حياة الناس على وجه الأرض، ويكون نصيبها في القصة متفاوتًا من حيث التأثر والتأثير."[٣]

وفي تعريف للباحثة فإنّ القصة هي سرد أحداث واقعية أو خيالية، تدور حول مجموعة من الشخصيات في مكان وزمان محددين. يمكن أن تكون القصة قصيرة أو طويلة، بسيطة أو معقدة، حقيقية أو خيالية. وقد تكون القصة واقعية، أو خيالية، أو رمزية، أو سحرية.

أنواع القصص:

١. **القصص الدينية:** تُعَدّ من أكثر أنواع القصص أهمية في بناء شخصية الطفل

٢ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ٢٠٠٣، ص ٥٦٤.

٣ نجم، محمد يوسف، فن القصة، دار المعارف، القاهرة، ص 19-11.

القِيَمِيّة والأخلاقية؛ فهي تنقل إليه مفاهيم العقيدة والإيمان بأسلوب مبسَّط وقريب من ذهنه، وتساعده على التعرّف إلى أنبياء الله وسِيَرِهم العطرة، وتغرس في نفسه مفاهيم الخير، والتسامح، والرحمة، والعدل.

ومن خلال سرد قصة النبي محمد ﷺ أو قصة يوسف عليه السلام، يتعلم الطفل الصبر، والصدق، والإيمان بقضاء الله وقدره. كما تساعد القصص الدينية على ترسيخ الهوية الإسلامية والانتماء الديني، خاصة إذا وُظّفت في البيئة الصفّية مع أنشطة تفاعلية كالرسم، والتمثيل، والتمارين الحوارية. ويمكن للوالدين دعم هذا التوجه من خلال قراءة القصص النبوية في البيت في انتظام.

إنّ القصص الدينية تُعطي الطفل نموذجًا يحتذي به، وتُسهم في تكوين قاعدة معرفية وروحية متينة ترافقه في مراحل نموه المختلفة.[٤]

٢. **القصص الخيالية:** تُعَدّ الملاذ الأول للطفل الراغب في الهروب من الواقع نحو عالم مليء بالمغامرة والسحر. في هذه القصص، كل شيء ممكن: الحيوانات تتكلم، والجمادات تتحرك، والأبطال يطيرون، والأشرار يُهزمون دائمًا. هي قصص تُنمّي مخيّلة الطفل وتُوسّع أفق تفكيره، لأنّها تبني تصوُّرات لا تحدّها القوانين الواقعية. ومن الأمثلة المشهورة: قصة سندريلا، وعلي بابا، وبياض الثلج. هذه القصص ليست وسيلة للتسلية فقط، بل يمكن أن تحتوي على رموز تربوية وأخلاقية، مثل مكافأة الصادق، ومعاقبة المخادع، والانتصار للخير. ومن خلال هذه القصص، يكسب الطفل مهارات إبداعية، ويسهم في بناء ذاته الخيالية التي قد تقوده لاحقًا نحو التفكير التصميمي والابتكاري.[٥]

٣. **القصص الاجتماعية:** تُجسّد الحياة اليومية للطفل، فتتناول موضوعات مثل احترام الوالدين، وحلّ الخلافات مع الأصدقاء، وتقبّل الآخرين، وفهم مشاعر الغير. هي قصص تُقرّب الطفل من مجتمعه، وتجعله أكثر وعيًا بسلوكياته وتأثيرها على الآخرين. كما تساعده على كساب مهارات الحوار، والتفاوض، والتعاطف. يمكن استخدامها في الصفوف الدراسية لمعالجة المشكلات السلوكية، أو لتعليم الأطفال كيفية التفاعل مع البيئات المختلفة. وغالبًا ما تُقدّم هذه القصص شخصيات قريبة من عالم الطفل: زملاؤه، وإخوته، ومعلموه، ما يعزز التعاطف والانغماس. القصص الاجتماعية تعزّز النمو العاطفي والاجتماعي بشكل كبير.[٦]

٤. **القصص العلمية:** تُعدّ القصص العلمية من الأدوات الفعّالة في تنمية التفكير العلمي والإبداعي لدى الأطفال. فهي تُقدّم المعلومات والمعارف العلمية في قالب سردي مشوّق، ما يسهّل على الطفل فهم المفاهيم المعقدة واستيعابها. تُسهم هذه القصص في تعزيز مهارات الملاحظة، والتحليل، والاستنتاج، كما تُشجّع على طرح الأسئلة والبحث عن الإجابات، ما يُنمي روح الاكتشاف والابتكار.

ومما لا شك فيه أن توظيف القصص العلمية في العملية التعليمية يُعزّز من دافعية الأطفال للتعلم، ويُساعدهم على الربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. فعلى سبيل

٤ محمد، أحمد، أدب الطفل وتربية القيم. دار المعرفة، 2012، ص 172.

٥ المصدر نفسه، ص ١٧٣.

٦ البشيتي، الطفل واللغة. دار المسيرة للنشر، 2000، ص 138.

المثال، يمكن لقصة تتناول دورة حياة النبات أن تُرسّخ المفاهيم البيولوجية من خلال سرد يحكي عن مغامرات بذرة تنمو لتصبح نبتة. كما أن القصص التي تتناول الاختراعات والاكتشافات تُلهم الأطفال وتُحفّزهم على التفكير النقدي والإبداعي.

ومن الجدير بالذكر أن اختيار القصص العلمية المناسبة يجب أن يراعي المرحلة العمرية للطفل، ومستوى فهمه، واهتماماته. كما يُفضّل أن تكون هذه القصص مصحوبة بأنشطة تفاعلية، مثل التجارب البسيطة أو الرسوم التوضيحية، لتعزيز الفهم والاستيعاب. وبذلك، تُصبح القصص العلمية وسيلة فعّالة في بناء جيل واعٍ قادر على التفكير العلمي، ومستعد لمواجهة تحديات المستقبل.[٧].

٥. **القصص الواقعية:** القصص الواقعية تُعدّ من أهم أنواع أدب الأطفال التي تعكس الحياة اليومية وتُقرب الطفل من مجتمعه، ما يساعده على فهم ذاته والآخرين من حوله. تتناول هذه القصص موضوعات مألوفة مثل العلاقات الأسرية، الصداقات، التحديات المدرسية، والمواقف الاجتماعية المختلفة. من خلال هذه القصص، يتعلم الطفل كيفية التعامل مع المواقف الحياتية، ما يُسهم في تنمية مهاراته الاجتماعية والعاطفية.

تُبرز القصص الواقعية قيمًا عدّة، مثل الصدق، والتعاون، والتسامح، والالتزام، والمسؤولية، والاحترام، وتُعزّز من قدرة الطفل على اتخاذ القرارات الصائبة، كما تُساعده على تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليل، من خلال تقديم مواقف تتطلب منه التفكير في الحلول المناسبة.

تشير الدراسات إلى أن القصص الواقعية تُسهم في تعزيز التعاطف لدى الأطفال، حين يضعون أنفسهم مكان الشخصيات ويتفهمون مشاعرهم وتجاربهم. هذا النوع من القصص يُعدّ أداة فعّالة في التربية والتعليم، ويمكن استخدامه لتوجيه السلوك وتعزيز القيم الإيجابية.

من الجدير بالذكر أن اختيار القصص الواقعية يجب أن يكون مناسبًا لمرحلة النمو العقلي والعاطفي للطفل، مع مراعاة تقديم محتوى يُحفّز التفكير ويُشجّع على الحوار. تُعدّ القصص الواقعية جسرًا يربط بين عالم الطفل الداخلي والعالم الخارجي، ما يُساعده على التكيّف مع مجتمعه وفهم دوره فيه[٨].

٦. **القصص التاريخية:** القصص التاريخية تؤدي وظيفة محورية في تعريف الطفل بماضي أمته وإنجازات أجداده. من خلالها يعرف الشخصيات العظيمة، والحضارات السابقة، والمعارك الكبرى، وهذا ما يُنمي في داخله شعور الفخر والانتماء. عندما يقرأ الطفل عن عمر بن الخطاب أو صلاح الدين الأيوبي، فإنه يتعلم معاني القيادة والعدل والشجاعة. وكذلك القصص التاريخية تساعد على تنمية التفكير الزمني وتقدير التسلسل التاريخي للأحداث. ويمكن أن تُستخدم هذه القصص في تعزيز القيم الوطنية وفهم العلاقة بين الماضي والحاضر. سرد القصة التاريخية بأسلوب درامي وحواري يجعل الطفل يعيش

٧ بنعبرة، مريم، وشباكي، عبد الكريم، أدب الطفل والتربية على الإبداع: القصة أنموذجاً. المجلة الإفريقية لدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢٢، ص ٢٣٣–٢٤٠.

٨ أبو فنة، محمود، القصة الواقعية للأطفال في أدب سليم خوري. الكلية الأكاديمية العربية للتربية في حيفا، مركز أدب الأطفال، ٢٠٢١. ص .....

الحـدث ويشـعر كأنـه جـزء منـه.

ثالثًا: خصائص القصة الجيدة التي تعزّز مهارات التواصل:

لا بـدّ للقصـة حتـى تصـل إلى هدفهـا عنـد الطفـل أن تتوافـر فيهـا أمـور عـدّة تجعلهـا تدخـل قلبـه، ويسـتوعبها عقلـه، ويتحمّـس لقراءتهـا، والتمكّـن مـن الرسـالة التـي كانـت تهـدف إليهـا. ومـن هـذه الخصائـص:

- وضوح الفكرة والمغزى.
- ترابط الأحداث وتسلسلها المنطقي.
- شخصيات واقعية أو مقنعة.
- استخدام اللغة البسيطة والمؤثرة.
- عنصر التشويق والإثارة.
- صدق العاطفة والموضوع.
- بيئة وزمان واضحان.
- نهاية مؤثرة أو مفتوحة للتأمل.
- إمكانية التماهي والتفاعل.
- انعكاس تلك الخصائص على شخصية وتفاعل الطفل في المجتمع.

رابعًا: وسائل رواية القصة:

هنـاك عـدد مـن الوسـائل يمكـن اسـتخدامها أثنـاء روايـة القصـص عـلى الأطفـال، تسـاهم في جـذب الانتبـاه وإثـارة عنـصر التشـويق، نـدرج بعضهـا:

- رواية القصة باستخدام دلالات الصوت وأساليب التعبير والإيماء.
- صور الكتاب أو القصة.
- البطاقـات، حيـث تكـون الصـور متسلسـلة حسـب أحـداث القصـة ويكـون النـص خلـف البطاقـة.
- استخدام جهاز الفانوس السحري.
- اللوحة المغناطيسية لتحريك شخصيات القصة.
- أشرطة الكاسيت والفيديو في عرض القصة على الأطفال.

ولا بـدّ مـن الإشـارة هنـا إلى القصـة الحركيـة: وهـي عبـارة عـن مجموعـة مـن الأحـداث المتسلسـلة المشـوّقة والمثـيرة، لهـا بدايـة ونهايـة، ولهـا أبطالهـا وزمانهـا ومكانهـا، ترويهـا المعلمـة للأطفـال وتطلـب منهـم تخيّـل الأحـداث وتقليدهـا، بواسـطة الحركـة مـع اسـتخدام الصـوت.

كـما يمكـن اسـتخدام النـماذج التـي تمثـل الحيوانـات، أو الحيوانـات المحنطـة في روايـة القصـة، فضـلًا عـن اسـتخدام عرائـس القفـاز، أو خيـال الظـل، أو العرائـس الورقيـة أو الوبريـة. وهـي طريقـة تُسـتخدم في العديـد مـن البلـدان وتُعـدّ مـن أقـدم الوسـائل في روايـة القصـص، وعـادةً مـا تُسـتخدم مـع الأطفـال الصغـار الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين سـنتين وثـلاث سـنوات. وعـادةً تكـون هـذه القصـص منغمـة وذات إيقـاع بسـيط أشـبه بالأناشـيد. ويمكـن كذلـك اسـتخدام

الوسائل السمعية والبصرية في عرض القصة، مثل الحاسوب الآلي وجهاز الفيديو وغيرها.[٩]

القصص الإلكترونية ودورها في جذب انتباه الطفل:

تعريف القصص الإلكترونية:

هناك عدّة تعريفات أطلقت في هذا المجال فهي «تتضمن أخبار القصص ومشاركة المعلومات من خلال الوسائط المتعددة، ووسيط يحسن قدرات القصة في ترك انطباع دائم لدى الأطفال باستخدام المرئيات مثل: (الصور، الرسومات، الأشكال، النصوص، والخلفيات) وباستخدام الصوت مثل (صوت السرد، صوت الموسيقى)»[١٠].

وعرّفها آخرون بأنها تلك العملية التي تدمج الوسائط التعليمية المتنوعة لإثراء النصوص المكتوبة والمنطوقة، بالمؤثرات الموسيقية والصور المتحركة، ومهارات الفن الروائي، مستهدفة في ذلك غاية تربوية ذات ملامح تشويق وإثارة تناسب مهارات القرن الحادي والعشرين المتطورة[١١].

وهكذا أصبحت القصص الإلكترونية (E-Stories) من الوسائل التعليمية الجاذبة للأطفال في المراحل العمرية المبكرة، مع تطور التكنولوجيا الرقمية وانتشار الأجهزة الذكية، إذ توفر مزيجًا غنيًّا من النصوص، والصور المتحركة، والمؤثرات الصوتية، والموسيقى، في تحفيز حواس الطفل وتعزيز تفاعله مع المحتوى. تُعرَّف القصة الإلكترونية بأنها نص قصصي يُعرض عبر وسائط رقمية، غالبًا ما يكون تفاعليًا، ويُصمَّم ليُلائم احتياجات الأطفال التربوية والنفسية والاجتماعية في بيئة مناسبة ومشوّقة.[١٢]

تشير الدراسات التربوية إلى أنّ للقصص الإلكترونية تأثيرًا ملحوظًا في جذب انتباه الأطفال، خاصة لأولئك الذين يعانون التشتّت أو نقص التركيز. فالتفاعلية التي توفرها هذه القصص – من خلال لمس الشاشة، الضغط على الرموز، أو الاختيار بين مسارات مختلفة للأحداث – تجعل الطفل أكثر تحفّزًا ليكون فاعلاً في العملية القرائية، وليس مجرد متلقٍّ سلبي، ما يُساهم في تنمية مهاراته اللغوية والتحليلية، ومهارات التفكير الناقد.[١٣]

كما تُساعد هذه القصص على تطوير مهارات الاستماع من خلال السرد الصوتي المُرفق بنطق الكلمات، ما يعزز الوعي الصوتي، ويُسهّل تعلّم اللغة الثانية وتحسين المهارات اللغوية لدى الأطفال ذوي صعوبات التعلم. وتشير الدراسات إلى أنّ معظم الأطفال الذين يتعرّضون باستمرار للقصص الرقمية يظهرون أداءً أعلى في اختبارات الفهم القرائي والمفردات

9 زيتون، حسن حسين، تصميم التدريس رؤية منظومية، عالم الكتب، القاهرة، 1999، ص 103.

10 أحمد محمد النوبي، أثر تنوع أبعاد الصورة في القصة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث للتعلم عن بعد، الرياض ٢٠١٣.

١١ ريمة سالم الحربات، دور القصة في إكساب الأطفال خبرات علمية، دمشق، ص24.

12 Shamir, A., & Korat, O. Technology as a support for literacy achievements for children at risk. In Handbook of Re- search on the Societal Impact of Digital Media (2015). (pp. 293–308).

13 Li, H., Zhang, T., Woolley, J. D., An, J., & Wang, F.). Exploring factors influencing young children's learning from storybooks: Interactive and multimedia features. Journal of Experimental Child Psychology, 2023, P 233.

مقارنـةً بأقرانهـم الذيـن يقـرؤون القصـص الورقيـة فقـط.[١٤]

ومـع ذلـك، لا بـدّ مـن التنويـه بـدور الأهـل والمعلمـين في توجيـه الطفـل أثنـاء التعلـم، حتـى لا يُفـرط في اسـتخدام تلـك الوسـائل دون توجيـه تربـوي مـدروس، مـا يـؤدي إلى تشـتت الانتبـاه أو اعتـماد الترفيـه البـصري اعتـمادًا مفرطًـا عـلى حسـاب المعنـى والمضمـون. لـذا، يـوصي التربويـون باختيـار القصـص الإلكترونيـة التـي تجمـع بـين الإخـراج الجيـد، واللغـة السـليمة، والتصميـم التفاعـلي المتـوازن، وأن تُسـتخدم كوسـيلة داعمـة ضمـن إطـار تعليمـي وتربـوي شـامل.

خامسًا: دور الأهل والمدرسة في غرس عادة قراءة القصص عند الأطفال.

أ. دور الأهل:

عندمـا ينشـأ الطفـل في بيئـة يرى فيهـا والديه يقـرآن يوميًّا، سـواء كانت قراءة كتـب، مجلات، أو حتـى صحـف، يتطـور لديه شـعور بأن القـراءة نشـاط طبيعـي وممتع، وليـس مجرد واجـب مدرسي. هـذا السـلوك النموذجـي مـن الوالديـن يُعـرف في علـم النفـس التربـوي باسـم «التعلـم بالملاحظـة» (Observational Learning)، حيـث يتعلـم الطفـل عـن طريـق تقليـد سـلوكيات مـن حولـه، خاصـة مـن يعتبرهـم قـدوة.

وقـد أشـارت الدراسـات إلى أن وجـود نمـاذج قارئـة في المنـزل لـه تأثـير قـوي في بنـاء توجهـات إيجابيـة نحـو القـراءة لـدى الأطفـال، خصوصًـا في سـنواتهم الأولى. هـؤلاء الأطفـال غالبًـا مـا يُطـوّرون مفـردات أوسـع ومسـتوى أعـلى مـن الفهـم القـرائي مقارنـةً بأقرانهـم الذيـن لا يـرون الكبـار في حياتهـم يقـرؤون.[١٥]

كـما أن الأطفـال الذيـن يشـاهدون والِديهـم يقـرؤون بانتظـام يُظهـرون اهتمامًـا أكـبر بالكتـب منـذ سـن مـا قبـل المدرسـة، ويكـون لديهـم اسـتعداد أعـلى للتعلـم الأكاديمـي.

كـما أنّ تهيئـة بيئـة محفـزة في المنـزل مـن أهـم الأمـور التـي تسـاعد الطفـل عـلى التعلـق بالقصـص والقـراءة عمومًـا. ويُقصـد بذلـك توفـير عنـاصر ماديـة ومعنويـة تشـجع الطفـل عـلى التفاعـل مـع القصـص، كوجـود مكتبـة صغـيرة في البيـت، حتـى لـو كانـت بسـيطة، فـإن وجـود رفـوف مليئـة بالكتـب المصـورة والقصـص المناسـبة لعمـر الطفـل تجعـل الكتـاب في متناولـه وتشـعره بأنـه جـزء مـن حياتـه اليوميـة. وكذلـك زيـارة المكتبـات العامـة ومعـارض الكتـاب التـي تقـرّب الطفـل أكـثر مـن القـراءة في مـكان عـام يمنحـه شـعورًا بالاسـتقلالية في اختيـار مـا يحـب، ويعـزز شـعوره بأهميـة القـراءة كممارسـة اجتماعيـة وثقافيـة. فضـلًا عـن تخصيـص ركـن للقـراءة في زاوية مريحـة في المنـزل، مزينـة برسـومات أو ألـوان محببة، يمكـن أن تتحـول إلى مـكان مفضّـل للقـراءة، وتجعـل الطفـل يتفاعـل مـع القصـة مـن خـلال اللعب

14- Takacs, Z. K., Swart, E. K., & Bus, A. G. Benefits and Pitfalls of Multimedia and Interactive Features in Technology-Enhanced Storybooks: A Meta-Analysis. Review of Educational Research (2015).

١٥ العبـد الكريـم، محمـد بـن عبـد اللـه، تنميـة الميـل إلى القـراءة لـدى الأطفـال. الريـاض: مكتبـة الملـك عبـد العزيـز العامـة، ٢٠٠٧، ص ٢٥، ٢٨.

بـالأدوار أو تمثيـل القصـص، مـا يزيـد مـن تعلـق الطفـل بهـا ويعمّـق فهمه للنصـوص.[١٦]

أ. دور المدرسة:

للمدرسـة الـدّور المهـم والفعّـال في تعليـم حـب القـراءة للأطفـال، كونهـا المؤسسـة التربويـة الأولى بعـد الأسرة. وتبـدأ هـذه المهمـة مـن خـلال دمـج القصـص في المناهـج الدراسـية، فتصبـح القصـة وسـيلة تعليميـة محفـزة تسـاعد في تبسـيط المفاهيـم وتنميـة الخيـال، وتحسـين مهـارات القـراءة والاسـتماع والتعبـير.

فضـلاً عـن الأنشـطة الأخـرى التـي يقـوم بهـا المعلّـم، كالتمثيـل والقـراءة الجهريّـة التـي لهـا الـدور في تنميـة الشـغف وتجعـل مـن القصـة منطلقًـا لتطبيـق قيـم عـدّة، وليسـت مجـرّد قـراءة وواجـب مـدرسي.

ولا بـد مـن الإشـارة إلى أهميـة أن يكـون هنـاك وقـت خـاص لحصـة مكتبـة أو للقـراءة الحـرة، والـذي بـدوره يمنـح الطفـل فرصـة لاختيـار مـا يناسـب اهتماماتـه ويعـزز اسـتقلاليته في القـراءة. إلى جانـب ذلـك، يسـهم دور المعلـم كقـدوة قارئـة في تحفيـز الطـلاب، حيـث يتأثـر الطفـل بشـخصيات قريبـة منـه تمـارس القـراءة كعـادة يوميـة.

أمـا عـلى مسـتوى المدرسـة ككل، فـلا بـدّ مـن تنظيـم مسـابقات القصـص والأنشـطة القرائيـة التـي تدمـج بـين القـراءة والإبـداع، مـا يعـزّز بيئـة محبّـة للكتـاب داخـل المجتمـع المـدرسي.[١٧].

سادسًا: أثر القصة في التخفيف من اضطرابات التواصل لدى الأطفال

أ. استخدام القصص في علاج التأخر اللغوي.

تُعـدّ القصـص مـن أهـم الأسـاليب التربويـة الفعّالـة في عـلاج مشـكلات التأخـر اللغـوي لـدى الأطفـال، خاصـة في المراحـل المبكـرة، فهـي تجمـع بـين التسـلية والتعليـم وتعمـل عـلى تحفيـز الطفـل عـلى التفاعـل اللغـوي تلقائيًّـا. فتُشـجع قـراءة القصـة الطفـل عـلى الاسـتماع بانتبـاه، وتُنمّـي مهـارات الإدراك السـمعي، كـما تسـهم في تعلـم مفـردات جديـدة وتراكيـب نحويـة سـليمة، ولهـا دور فعّـال في تحسـين النطـق عـبر التكـرار والتمثيـل الصـوتي الـذي يصاحـب الـسرد.

مـن ناحيـة أخـرى، تحمّـس القصـة الطفـل عـلى التعبـير عـن نفسـه مـن خـلال إعـادة سرد مـا كسـبه مـن القصـة والإجابـة عـن أسـئلة عديـدة. وتعمـل القصـص المصـوّرة عـلى تعزيـز مهـارة الربـط بـين المفـردات والصـورة، مـا يسـاعد الأطفـال عـلى البـدء بتكويـن جمـل بسـيطة تنمـي مهاراتهـم التواصليـة وربـط ذلـك بحياتهـم اليوميـة، ويزيـد مـن الدافعيـة لديهـم للتواصـل.

ومـمّا لا شـك فيـه أنّ اختيـار القصّـة في هـذه الحالـة لا بـدّ أن يراعـي المسـتوى اللّغـوي

١٦ الرفاعي، عبد الكريم بن صالح، غرس حب القراءة عند الأطفال. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥، ص ٤٥-٤٨.

١٧ حمزة، ياسر عبد العزيز. أدب الطفل وتنمية مهارات القراءة. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٣، ص٧٢-٧٥.

والمعـرفي للطّفـل، واللّغـة الواضحـة المصحوبـة بالتسلسـل المنطقـي مـن خـلال عنـاصر تشـويقية مثـل التكـرار أو الشـخصيات المحبّبـة، مـا يُسـهم في ترسـيخ اللغـة، وتعزيـز القـدرات التعبيريـة والتفاعليـة[١٨].

ب. الدعم النفسي للأطفال الخجولين أو الانطوائيين.

تُعـدّ مشـكلة الانطـواء مـن المشـاكل الشـائعة بـين الأطفـال، وهـي تختلـف مـن طفـلٍ إلى آخـر، لكـن هـذا يؤثـر سـلبًا في التواصـل الاجتماعـي والتحصيـل الـدراسي والنفـسي. مـن هنـا، يصبـح التدخـل أمـرًا ضروريًّـا لتغيـير شـخصية الأطفـال والعمـل عـلى تحسـين عمليـة التواصـل مـع المجتمـع، ومسـاعدتهم عـلى التكيـف، وتنميـة مهاراتهـم الاجتماعيـة، وتقويـة ثقتهـم بأنفسـهم في بيئـة آمنـة وغـير ضاغطـة.

وهنـاك طـرق عـدّة تسـاهم في الدعـم النفـسي ومسـاعدة الطفـل عـلى مواجهـة المواقـف الاجتماعيـة تدريجيًـا، أهمهـا العـلاج السـلوكي المعـرفي. وتـؤدي الأسرة مهمَّـة أساسـيّة في هـذا المضـمار مـن خـلال تقبّـل الطفـل كـما هـو، وتعزيـز شـعوره بالأمـان.

وكذلـك للمدرسـة دور مهـم، إذ ينبغـي للمعلمـين أن يتعاملـوا بلطـف مـع الأطفـال الخجولـين، ويتجنبـوا إحراجهـم أو مقارنتهـم بالآخريـن. بـدلاً مـن ذلـك، يُفضـل تعزيـز مشـاركتهم بشـكل غـير مبـاشر ومشـجع، وإتاحـة الفـرص لهـم للتعبـير عـن أنفسـهم مـن خـلال الأنشـطة الفرديـة أو الكتابـة.

إن توفـير الدعـم النفـسي في وقـت مبكـر يسـهم في تقليـل آثـار الخجـل أو الانطـواء عـلى النمـو الاجتماعـي والانفعـالي للطفـل، ويمنـع تطويـر اضطرابـات لاحقـة مثـل القلـق الاجتماعـي أو العزلـة المزمنـة.[١٩]

ج. القصص وسيلة لتخفيف القلق أو الصدمات النفسية.

تسـاعد القصّـة الأطفـال الذيـن يعيشـون في بيئـات تشـهد حروبًـا أو كـوارث طبيعيـة عـلى التعامـل مـع الصدمـات النفسـية التـي قـد تصيبهـم، وذلـك عـبر السـماح لهـم بالتعبـير عـن مشـاعرهم ومخاوفهـم والتقليـل مـن التوتـر والقلـق، كـما أنّهـا تعمل عـلى تعزيـز الفهـم والتعاطف للتعامـل بطريقـة إيجابيـة مـع المواقـف الصعبـة.

في مقـال نُـشر في صحيفـة «القـدس العـربي»، كان تأكيـد أهميـة اسـتخدام القصـص التـي تحـكي عـن فضائـل الصـبر والجلـد والعزيمـة، في مسـاعدة الأطفـال عـلى تجـاوز حـالات الخوف

---

١٨ الخولي، عبد العزيز. علاج اضطرابات النطق واللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٢.

١٩ السـويدي، خولـة، الخجـل والانطـواء عنـد الأطفـال: الأسـباب وطـرق العـلاج. مجلـة الطفولـة العربيـة، العـدد ٥٥، المجلـس العـربي للطفولـة والتنميـة، ٢٠١٩.

والقلـق التـي قـد ترافقهـم نتيجـة الصدمـات النفسـية في الكـوارث المختلفـة.[٢٠]

الخاتمــة أو الاســتنتاج: تــؤدي القصــص وظيفــة مهمــة في تطويــر عمليــة التواصــل لــدى الأطفــال وتحســين أدائهــم مــن خــلال العمــل عــلى جوانــب عــدة، منهــا: تحســين اللغــة، تطويــر الأفــكار، إغنــاء المخــزون اللغــوي، إزالــة الانطوائيــة، والمســاهمة في فهــم الشــخصيات المختلفــة انطلاقًــا مــن تعزيــز مبــدأ التحليــل للأحــداث المختلفــة عنــد الطفــل، وتوســيع الخيــال والتفكــر.

ومــما لا شــك فيــه أن للأهــل والمدرســة أهميتهــما، والــدور المنــوط بهــما مــن جهــة المســؤولية في جعــل الطفــل يتعلــق بالقــراءة لتصبــح عــادة يوميــة نابعــة مــن الطفــل نفســه. فانتشــار ظاهــرة القــراءة في مجتمــع مــا يعــدّ مــؤشّرًا حضاريًّــا يــدلّ عــلى وعــي أفــراده، واهتمامهــم بالمعرفــة، والرغبــة في التطــور الفكــري والثقــافي. فالقــراءة تفتــح الآفــاق لكســب مهــارات جديــدة، وتجعــل الطفــل قــادرًا عــلى التفكــير النقــدي والتحليــلي، كــما تعــزّز قدرتــه عــلى التواصــل مــع الآخريــن وفهــم وجهــات نظرهــم، مــا يــؤدي إلى ارتفــاع مســتوى الوعــي، وانخفــاض معــدّلات الجهــل والتعصّــب، مــا يُســهم في بنــاء مجتمــع متماســك، مســتنير، ومنتــج للمعرفــة لا مســتهلك لهــا فقــط.

التوصيات:

١. دمج القصة في المناهج الدراسية.
٢. إشراك الأهل في أنشطة سرد القصة.
٣. إشراك الأطفال في إنتاج القصص عبر الرسم أو الكتابة الجماعية.
٤. تدريب المعلمين على تقنيات القراءة التعبيرية لتقديم القصص بطريقة مشوّقة.
٥. إطلاق نوادي قراءة للأطفال تُشجّع على التفاعل والنقاش في القصص.
٦. تنظيم مهرجانات أو أيام للقراءة تضم أنشطة ممتعة وسرد قصصي حيّ.
٧. الاستعانة برواة محترفين أو كتّاب قصص لإقامة لقاءات مع الأطفال.
٨. تطوير تطبيقات قصص تفاعلية للأطفال تُتيح لهم القراءة والاستماع والتفاعل.

فهرس المراجع والمصادر:

١. أبــو فنــة، محمــود، القصــة الواقعيــة للأطفــال في أدب ســليم خــوري. الكليــة الأكاديميــة العربيــة للتربيــة في حيفــا، مركــز أدب الأطفــال، ٢٠٢١.
٢. البشيتي، الطفل واللغة. دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٠.
٣. بنعــبرة، مريــم، وشــباكي، عبــد الكريــم، «أدب الطفــل والتربيــة عــلى الإبــداع: القصــة أنموذجــاً».

٢٠القــدس العــربي، الصدمــات النفســية للأطفــال في الحــروب أثرهــا وعلاجهــا. القــدس العــربي، تــم الاســترجاع مــن: https://www.alquds.co.uk/الصدمات-النفســية-للأطفال-في-الحروب-أثرها-وعلاجها ٢٠١٦.

المجلــة الإفريقيــة للدراســات المتقدمــة في العلــوم الإنســانية والاجتماعيــة، ٢٠٢٢.
٤. حمــزة، يــاسر عبــد العزيــز. أدب الطفــل وتنميــة مهــارات القــراءة. القاهــرة: دار الفكــر العــربي، ٢٠١٣.
الخولي، عبد العزيز. علاج اضطرابات النطق واللغة. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٢.
٥. دور القصة في إكساب الأطفال خبرات علمية، ريمة سالم الحربات، دمشق.
٦. راشــد، عــلي، برنامــج تنميــة قــدرات الابتــكار لــدى الأطفــال، دار الفكــر العــربي، القاهــرة، ٢٠٠١م.
٧. الرفاعــي، عبــد الكريــم بــن صالــح، غــرس حــب القــراءة عنــد الأطفــال. الريــاض: مكتبــة العبيكان، ٢٠٠٥.
٨. زيتون، حسن حسين، تصميم التــدريس رؤيــة منظوميــة، عــالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩.
٩. الســويدي، خــولي، الخجــل والانطــواء عنــد الأطفــال: الأســباب وطــرق العــلاج. مجلــة الطفولــة العربيــة، العــدد ٥٥، المجلــس العــربي للطفولــة والتنميــة، ٢٠١٩.
١٠. ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ٢٠٠٣.
١١. العبــد الكريــم، محمــد بــن عبــد اللــه، تنميــة الميــل إلى القــراءة لــدى الأطفــال. الريــاض: مكتبــة الملــك عبــد العزيــز العامــة، ٢٠٠٧.
١٢. القــدس العــربي. الصدمــات النفســية للأطفــال في الحــروب... أثرهــا وعلاجهــا. القــدس العــربي. تــم الاســترجاع مــن: https://www.alquds.co.uk/الصدمات-النفســية-للأطفال-في-الحروب-أثرها-وعلاجها٢٠١٦.
١٣. النــوبي، أحمــد محمــد، أثــر تنــوع أبعــاد الصــورة في القصــة الالكترونيــة، المؤتمــر الــدولي الثالث للتعلــم عــن بعــد، الريــاض ٢٠١٣.
١٤. محمد، أحمد، أدب الطفل وتربية القيم. دار المعرفة، ٢٠١٢.
١٥. نجم، محمد يوسف، فن القصة، دار المعارف، القاهرة.
16. Beebe, B., & Lachmann, F. M. (2002). Infant research and adult treatment: Co-constructing interactions. Hillsdale, NJ: The Analytic Press
17. Li, H., Zhang, T., Woolley, J. D., An, J., & Wang, F.). Exploring factors influencing young children's learning from storybooks: Interactive and multimedia features. Journal of Experimental Child Psychology, 2023
18. Shamir, A., & Korat, O. (2015). Technology as a support for literacy achievements for children at risk. In Handbook of Research on the Societal Impact of Digital Media (pp. 293–308). IGI Global
19. Vygotsky, L. S. Mind in society: The development of higher psychological processes. Cambridge, MA: Harvard University Press 1978 .

org/10.1007/s10668-014-9564-3

Valdés, B. (2003). An Application of Convergence Theory to Japan's Post-WWII Economic "Miracle." Journal of Economic Education, 34, 61-81.

Kitamura, Y., & Hoshii, N. (2010). Education for Sustainable Development at Universities in Japan. International Journal of Sustainability in Higher Education, 11, 202–216.

Kopnina, H. (2012). Education for sustainable development (ESD): the turn away from 'environment' in environmental education? Environmental Education Research, 18, 699–717.

Kopnina, H. (2014). Revisiting Education for Sustainable Development (ESD): Examining Anthropocentric Bias Through the Transition of Environmental Education to ESD. Sustainable Development, 22, 73–83.

Kurasaka, H. (2001). Japanese environmental impact assessment law: Before and after. BuiltEnvironment(1978–),27(1),16–26.http://www.jstor.org/stable/23287696

Martínez–Rodríguez, F. M., & Fernández–Herrería, A. (2021). Huerto Alegre: An ecocentric socio–educational experience as a critical practice of education for sustainable development. Australian Journal of Environmental Education, 1–14. https://doi.org/10.1017/aee.2021.8

Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. (2021). The New Horizon of Education: Towards a New Era of Education and Learning in Japan. Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology. https://www.mext.go.jp/en/content/20211208–mxt_koktou01–1373244_1.pdf

Oliver, M. (2015). Population ageing and economic growth in Japan. International Journal of Sociology and Social Policy, 35, 841–863.

Pismennaya, E., Ryazantsev, N., & Molchanova, N. (2023). Demographic shifts in Japan as a factor in the transformation of migration policy. Population.

Senda, M. (1992). Japan's Traditional View of Nature and Interpretation of Landscape. GeoJournal,26(2),129–134.http://www.jstor.org/stable/41145343

Ueta, K., & Mori, A. (2007). Environmental Governance for Sustainable Development in East Asia. The Kyoto Economic Review, 76(2 (161)), 165–179. http://www.jstor.org/stable/43213353

UNESCO Institute for Lifelong Learning. (2023, May 25). Japan: Basic plan for the promotion of education, issued in 2008. https://www.uil.unesco.org/en/articles/japan–basic–plan–promotion–education–issued–2008

Urbanski, M., & Filho, W. (2014). Measuring sustainability at universities by means of the Sustainability Tracking, Assessment and Rating System (STARS): Early findings from STARS data. Environment, Development and Sustainability, 17. https://doi.

8. Basic Act on Ocean Policy (2007)

9. Food Education Basic Law (2005)

10. Japan's Action Plan for the 'UN Decade of ESD' (2006)

11. ESD National Implementation Plan (2011)

12. Japan's Global Action Programme on Education for Sustainable Development (2016)a

Bibliography

Allen, S., Cunliffe, A. L., & Easterby–Smith, M. (2019). Understanding Sustainability Through the Lens of Ecocentric Radical–Reflexivity: Implications for Management Education. Journal of Business Ethics, 154(3), 781–795. http://www.jstor.org/stable/45022904

Balakrishnan, B., Tochinai, F., Kanemitsu, H., & Altalbe, A. (2021). Education for sustainable development in Japan and Malaysia: a comparative study among engineering undergraduates. International Journal of Sustainability in Higher Education.

Barrett, B., & Therivel, R. (1992). Environmental Policy and Impact Assessment in Japan. The Journal of Asian Studies, 51, 163–164.

Doh, J., & Tashman, P. (2014). Half a World Away: The Integration and Assimilation of Corporate Social Responsibility, Sustainability, and Sustainable Development in Business School Curricula. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 21, 131–142.

Elias, D. (2006). UNESCO's Approach to Implementing the Decade of Education for Sustainable Development (DESD) in Asia and the Pacific. Australian Journal of Environmental Education, 22(1), 83–86. http://www.jstor.org/stable/44656614

Felgendreher, S., & Löfgren, Å. (2018). Higher education for sustainability: can education affect moral perceptions? Environmental Education Research, 24, 479–491.

Fukukawa, K., & Moon, J. (2004). A Japanese Model of Corporate Social Responsibility? A Study of Website Reporting. The Journal of Corporate Citizenship, 16, 45–59. http://www.jstor.org/stable/jcorpciti.16.45

Kitamura, Y. (2017). Education for sustainable development (ESD) in Asia. Oxford Research Encyclopedia of Education. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264093.013.12

2. Specialized Tracks:

- Environmental Management and Conservation.
- Sustainable Urban Planning.
- Renewable Energy and Clean Technology.
- Sustainable Agriculture and Food Systems.
- Corporate Sustainability and CSR.

3. Skills-based Courses:

- Sustainability Assessment and Reporting.
- Stakeholder Engagement and Communication.
- Project Management for Sustainable Development.
- Data Analysis for Sustainability.

4. Experiential Learning:

- Sustainability Practicum.
- Internship with Sustainability-focused Organization.
- Field Study in Sustainable Communities.

5. Capstone Project:

- Interdisciplinary Sustainability Research Project.

Appendix E: List of Relevant Japanese Laws and Policies Related to ESD

1. Basic Environment Law (1993)
2. Law for Enhancing Motivation on Environmental Conservation and Promoting of Environmental Education (2003)
3. Basic Act on Education (2006 revision)
4. Basic Plan for the Promotion of Education (2008)
5. Act on Promotion of Global Warming Countermeasures (2008)
6. Basic Act for Establishing a Sound Material-Cycle Society (2000)
7. Biodiversity Basic Law (2008)

- **2008**: "Basic Plan for the Promotion of Education" includes ESD as a key objective.
- **2011**: "ESD National Implementation Plan" is established.
- **2014**: End of the UN Decade of Education for Sustainable Development.
- **2015**: Japan adopts the Sustainable Development Goals (SDGs).
- **2016**: Japan's "ESD Global Action Programme" is launched.

Appendix C: List of Major Japanese Universities with Dedicated Sustainability Centers/Programs

1. University of Tokyo – Institute for Future Initiatives (IFI).
2. Hokkaido University – Center for Sustainability Science (CENSUS).
3. Kyoto University – Graduate School of Global Environmental Studies.
4. Sophia University – Graduate Program in Global Environmental Studies.
5. Ritsumeikan University – College of Sustainability and Tourism.
6. Keio University – Keio Research Institute at SFC (KRIS) – Xlab for Sustainability.
7. Tohoku University – Graduate Program in Sustainability Science.
8. Osaka University – Institute for Sustainable Sciences and Development.
9. Nagoya University – Education Program for Field–Oriented Leaders in Environmental Sectors in Asia and Africa.
10. Waseda University – Graduate School of Environment and Energy Engineering.

Appendix D: Sample ESD Curriculum Framework for Higher Education in Japan

1. Core Courses:

- Introduction to Sustainable Development.
- Environmental Science and Ecology.
- Social Dimensions of Sustainability.
- Sustainable Economics and Business Models.
- Systems Thinking and Complexity.

Appendixes

Appendix A: Glossary of Key Terms

1. **Anthropocentric**: Regarding humankind as the central or most essential element of existence, especially as opposed to God or animals.

2. **Corporate Social Responsibility (CSR)**: A self-regulating business model that helps a company be socially accountable to itself, its stakeholders, and the public.

3. **Ecocentric**: A nature-centered system of values, as opposed to a human-centered one.

4. **Education for Sustainable Development (ESD)**: An educational approach that aims to empower learners with the knowledge, skills, values, and attitudes needed to contribute to sustainable development.

5. **Environmental Impact Assessment (EIA)**: The process of evaluating the likely environmental impacts of a proposed project or development, considering inter-related socio-economic, cultural, and human-health impacts.

6. **STARS (Sustainability Tracking, Assessment & Rating System)**: A transparent, self-reporting framework for colleges and universities to measure their sustainability performance.

7. **Sustainable Development**: Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs.

8. **UI GreenMetric**: A world university ranking that measures campus sustainability efforts.

Appendix B: Timeline of Key ESD Developments in Japan

- **1960s–1970s**: Severe pollution incidents raise awareness of environmental issues.
- **1992**: Japan participates in the Earth Summit in Rio de Janeiro.
- **2002**: Japan proposes the UN Decade of Education for Sustainable Development.
- **2005**: Start of the UN Decade of Education for Sustainable Development.
- **2006**: Japan's Action Plan for the 'UN Decade of ESD' is implemented.

experiences that allow students to apply sustainability principles in concrete ways.

The integration of ESD principles across different educational levels and disciplines remains a significant challenge. While progress has been made at the university level, there is a need for more coherent implementation of ESD from primary through tertiary education. This calls for enhanced collaboration between educational institutions, policymakers, and community stakeholders to create a seamless sustainability education pathway.

As Japan continues to grapple with environmental challenges, economic pressures, and social changes, the role of ESD in shaping a sustainable future becomes increasingly critical. The findings of this study suggest that while Japan has made significant strides in implementing ESD, there is still room for improvement. Future efforts should focus on:

a) Addressing the unique challenges posed by Japan's demographic shifts through innovative ESD strategies.

b) Developing more integrated and balanced curricula that address all dimensions of sustainability equally, with particular attention to enhancing economic sustainability education.

c) Enhancing interdisciplinary approaches to ESD, particularly in professional fields like business and engineering.

d) Fostering greater collaboration between educational institutions, government bodies, and the private sector to create a more cohesive ESD framework.

e) Incorporating more experiential and problem–based learning opportunities in ESD programs.

f) Strengthening the connection between ESD initiatives and Japan's broader sustainable development goals.

In conclusion, Education for Sustainable Development in Japan stands at a crucial juncture. The progress made thus far provides a solid foundation, but the evolving global sustainability landscape demands continued innovation and adaptation. By leveraging its technological prowess, cultural strengths, and educational excellence, Japan has the potential to develop an ESD model that not only addresses its own sustainability challenges but also offers valuable lessons for the global community. The future of ESD in Japan will play a pivotal role in shaping the country's path towards a sustainable and resilient society, with far–reaching implications for both national development and global sustainability efforts.

society have shaped a distinctive approach to ESD, offering valuable insights for both national and international contexts.

One of the most significant findings of this research is the evolution of ESD from its roots in environmental education to a more holistic framework encompassing social and economic dimensions of sustainability. This transition, while expanding the scope of sustainability education, has also introduced new challenges. The potential dilution of the ecological focus, as some critics argue, underscores the need for a careful balance in curriculum design. Future ESD initiatives in Japan must strive to maintain a strong environmental emphasis while effectively integrating social and economic sustainability concepts.

The role of higher education institutions in advancing ESD in Japan cannot be overstated. Universities have emerged as crucial platforms for sustainability education, research, and practice. However, the uneven implementation of ESD across institutions highlights the need for more coordinated efforts and shared best practices. The challenges faced by business schools in integrating corporate social responsibility and sustainability into their curricula further emphasize the importance of interdisciplinary approaches to ESD (Fukukawa et al., 2004).

A key insight from this study is the impact of Japan's unique demographic challenges on ESD implementation. The aging population and declining birth rates not only affect the education system directly but also shape the broader socio-economic context in which ESD operates. These demographic shifts necessitate innovative approaches to ESD that can address intergenerational sustainability concerns and prepare a shrinking workforce for the challenges of a sustainable future.

The comparative analysis of ESD implementation between Japan and other countries, particularly in the context of engineering education, reveals both strengths and areas for improvement. The research by Balakrishnan et al. (2021) demonstrates that while Japanese students show strong awareness of environmental and social sustainability issues, there appears to be a gap in understanding economic sustainability. This finding points to the need for more balanced and comprehensive ESD curricula that give equal weight to all three pillars of sustainability. Furthermore, the study underscores the importance of experiential and problem-based learning approaches in ESD. The most effective ESD programs in Japan have been those that engage students in real-world sustainability challenges, fostering critical thinking and problem-solving skills. This suggests that future ESD initiatives should prioritize practical, hands-on learning

revitalization and sustainable food systems.

3.3.3. **Tsuruoka Science Park**: This initiative in Yamagata Prefecture combines innovative research in bioengineering with sustainability education, fostering a local culture of innovation and environmental stewardship.

These case studies highlight the potential for ESD to catalyze sustainable development initiatives when integrated with broader community engagement and policy support.

3.4. Prospects: Education as a Lever for Sustainable Development

Looking ahead, several key areas show promise for enhancing the role of education in driving sustainable development in Japan:

3.4.1. **Cross-Sector Collaboration**: Strengthening collaboration between educational institutions, businesses, government agencies, and civil society organizations can create more integrated approaches to sustainable development.

3.4.2. **Digital Technologies**: Leveraging digital technologies and online platforms can expand the reach and impact of ESD, enabling more personalized and accessible learning experiences.

3.4.3. **Global Citizenship Education**: Integrating global citizenship education with ESD can help prepare learners to address sustainability challenges in an increasingly interconnected world.

3.4.4. **Lifelong Learning**: Expanding ESD beyond formal education to encompass lifelong learning opportunities can help address sustainability challenges across different life stages and professional contexts.

3.4.5. **Transformative Pedagogies**: Adopting more transformative pedagogical approaches, such as action-based learning and critical pedagogy, can enhance the effectiveness of ESD in fostering deep, lasting change.

Concluding Remarks: Education for Sustainable Development in Japan

The examination of Education for Sustainable Development (ESD) in Japan reveals a complex landscape of progress, challenges, and opportunities. As this study has demonstrated, Japan's journey in implementing ESD reflects a broader global shift towards integrating sustainability principles into educational frameworks. However, the unique cultural, economic, and demographic factors that characterize Japanese

3.1.4. **Skill Development**: Education equips individuals with the skills needed to address complex sustainability challenges, including critical thinking, systems analysis, and collaborative problem–solving.

3.1.5. **Value Formation**: ESD influences the formation of personal and societal values, potentially shifting priorities towards more sustainable lifestyles and consumption patterns.

3.2. Challenges in Linking Education to Societal Change

Despite the potential for education to drive societal transformation, several challenges persist in translating educational outcomes into broader social change:

3.2.1. **Cultural Inertia**: Traditional cultural values and practices may sometimes conflict with sustainability principles, requiring careful negotiation and adaptation.

3.2.2. **Knowledge–Action Gap**: While ESD has been successful in increasing knowledge and awareness, translating this into consistent sustainable behaviors remains challenging.

3.2.3. **Scale and Reach**: Ensuring that ESD reaches all segments of society, beyond formal educational settings, remains a significant challenge.

3.2.4. **Structural Barriers**: Societal structures and systems (e.g., economic incentives, infrastructure) can impede the adoption of sustainable practices, even among those educated about sustainability.

3.2.5. **Time Lag**: The full impact of educational interventions on societal change may take generations to manifest, making it difficult to assess and adjust strategies in the short term.

3.3. Case Studies of Successful ESD–Driven Social Initiatives

Several initiatives in Japan demonstrate the potential for ESD to contribute to broader social change:

3.3.1. **Kitakyushu Eco–Town**: This project, initiated in 1997, transformed a heavily polluted industrial area into a model of urban sustainability. Educational programs and community engagement were key to its success, demonstrating how ESD can support urban renewal and sustainable development.

3.3.2. **Ogawa Town Organic Agriculture**: This rural community in Saitama Prefecture has become a model for sustainable agriculture through education and community–based initiatives, showcasing the potential for ESD to support rural

ESD programs and contribute more effectively to fostering a sustainability–conscious society. However, successful implementation will require sustained commitment from institutional leadership, adequate resources, and ongoing collaboration between various stakeholders in the education sector and beyond.

4. Education, Sustainability, and Social Change: Building a Sustainable Future

The interplay between education, sustainability, and social change is crucial in shaping Japan's path towards a sustainable future. This section examines how ESD initiatives in Japan are contributing to broader societal transformations and explores the potential for education to drive sustainable development (Ueta et al., 2007).

3.1. The Role of Education in Driving Societal Transformation

Education has been a cornerstone in Japan's socio–economic development and continues to influence its transformation towards sustainability. Historically, Japan's emphasis on education, especially in STEM fields, played a crucial role in its post–World War II economic "miracle." The Solow–Swan model explains how Japan's economy converged towards a steady–state growth path characterized by high savings rates, substantial human capital investment, and technological adoption (Valdés, 2003).

In the context of sustainability, ESD aims to equip learners with the knowledge, skills, attitudes, and values necessary to shape a sustainable future. Japan's integration of ESD into its national curriculum represents an attempt to create a culture that values environmental stewardship and social responsibility, which are critical for driving societal transformation.

Key aspects of education's role in societal transformation include:

3.1.1. **Innovation Catalyst**: Higher education institutions serve as hubs for sustainability–related research and innovation, driving technological and social advancements.

3.1.2. **Knowledge Dissemination**: ESD programs facilitate the spread of sustainability knowledge throughout society, raising awareness of environmental and social issues.

3.1.3. **Policy Influence**: Education can shape future policymakers' understanding of sustainability issues, influencing long–term policy directions.

International collaboration further enriches ESD, exposing students and faculty to diverse perspectives and practices and reinforcing the global interconnectedness of sustainability challenges.

Research and innovation must underpin these efforts. Interdisciplinary research should be promoted, engaging students in the exploration of complex sustainability issues that transcend disciplinary boundaries. Innovation hubs or incubators can serve as crucibles for developing sustainable technologies and practices, fostering creativity and entrepreneurship. To maximize impact, mechanisms for disseminating research findings must be strengthened, ensuring that insights reach policymakers, practitioners, and the broader public.

Finally, robust assessment and evaluation are indispensable. Clear, measurable learning outcomes must be defined and regularly assessed to gauge student achievement. Longitudinal studies are needed to track the enduring influence of ESD on student attitudes, behaviors, and career choices, providing evidence of its long–term efficacy. At a systemic level, the development of standardized metrics for evaluating ESD effectiveness would enable comparative analysis across institutions and countries, facilitating shared learning and global benchmarking.

Table 4: Priority Areas for ESD Enhancement in Japan

Priority Area	Current (%) Gap	Target Improvement	Urgency Level	Recommended Action
Economic Sustainability Education	26	70%≤	**Critical**	Develop specialized modules & case studies
Business School CSR Integration	18	75%≤	**Critical**	Mandatory CSR coursework implementation
Interdisciplinary Coherence	15	80%≤	**High**	Cross-departmental coordination frameworks
Faculty Development Programs	12	85%≤	**High**	Professional development & training initiatives
Experiential Learning Opportunities	8	90%≤	**Moderate**	Expand project-based & field learning
Assessment & Evaluation Systems	7	90%≤	**Moderate**	Standardized metrics development

Note: Current Gap represents the difference between current performance and target (ideal state of ≥75% comprehension). Urgency Levels: Critical (gap ≥15%), High (10–14%), Moderate (5–9%), Low («5%).

By implementing these strategies, Japanese educational institutions can enhance their

must be expanded, offering students hands–on, project–based opportunities to apply sustainability principles in real–world contexts. Such immersion not only deepens understanding but also fosters agency and responsibility. Equally important is the holistic integration of sustainability concepts across disciplines, ensuring that they permeate the entire educational experience rather than being confined to isolated courses. Curricula must also remain sensitive to local contexts, addressing region–specific sustainability challenges while maintaining a global outlook. Finally, given the persistent gap in economic sustainability education (Balakrishnan et al., 2021), targeted modules and case studies should be developed to illuminate sustainable business models, circular economy practices, and the incorporation of environmental and social costs into economic decision–making.

The success of these curricular innovations depends heavily on faculty development. Educators must be supported through ongoing professional development programs that enhance their grasp of sustainability concepts and equip them with effective pedagogical strategies. Interdisciplinary collaboration should be actively encouraged, enabling faculty from diverse fields to co–create integrated courses and research projects that reflect the interconnected nature of sustainability. To sustain momentum, institutions must also establish incentive structures that recognize and reward faculty contributions to ESD, whether in teaching, research, or community engagement.

Institutional policies and practices form another cornerstone of effective ESD implementation. Clear governance structures—such as sustainability offices or committees—are essential to coordinate initiatives and ensure accountability. Beyond governance, institutions must embody sustainability in their operations, adopting practices such as energy efficiency, waste reduction, and sustainable procurement. The campus itself can serve as a living laboratory, where students actively participate in testing and refining sustainable practices. Transparency is vital: institutions should regularly assess and report their sustainability performance using established frameworks such as UI GreenMetric or STARS (Urbanski et al., 2014), thereby fostering credibility and continuous improvement.

Partnerships and collaboration extend the reach and relevance of ESD. Stronger ties between educational institutions and local communities can generate collaborative projects that address pressing sustainability challenges at the grassroots level. Partnerships with industry are equally critical, providing students with real–world experiences and ensuring that curricula remain aligned with workplace needs.

behaviors solely to ESD, given the many factors that influence individual and societal perspectives.

2.2.3.2. **Lack of Standardized Metrics**: The absence of widely accepted standardized metrics for measuring ESD outcomes makes comparative analysis challenging.

2.2.3.3. **Long-term Effects**: The full impact of ESD may only become apparent over extended periods, making short-term evaluations challenging.

2.2.3.4. **Self-reporting Bias**: Many studies rely on self-reported data, which may not always accurately reflect actual behaviors.

3.4 Proposing Strategies for Enhancing ESD and Sustainable Practices in Educational Institutions

Based on the analysis of current ESD implementation in Japan and its impacts, several strategies can be proposed to enhance the effectiveness of ESD and promote sustainable practices in educational institutions:

Table 3: ESD Implementation Effectiveness Across Educational Dimensions

Assessment Criteria	Environmental	Social	Economic	Overall
(%) Student Awareness Level	78	75	52	68.3
Curriculum Integration Score ((1-10	8.2	7.8	5.4	7.1
(Faculty Expertise Rating (1-10	8.5	7.4	6.1	7.3
Available Resources Rating ((1-10	7.9	7.2	5.8	7.0
(%) Student Engagement Level	82	76	58	72
Dimension Performance Index	**High**	**Moderate-High**	**Low-Moderate**	**Moderate**

Note: Synthesized data from multiple sources including Balakrishnan et al. (2021), Kitamura & Hoshii (2010), and institutional assessments. Performance Index: High (≥75%), Moderate-High (65-74%), Low-Moderate (55-64%), Low («55%).

The advancement of Education for Sustainable Development (ESD) in Japan—and globally—requires a deliberate reimagining of curriculum design. Central to this effort is the adoption of a competency-based approach, one that cultivates essential skills such as systems thinking, anticipatory competence, and strategic competence. These capacities enable learners to grasp the complexity of sustainability challenges and to envision innovative solutions. Complementing this, experiential learning

Note: Data derived from Balakrishnan et al. (2021). Rating Scale: Above Average (≥65%), Average (55–64%), Below Average («55%).

One of the most compelling outcomes of Education for Sustainable Development (ESD) in Japan has been its influence on students' career trajectories. Increasingly, graduates are gravitating toward professions that align with sustainability principles, whether in environmental policy, renewable energy, or community–based development. This shift suggests that ESD does not merely impart knowledge but actively shapes vocational aspirations, embedding sustainability as a guiding ethos in professional life.

Equally notable is the way ESD fosters deeper community engagement. Students exposed to sustainability–oriented curricula often translate their learning into tangible action, participating in local initiatives that promote ecological stewardship and social resilience. From grassroots conservation projects to disaster preparedness programs, these forms of civic involvement reflect a growing recognition that sustainability is not an abstract concept, but a lived practice rooted in collective responsibility.

On the personal level, ESD has also been linked to changes in everyday consumption habits. Studies indicate that students who undergo sustainability education are more likely to adopt environmentally conscious behaviors, such as recycling, reducing energy use, and making mindful choices about consumption. These seemingly modest adjustments, when aggregated, hold the potential to reshape broader patterns of resource use and consumer culture.

Yet, despite these encouraging developments, questions remain about the durability and scalability of such behavioral transformations. While ESD appears to catalyze immediate shifts in attitudes and practices, the extent to which these changes persist over time and diffuse across wider societal structures is still uncertain. The challenge lies in ensuring that the seeds planted through education grow into enduring commitments, capable of influencing not only individual lives but also institutional frameworks and cultural norms. Addressing this gap requires sustained research and policy innovation, aimed at bridging the transition from localized behavioral change to systemic transformation.

2.2.3. Challenges in Measuring Impact

Several challenges complicate the measurement of ESD's impact on societal attitudes and behavior:

2.2.3.1. **Attribution Issues**: It can be difficult to attribute changes in attitudes and

Malaysia illustrates this point. The study found that ESD courses positively influenced students' attitudes towards environmental and social sustainability issues but had less impact on their perceptions of economic sustainability (Balakrishnan et al., 2021).

The comparative data from this study revealed significant patterns:

2.2.2.1. **Environmental Sustainability Understanding**: Japanese students demonstrated strong comprehension of environmental concepts, consistent with the country's historical emphasis on environmental education following pollution crises of the 1960s–1970s.

2.2.2.2. **Social Sustainability Awareness**: Both Japanese and Malaysian cohorts showed relatively strong awareness of social sustainability dimensions, though implementation approaches differed based on cultural contexts.

2.2.2.3. **Economic Sustainability Gap**: A notable deficiency emerged in students' understanding of economic sustainability principles, suggesting this dimension receives less emphasis in current ESD curricula across both countries.

Table 1: Comparative Analysis of Sustainability Dimensions Understanding Among Engineering Undergraduates

Sustainability Dimension	(%) Japan	(%) Malaysia	(%) Average	Gap Analysis
Environmental Sustainability	78	76	77	Strong
Social Sustainability	75	74	74.5	Strong
Economic Sustainability	52	54	53	Weak
Overall Average	**68.3**	**68.0**	**68.2**	**Moderate**

Note: Percentages represent student comprehension levels measured through standardized assessment tools. Gap Analysis: Strong (≥70%), Moderate (60–69%), Weak («60%). Data source: Balakrishnan et al. (2021).

Table 2: Detailed Breakdown of Economic Sustainability Understanding Gap

Economic Sustainability Component	(%) Understanding Level	Performance Rating
Sustainable Business Models	48	Below Average
Circular Economy Principles	51	Below Average
Green Economics & Environmental Costs	55	Average
(Corporate Social Responsibility (CSR	58	Average
Long-term Economic Viability	46	Below Average
Average Economic Sustainability	**52**	**Below Average**

be at odds with newer sustainability–focused approaches.

Despite these challenges, some Japanese business schools have made considerable progress in integrating sustainability and CSR into their curricula. For example, the Hitotsubashi University Business School has developed a "Sustainability and Innovation" track in its MBA program, focusing on the integration of sustainability principles into business strategy and operations.

3.3 Evaluating the Impact of ESD on Societal Attitudes and Behavior

The impact of ESD on societal attitudes and behavior in Japan has been a focal point of research, with mixed results. This section examines the evidence for ESD's effectiveness in shaping sustainability–related attitudes and behaviors among students and the broader society.

2.2.1. Student Attitudes and Values

Studies indicate that ESD can influence students' ethical and moral perceptions, shaping their understanding of socially appropriate behavior (Felgendreher & Löfgren, 2018). In the Japanese context, this influence is particularly interesting given the cultural emphasis on harmony and collective responsibility.

Key findings include:

2.2.1.1. **Critical Thinking**: ESD appears to enhance students' critical thinking skills, particularly in relation to complex sustainability challenges.

2.2.1.2. **Increased Awareness**: Students exposed to ESD programs generally show increased awareness of sustainability issues and their interconnections.

2.2.1.3. **Value Shifts**: There is evidence of shifts in personal values towards more pro–environmental and pro–social orientations among students who have participated in ESD programs.

However, this impact is not uniform and varies based on students' background characteristics. This suggests that while ESD has the potential to foster a more sustainability–conscious citizenry, its effectiveness may depend on how well it addresses the diverse needs and perspectives of students.

2.2.2. Behavioral Changes and Comparative Analysis

Translating increased awareness and shifted values into concrete behavioral changes remains a challenge. A comparative study of engineering undergraduates in Japan and

This suggests that while ESD has made strides in certain areas, there is still room for improvement in providing a holistic understanding of sustainability.

2.1.2. Challenges in Curriculum Integration

Several challenges have been identified in the process of integrating sustainability principles into educational curricula:

2.1.2.1. **Assessment Difficulties**: Measuring the effectiveness of ESD in terms of student learning outcomes and behavioral changes remains a challenge.

2.1.2.2. **Balancing Breadth and Depth**: There is an ongoing debate about how to balance the need for broad sustainability literacy with the development of deep expertise in specific sustainability-related fields.

2.1.2.3. **Disciplinary Silos**: The traditional structure of academic disciplines can make it difficult to implement truly interdisciplinary approaches to sustainability education.

2.1.2.4. **Faculty Expertise**: Many faculty members may lack specific training in sustainability concepts, making it challenging to effectively integrate these ideas into their courses.

2.1.2.5. **Resource Constraints**: Implementing new curricula and programs often requires additional resources, which may be limited in many institutions.

2.1.3. Business Education and CSR Integration

The integration of corporate social responsibility (CSR) and sustainability into business school curricula has faced significant challenges. A survey of business school academics highlighted the constraints and opportunities in embedding these concepts into coursework, revealing a relative absence of comprehensive integration (Doh & Tashman, 2014).

Specific challenges in the Japanese context include:

2.1.3.1. **Lack of Local Case Studies**: There is a need for more Japan-specific case studies that demonstrate the application of sustainability principles in local business contexts.

2.1.3.2. **Language Barriers**: The predominance of English-language materials in sustainability and CSR education can pose challenges in Japanese educational settings.

2.1.3.3. **Traditional Business Culture**: Japan's business culture, which has traditionally emphasized hierarchical structures and economic growth, can sometimes

approach to ESD, emphasizing the importance of lifelong learning and community involvement (Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, 2021).

These initiatives have provided a framework for educational institutions at all levels to incorporate ESD principles into their curricula and operations. However, the effectiveness of these policies in achieving comprehensive and consistent ESD implementation across the education system remains a subject of ongoing evaluation and debate.

3.2 Understanding the Integration of Sustainability Principles into Educational Curricula

The integration of sustainability principles into educational curricula in Japan has been characterized by both progress and challenges. This section examines the various approaches taken by educational institutions, particularly at the tertiary level, to embed sustainability concepts into their teaching and learning processes.

2.1.1. Curricular Approaches

The incorporation of ESD into university programs has varied widely, with some institutions leading the way in embedding these principles into their teaching and research agendas (Kitamura & Hoshii, 2010). Common approaches include:

2.1.1.1. **Experiential Learning**: Field trips, internships, and community-based projects have been used to provide students with hands-on experience in addressing sustainability challenges.

2.1.1.2. **Integration into Existing Courses**: Efforts have been made to incorporate sustainability concepts into traditional disciplinary courses, such as engineering, business, and social sciences.

2.1.1.3. **Interdisciplinary Programs**: Some institutions have developed interdisciplinary degree programs or majors focused on sustainability, combining elements from environmental science, social sciences, and economics.

2.1.1.4. **Standalone Courses**: Many universities have introduced specific courses on sustainability, ranging from introductory-level classes to advanced seminars.

However, this integration is not without its difficulties. A study comparing ESD implementation at universities in Japan and Malaysia found that while students developed positive attitudes towards environmental and social sustainability, their understanding of economic sustainability remained limited (Balakrishnan et al., 2021).

with it in the spirit of genuine sustainability.

2.0.2. Role of Higher Education Institutions

Universities in Japan have played a pivotal role in the evolution of ESD. A review of ESD implementation in higher education revealed a lack of coherence with other educational reforms and a disconnect with ESD initiatives at school and local levels (Kitamura & Hoshii, 2010). Despite these challenges, universities have been instrumental in promoting ESD principles, although the integration remains uneven and subject to various institutional constraints.

Several Japanese universities have established dedicated centers for sustainability research and education. For example:

2.0.2.1. Hokkaido University's Center for Sustainability Science (CENSUS) promotes sustainability science through research, education, and outreach activities.

2.0.2.2. Kyoto University's Graduate School of Global Environmental Studies offers programs specifically designed to address global environmental issues from an interdisciplinary perspective.

2.0.2.3. The University of Tokyo's Institute for Future Initiatives (IFI) focuses on interdisciplinary research and education for sustainable development.

These institutions have been at the forefront of developing innovative curricula, research projects, and community engagement initiatives that embody ESD principles. However, the depth and breadth of ESD integration vary significantly across institutions, reflecting differences in resources, priorities, and institutional cultures.

2.0.3. Government Initiatives and Policy Support

The Japanese government has played a crucial role in promoting and supporting ESD initiatives. The Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT) has been particularly active in this regard, implementing several key policies and programs:

2.0.3.1. The "Japan's Action Plan for the 'UN Decade of ESD'" (2006) outlined specific strategies for implementing ESD across various sectors (Elias, 2006).

2.0.3.2. The "Basic Plan for the Promotion of Education" (2008) explicitly included ESD as a key objective for Japanese education (UNESCO Institute for Lifelong Learning, 2023).

2.0.3.3. The "ESD National Implementation Plan" (2011) further refined Japan's

2.0.1. From Environmental Education to ESD

In its early stages, environmental education (EE) in Japan was deeply rooted in ecological preservation and environmental ethics. This orientation emerged as a direct response to the devastating pollution crises of the 1960s and 1970s, which had shaken public consciousness and underscored the urgent need for environmental awareness. At the time, EE emphasized the study of ecological systems and the cultivation of conservation–oriented behaviors, reflecting a predominantly ecocentric worldview that sought to safeguard nature from the excesses of industrialization and unchecked economic growth.

Yet, as global discourses on sustainability evolved, Japan's educational framework underwent a significant transformation. The advent of Education for Sustainable Development (ESD) marked a decisive departure from the narrower ecological focus of EE, broadening the scope to encompass socio–economic and cultural dimensions. This shift was not incidental but closely aligned with international initiatives, most notably the United Nations Decade of Education for Sustainable Development (2005–2014), which Japan actively championed and implemented. In this expanded vision, sustainability education came to embrace themes such as biodiversity conservation, climate change mitigation and adaptation, cultural diversity and intercultural dialogue, disaster risk reduction, poverty alleviation, and the promotion of sustainable consumption and production. The curriculum thus evolved into a multidimensional platform that sought to integrate environmental stewardship with human development and social equity.

This transition, however, has not been without contention. While many welcomed the broadened scope of ESD as a progressive and holistic approach to sustainability, critics have raised concerns about its anthropocentric orientation. By foregrounding human welfare, equality, and economic development, ESD risks diluting the ecological emphasis that had originally defined EE. Scholars such as Kopnina (2014) have argued that this human–centered bias may inadvertently undermine the ecocentric principles that prioritize the intrinsic value of nature. The resulting tension between ecocentric and anthropocentric paradigms continues to animate debates within Japan's sustainability education, shaping both its pedagogical content and its philosophical direction. As Senda (1992) observed, the challenge lies in reconciling these competing visions—ensuring that the pursuit of human progress does not eclipse the imperative of ecological preservation but rather harmonizes

facilitating societal transformations.

2.9 Environmental Policy Integration

Based on Barrett and Therivel (1992), the framework includes the evolution of environmental policy in Japan and its integration with education. It considers how policy changes, such as the adoption of Environmental Impact Assessments, influence the framing and implementation of ESD.

This aspect of the framework allows for an analysis of the interplay between policy, education, and societal change in the context of sustainability.

2.10 Pedagogical Approaches and Learning Outcomes

The framework also incorporates an examination of the specific pedagogical approaches used in ESD in Japan and their effectiveness in achieving desired learning outcomes. This includes consideration of experiential learning, project–based education, and the use of technology in sustainability education.

By analyzing the teaching methods and assessment strategies employed in Japanese ESD programs, the framework provides insights into best practices and areas for improvement in sustainability education.

This comprehensive theoretical framework provides a multifaceted lens through which to examine the implementation, challenges, and impacts of Education for Sustainable Development in Japan. It integrates multiple perspectives, allowing for a nuanced analysis of how ESD is shaped by and contributes to broader societal, economic, and environmental dynamics in the Japanese context. The following sections will apply this framework to analyze specific aspects of ESD implementation in Japan, its outcomes, and its prospects.

3. Education for Sustainable Development: Fostering Mindsets for Change

3.1 Examining the Emergence and Development of ESD in Japan

Education for Sustainable Development (ESD) in Japan has evolved significantly over the years, reflecting broader global trends while also incorporating unique cultural and social dynamics. The trajectory of ESD in Japan can be traced through several key phases, each marked by distinct characteristics and challenges (Kitamura, 2017).

challenges and opportunities of integrating CSR and sustainability concepts into business education. This aspect recognizes the importance of preparing future business leaders to address sustainability challenges.

In Japan, where corporate culture plays a significant role in shaping societal norms, the integration of CSR into business education is a crucial aspect of broader sustainability efforts. The framework considers how business schools in Japan have adapted their curricula to address these emerging priorities.

2.6 Moral and Ethical Dimensions

Drawing from Felgendreher and Löfgren (2018), the framework includes the moral and ethical dimensions of sustainability education. It considers how higher education can shape students' ethical frameworks and influence their perceptions of socially appropriate behavior in the context of sustainability.

This aspect is particularly relevant in Japan, where cultural values such as harmony with nature (shizenkan) and social responsibility have traditionally played important roles. The framework examines how these cultural values interact and are reinforced by ESD programs.

2.7 Socio–Economic Context

The framework acknowledges the broader socio–economic context of Japan, including demographic challenges such as an aging population, as discussed by Oliver (2015) and Pismennaya et al. (2023). It considers how these factors influence the implementation and outcomes of ESD.

This component allows for an analysis of how ESD in Japan is adapting to address unique societal challenges, such as the need for sustainable social security systems and the integration of an aging population into sustainability initiatives.

2.8 Historical Economic Development

Incorporating insights from Valdés (2003), the framework considers the historical context of Japan's post–World War II economic development. This provides a backdrop for understanding the evolution of sustainability education in relation to Japan's economic growth trajectory.

By examining Japan's transition from rapid industrialization to a more sustainability–focused development model, the framework offers insights into the role of education in

curriculum.

2.2 Institutional Integration of ESD

Building on the work of Kitamura and Hoshii (2010), this framework considers the institutional challenges and opportunities in implementing ESD at the university level. It recognizes the importance of coherent integration of sustainability principles across different educational levels and the need for alignment with broader educational reforms.

The framework examines how Japanese universities have restructured their curricula, research priorities, and institutional policies to accommodate ESD principles. It also considers the role of government policies and international initiatives in shaping institutional approaches to ESD.

2.3 Cross-cultural Comparative Perspective

Drawing from Balakrishnan et al. (2021), the framework incorporates a cross-cultural comparative perspective, acknowledging that the effectiveness of ESD can vary across diverse cultural contexts. This aspect allows for a nuanced understanding of how cultural factors influence the implementation and outcomes of ESD programs.

By comparing Japan's approach to ESD with that of other countries, particularly in Asia, the framework provides insights into the unique aspects of Japan's sustainability education and areas where it aligns with or diverges from global trends.

2.4 Economic Sustainability in ESD

The framework addresses the potential gap in students' understanding of economic sustainability, as identified by Balakrishnan et al. (2021). It emphasizes the need for a balanced approach that gives equal weight to environmental, social, and economic aspects of sustainability in educational curricula.

This component is particularly relevant in the Japanese context, given the country's status as a major global economy and its ongoing efforts to transition towards more sustainable economic models. The framework examines how economic sustainability is taught and understood within Japanese ESD programs.

2.5 Corporate Social Responsibility (CSR) Integration

Based on the work of Doh and Tashman (2014), the framework incorporates the

embedding these concepts into their curricula, reflecting the broader difficulties in aligning educational objectives with the demands of a rapidly changing global business environment. This aspect of ESD is particularly crucial given Japan's significant role in the global economy and the increasing emphasis on sustainable business practices worldwide.

As Japan continues to navigate the complexities of sustainable development, the role of ESD in shaping societal attitudes and behaviors becomes increasingly critical. Comparative studies, such as those conducted by Balakrishnan et al. (2021), provide valuable insights into the effectiveness of ESD in fostering sustainability awareness among students, while also highlighting areas for improvement, particularly in the understanding of economic sustainability.

2. Theoretical Framework: Education for Sustainable Development in Japan

The theoretical framework for examining Education for Sustainable Development (ESD) in Japan encompasses multiple interconnected concepts and approaches. This framework provides a lens through which to analyze the implementation, challenges, and impacts of ESD in the Japanese context. The following components form the basis of this theoretical framework:

2.1 Holistic Sustainability Education

At the core of this framework is the concept of holistic sustainability education, which integrates environmental, social, and economic dimensions of sustainability. This approach is based on the transition from traditional Environmental Education (EE) to Education for Sustainable Development (ESD), as discussed by Kopnina (2012, 2014). The framework acknowledges the potential tension between anthropocentric and ecocentric perspectives in ESD (Martínez–Rodríguez et al., 2021), highlighting the need for a balanced approach that does not undermine ecological focus (Allen et al., 2019).

In the Japanese context, this holistic approach is particularly relevant given the country's historical experience with environmental degradation and subsequent efforts to balance economic growth with environmental protection. The framework considers how Japanese educational institutions have navigated this balance, integrating social and economic considerations into what was previously a more environmentally focused

there was a gradual shift towards more proactive environmental policies, including the integration of Environmental Impact Assessments (EIA) into planning processes. This evolution in environmental policy laid the groundwork for the eventual emergence of ESD in Japan (Kurasaka, 2001).

The transition from traditional Environmental Education (EE) to Education for Sustainable Development marked a significant shift in Japan's educational approach to sustainability. Kopnina (2012) argues that this transition broadened the scope of sustainability education to include social and economic dimensions, alongside environmental concerns. This shift aligned with global trends, particularly following the United Nations Decade of Education for Sustainable Development (2005–2014), which Japan actively supported and implemented.

The expansion of ESD in Japan was further bolstered by the country's commitment to international sustainability initiatives. Japan's participation in global environmental conferences, such as the 1992 Earth Summit in Rio de Janeiro and subsequent UN climate change conferences, reinforced its commitment to sustainable development principles. These international engagements influenced domestic policy and educational strategies, leading to a more comprehensive approach to sustainability education.

In the realm of higher education, Japanese universities have played a pivotal role in advancing ESD. Kitamura and Hoshii (2010) highlight the efforts of universities to integrate sustainability principles into their curricula, despite challenges such as institutional constraints and varying levels of commitment. Many universities established dedicated centers for sustainability research and education, fostering interdisciplinary approaches to addressing complex environmental and social issues.

The implementation of ESD in higher education has been further complicated by Japan's unique demographic challenges, including an aging population and declining birth rates (Oliver, 2015; Pismennaya et al., 2023). These demographic shifts have implications not only for the education system but also for the broader socio–economic context in which ESD operates. The aging population has led to increased focus on lifelong learning and intergenerational sustainability initiatives, while the declining birth rate has prompted discussions about the long–term sustainability of Japan's social and economic systems.

The integration of Corporate Social Responsibility (CSR) and sustainability into business education represents another important facet of ESD's evolution in Japan. Doh and Tashman (2014) examine the challenges faced by business schools in

tertiary level, have responded to the global call for sustainable development education. It will analyze the strategies employed, the challenges encountered, and the outcomes achieved in terms of shaping student attitudes and behaviors towards sustainability. Furthermore, the study will examine how Japan's approach to ESD aligns with or diverges from global trends, offering insights that may be applicable to other nations grappling with similar challenges.

By focusing on the Japanese context, this research aims to contribute to the growing body of literature on ESD implementation in developed countries. It seeks to identify best practices, highlight areas for improvement, and propose strategies for enhancing the effectiveness of sustainability education. The findings of this study have implications not only for educational policy and practice in Japan but also for the broader international community engaged in promoting sustainable development through education.

Historical Context

The trajectory of Education for Sustainable Development in Japan is deeply intertwined with the country's post–World War II economic development and subsequent environmental challenges. Following the war, Japan experienced a period of unprecedented economic growth, often referred to as the "Economic Miracle" (Valdés, 2003). This rapid industrialization and urbanization, while bringing prosperity, also led to severe environmental degradation, prompting a reevaluation of the relationship between economic development and environmental preservation.

The roots of Japan's engagement with environmental education can be traced back to the 1960s and 1970s, a period marked by severe pollution incidents that garnered national attention. The Minamata disease outbreak, caused by industrial mercury poisoning, and the Yokkaichi asthma crisis, resulting from air pollution, were pivotal events that catalyzed public awareness of environmental issues. These incidents not only led to the enactment of stringent environmental regulations but also sparked a growing interest in environmental education to prevent future ecological disasters.

Initially, Japan's response to environmental issues was largely reactive, focusing on mitigating immediate pollution problems. However, as Barrett and Therivel (1992) note,

evolution, current state, and impact of ESD in Japan, with a focus on higher education institutions and their role in fostering sustainability–conscious citizens.

The integration of sustainability principles into educational curricula represents a complex challenge, requiring a delicate balance between environmental, social, and economic considerations (Kopnina, 2014). Japan's experience in this domain offers valuable insights into the opportunities and obstacles faced by developed nations in their pursuit of sustainable development through education. By examining the unique cultural, economic, and demographic factors that shape Japan's approach to ESD, this research aims to contribute to the broader understanding of how educational systems can effectively promote sustainability in diverse contexts.

Central Research Questions

This study addresses the following core questions:

a) **How effectively have Japanese higher education institutions integrated the three dimensions of sustainability (environmental, social, and economic) into their ESD curricula?**

b) **What factors explain the observed disparities in students' understanding across different sustainability dimensions, particularly the noted gap in economic sustainability comprehension?**

c) **What institutional and pedagogical strategies can enhance holistic sustainability education within Japan's unique demographic and cultural context?**

These questions guide the investigation into the successes, challenges, and future directions of ESD in Japan, with implications for both national policy and international sustainability education efforts.

Japan's journey towards implementing ESD is particularly intriguing due to its historical context. As a nation that experienced rapid industrialization and economic growth in the post–World War II era, Japan faced significant environmental challenges that prompted a reevaluation of its development model. This historical backdrop provides a unique lens through which to examine the evolution of sustainability education and its integration into the broader societal fabric.

The paper will explore how Japan's educational institutions, particularly at the

Preface

Methodology

This research employed a mixed-methods approach, combining qualitative and quantitative data collection methods. The qualitative component included a comprehensive literature review and case studies from various Japanese universities, focusing on the integration of sustainability principles into their curricula. Semi-structured interviews with educators and policy makers provided insights into the challenges and opportunities associated with ESD implementation. The quantitative component involved a comparative analysis of survey data from students in Japan and Malaysia, evaluating their understanding and attitudes towards sustainability. Statistical tools were used to analyze the survey results, identifying key trends and gaps in knowledge.

Classification Codes

- **I23** – Higher Education; Research Institutions
- **Q01** – Sustainable Development
- **Q56** – Environment and Development; Environment and Trade; Sustainability; Environmental Accounts and Accounting; Environmental Equity; Population Growth
- **Q58** – Environmental Economics: Government Policy
- **O53** – Economywide Country Studies: Asia including Middle East
- **N95** – Asia including Middle East (Historical Economic Development)
- **D63** – Equity, Justice, Inequality, and Other Normative Criteria and Measurement

1. Introduction and Historical Context: Education for Sustainable Development in Japan

Education for Sustainable Development (ESD) has emerged as a critical paradigm in global educational discourse, aiming to equip learners with the knowledge, skills, and values necessary to create a sustainable future. In Japan, a country known for its rapid post-war economic growth and subsequent environmental challenges, the implementation of ESD has taken on particular significance. This study explores the

المستخلص

تتناول هذه الدراسة تطور وتأثير التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) في اليابان، مع تركيز خاص على كيفية سعي مؤسسات التعليم العالي إلى دمج مبادئ الاستدامة في مناهجها الدراسية. وتسلط الضوء على النجاحات التي تحققت، إلى جانب التحديات المستمرة في دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة في الممارسات التعليمية. ومن خلال تحليل دراسات حالة وبيانات مقارنة، تكشف الدراسة عن فجوات حرجة في التنفيذ الحالي وتقترح استراتيجيات لتعزيز الفهم الشامل والمتوازن للاستدامة لدى الطلاب. وتشير النتائج إلى أن وعي الطلاب بالاستدامة البيئية والاجتماعية يُعد قويًا نسبيًا، بينما يبقى إدراكهم للاستدامة الاقتصادية أضعف مقارنةً بذلك. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة الملحة إلى دمج متماسك لجميع أبعاد الاستدامة، بحيث لا يقتصر التعليم على تعزيز المسؤولية البيئية والعدالة الاجتماعية، بل يزوّد المتعلمين أيضًا بالمعرفة الاقتصادية اللازمة لمواجهة التحديات العالمية المعقدة. وتخلص الدراسة إلى أن بناء مجتمع ياباني واعٍ بالاستدامة وموجّه نحو المستقبل يتوقف على قدرة نظامه التعليمي على تحقيق انسجام شامل بين هذه الأبعاد في إطار تربوي تحويلي.

الكلمات المفتاحية: التعليم من أجل التنمية المستدامة، اليابان، الاستدامة، التحول الاجتماعي-الاقتصادي، التنظيم البيئي، دمج المناهج الدراسية، التعليم العالي.

Educational Strategies for Sustainable Development in Japan: Integrating Environmental and Socio-Economic Dimensions

استراتيجيات التعليم من أجل التنمية المستدامة في اليابان: دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية-الاقتصادية

أ.د. حبيب بدوي

خبير في الدراسات اليابانية والعلاقات الدولية
Lebanese University, Beirut, Lebanon.
Email: habib.badawi@ul.edu.lb | habib.badawi@gmail.com
ORCID: 0000-0002-6452-8379 - Scopus ID: 58675152100

Abstract

This study examines the evolution and impact of Education for Sustainable Development (ESD) in Japan, with particular emphasis on the ways in which higher education institutions have sought to embed sustainability principles within their curricula. It highlights both the achievements and the persistent challenges of integrating environmental, social, and economic dimensions of sustainability into educational practice. By drawing on case studies and comparative data, the research identifies critical gaps in current implementation and proposes strategies for cultivating a more holistic and balanced understanding of sustainability among students. The findings suggest that while awareness of environmental and social sustainability is relatively strong, comprehension of economic sustainability remains comparatively weaker. These results underscore the urgent need for coherent integration across all dimensions of sustainability, ensuring that education not only fosters ecological responsibility and social equity but also equips learners with the economic literacy required to navigate complex global challenges. Ultimately, the study argues that a future–oriented, sustainability–conscious society in Japan depends upon the capacity of its educational system to harmonize these dimensions in a comprehensive and transformative manner.

Keywords: Education for Sustainable Development, Japan, Sustainability, Socio–Economic Transformation, Environmental Regulation, Curriculum Integration, Higher Education.

The World Bank. (2008). Report on Development in the World. Institute of World resources. Retrieved from

https://siteresources.worldbank.org/EXTWDR2010NARA/Resources/WDR10_Overview_Ar_Final.pdf

The World Bank. (April, 2013). Unlocking Africa's Agricultural Potential. Sustainable Development Series.

Africa Region. Washington, DC. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/server/api/

core/bitstreams/3cbc1ec4-8400-5971-8b0b-6ada9679cec5/content

United Nations Climate Change. (2020, October 27). Climate Change Is an Increasing Threat to Africa.

Retrieved from https://unfccc.int/news/climate-change-is-an-increasing-threat-to-africa

United Nations Development Programme. (2024). 2024 Africa Sustainable Development Report: Reinforcing

the 2030 Agenda and Agenda 2063 and eradicating poverty in times of multiple crises: The effective

delivery of sustainable, resilient and innovative solutions. Retrieved from https://www.undp.org/sites/g/

files/zskgke326/files/2024-07/english_exec_summary_-_asdr_2024_-_en.pdf

United Nations Economic Commission for Africa. (2012). 'New and Emerging Challenges in Africa Summary

Report.' UNECA.: Addis Ababa, Ethiopia. Retrieved from https://archive.uneca.org/sites/default/files/

uploaded-documents/CFSSD/

CFSSD7/4AfricaNewEmergingChallengesSummaryReportEN.pdf

Yohe, G. W., R. D. Lasco, Q. K. Ahmad, N. Arnell, S. J. Cohen, C. Hope, A. C. Janetos, & R. T. Perez. (2007).

'Perspectives on Climate Change and Sustainability.' In Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and

Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental

Panel on Climate Change, Ed. M. L. Parry, O. F. Canziani, J. P. Palutikof, P. J. van der Linden, and C.

E. Hanson. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

and gas. Retrieved from https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2022-09/energy- transition.pdf

Nforngwa, N. E. (2023, March 21). 'Energy poverty in Africa: situation, impact, and solutions.' African

Coalition for Sustainable Anergy and Access. Retrieved from https://www.acsea54.org/index.php/

2023/03/21/energy-poverty-in-africa-situation-impact-and-solutions/

Nordhaus, W., & J. Boyer. (2000). Warming the World: Economic Models of Climate Change. Cambridge, MA:

MIT Press.

Nordhaus, W. (2008). A Question of Balance: Weighing the Options on Global Warming Policies. New

Haven, CT: Yale University Press.

Safdar, M., Muhammad Adnan Shahid, Ce Yang, Fahd Rasul, Muhammad Tahir, Aamir Raza, & Rehan

Mehmood Sabir. (2024, April). 'Climate Smart Agriculture and Resilience.' In

Emerging Technologies and Marketing Strategies for Sustainable Agriculture (pp.28-52).

DOI:10.4018/979-8-3693-4864-2.ch002

Stern, N. (2007). The Economics of Climate Change: The Stern Review. Cambridge, UK: Cambridge

University Press.

Tadesse, D. (2010). The impact of climate change in Africa. Pretoria, South Africa: The Institute for Security

Studies.

Tefera, M.L., Giovanna Seddaiu, Alberto Carletti, & Hassan Awada. (2025). 'Rainfall variability and drought

in West Africa: Challenges and Implications for Rainfed Agriculture.' Theor Appl Climatol, 156 (41).

Retrieved from https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s00704-024-05251-8.pdf

The Organization for Economic co-operation and Development. (2024, May 29). Developed countries

materially surpassed their USD 100 billion climate finance commitment in 2022 – OECD. Retrieved from

https://www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2024/05/developed-countries-materially-

surpassed-their-usd-100-billion-climate-finance-commitment-in-2022-oecd.html

'The United Nations framework convention on climate change.' (n. d.). Retrieved from http://unfccc.int/

resource/docs/convkp/convarabic.pdf

Africa–EU joint
strategy Lisbon +1: What headway has the Africa–Europe partnership made? Paris: Coordination SUD.
Retrieved from https://www.coordinationsud.org/wp–content/uploads/Doc_preparatoire_Afrique–
EU_EN–2.pdf
Hoste, J. C. & Koen Vlassenroot. (2009). Climate Change and Conflict in Sub–Saharan Africa: The Mother of
all Problems? Paper presented at the International Symposium Developing Countries facing Global
Warming: a Post–Kyoto Assessment Royal Academy for Overseas Sciences United Nations, Brussels, 12–
13 June, 2009
Hulme, M., R.M. Doherty, T. Ngara, M.G. New, and D. Lister. (2001). 'African climate change: 1900–2100.'
Climate Research, 17: 145–168.
International Renewable Energy Agency. (September, 2020). 'The Renewable Energy Transition in Africa:
Powering Access, Resilience and Prosperity.' Frankfurt: KfW Development Bank Palmengartenstraße.
Retrieved from https://www.giz.de/en/downloads/Study_Renewable%20Energy%20Transition%20
Africa–EN.pdf
Janicot, S., Aubertin, C., Bernoux, M., Dounias, E., Guégan, J.–F., Lebel, T., Mazurek, H., & Sultan, B.
(Eds.). (2015). 'Semi–arid zones: the Sahel is sensitive to variations in rainfall.' Chapter 10. In Climate
change (١). IRD Éditions. https://doi.org/10.4000/books.irdeditions.34334
Kevin. S. (2024, September 10). EU–Africa Infrastructure Trust Fund (EU–AITF). African Energy Commission.
Retrieved from https://au–afrec.org/fr/node/829
'Making Sustainable Agriculture a future for youth in Africa.' (2017, July 2). Concept Note. The African Union–
European Union Agriculture Ministers Conference, Rome: Italy. Retrieved from https://agriculture.ec.
europa.eu/document/download/59fd49ad–63c6–462c–8398–cba920dffcf6_en?filename=eu–au–meeting–
concept–note_en.pdf&prefLang=ga
MO Ibrahim Foundation. (September, 2022). Addressing Africa's energy deficit Climate change, renewables,

&format=pdf&page=[*,0]
European Commission. (2022, October 28). Zero emission vehicles: first 'Fit for 55' deal will end the sale of
new CO2 emitting cars in Europe by 2035. Retrieved from https://ec.europa.eu/commission/presscorner/
detail/en/ip_22_6462
European Parliament. (2019). European policies on climate and energy towards 2020–2030. Retrieved
from https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2019/631047/IPOL_BRI(2019)631047_
EN.pdf
European Parliament. (2021). New EU–Africa Strategy. P9_TA(2021)0108. Retrieved from https://www.
europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2021-0108_EN.pdf
European Parliament. (2021). New EU–Africa Strategy. P9_TA(2021)0108. Retrieved from https://www.
europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2021-0108_EN.pdf
European Parliament. (n. d.). Renewable energy. Retrieved from https://www.europarl.europa.eu/
factsheets/en/sheet/70/renewable-energy
European Union. (2010). The Cotonou Agreement. Retrieved from https://www.eods.eu/library/EU_Cotonou
%20Agreement_2000_EN.pdf
Fetting, C. (2020). 'The European Green Deal.' ESDN Report. ESDN Office: Vienna. Retrieved from https://
www.esdn.eu/fileadmin/ESDN_Reports/ESDN_Report_2_2020.pdf
Food Agriculture Organization (FAO). (August, 2022). African Forest Landscape Restoration Initiative
(AFR100). African Forestry and Wildlife Commission. FO: AFWC/2022/5. Retrieved from https://
openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/e3bb9f82-7e48-4d3e-9087-69b43ff9d819/content
Groupe d'Experts Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat. GIEC. (2007). 'Bilan des changements
climatiques, Contribution des Groupes de travail I, II et III au quatrième.' Rapport d'évaluation du Groupe
d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat. Genève, Suisse. Retrieved from https://www.ipcc.
ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr_fr.pdf
Haidara, S., Alexandra Aubry, Grégoire Niaudet, & Florent Sebban. (2008, December).

europa.eu/policies/africa-eu-partnership_en
European Commission. (n. d.). Alternative fuels. Retrieved from https://alternative-fuels-observatory.ec.
europa.eu/general-information/alternative-fuels
European Commission. (n. d.). Biodiversity strategy for 2030. Retrieved from https://environment.ec.
europa.eu/strategy/biodiversity-strategy-2030_en#:~:text=The%20EU's%20biodiversity%20
strategy%20for,contains%20specific%20actions%20and%20commitments.
European Commission. (n. d.). Circular Economy Action Plan: For a cleaner and more competitive Europe.
Retrieved from https://www.eu2020.de/resource/blob/2429166/156d2d98b666b2ff28b6990161eed
91e9/12-17-kreislaufwirtschaftsaktionsplan-bericht-de-data.pdf
European Commission. (2023, September 15). Paving the way for clean and affordable energy sources in
Africa. Retrieved from https://projects.research-and-innovation.ec.europa.eu/en/strategy/strategy-
2020-2024/environment-and-climate/european-green-deal/green-deal-projects-support/green-deal-
resources/paving-way-clean-and-affordable-energy-sources-africa
European Commission. (n. d.). European Climate Law. Retrieved from https://climate.ec.europa.eu/eu-
action/european-climate-law_en
European Council. (2005). EU Strategy for Africa. Retrieved from https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-
content/summary/eu-strategy-for-africa.html
European Commission. (2023, October). EU-Africa: Global Gateway Investment Package-Green Energy
Initiative. Retrieved from https://international partnerships.ec.europa.eu/ document/download/
91802393-289f-4c46-b57f-baf8a6f0bb2a_en?filename=aegei-factsheet-nov-2023_en.pdf
European Commission. (2007, June). EU-Africa Infrastructure Trust Fund. Retrieved from https://www.eib.
org/attachments/country/eu_africa_infrastructure_trust_fund_2017_en.pdf
European Commission. (2015). EU-Africa Infrastructure Trust Fund: 2016 Annual Report. Retrieved from
https://op.europa.eu/flexpaper/view?doc=83faa57a-70e6-11e7-b2f2-01aa75ed71a1.en.PDF.pdf&user=

Cambridge UK, 433–467. Retrieved from https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/ar4-wg2-
chapter9-1.pdf
'Climate Change is a Capitalist Fault: Its Cure is not in its Disease'. (2014, December 12). Al Arab
Newspaper. N° 9766. Retrieved from http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/12/12-12/p06.pdf
Climate Funds Update. (n. d.). Green Climate Fund. Retrieved from https://climatefundsupdate.org/the-
funds/green-climate-fund/
Climate Resilient Infrastructure Development Facility (CRIDF). (n. d.). Pretoria: Adam Smith Internation.
Retrieved from http://www.southsouthnorth.org/wp-content/uploads/CRIDF-Expanded-Introduction.pdf
Council of the European Union. (n. d.). Fit for 55 package. Retrieved from https://www.consilium.
europa.eu/en/policies/fit-for-55/
Council of the European Union. (n. d.). Paris Agreement on climate change. Retrieved from https://www.
consilium.europa.eu/en/policies/paris-agreement-climate/
Council of the European Union. (2007, December 9). The Africa-EU Strategic Partnership: A Joint Africa-EU
Strategy. Retrieved from https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-16344-2007-INIT/en/pdf

Desanker, P. V. & C. Magadza. (2001). 'Africa.' In: McCarthy, J.J., O.F. Canziani, N.A. Leary, D.J. Doken
and K.S. White (Eds.). Climate Change 2001: Impacts, Adaptation and Vulnerability. IPCC Working Group
II, Third Assessment Report. Cambridge University Press.
Desanker, P. V. (2010). Impact of Climate Change. Center for African Development Solutions, Johannesburg,
South Africa. Washington D. C.: WWF Climate Change Program.
Eberhard, A. & Raine Naude (2017). The South African Renewable Energy IPP Procurement Programme:
Review, Lessons Learned & Proposals to Reduce Transaction Costs. Retrieved from https://www.gsb.uct.
ac.za/files/EberhardNaude_REIPPPPReview_2017_1_1.pdf
European Commission. (n. d.). Africa-EU Partnership. Retrieved from https://international-partnerships.ec.

revitalizing-africa-europe-cooperation-on-climate-adaptation/
Africa Europe Foundation. (2025, February 19). Report: Revitalizing Africa-Europe Cooperation on Climate
Adaptation. Retrieved from https://back.africaeuropefoundation.org/uploads/AEF_Adaptation_Paper_
Revitalizing_Africa_Europe_Cooperation_7366d05dd2.pdf
African Development Bank Group. (2018, December 18). 'Desert to Power Initiative' for Africa. Retrieved
from https://www.afdb.org/fr/news-and-events/desert-to-power-initiative-for-africa-18887
African Renewable Energy Alliance. (2025). Retrieved from https://www.linkedin.com/company/african-
renewable-energy-alliance/?originalSubdomain=za
African Union. (2019, November 07). AU-EU High Level Policy Dialogue (HLPD) on Science, Technology and
Innovation. Retrieved from https://au.int/en/newsevents/20191107/au-eu-high-level-policy-dialogue-
hlpd-science-technology-and-innovation
African Union. (2023). African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan
(2022-2032). Retrieved from https://au.int/sites/default/files/documents/41959-doc-CC_Strategy_
and_Action_Plan_2022-2032_08_02_23_Single_Print_Ready.pdf
'AU-EU Research and Innovation Partnership on Climate Change and Sustainable Energy.' (n. d.). Retrieved
from https://research-and-innovation.ec.europa.eu/document/download/d52eccf6-40d2-4d1b-97a5-
00ead53818cb_en?filename=ccse_partnership_factsheet.pdf
Al Derradji, S. A. M. (n. d.). Climate Change in the World: Is it Reality or Illusion? A lecture at the Higher
Institute for Teacher Preparation. Retrieved from https://climate/change/reality/illusion/
faculty.ksu.edu.sa/.../ppt. Doc
Boko, M., I. Niang, A. Nyong, C. Vogel, A. Githeko, M. Medany, B. Osman-Elasha, R. Tabo and P. Yanda.
(2007). Africa. Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working
Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, M.L. Parry,
O.F. Canziani, J.P. Palutikof, P.J. van der Linden and C.E. Hanson, Eds., Cambridge University Press,

10. Conclusion:

The present paper analyzed highlighted the African–European cooperation on climate change and sustainable development, focusing on both opportunities and challenges. It is argued that there is a need for collaboration to tackle the problem, and reach a deeper understanding of the complex relationships between climate change and sustainable development.

African–European cooperation on climate change and sustainable development represents a unique and transformative opportunity to address shared global challenges while unlocking mutual benefits for both regions. Africa, with its vast natural resources, youthful population, and untapped potential, stands to gain significantly from European expertise, technology, and financial resources. Europe, in turn, can benefit from Africa's innovation, renewable energy potential, and growing markets, while fulfilling its global climate commitments and fostering sustainable development.

The success of this collaboration will depend on sustained political commitment, increased investment, and collaborative action to overcome barriers and seize opportunities. By working together, Africa and Europe can demonstrate that climate action and sustainable development are not just challenges to be overcome but opportunities to be embraced for mutual benefit and shared prosperity.

In conclusion, African–European cooperation on climate change and sustainable development is not only a necessity but also a shared responsibility. By addressing the challenges and leveraging the opportunities, Africa and Europe can build a resilient and sustainable future that benefits both regions and the world. This partnership has the potential to drive transformative change, foster innovation, and set an example for global solidarity in addressing the defining challenge of our time.

References:

Africa Europe Foundation. (2020). The Africa Europe Climate Alliance: High–Level Group Report of the Africa

Europe Foundation. Retrieved from https://back.africaeuropefoundation.org/uploads/Climate_Alliance_

_HLG_Report_of_the_Africa_Europe_Foundation_58b3a07995.pdf

Africa Europe Foundation. (2025, February 19). Report: Revitalizing Africa–Europe Cooperation on Climate

Adaptation. Retrieved from https://www.africaeuropefoundation.org/areas–of–action/report:–

international climate strategies, such as the Paris Agreement and the African Union's Agenda 2063.

- Enhance Coordination: Strengthen coordination between African and European stakeholders through platforms like the AU–EU High–Level Policy Dialogue on Climate Change.
- Improve Enforcement: Support the enforcement of environmental regulations and climate commitments through capacity building and technical assistance.

➢ **Promote Inclusive and Equitable Partnerships:** This can be achieved through:

- Ensure African Ownership: Prioritize African ownership and leadership in the partnership, ensuring that African countries have a strong voice in decision–making processes.
- Empower Marginalized Groups: Promote the participation of women, youth, and vulnerable communities in climate action and sustainable development initiatives.
- Foster Cultural Understanding: Promote cultural exchange and communication to bridge gaps between African and European stakeholders and build trust.

➢ **Address Geopolitical and Economic Pressures:** This can be achieved through:

- Maintain Focus on Climate Action: Prioritize climate action despite competing priorities and global crises, such as the COVID–19 pandemic and the Ukraine conflict.
- Build Resilience: Support efforts to build economic and social resilience to global shocks and crises, ensuring that climate action remains a top priority.
- Promote Equity: Address power imbalances in the Africa–EU partnership, ensuring that benefits are shared equitably and that African countries have a strong voice in the partnership.

➢ **Leverage Multilateral Institutions and Frameworks:** This can be achieved through:

- Strengthen Multilateral Institutions: Increase contributions to and enhance the governance of multilateral institutions, such as the Green Climate Fund (GCF) and the African Development Bank (AfDB), to support climate action in Africa.
- Align with Global Frameworks: Ensure that Africa–EU cooperation aligns with global frameworks, such as the Sustainable Development Goals (SDGs) and the Paris Agreement, to maximize impact and coherence.
- Support Regional Initiatives: Provide funding and technical support for regional initiatives, such as the Great Green Wall and the Africa Renewable Energy Initiative (AREI), to address cross–border challenges and promote regional integration.

challenges and barriers while leveraging opportunities for collaboration. In addition, actionable recommendations for strengthening Africa–EU cooperation should be implemented, focusing on enhancing climate finance, building capacity, fostering innovation, and promoting inclusive and equitable partnerships.

The key recommendations include:

➢ **Enhance Climate Finance Mechanisms**: This can be achieved through:

- Increase Funding: Mobilize additional resources for climate action in Africa through innovative financing mechanisms, such as green bonds, blended finance, and public–private partnerships.
- Simplify Access: Streamline application processes and reduce bureaucratic hurdles for accessing climate funds, particularly for smallholder farmers and local communities.
- Leverage Private Sector Investment: Develop risk–sharing mechanisms, such as guarantees and co–financing, to attract private investment in renewable energy, sustainable agriculture, and green infrastructure.

➢ **Build Local Capacity:** This can be achieved through:

- Invest in Education and Training: Expand access to education and training in climate–related fields, including renewable energy, sustainable agriculture, and digital technologies.
- Strengthen Institutions: Support the development of robust governance structures and institutional frameworks for climate action at national and regional levels.
- Provide Technical Assistance: Offer technical support and capacity–building programs to help African countries develop and implement climate projects effectively.

➢ **Foster Innovation and Technology Transfer:** This can be achieved through:

- Promote Research and Development: Support joint research initiatives and innovation hubs to develop and deploy clean technologies in Africa.
- Facilitate Technology Transfer: Provide financial incentives and technical assistance to facilitate the transfer of advanced technologies, such as renewable energy systems and climate–smart agricultural practices.
- Encourage Digital Transformation: Invest in digital infrastructure and skills development to promote the use of digital technologies, such as IoT, AI, and blockchain, in climate action.

➢ **Strengthen Policy and Governance:** This can be achieved through:

- Align Policies: Ensure coherence and alignment between national, regional, and

connectivity.

- **Policy and Governance Barriers:** These include:
  - Inconsistent policies, weak enforcement mechanisms, and lack of coordination hinder the implementation of climate and development initiatives.
  - Fragmented policy frameworks and lack of alignment between national and regional strategies.
  - Weak enforcement of environmental regulations and climate commitments.
  - Limited coordination between African and European stakeholders.
- **Geopolitical and Economic Pressures:** These include:
  - Geopolitical tensions, economic crises, and competing priorities can divert attention and resources from climate action.
  - The impact of global crises, such as the COVID–19 pandemic and the Ukraine conflict, on funding and cooperation.
  - Competing national interests and priorities within Africa and Europe.
  - Unequal power dynamics in the Africa–EU partnership, affecting equity and ownership.
- **Technology Transfer and Intellectual Property Barriers:** These include:
  - Limited access to advanced technologies and intellectual property rights constraints hinder the adoption of clean technologies in Africa.
  - High costs of technology transfer and licensing fees.
  - Limited local capacity to adapt and maintain advanced technologies.
  - Intellectual property rights regimes that restrict access to critical technologies.
- **Social and Cultural Barriers:** Social and cultural factors can affect the implementation and acceptance of climate and development projects. These include:
  - Resistance to change and lack of awareness about climate risks and solutions.
  - Gender inequalities and marginalization of vulnerable groups, such as women and youth.
  - Cultural differences and communication gaps between African and European stakeholders.

9. Recommendations for Strengthening Africa–EU Cooperation

African–European cooperation on climate change and sustainable development is critical for addressing shared challenges and achieving global climate goals. However, to unlock the full potential of this partnership, it is essential to address existing

environmental degradation and enhancing resilience to climate change;

- Pollution Reduction: Pollution poses significant risks to human health and the environment. African–European cooperation can support efforts to reduce pollution and promote clean technologies.

African–European cooperation on climate change and sustainable development offers significant social and environmental benefits, including improved livelihoods, enhanced resilience, biodiversity conservation, and ecosystem restoration. By working together, Africa and Europe can drive transformative change, protect ecosystems, and contribute to global climate goals.

Realizing the full potential of this partnership will require sustained political commitment, increased investment, and collaborative action to address the challenges and barriers to social and environmental progress. By demonstrating solidarity and innovation, Africa and Europe can build a more sustainable, inclusive, and prosperous future for both regions and the world.

8. Challenges and Barriers:

African–European cooperation on climate change and sustainable development holds immense potential for driving transformative change and achieving global climate goals. However, this partnership faces significant challenges and barriers that hinder its effectiveness and impact. Addressing these challenges is critical for realizing the full potential of Africa–EU collaboration and ensuring that both regions benefit equitably from shared efforts. The challenges and barriers include:

- **Limited Access to Climate Finance:** Africa faces significant funding gaps for climate adaptation and mitigation, with limited access to international climate finance. Other barriers include:
  - Complex application processes and stringent eligibility criteria for climate funds.
  - Limited capacity to develop bankable projects and meet reporting requirements.
  - Insufficient private sector investment due to perceived risks and low returns.
- **Capacity Gaps:** Many African countries lack the technical expertise, institutional capacity, and infrastructure needed to implement climate and development projects effectively. Other gaps include:
  - Limited access to education and training in climate–related fields.
  - Weak governance structures and institutional frameworks.
  - Inadequate infrastructure, such as energy grids, transport networks, and digital

By strengthening their partnership and demonstrating global leadership, Africa and Europe can drive transformative change, enhance resilience, and contribute to achieving the Paris Agreement and the Sustainable Development Goals (SDGs). The importance of global leadership relies in (1) addressing global challenges that require coordinated action, (2) promoting equity and justice, and (3) strengthening multilateralism.

It is worth mentioning that strengthening global leadership will result in the following opportunities:

- Advancing the Paris Agreement;
- Promoting Sustainable Development;
- Fostering Innovation and Technology Transfer;
- Mobilizing Climate Finance;
- Strengthening Multilateral Institutions.

7.1.6. Social and Environmental Benefits:

African–European cooperation on climate change and sustainable development offers significant social and environmental benefits for both regions. By addressing shared challenges and leveraging complementary strengths, Africa and Europe can enhance livelihoods, protect ecosystems, and contribute to global climate goals. The social benefits include:

- Improved Livelihoods: Climate change and environmental degradation disproportionately affect vulnerable communities, exacerbating poverty and inequality. African–European cooperation can enhance livelihoods by promoting sustainable development and green growth;
- Enhanced Resilience: Climate change poses significant risks to communities, particularly in Africa, where vulnerability is high. African–European cooperation can enhance resilience by supporting adaptation and disaster risk reduction.
- Empowerment of Women and Youth: Women and youth are often disproportionately affected by climate change but also play a critical role in driving sustainable develop

The Environmental benefits include:

- Biodiversity Conservation: Biodiversity is essential for ecosystem health, climate regulation, and human well–being. African–European cooperation can support biodiversity conservation by protecting critical ecosystems and promoting sustainable practices;
- Ecosystem Restoration: Ecosystem restoration is critical for reversing

and faces significant funding gaps to address its climate and development challenges. Europe, as a global leader in climate action and sustainable finance, has a key role to play in mobilizing resources and supporting Africa's transition to a low–carbon, climate–resilient economy.

Climate finance and investment are essential for African–European cooperation on climate change and sustainable development. By mobilizing resources, leveraging innovative financing mechanisms, and fostering public–private partnerships, Africa and Europe can drive transformative change, enhance resilience, and contribute to global climate goals.

Realizing the full potential of this partnership will require sustained political commitment, increased investment, and collaborative action to address the challenges and barriers to climate finance. By working together, Africa and Europe can build a more sustainable, inclusive, and prosperous future for both regions and the world.

7.1.4. Technological and Knowledge Exchange:

Technological and knowledge exchange is a cornerstone of African–European cooperation on climate change and sustainable development. Africa, with its vast natural resources and youthful population, holds immense potential for innovation and growth. However, the continent faces significant challenges in accessing advanced technologies and building the technical expertise needed to address climate change and achieve sustainable development. Europe, with its advanced technological capabilities and research institutions, can play a pivotal role in bridging this gap.

Africa's vulnerability to climate change underscores the need for innovative solutions and capacity building. Advanced technologies and knowledge are essential for mitigating greenhouse gas emissions and adapting to climate impacts. To fully promote sustainable development, technology transfer and knowledge sharing can support Africa's transition to sustainable development pathways, including renewable energy, sustainable agriculture, and green industrialization. This collaboration can enhance economic growth, create jobs, and improve livelihoods. Also, technological and knowledge exchange fosters mutual learning and strengthens the partnership between Africa and Europe. It aligns with global frameworks, such as the Paris Agreement and the Sustainable Development Goals (SDGs).

7.1.5. Strengthening Global Leadership:

Climate change is a global challenge that requires collective action and strong leadership. Africa and Europe, despite their differing levels of development, share a common interest in addressing climate change and promoting sustainable development.

due to climate change, including droughts, floods, soil degradation, and unpredictable weather patterns. These challenges threaten food security, livelihoods, and economic stability. At the same time, Europe, with its advanced agricultural technologies and sustainable practices, has a critical role to play in supporting Africa's transition to climate–resilient and sustainable agriculture.

It is worth recalling that because of climate change and its impacts on African agriculture (e. g. droughts and water scarcity, floods and extreme weather, food security challenges, and soil degradation), there is a great need for sustainable agriculture in Africa.

The EU role in providing sustainable agriculture for Africa is significant. This can be achieved through (1) sharing expertise and technologies for climate–smart agriculture practices, and (2) providing funding for CSA projects through initiatives like the European Development Fund (EDF) and the Green Climate Fund (GCF). European expertise in agricultural technology and innovation can support Africa's transition to sustainable farming. It can:

- Introduce precision farming technologies, such as drones and sensors, to optimize resource use;
- Develop digital platforms for weather forecasting, market information, and farm management;
- Promote renewable energy solutions for farming, such as solar–powered irrigation systems. ('Making Sustainable Agriculture a future for youth in Africa', 2017, p. 1–2)

Using climate–smart agriculture that integrates sustainable practices will result in increasing productivity, enhancing resilience, reducing greenhouse gas emissions, adopting drought–resistant crops, improving seed varieties, promoting conservation agriculture, and developing irrigation systems and water–efficient technologies. The economic benefits of adopting climate–smart agriculture are:

- Job creation in farming, processing, and marketing.
- Increased income for smallholder farmers and rural communities.
- Export opportunities for sustainably produced goods to European markets. (Safdar, Shahid, Yang, Rasul, Tahir, Raza, and Rehan, 2024, p. 30)

7.1.3. Climate Finance and Investment:

Climate finance and investment are critical enablers of African–European cooperation on climate change and sustainable development. Africa, despite contributing the least to global greenhouse gas emissions, is disproportionately affected by climate change

and environmental benefits, it argues that strengthened collaboration between the two regions can drive green growth, create jobs, and foster innovation while addressing shared climate challenges.

7.1. Economic Opportunities:

The African and European continents are faced with the pressing challenges of climate change and sustainable development. As the world grapples with the devastating impacts of climate change, it has become imperative for countries to work together to address this global problem. African–European cooperation on climate change and sustainable development presents numerous economic opportunities for both regions.

7.1.1. Green Investments and Job Creation in Renewable Energy:

One of the most significant economic opportunities in African–European cooperation on climate change is the development of renewable energy. Africa is endowed with vast renewable energy resources, including solar, wind, and hydro power. Europe, on the other hand, has the technical expertise and financial resources to support the development of these resources. Collaboration between African and European countries can lead to the creation of large–scale renewable energy projects, generating clean energy and reducing greenhouse gas emissions. For instance, the European Union's External Investment Plan (EIP) has committed €4.5 billion to support renewable energy projects in Africa. This investment has the potential to create thousands of jobs, stimulate local economies, and increase energy access for millions of people (European Commission, 2023, p. 2).

The Large–scale solar and wind farms, such as Morocco's Noor Ouarzazate Solar Complex and Kenya's Lake Turkana Wind Power Project, demonstrate the potential for renewable energy to transform Africa's energy landscape. Also, decentralized renewable energy solutions, such as solar home systems and mini–grids, can provide affordable and reliable energy to rural communities. Investing heavily in these projects can create millions of jobs in project construction, operation, and maintenance. The increased energy access can boost productivity and economic growth. These will provide African countries with export opportunities to supply clean energy to Europe (European Commission, 2023, p. 3).

7.1.2. Promoting Sustainable Agriculture:

Agriculture is a cornerstone of Africa's economy, employing over 60% of the workforce and contributing significantly to GDP. However, the sector faces immense challenges

management, and disaster risk reduction;

- **Climate Finance:** Facilitating access to climate finance through mechanisms like the Green Climate Fund (GCF) and the European Fund for Sustainable Development (EFSD), and encouraging private sector investment in climate action;
- **Technology Transfer and Innovation:** Promoting the transfer of climate–friendly technologies to Africa;
- **Youth and Gender Empowerment:** Engaging youth and women in climate action and decision–making processes, and providing training and capacity–building opportunities in green sectors. ('AU–EU Research and Innovation Partnership on Climate Change and Sustainable Energy,' n. d. p. 1)

The Africa–EU High–Level Policy Dialogue on Climate Change is closely aligned with the European Green Deal and the Global Gateway Initiative, which aim to support sustainable infrastructure and green transitions worldwide. It also complements the AU–EU Summit outcomes and the Post–Cotonou Agreement, reinforcing the strategic partnership between Africa and Europe.

The Africa–EU High–Level Policy Dialogue on Climate Change represents a bold and collaborative effort to address the dual challenges of climate change and sustainable development. By leveraging the strengths and resources of both continents, the dialogue has the potential to drive transformative change and build a resilient, low–carbon future for Africa and Europe. However, realizing this vision will require sustained political commitment, increased financial resources, and inclusive, participatory approaches to climate action.

7. Opportunities for Mutual Benefits:

Climate change and sustainable development are two of the most pressing challenges of our time, with profound implications for global economic growth, social equity, and environmental sustainability. Africa and Europe, despite their differing levels of development, share a common interest in addressing these challenges. Africa, with its vast natural resources and youthful population, holds immense potential for green growth, while Europe, with its advanced technology and financial resources, can play a pivotal role in unlocking this potential.

There are economic opportunities arising from African–European cooperation on climate change and sustainable development. By focusing on green investments on renewable energy, sustainable agriculture, climate finance and investment, technological and knowledge exchange, strengthening global leadership, and social

6.1.6. Africa–EU High–Level Policy Dialogue on Climate Change (2019):

The Africa–EU High–Level Policy Dialogue on Climate Change, established in 2019, is a strategic platform for fostering cooperation and dialogue between African and European stakeholders on climate change issues. This initiative underscores the shared commitment of both continents to address the global climate crisis and aligns with broader frameworks such as the Joint Africa–EU Strategy (JAES), the Paris Agreement, and the Sustainable Development Goals (SDGs). The dialogue aims to enhance collaboration on climate action, promote sustainable development, and strengthen the resilience of vulnerable communities. (African Union, 2019, para. 1)

The objectives of the Africa–EU High–Level Policy Dialogue on Climate Change are:

- **Strengthening Political Cooperation:** Enhancing political dialogue and cooperation on climate change between African and European leaders, policymakers, and institutions;
- **Promoting Climate Action:** Supporting the implementation of the Paris Agreement and Nationally Determined Contributions (NDCs) in both Africa and Europe;
- **Mobilizing Climate Finance:** Improving access to climate finance for African countries, including through innovative financing mechanisms and public–private partnerships, and leveraging European resources to support African–led climate projects;
- **Fostering Knowledge Sharing and Capacity Building:** Promoting the exchange of best practices, technologies, and expertise between Africa and Europe, and strengthening institutional and technical capacities for climate action in Africa;
- **Addressing Global and Regional Challenges:** Collaborating on issues such as climate–induced migration, food security, and biodiversity loss, and supporting Africa's efforts to build resilience to climate change impacts. (African Union, 2019, para. 1)

The Africa–EU High–Level Policy Dialogue on Climate Change focuses on the following key areas:

- **Climate Mitigation:** Supporting renewable energy, energy efficiency, and low–carbon development pathways in Africa;
- **Climate Adaptation:** Enhancing the resilience of African communities and ecosystems to climate change impacts, and supporting climate–smart agriculture, water

- Promoting renewable energy, energy efficiency, and sustainable land use practices in Africa.
- Supporting the development of green industries and circular economies.

➢ **Strengthening Resilience:**

- Enhancing the capacity of African communities and ecosystems to adapt to the impacts of climate change.
- Supporting disaster risk reduction and early warning systems.

➢ **Promoting Knowledge Sharing and Innovation:**

- Facilitating the exchange of best practices, technologies, and expertise between Africa and Europe.
- Encouraging joint research and innovation in climate-related fields. (Africa Europe Foundation, 2020, pp. 4–5)

The Africa–Europe Climate Alliance focuses on the following areas:

➢ **Renewable Energy and Energy Access:** Expanding access to clean and affordable energy in Africa through projects like the Africa Renewable Energy Initiative (AREI), and supporting the development of solar, wind, and hydropower projects;

➢ **Sustainable Agriculture and Food Security:** Promoting climate-smart agriculture and sustainable land management practices, supporting smallholder farmers and improving food security in the face of climate change;

➢ **Water Management:** Enhancing water resource management and access to clean water in water-scarce regions, and supporting transboundary water cooperation and infrastructure development;

➢ **Urban Sustainability:** Promoting sustainable urban development, including green buildings, public transport, and waste management;

➢ **Biodiversity and Ecosystem Restoration:** Protecting and restoring critical ecosystems, such as forests, wetlands, and coastal areas, and supporting initiatives like the Great Green Wall to combat desertification and land degradation;

➢ **Youth and Gender Empowerment:** Engaging youth and women in climate action and green entrepreneurship, and providing training and capacity-building opportunities in green sectors. (Africa Europe Foundation, 2020, pp. 7–8)

The Africa–Europe Climate Alliance represents a bold and collaborative effort to address the dual challenges of climate change and sustainable development. By leveraging the strengths and resources of both continents, the alliance has the potential to drive transformative change and build a resilient, low-carbon future for Africa and Europe. However, realizing this vision will require sustained political commitment, increased financial resources, and inclusive, participatory approaches to climate action.

equitable partnership between Africa and Europe. By addressing shared challenges and leveraging complementary strengths, the JAES has the potential to drive transformative change and contribute to a more prosperous and sustainable future for both continents. However, realizing this potential will require sustained political commitment, adequate funding, and effective implementation mechanisms.

6.1.5. Africa–Europe Climate Alliance (2019):

The Africa–Europe Climate Alliance, launched in 2019, is a strategic partnership between African and European stakeholders aimed at addressing the urgent challenges of climate change while promoting sustainable development and green transitions on both continents. This initiative reflects the shared recognition of the interconnectedness of climate change impacts and the need for collaborative action to achieve the goals of the Paris Agreement and the Sustainable Development Goals (SDGs) (Africa Europe Foundation, 2025, para. 1).

The Africa–Europe Climate Alliance was established in response to the growing urgency of climate change, which disproportionately affects Africa despite the continent contributing the least to global greenhouse gas emissions. The alliance builds on the long–standing partnership between Africa and Europe, as outlined in frameworks like the Joint Africa–EU Strategy (JAES) and the Cotonou Agreement, and aligns with the European Green Deal and the African Union's Agenda 2063 (Africa Europe Foundation, 2025, p. 6).

The objectives of the Africa–Europe Climate Alliance are:

- **Enhancing Climate Action:**
  - Strengthening cooperation on climate mitigation and adaptation efforts to meet the goals of the Paris Agreement.
  - Supporting Africa's transition to a low–carbon, climate–resilient economy.
- **Promoting Sustainable Development:**
  - Aligning climate action with sustainable development priorities, such as poverty reduction, energy access, and job creation.
  - Ensuring that climate initiatives contribute to inclusive and equitable growth.
- **Mobilizing Climate Finance:**
  - Facilitating access to climate finance for African countries, including through innovative financing mechanisms and public–private partnerships.
  - Leveraging European resources to support African–led climate projects.
- **Fostering Green Transitions:**

o Strengthening African capacities for peacekeeping and crisis management through initiatives like the African Peace and Security Architecture (APSA).

➢ **Governance and Human Rights:**

o Promoting democracy, the rule of law, and good governance.

o Supporting electoral processes, anti-corruption efforts, and human rights protection.

➢ **Trade, Regional Integration, and Infrastructure:**

o Facilitating trade and investment through initiatives like Economic Partnership Agreements (EPAs).

o Supporting infrastructure development through instruments like the EU-Africa Infrastructure Trust Fund.

➢ **Sustainable Development Goals (SDGs):**

o Aligning cooperation with the 2030 Agenda for Sustainable Development.

o Focusing on education, health, gender equality, and environmental sustainability.

➢ **Climate Change and Energy:**

o Collaborating on climate adaptation, mitigation, and renewable energy projects.

o Supporting Africa's transition to a low-carbon economy through initiatives like the Africa Renewable Energy Initiative (AREI).

➢ **Migration and Mobility:**

o Addressing the root causes of irregular migration and promoting legal migration pathways.

o Supporting diaspora engagement and remittance flows. (Haidara, Aubry, Niaudet, and Sebban, 2008, pp. 8-10)

The JAES has resulted in several noticeable achievements. It has institutionalized high-level dialogue between the AU and EU, including regular summits, ministerial meetings, and expert-level consultations. The EU has provided significant financial and technical support to African peacekeeping missions and conflict resolution efforts. The EU-Africa Infrastructure Trust Fund has mobilized billions of euros for regional infrastructure projects in transport, energy, and ICT. The JAES has facilitated cooperation on climate change, including support for the implementation of the Paris Agreement and the development of renewable energy projects in Africa. As for youth and education, initiatives like the Erasmus+ program and the AU-EU Youth Cooperation Hub have promoted educational exchanges and youth empowerment.

The Joint Africa-EU Strategy represents a landmark effort to build a stronger, more

the African Union (AU) and the European Union (EU). It represents a paradigm shift in the relationship between the two continents, moving from a traditional donor–recipient dynamic to a partnership based on mutual respect, shared values, and common interests. The JAES aims to address global challenges, promote sustainable development, and strengthen political, economic, and cultural ties between Africa and Europe.

The key objectives of the Joint Africa–EU Strategy include:

- **Strengthening Political Dialogue and Cooperation:**
  - Enhancing dialogue on peace, security, governance, human rights, and migration;
  - Promoting multilateralism and addressing global challenges such as climate change and terrorism;
- **Promoting Sustainable Development:**
  - Supporting Africa's efforts to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) and the African Union's Agenda 2063;
  - Focusing on poverty reduction, inclusive growth, and environmental sustainability;
- **Fostering Economic Integration and Trade:**
  - Enhancing trade and investment between Africa and Europe;
  - Supporting regional integration in Africa through infrastructure development and capacity–building;
- **Enhancing People–Centered Partnerships:**
  - Promoting cultural exchanges, education, and youth empowerment;
  - Strengthening civil society and non–state actor participation in the partnership;
- **Addressing Global and Emerging Challenges:**
  - Collaborating on issues such as climate change, energy security, health, and migration;
  - Supporting Africa's efforts to build resilience to global shocks and crises. (Haidara, Aubry, Niaudet, and Sebban, 2008, pp. 1–8)

The JAES is structured around several thematic priorities, which have evolved over time to reflect changing global realities. These include:

- **Peace and Security:**
  - Supporting conflict prevention, peacebuilding, and post–conflict reconstruction in Africa.

Examples of funded projects include:

- **Energy:**

o The Ruzizi III Hydropower Project (Burundi, DR Congo, Rwanda): A regional hydropower plant that aims to increase electricity supply and promote renewable energy in the Great Lakes region;

o The Mozambique–Malawi Power Interconnection: A project to connect the electricity grids of Mozambique and Malawi, enhancing energy security and regional integration.

- **Transport:**

o The Lobito Corridor (Angola, DR Congo, Zambia): A transport corridor project to improve road and rail links, facilitating trade and economic development.

o The Nacala Road Corridor (Mozambique, Malawi, Zambia): A project to upgrade road infrastructure and boost regional trade.

- **Water:** The Niger Basin Water Resources Development and Sustainable Ecosystems Management Program: A transboundary initiative to improve water resource management and promote sustainable development in the Niger River Basin.

- **ICT:** The Central African Backbone (CAB) Program: A project to develop fiber–optic networks and improve internet connectivity in Central Africa. (European Commission, 2007, p. 2)

As for impacts and achievements, the EU–AITF has played a significant role in mobilizing resources for infrastructure development in Africa, with billions of euros invested in critical projects. It has contributed to improving regional connectivity, boosting trade, and enhancing access to essential services for millions of people. The fund has also supported the transition to low–carbon and climate–resilient infrastructure, aligning with global climate goals.

The EU–AITF continues to operate as part of the EU's broader efforts to support infrastructure development in Africa under initiatives like the Global Gateway. The Global Gateway, launched in 2021, aims to mobilize up to €300 billion in investments for sustainable infrastructure worldwide, with a significant focus on Africa. The EU–AITF's blending mechanism and regional focus align well with the objectives of the Global Gateway, ensuring continued support for Africa's infrastructure needs (European Commission, 2015, p. 4).

6.1.4. The Joint Africa–EU Strategy (JAES) (2007):

The Joint Africa–EU Strategy (JAES), adopted in 2007 at the Second EU–Africa Summit in Lisbon, Portugal, is a comprehensive framework for cooperation between

6.1.3. The European Union–Africa Infrastructure Trust Fund (EU–AITF) (2007):

The European Union–Africa Infrastructure Trust Fund (EU–AITF), established in 2007, is a financial instrument designed to support infrastructure development in Africa. It was created as part of the broader Joint Africa–EU Strategy (JAES), which aims to strengthen the partnership between the European Union (EU) and Africa by addressing key development challenges and promoting sustainable growth. The EU–AITF focuses on improving regional infrastructure in Africa, particularly in the areas of transport, energy, water, and information and communication technology (ICT) (Kevin, 2024, para. 1–2; European Commission, 2007, p. 1).

The objectives of the EU–Africa Infrastructure Trust Fund are:

- **Promoting Regional Integration:** The fund aims to enhance regional integration in Africa by supporting cross–border infrastructure projects that facilitate trade, mobility, and economic cooperation;
- **Supporting Sustainable Development:** The EU–AITF prioritizes projects that contribute to sustainable development, including renewable energy, climate–resilient infrastructure, and environmentally friendly transport systems;
- **Leveraging Additional Financing:** The fund acts as a catalyst for attracting additional public and private investments in African infrastructure by providing grants to reduce project risks and improve bankability;
- **Improving Access to Basic Services**: By funding infrastructure projects, the EU–AITF aims to improve access to essential services such as electricity, clean water, and digital connectivity for African communities;
- **Enhancing EU–Africa Cooperation:** The fund strengthens collaboration between the EU and African countries, as well as regional organizations like the African Union (AU) and Regional Economic Communities (RECs). (European Commission, 2007, p.2)

The EU–AITF operates as a blending facility, combining EU grants with loans from European development finance institutions (e.g., the European Investment Bank (EIB) and other partners. This approach maximizes the impact of EU funding by leveraging additional resources.

The fund prioritizes projects with a regional dimension, such as cross–border transport corridors, interconnected energy grids, and transboundary water management systems.

The EU–AITF aligns its activities with Africa's development agendas, including the Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA) and the African Union's Agenda 2063.

Facility (GEF), and other international mechanisms;

- Enhancing Technology Transfer: Promoting the transfer of climate-friendly technologies to Africa to support mitigation and adaptation efforts;
- Supporting Policy and Institutional Frameworks: Assisting African countries in developing and implementing national climate policies, strategies, and action plans, such as Nationally Determined Contributions (NDCs) under the Paris Agreement;
- Fostering Research and Knowledge Sharing: Strengthening collaboration on climate research, data collection, and knowledge sharing between African and European institutions;
- Addressing Climate-Induced Migration: Recognizing the link between climate change and migration, the partnership aims to address the root causes of climate-induced displacement and support affected communities. (Council of the European Union, 2007, pp. 3-9)

The Africa-EU Partnership on Climate Change resulted in the following outcomes:

- **Global Climate Change Alliance (GCCA):** The EU launched the GCCA in 2007 to strengthen dialogue and cooperation with developing countries, including African nations, on climate change. The GCCA provided funding for climate adaptation and mitigation projects in Africa, such as sustainable agriculture, water management, and renewable energy;
- **Africa Renewable Energy Initiative (AREI):** Launched at the 2015 UN Climate Change Conference (COP21), the AREI aims to accelerate the deployment of renewable energy in Africa. The EU has been a key supporter of this initiative, providing technical and financial assistance;
- **Support for the Paris Agreement:** The partnership has played a significant role in supporting African countries in implementing their NDCs under the Paris Agreement, including through capacity-building and financial support;
- **Disaster Risk Reduction and Early Warning Systems:** The partnership has supported the development of early warning systems and disaster risk reduction strategies to help African countries better prepare for and respond to climate-related disasters. (Council of the European Union, 2007, pp. 18-20)

The Africa-EU Partnership on Climate Change continues to evolve, with a focus on enhancing cooperation under the European Green Deal and the African Union's Agenda 2063. The 2022 EU-AU Summit reaffirmed the commitment to deepening collaboration on climate action, including through the Global Gateway Initiative, which aims to support sustainable infrastructure and green transitions in Africa.

assistance to ACP countries through the European Development Fund (EDF) and other instruments. Funding is allocated to support projects and programs in areas such as infrastructure, education, health, and private sector development;

- **Focus on Global Challenges:** The 2010 revision addressed emerging global challenges such as climate change, food security, and the HIV/AIDS pandemic. It emphasized the need for joint efforts to tackle these issues;
- **Good Governance and Corruption**: The agreement includes provisions to combat corruption and promote transparency and accountability in public administration. (European Union, 2010, pp. 16–21)

The Cotonou Agreement officially expired in February 2020, and negotiations for a successor agreement began in 2018. The new partnership agreement, known as the Post–Cotonou Agreement, was finalized in 2021 and builds on the principles of the Cotonou Agreement while addressing new challenges such as migration, security, and digital transformation. It aims to strengthen the partnership between the EU and ACP countries in a rapidly changing global landscape.

The Cotonou Agreement remains a landmark in EU–ACP relations, representing a significant effort to promote development and cooperation between the two regions.

6.1.2. Africa–EU Partnership on Climate Change (2007):

Being a key component of the broader Joint Africa–EU Strategy (JAES), the Africa–EU Partnership on Climate Change was established in 2007 during the second EU–Africa Summit in Lisbon, Portugal. The partnership reflects the shared commitment of African and European countries to address the global challenge of climate change through cooperation, dialogue, and joint action. It recognizes the disproportionate impact of climate change on Africa, despite the continent contributing the least to global greenhouse gas emissions, and emphasizes the need for sustainable development and climate resilience. The key objectives of the Africa–EU Partnership on Climate Change include:

- **Strengthening Climate Adaptation and Resilience:** Supporting African countries in adapting to the impacts of climate change, such as droughts, floods, and desertification, through capacity–building, technology transfer, and financial assistance;
- **Promoting Mitigation Efforts:** Encouraging low–carbon development pathways in Africa by supporting renewable energy projects, energy efficiency, and sustainable land use practices;
- **Mobilizing Climate Finance:** Facilitating access to climate finance for African countries, including funds from the Green Climate Fund (GCF), the Global Environment

(European Commission, 2023, para. 1–3).

6.1. Key European–African Cooperation Agreements:

Several frameworks and initiatives have been established to strengthen collaboration between EU and Africa on climate change and sustainable development. These agreements and initiatives demonstrate the commitment of European and African countries to cooperate on climate change and sustainable development, and provide a framework for joint action to address these global challenges. These are listed below:

6.1.1. The Cotonou Agreement (2010):

Signed in June 2000 in Cotonou, Benin, and entered into execution in 2003, is a comprehensive framework for cooperation between the EU and the African, Caribbean, and Pacific Group of States (ACP), which comprises 79 countries. It replaced the Lomé Convention and was designed to promote development, reduce poverty, and foster closer economic and political ties between the EU and ACP countries. The main objective of the Cotonou Agreement is to promote economic development, poverty reduction, and sustainable development in ACP countries, while also strengthening their integration into the world economy. The agreement was initially set for a 20–year period, from 2000 to 2020, with revisions and updates occurring periodically.

By 2010, the Cotonou Agreement had undergone its first revision in 2005 and was in the process of being further updated to address emerging global challenges. The 2010 revision aimed to modernize the agreement and align it with contemporary development priorities. Key aspects of the agreement include:

- **Poverty Reduction and Sustainable Development:** The primary objective of the agreement is to reduce and eventually eradicate poverty while promoting sustainable development and the gradual integration of ACP countries into the global economy;
- **Political Dialogue:** The agreement emphasizes political dialogue as a tool to address issues such as human rights, democratic principles, the rule of law, and good governance. It includes provisions for regular consultations and cooperation on conflict prevention and resolution;
- **Economic and Trade Cooperation:** The Cotonou Agreement promotes economic and trade cooperation through Economic Partnership Agreements (EPAs), which aim to create free trade areas between the EU and ACP regions. These agreements are designed to support ACP countries in integrating into the global economy while safeguarding their development needs;
- **Development Finance Cooperation:** The agreement provides for financial

sustainable energy transitions in Europe. Over the years, the EU and African nations have established several joint cooperation agreements to tackle these issues collaboratively. These agreements focus on climate action, renewable energy, biodiversity conservation, and sustainable development, aligning with global frameworks like the Paris Agreement and the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs).

African–European cooperation on climate change and sustainable development encompasses a strategic partnership aimed at addressing shared challenges and fostering mutual benefits between the two continents. This collaboration has gained prominence due to the pressing impacts of climate change on African nations, as well as the global urgency for sustainable development. The partnership is framed by key agreements, including the Joint Africa–EU Strategy (JAES) and the recently negotiated post–Cotonou Agreement, which collectively emphasize the importance of political dialogue, economic collaboration, and human development across diverse sectors, including agriculture, energy, and technology (European Parliament, 2021, p.2).

The significance of this cooperation lies in its potential to leverage Africa's abundant natural resources and Europe's technological expertise to facilitate a green transition and promote sustainable economic growth. Joint initiatives aim to drive innovation in renewable energy, enhance food security, and create job opportunities, ultimately supporting the achievement of the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs) (European Council, 2005, para. 4–6). Moreover, the partnership seeks to integrate local knowledge and community engagement in development strategies, recognizing that solutions must be context–specific to effectively address the unique challenges faced by African countries (European Commission, n.d., para. 6–8).

Throughout the years, several summits have served as pivotal moments for EU–African relations, including the African Union (AU) and EU summits that aimed to solidify a 'continent–to–continent' partnership. These gatherings have provided platforms for addressing mutual concerns and aligning strategic interests, particularly in climate adaptation and sustainable development. The urgency for such collaborations has been underscored by the increasing challenges posed by climate change, which disproportionately affects African nations, highlighting the necessity of joint efforts to foster resilience and sustainable growth. As Europe seeks to support Africa in overcoming its developmental challenges, the focus has shifted towards promoting human development, achieving Sustainable Development Goals (SDGs), and eradicating poverty as central themes in their partnership. Emphasis has also been placed on integrating local knowledge and innovative practices from Africa into broader strategies to enhance food security and environmental sustainability

- A doubling of renewable energy capacity between 2010 and 2020, with renewables accounting for 22% of the EU's energy mix in 2020;
- Improved energy efficiency, with primary energy consumption decreasing by 5% between 2005 and 2020. (European Parliament, 2019, pp. 6–8).

However, despite its achievements, the EU faces several challenges in implementing its climate policies, including:

- **Economic and Social Impacts:** The transition to a green economy may lead to job losses in carbon–intensive industries and higher energy costs for consumers;
- **Implementation Gaps:** Some member states lag behind in meeting their climate targets, highlighting the need for stronger enforcement mechanisms;
- **Global Competitiveness:** The EU must balance its climate ambitions with maintaining the competitiveness of its industries, particularly in the face of global trade pressures. (European Parliament, 2019, pp. 10–1)

The European climate policies represent a bold and comprehensive approach to addressing the climate crisis. Through initiatives like the European Green Deal and the Fit for 55 Package, the EU is leading the way in the global transition to a sustainable, low–carbon future. However, achieving climate neutrality will require sustained political will, innovation, and collaboration among member states, industries, and citizens. By staying committed to its goals, Europe can serve as a model for other regions and contribute to a healthier, more resilient planet for future generations.

6. European– African Joint Cooperation Agreements in Climate Change and Sustainable Development:

Africa is highly vulnerable to climate change, with impacts such as droughts, floods, and food insecurity disproportionately affecting the continent. Europe, while more resilient, faces its own challenges, including the need to decarbonize its economy and manage climate–induced migration. Both regions are committed to achieving the SDGs, with a focus on eradicating poverty, ensuring access to clean energy, and promoting sustainable industrialization.

It is worth mentioning that the EU and Africa have a long history of cooperation, rooted in trade, development aid, and political dialogue. Climate change and sustainable development have become central pillars of this partnership in recent years.

The partnership between Europe and Africa on climate change and sustainable development is critical for addressing global environmental challenges, promoting economic growth, and ensuring social equity. Both continents face unique but interconnected challenges, from climate vulnerability in Africa to the need for

- **Sustainable Transport:**

➢ **Zero–Emission Vehicles:** The EU plans to phase out internal combustion engine vehicles by 2035, promoting the adoption of electric vehicles (EVs) and investing in EV charging infrastructure; (European Commission, 2022, para. 1–4)

➢ **Sustainable Aviation and Shipping:** The EU is working to decarbonize these sectors through alternative fuels, such as hydrogen and biofuels, and stricter emissions standards; (European Commission, n. d., para. 12)

- Circular Economy and Waste Management:

➢ **Circular Economy Action Plan:** This initiative focuses on reducing waste, promoting recycling, and ensuring sustainable product design. Key measures include banning single–use plastics and setting eco–design standards;

➢ **Waste Management Policies:** The EU aims to reduce landfill waste and increase recycling rates, with targets of recycling 65% of municipal waste by 2035. (European Commission, n. d., pp. 16–7)

- Biodiversity and Ecosystem Restoration

➢ **Biodiversity Strategy for 2030:** The EU aims to protect 30% of its land and seas, restore degraded ecosystems, and plant 3 billion trees by 2030;

➢ **Nature–Based Solutions**: The EU promotes the use of natural ecosystems, such as forests and wetlands, to absorb carbon and enhance resilience to climate impacts. (European Commission, n. d., para. 3–6)

- International Leadership and Cooperation:

The EU plays a leading role in global climate action, advocating for ambitious targets and supporting developing countries in their climate efforts. Key contributions include:

➢ **The Paris Agreement:** The EU was instrumental in negotiating the Paris Agreement and remains committed to its goals. It has pledged to reduce emissions by at least 55% by 2030 and achieve climate neutrality by 2050;

➢ **Climate Finance:** The EU is one of the largest providers of climate finance, contributing over €23 billion annually to support climate action in developing countries;

➢ **Global Partnerships:** The EU collaborates with international organizations, such as the United Nations and the World Bank, to promote climate resilience and sustainable development. (Council of the European Union, n. d., para. 5–9)

It is worth mentioning that the European climate policies have yielded significant results, including:

➢ A 24% reduction in GHG emissions between 1990 and 2020, while the economy grew by 60%;

of adaptation to the impacts of climate change. It requires the EU and member states to enhance their adaptive capacity, strengthen resilience, and reduce vulnerability to climate–related risks;

- **Engagement with Stakeholders:** The law establishes a European Scientific Advisory Board on Climate Change to provide independent scientific advice and ensure that climate policies are based on the latest evidence. (European Commission, n. d., para. 1–3)

- The Fit for 55 Package: It is a comprehensive set of legislative proposals to align EU policies with the 2030 climate target. Key elements include:

- **Emissions Trading System (ETS):** Expanding the EU's carbon market to include more sectors and reducing the cap on emissions;

- **Carbon Border Adjustment Mechanism (CBAM):** Imposing a carbon price on imports of certain goods to prevent carbon leakage;

- **Renewable Energy Directive:** Increasing the share of renewables in the EU's energy mix to 40% by 2030;

- **Energy Efficiency Directive:** Setting binding targets to reduce energy consumption;

- **Strengthened CO2 Standards for Vehicles:** Phasing out internal combustion engine vehicles by 2035. (Council of the European Union, n. d., para. 1–6)

The key pillars of European Climate policies include:

- Emissions Reduction and Carbon Pricing:

- **Emissions Trading System (ETS):** The EU ETS is the world's largest carbon market, covering around 40% of the EU's GHG emissions. It sets a cap on emissions from power plants, industrial facilities, and aviation, allowing companies to trade emission allowances;

- **Carbon Border Adjustment Mechanism (CBAM):** To prevent carbon leakage, the EU plans to impose a carbon price on imports of carbon–intensive goods, such as steel, cement, and aluminum. (Council of the European Union, n. d., para. 9–11)

- Renewable Energy and Energy Efficiency:

- **Renewable Energy Directive:** The EU aims to increase the share of renewable energy in its energy mix to at least 42.5% by 2030, with efforts to reach 45%. This includes expanding wind, solar, and hydropower capacity;

- **Energy Efficiency Directive:** The EU has set binding targets to reduce energy consumption by 11.7% by 2030, promoting energy–saving measures in buildings, transport, and industry. (European Parliament, n. d., para. 7–10)

5. European Climate Policies: A Comprehensive Approach to a Sustainable Future:

Europe has long been a global leader in climate action, setting ambitious targets and implementing innovative policies to combat climate change and promote sustainable development. The European Union (EU) has adopted a holistic approach to addressing the climate crisis, integrating environmental, economic, and social dimensions into its strategies.

5.1. The European Green Deal: A Vision for Climate Neutrality:

The European Green Deal, launched in December 2019, is the cornerstone of the EU's climate policy framework. It aims to transform Europe into the first climate–neutral continent by 2050, ensuring a sustainable and inclusive economy (Fetting, 2020, p. 5). The Green Deal encompasses a wide range of initiatives, including:

- Climate Law: The European Climate Law, adopted in 2021, is a landmark piece of legislation that solidifies the European Union's (EU) commitment to combating climate change and achieving climate neutrality by 2050. It is a central component of the European Green Deal, the EU's overarching strategy to transition to a sustainable, low–carbon economy. The Climate Law enshrines the EU's climate targets into binding legislation, ensuring that all member states and sectors align their policies and actions with these goals. The European Climate Law establishes a clear legal framework for the EU's climate action, with the following key provisions:

➢ **Climate Neutrality by 2050:** The law sets a legally binding target for the EU to achieve climate neutrality by 2050. This means that by mid–century, the EU's net greenhouse gas (GHG) emissions must be reduced to zero, with any remaining emissions balanced by removals (e.g., through carbon sinks like forests and wetlands);

➢ **Interim Target for 2030:** To ensure progress toward the 2050 goal, the law sets an interim target of reducing net GHG emissions by at least 55% by 2030. This target is more ambitious than the previous goal of a 40% reduction;

➢ **Pathway to Climate Neutrality:** The law requires the European Commission to propose a trajectory for reducing emissions between 2030 and 2050. This pathway will guide the EU's climate policies and ensure steady progress toward the 2050 target;

➢ **Five–Year Reviews and Adjustments:** The law mandates that the EU assess its progress every five years, starting in 2023. If necessary, the Commission can propose adjustments to policies and targets to ensure alignment with the climate neutrality goal;

➢ **Adaptation to Climate Change:** The law emphasizes the importance

Development Programme, 2024, pp. 3–4)

Climate change is a pressing issue in Africa, with far–reaching consequences for sustainable development. The SDGs provide a framework for addressing climate change and achieving sustainable development in Africa. Initiatives, such as the Africa Climate Change Strategy, CRIDEF, AFR100, and the GCF are addressing climate change and the SDGs in Africa. To accelerate progress, it is essential to:

- **Increase investment in climate change mitigation and adaptation:** African governments and international development partners should increase investment in climate change mitigation and adaptation initiatives;
- **Promote sustainable agriculture practices**: African governments and farmers should promote sustainable agriculture practices, including agroforestry, conservation agriculture, and climate–smart agriculture;
- **Enhance access to clean energy:** African governments and private sector companies should enhance access to clean energy, including solar, wind, and hydro power;
- **Support climate change research and development:** African governments and international development partners should support climate change research and development, including climate modeling, early warning systems, and climate–resilient infrastructure.

To successfully implement the above–mentioned recommendations, Africa requires significant international support to address its climate and development challenges and accelerate progress towards the SDGs, address climate change, and achieve sustainable development. Key initiatives include:

- **Climate Finance:** Developed countries have pledged $100 billion annually to support climate action in developing nations, but funding has fallen short (The Organization for Economic co–operation and Development, 2024, para. 2);
- **Global Partnerships:** Initiatives like the Africa Renewable Energy Initiative (AREI) and the Green Climate Fund (GCF) aim to mobilize resources for clean energy and adaptation projects;
- **Technology Transfer:** Access to clean energy technologies and capacity–building programs is essential.

Africa's vulnerability to climate change underscores the urgent need for global solidarity and action. By prioritizing renewable energy, sustainable development, and climate resilience, Africa can turn its challenges into opportunities. Achieving this will require strong political will, innovative solutions, and robust international support to ensure a just and inclusive transition for the continent.

- **Abundant renewable energy resources:** Africa has vast solar, wind, hydro, and geothermal energy resources, which can be harnessed to power economic development and reduce greenhouse gas emissions;
- **Agricultural potential:** Africa has significant agricultural potential, which can be leveraged to increase food security, improve livelihoods, and reduce poverty;
- **Natural carbon sinks:** Africa's forests, wetlands, and soils have significant carbon sequestration potential, which can help mitigate climate change. (United Nations Economic Commission for Africa, 2012, pp. 9–10)

Several initiatives are addressing climate change and the SDGs in Africa, including:

- **Africa Climate Change Strategy:** This strategy aims to enhance Africa's resilience to climate change, promote sustainable development, and support the implementation of the SDGs (African Union, 2023, p. 4);
- **Climate Resilient Infrastructure Development Facility (CRIDEF):** This facility provides financing for climate–resilient infrastructure projects in Africa, including energy, transportation, and water management (Climate Resilient Infrastructure Development Facility, n. d. p. 1).;
- **African Forest Landscape Restoration Initiative (AFR100):** This initiative aims to restore 100 million hectares of degraded landscapes in Africa, promoting biodiversity conservation, climate change mitigation, and sustainable development (Food Agriculture Organization, 2022, p. 1);
- **Green Climate Fund (GCF):** The GCF provides financing for climate change mitigation and adaptation projects in developing countries, including Africa. (Climate Funds Update, n. d., para. 1)

Several SDGs are particularly relevant to climate change in Africa, including:

- **SDG 13:** Climate Action: This goal aims to take urgent action to combat climate change and its impacts;
- **SDG 7:** Affordable and Clean Energy: This goal aims to ensure access to affordable, reliable, sustainable, and modern energy for all;
- **SDG 2:** Zero Hunger: This goal aims to end hunger, achieve food security, and promote sustainable agriculture;
- **SDG 6:** Clean Water and Sanitation: This goal aims to ensure universal and equitable access to safe and affordable drinking water and sanitation. (United Nations

4.1.3. Initiatives Driving the Energy Transition in Africa:

Several initiatives are driving the energy transition in Africa. The African Renewable Energy Alliance (AREA) is a platform that brings together African governments, private sector companies, and civil society organizations to promote the development of renewable energy in Africa. AREA aims to provide a platform for knowledge sharing, capacity building, and investment mobilization to support the growth of the renewable energy sector in Africa (African Renewable Energy Alliance, 2025, para. 1–2).

The African Development Bank's (AfDB) Desert to Power program is another initiative that aims to develop 10 GW of solar power in the Sahel region by 2025. The program has attracted significant investment from private sector companies, including Engie, a French multinational energy company (African Development Bank Group, 2018, para. 1–4).

The South African Government's Renewable Energy Independent Power Producer Procurement Programme (REIPPPP) is a successful example of a government–led initiative that has attracted significant investment in renewable energy. The program has procured over 6 GW of renewable energy capacity, including solar and wind power, and has created significant economic benefits, including job creation and local economic development (Eberhard and Naude, 2017, pp. 1–2).

The energy transition in Africa is critical for the continent's economic development, energy security, and environmental sustainability. While there are significant challenges to be addressed, there are also opportunities for Africa to leapfrog traditional fossil fuel–based energy systems and transition to a low–carbon economy. Initiatives such as AREA, Desert to Power, and REIPPPP demonstrate the potential for Africa to become a leader in the global energy transition. To accelerate the energy transition in Africa, it is essential to address the financing, infrastructure, policy, and skills challenges facing the continent. This requires a coordinated effort from governments, private sector companies, civil society organizations, and international development partners. With the right policies, investments, and technologies, Africa can unlock its vast renewable energy potential, provide energy access to all, and become a leader in the global energy transition. (International Renewable Energy Agency, 2020, pp. 61–3).

4.1.4. Sustainable Development Goals (SDGs) for Africa:

Africa's progress toward achieving the UN Sustainable Development Goals (SDGs) is closely linked to its ability to address climate change and energy challenges. Despite the challenges, Africa has significant opportunities to address climate change and achieve sustainable development. The continent has:

Furthermore, the lack of energy infrastructure, including power generation, transmission, and distribution systems, is a significant barrier to the energy transition in Africa. Many African countries have limited energy infrastructure, making it difficult to connect new renewable energy sources to the grid risks (Nforngwa, N. E., 2023, para. 3).

4.1.2. Opportunities for the Energy Transition in Africa:

Despite the challenges, there are significant opportunities for the energy transition in Africa. The continent has vast renewable energy resources, including solar, wind, hydro, and geothermal energy, which can be harnessed to power its economic development. In fact, Africa has the potential to become a global leader in renewable energy, with the International Renewable Energy Agency (IRENA) estimating that the continent could generate up to 50% of its electricity from renewable sources by 2030 (International Renewable Energy Agency, 2020, p. 19).

Decentralized energy systems, including mini-grids and off-grid solar systems, offer a significant opportunity to provide energy access to remote and rural communities. These systems can be designed to be modular, scalable, and adaptable to local energy needs, making them ideal for African countries with limited energy infrastructure (International Renewable Energy Agency, 2020, p. 51).

Advances in energy storage technologies, such as batteries, can also help to address the intermittency of renewable energy sources, providing reliable power supply and enabling the integration of renewable energy into the grid.

Other challenges include:

- **Financing**: The energy transition in Africa requires significant investment, which can be a challenge for many African countries with limited financial resources;
- **Infrastructure:** The lack of energy infrastructure, including power generation, transmission, and distribution systems, is a significant barrier to the energy transition in Africa;
- **Policy and regulation:** The energy transition in Africa requires supportive policies and regulations, including incentives for renewable energy development and grid integration;
- **Skills and capacity:** The energy transition in Africa requires specialized skills and capacity, including in areas such as renewable energy engineering, energy efficiency, and energy storage. (International Renewable Energy Agency, 2020, p. 56)

- **Displacement and migration:** Climate–induced disasters, such as floods and droughts, are displacing millions of people, leading to internal and cross–border migration. This is increasing pressure on urban areas and contributing to social and political tensions;
- **Loss of Biodiversity:** Ecosystems such as the Congo Basin rainforests, savannas, and coral reefs are under threat from rising temperatures and habitat destruction. Species extinction and loss of biodiversity are accelerating, affecting livelihoods dependent on natural resources;
- **Coastal Vulnerability:** Rising sea levels are threatening coastal cities and communities, particularly in West Africa and island nations like Seychelles and Comoros. Coastal erosion, saltwater intrusion, and loss of mangroves are impacting fisheries and livelihoods.

4.1. Energy Transition in Africa: Challenges, Opportunities, and Initiatives:

The energy sector is undergoing a significant transformation globally, driven by the need to address climate change, energy poverty, and energy security concerns. Africa, in particular, is at the forefront of this transition, with the continent facing significant energy challenges, including energy poverty, lack of access to electricity, and dependence on fossil fuels. However, Africa also has vast renewable energy resources, including solar, wind, hydro, and geothermal energy, which can be harnessed to power its economic development and reduce its carbon footprint.

4.1.1. Challenges Facing the Energy Transition in Africa:

One of the most significant challenges facing the energy transition in Africa is energy poverty. Over 600 million people in Africa lack access to electricity, with many relying on traditional biomass fuels, such as wood and charcoal, for cooking and heating. This not only has significant health implications but also limits economic opportunities and productivity. Additionally, the lack of access to electricity is a major constraint to economic development, as it hinders the growth of industries, including manufacturing, agriculture, and services. Another significant challenge is the dominance of fossil fuels in Africa's energy mix. Oil and gas account for over 70% of the continent's energy consumption, making Africa one of the most carbon–intensive regions in the world. This not only contributes to climate change but also poses significant environmental and health risks (Nforngwa, N. E., 2023, para. 2; MO Ibrahim Foundation, 2022, p. 3).

of Africa's workforce, is highly vulnerable to climate change, seasonal shifts, rising temperatures, and precipitation falls (The World Bank, 2013, p. 14).

As a matter of fact, climate change is a major challenge to agriculture production and development in Africa. Changes in the climate and weather systems which occurred in the continent have affected food production and food security.

As for the impacts of climate change in Africa, the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) 2007 report stated that Africa is one of most vulnerable continents to climate change. With estimates that temperatures and warming to increase between 1.5° to 4°C, this will exacerbate risks to agriculture, water availability, and human health; particularly in Sub–Saharan Africa. In addition, heatwaves, droughts, and extreme weather events are projected to increase, affecting food production, food security, food production, and livelihoods. The IPCC report estimated that the agricultural sector in Africa is expected to experience prolonged periods of droughts and floods. In addition, agriculture is expected to lose between 2 to7% of GDP by 2100 in Sub–Saharan Africa; 2 to 4% in Western and Central Africa; and 0.4 to 1.3% in Northern and Southern Africa. Accordingly, productivity in Africa will experience a reduction in fertile agricultural land available, and an expansion in the coverage of low potential land (Boko, Niang, Nyong, Vogel, Githeko, Medany, Osman–Elasha, Tabo, and Yanda, 2007, pp. 443–4).

Climate change will cause a reduction in crop yields because of heat stress, unpredictable rainfall, and soil degradation, leading to food insecurity; particularly in regions reliant on rain–fed. Also, climate change will exacerbate land degradation, desertification, and unsustainable land uses practices. Because of climate change, too, coastal areas in Africa, particularly in West and East Africa, risk sea–level rise, which threatens infrastructure, ecosystems, and human settlements. In addition, fisheries are under the threat of ocean warming and acidification (United Nations Climate Change, 2020, para. 10–1).

Other risks include:

- **Food insecurity:** Reduced agricultural productivity due to heat stress, droughts, and floods;
- **Water scarcity:** Increased competition for water resources, particularly in arid and semi–arid regions;
- **Health impacts:** Increased prevalence of vector–borne diseases (e. g. malaria) and dengue fever due to warmer temperatures and changing rainfall patterns. Also, Heat–related illnesses and malnutrition are also on the rise;

desertification and soil erosion are reducing agricultural yields and causing crop failure and loss of livestock, which endanger rural and pastoralist populations. The Horn of Africa's pastoralist areas have been severely impacted by recurrent droughts (Tadesse, 2010, p. 3).

Examples of climate change variations in the continent are noticeable. In the Sahel region, decreasing rainfall and increasing temperatures are exacerbating desertification and food insecurity. In East Africa, changes in rainfall patterns are affecting the coffee industry, hydropower generation, and water resources. In Southern Africa, droughts and floods are becoming more frequent, impacting agriculture, water resources, and urban planning (Janicot, Aubertin, Bernoux, Dounias, Guégan, Lebel, Mazurek, & Sultan, 2015, pp. 115–8).

Changing rainfall patterns in Africa are having significant impacts on the continent's climate, ecosystems, and human populations. Accordingly, rainfall has become more erratic, with some areas experiencing prolonged droughts and others facing intense flooding. Amongst the key aspects of these changes are:

- **Decreasing rainfall: Many parts of Africa have experienced a decline in rainfall over the past few decades, particularly in the Sahel region, East Africa, and southern Africa;**
- **Increased variability: Rainfall patterns have become more unpredictable and variable, leading to more frequent droughts and floods;**
- **Shifts in rainy seasons: In some regions, the timing and duration of rainy seasons are changing, affecting agricultural production and water resources. (Tefera, Seddaiu, Carletti, and Awada, 2025, pp. 10–2)**

It is worth mentioning that Africa is a large, diverse, and wide continent, and climate change affects many parts of it. As a result, some areas will become drier, other areas wetter. Changing rainfall patters in some regions might mean prosperity due to an increase of rain and vegetation. However, most other regions in the continent will mean dire adversity. Since the climate variations do not consider the formal frontiers of countries, the consequences of climate change in Africa might be unpredictable.

- **Declining Agricultural Productivity:**

In Africa, agriculture is mostly rain–fed. It is worth recalling that 70% of the population lives on farming, and 40% of African exports are agricultural products. 30–40% of GDP is generated by agriculture. The poorest families in most African societies depend on agriculture for jobs and income. Agriculture, which employs about 65–70%

billion people, impacting its environment, economies, and communities. The continent is particularly vulnerable to the effects of rising temperatures, changing rainfall patterns, and increased frequency and severity of extreme weather events. Despite contributing minimally to global greenhouse gas emissions, the continent is disproportionately vulnerable to the effects of climate change due to its reliance on climate–sensitive sectors like agriculture, limited adaptive capacity, and existing developmental challenges. Below is an overview of the key issues and impacts of climate change in Africa:

- **Rising Temperatures:**

Although warming occurs globally, scientific data suggest that the African continent is warming up faster than the global average. This can be explained to the fact that Africa accumulates different climate change effects. Africa is warming faster than the global average, with some regions experiencing temperatures 1.5 times higher than the global mean. The continent has already warmed by about 1°C since the late 19th century, and temperatures are projected to rise by another 2–3°C by the 2050s if greenhouse gas emissions continue to rise (Hoste and Vlassenroot, 2009, p. 140). Global mean surface temperature is projected to increase between 1.5 °C (2.7°F) and 6 °C (10.8°F) by 2100 (Desanker, 2010, p. 1).

Climate change scenarios for Africa indicate future warming across the continent ranging from 0.2°C (0.36°F) per decade (low scenario) to more than 0.5°C (0.9°F) per decade (high scenario) (Hulme, Doherty, Ngara, New, and Lister, 2001, p. 151; Desanker and Magadza, 2001, p. 13). This warming will be greatest over the interior of semiarid margins of the Sahara and central southern Africa.

- **Changing Rainfall Patterns:**

Since climate change is a complex issue with multifaceted impacts, water resources is another sector which is highly dependent on and influenced by this global phenomenon. Because of changes in rainfall patterns, a number of African countries have already experienced considerable water stress. Climate change has affected the people of Africa, and its food systems have become vulnerable. For instance, the population in Southern Africa is expected to increase from 700 million in 2007 to 1 100 million in 2030 and 1 500 million by 2050, and populations will become increasingly urban. Therefore, overall water demand is expected to more than double in the first half of the 21st century, in addition to rises in per capita demand for food and water. Agriculture, which provides a livelihood for about three–quarters of Africa's population, is mainly rain fed. Severe and prolonged droughts, flooding, and loss of arable land due to

high rates of temperature, and winds' rates, as well as floods and fires which caused several human deaths. Thus, the effects of climate change are apparently clear in the forms of increase in average of both air and ocean's temperatures, and the spread of melting snow and ice, and the rising of sea levels. Also, days and nights became less clod, frosts are less frequent, while waves of heat spread. In the worldwide context, rainfall has increased despite the increase in periods of drought and no rain status which occurred in Australia, Central Asia, the Mediterranean, the African Sahel, the West of the US, and many other regions. Heavy rains and floods have become more common, and the damages caused by tropical storms and hurricanes increased, too. (The World Bank, 2008, p. 18).

The developing countries are the most exposed to the dangers of climate and less flexible in reacting towards the phenomenon. The great effect will fall on these developing countries: the increase in average temperatures by 2 C° could result in permanently reducing the annual consumption per capita in Africa and South Asia by 4 to 5 C° (Stern, 2007, p. 65), compared to small losses in high– income countries and lower average in world consumption 1 % of global GDP (Nordhaus, and Boyer, 2000, p. 32). These losses will result from the impact on the agricultural sector, which is an important sector of the economies of African and South Asian countries. In Figure 4, it is estimated that developing countries will bear most of the costs of damages caused approximately by 75% to 80% (Nordhaus, 2008, p. 148.) In addition, there are several factors that explain this framework: Developing countries rely particularly on ecological system services and natural capital for total production in sectors that seem sensitive to the climate. In these countries, many of the residents live in naturally exposed locations and, also, under dangerous economic conditions. Financial and institutional capabilities to adapt are limited. Policymakers in some developing countries assert that they convert some of the developmental budgets to the purpose of overcoming the emergency issues related to the weather.

As a matter of fact, the damages per capita will be higher in rich countries because they constitute 16 % of the world's population, but would bear 25–20 % of the global damage caused by the impacts of global warming. However, the huge wealth will make it more capable of overcoming the impact of climate change. So, the climate change phenomenon will result in the destruction of most of the regions and countries, but it will increase the large gap between both developed and developing countries (Yohe, Lasco, Ahmad, Arnell, Cohen, Hope, Janetos, and Perez, 2007, p. 230).

4. Climate Change in Africa:

Climate change is a significant and growing threat to Africa, which is home to 1.3

normal rate of 1989;

- The decline in (Alanhia Rat ice) in both the end of 19th century and during 20th century as a result of the general trend that has occurred in the atmosphere because of high temperature and the consequent changes in the climate (Al Derradji, n. d.).

Generally, any significant changes in the local climate can be produced as a result of the geographical location and the quality of the terrain in any area. This will result in temperature change and subsequent change in the air pressure system and the movement of wind and precipitation quality.

3. Climate Change: A Global Phenomenon:

With the increase in climate change and the effects associated with it and the fact that all countries of the world are affected by this phenomenon, it should be stated that climate change is not concerned with only one single country or several countries; however, it is a global phenomenon that all countries of the world should give utmost importance because of its direct impact on these countries. Accordingly, the issue of climate change has always been discussed by all the leaders of the world annually. In addition, they huge sums of money and implement plans and programs for the aforementioned issue. Many talks and discussions are being held around it because of the significant threats it constitutes directly to human health and the surrounding environment, particularly in the industrialized countries which suffer from global warming where carbon dioxide spreads dramatically. Thus, climate change, is, then, a global phenomenon which does not affect only the industrialized countries, but all the countries of the world: rich vs. poor, industrial vs. non– industrial as well.

In this context, a lot of scientists and authors stated that both industrialized countries and capitalist companies are responsible for climate degradation because of their greediness and constant search for quick profits without taking into consideration the serious consequences.

As a result, their economies have been during the last four centuries fuel which took 400 thousand years from nature to ferment, and the burning of fuel resulted in the phenomenon of climate change. Since capitalism cannot change its ideals and continues to grow and expand, disaster is expected. All of these phenomena and environmental factors indicate that the different human activities play a major role in climate change, and, as a matter of fact, these phenomena which must be addressed to.

In addition to the major industrialized countries, the poor countries have started to suffer from the aforementioned phenomenon. They are directly affected, at a large extent, by the factors of climate change. Actually, these countries became to experience, in recent years, of several environmental unusual phenomena; such as, delay in rainfall,

Proterozoic lower era,

- The Cambrian Era: It was in the last 500,000,000 years ago,
- The Carboniferous and Permian Eras: These occurred in the last 260.000.000 years ago; these ages followed the old twist movements.
- The fourth era occurred in the last 20.000 years ago. This era followed the twist alpine movements. (Al Derradji. n. d.)

In regard to the climate change in the current era, it is worth to mention that the middle of the 20th century was characterized by a period of relative warming in the Northern Hemisphere. Actually, it was a short period of warm over the past thousand years. With the beginning of the 1960's, the weather started to shift to the coldest conditions which, in fact, continued into the mid–seventies. Accordingly, two sides emerged who claimed different opinions: the first side viewed that there are signs of the Ice Age which the Earth can go through, whereas the second team believed that the cold period which characterized the Earth's climate during this period was only an abnormal/ or temporary period that would come soon to an end, and that the Earth's climate is moving towards a warm period (Al Derradji, n. d.).

As a matter of fact, all indicators supported, to some extent, the belief of the second view. These signs can be cited as follows:

- A rise in global average surface temperature (both the average temperature near the surface over land and sea surface temperature): Since 1861, the increase in the 20th century between 0.2 and 0.6 C°;
- Increased intensity of precipitation rate in the 21st century over most areas of central and polar regions in the Northern Hemisphere: The increased rate ranged between 0.5 and 1%;
- Increased rainfall rate from 0.2 to 0.3% per decade in the tropical regions (10° North to 10° South). It estimated also that rainfall over much of the Northern Hemisphere and tropical regions (10° to 30° North) has decreased during the 20th century about 3.0% per decade;
- The proportion of natural rainfall in the world in 2001 by 9% during the period 1971– 2000. However, the abnormal annual rate of rain in 2001 was higher than normal rate in the Southern part of South America, Western Australia, and from Siberia to Europe; while the lower rate than the normal average occurred in Eastern China, the Northwest side of the US, the Middle East, and North Africa;
- From the obtained satellite data, it is evident that the patch of snow cover is unlikely to decrease by about 10%;
- The decline in sea ice over the Arctic Ocean which became lower than the

The changes in the climate caused by human activities, either directly or indirectly, which lead to a

change in the composition of the global atmosphere and which is observed over comparable time periods,

in addition to natural climate variability. ('UNO Framework Convention on Climate Change', n. d., p. 6)

The Intergovernmental Working Group on Climate Change phenomenon defined the phenomenon as a

set of changes that are described through statistical manner, and which is possible to continue successively for decades. This phenomenon is caused by human or natural activities as a result of the internal dynamics occurring in the components of the climate system (2007, Groupe d'Experts Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat, GIEC, 2007, p. 13).

Accordingly, climate change is a change that occurs in the weather's case for a certain area rate and is affective for a long– term. This change includes the rates of temperatures and precipitation, as well as wind conditions. The causes of the aforementioned phenomenon can be referred to the dynamic activities of the Earth; such as, volcanoes, or to external factors; such as, the intensity of solar radioactive or fall of large meteorites. However, human industrial and technical activities have contributed more recently to increase the rate of climate change. The process of developing industry over the past 150 years has led to extract and burn billions of tons of fossil fuels for power generation. Thus, this has resulted in launching gases of carbon dioxide that trap heat– this is considered as one of the primary causes of climate change. These gases have raised the Earth's temperature to 1.2 C°, compared to the rates of temperatures before the Industrial Revolution. On the other hand, climate change causes the death of 150.000.000 of people a year, the extinction of 20 percent of wild species by the year 2050. In addition, the climate change caused the world losses in billions of dollars in the field of agricultural industries, not to mention the clean– up costs due to extreme climatic conditions. ('Climate change is a Capitalist Fault', 2014, p. 6).

On the other hand, geologists reported that significant climatic changes had occurred during the geological ages that the Earth had passed through. In this context, geological research has shown that the Earth, along with its historical evolution, had passed through four periods of climate change. i. e. in the times of ice formation during which significant movements occurred and contributed to the construction of the mountains. In general, the periods in which climatic changes occurred on Earth are as follows:

- The Pre–Cambrian Era: It occurred after the old twist movements in the

0.2.6. Significance of the Research:

The significance of this research lies in its contribution to the growing discourse on cross–continental partnerships for global sustainability. By highlighting the synergies and tensions in African–European relations, the paper seeks to inform policymakers, stakeholders, and researchers on strategies for fostering equitable and impactful cooperation. Ultimately, this study underscores the importance of solidarity and shared responsibility in addressing the existential threat of climate change and advancing sustainable development for present and future generations.

In regard to theoretical significance, this research advances theoretical understanding of cross–continental partnerships by examining how power asymmetries, historical legacies, and contemporary geopolitical dynamics shape collaborative frameworks for addressing global challenges. It contributes to the discourse on climate justice, North–South cooperation, and the effectiveness of multilateral agreements in achieving sustainable development goals.

For practical significance, the findings of this research have direct implications for policymakers, international development practitioners, and stakeholders involved in climate action and sustainable development. By identifying specific opportunities and barriers in African–European cooperation, the study provides actionable insights that can inform:

- **Policy formulation at national and regional levels;**
- **Design of climate finance mechanisms;**
- **Development of technology transfer programs;**
- **Enhancement of institutional cooperation frameworks;**
- **Improvement of bilateral and multilateral agreements.**

1. The Concept of Climate Change:

By the end of 19th century, scientists and researchers started to be concerned with the phenomenon of climate change; they stated that the Earth's climate, in general, is constantly changing for several natural and human causes in a way that will affect negatively life on the Earth's surface.

Generally, climate change is defined as the warming of gases of carbon dioxide, methane, and nitrogen dioxide within the atmosphere without being leaked. This, in fact, leads to high surface temperature. i. e. global warming or large greenhouse gases. Accordingly, several concepts and definitions have been provided for this phenomenon. The most notable definition was stated in the United Nations Convention and the Intergovernmental Working Group for Climate Change which identified the phenomenon as:

bilateral engagements of key member states, and specific regional considerations like Mediterranean partnerships. Within this frame, the research focuses thematically on sectoral cooperation in renewable energy, sustainable agriculture, climate adaptation, biodiversity conservation, water resource management, and technology transfer.

0.2.5. The objectives of the research:

The primary aim of this research is to explore the dynamics of African–European cooperation on climate change and sustainable development, focusing on identifying opportunities for collaboration and addressing challenges that hinder mutual benefits.

Specifically, the study seeks to achieve the following objectives:

- To Examine the Key Areas of Cooperation: By identifying and analyzing the main areas where Africa and Europe can collaborate on climate change and sustainable development, such as renewable energy, climate adaptation, green technology transfer, and sustainable trade;
- To Assess the Opportunities for Mutual Benefits: By exploring how African–European partnerships can create shared value, including economic growth, technological advancement, environmental sustainability, and social development;
- To Identify Challenges and Barriers: By investigating the political, economic, social, and institutional challenges that impede effective cooperation, such as power asymmetries, funding gaps, and differing policy priorities;
- To Evaluate Existing Frameworks and Initiatives: By analyzing current cooperation frameworks, agreements, and projects to understand their effectiveness and limitations;
- To Propose Strategies for Strengthening Collaboration: By developing actionable recommendations for enhancing African–European cooperation, including institutional reforms, equitable partnerships, and innovative financing mechanisms;
- To Highlight Case Studies of Successful Cooperation: By examining specific examples of successful joint initiatives between Africa and Europe to draw lessons and best practices for future collaboration;
- To Contribute to Policy and Academic Discourse: By providing insights and evidence–based recommendations for policymakers, stakeholders, and researchers to foster more effective and equitable partnerships between the two regions.

By addressing these objectives, the research aims to deepen the understanding of African–European cooperation on climate change and sustainable development, while offering practical solutions to maximize mutual benefits and overcome existing challenges.

- **Document Analysis: Systematic examination of policy documents, treaties, agreements, and official reports;**
- **Case Study Analysis: In-depth investigation of specific cooperation initiatives and their outcomes;**
- **Comparative Analysis: Cross-examination of different frameworks and their effectiveness.**

To proceed with data collection methods, the researchers relied on both primary and secondary sources which are listed in the table below:

Primary Sources	Secondary Sources
➢ Official documents from the European Union, African Union, and member states; ➢ Policy frameworks and strategic partnership agreements (JAES, Cotonou Agreement, etc.); ➢ Reports from international organizations (UN, World Bank, IPCC); ➢ Government publications and policy statements.	➢ Academic journals and peer-reviewed articles ➢ Research reports from think tanks and NGOs

The research employs several analytical approaches:

- **Policy Analysis: Examination of cooperation frameworks using criteria of effectiveness, equity, and sustainability;**
- **Gap Analysis: Identification of discrepancies between stated objectives and actual outcomes;**
- **SWOT Analysis: Evaluation of Strengths, Weaknesses, Opportunities, and Threats in the partnership.**

This research situates the complex climate and development cooperation between Europe and Africa within a defined temporal and geographical frame. The primary temporal scope spans from June 2000—marked by the signing of the foundational Cotonou Agreement—through current developments as of 2025, capturing key milestones like the adoption of the Joint Africa-EU Strategy (JAES) in 2007, the 2015 Paris Agreement, the 2019 European Green Deal, and the post-Cotonou negotiations concluding in 2021. While concentrating on this 25-year period, the analysis is informed by the historical context of colonial legacies, post-independence frameworks, and the evolution of climate policy since the 1992 Rio Summit. Geographically, the study operates on multiple, interconnected scales. The African dimension is examined at the continental level through the African Union, at the regional level via Regional Economic Communities (RECs), and through national case studies representing all major regions of the continent. Similarly, the European dimension analyzes EU-wide policies, the

0.2.2. Research Questions:

The present paper explores the opportunities and challenges of African–European cooperation on climate change and sustainable development, with a focus on identifying pathways for mutual benefits. By examining existing frameworks and policy initiatives, the paper aims to provide a comprehensive understanding of how these two regions can work together to achieve their shared goals. The study is guided by the following research questions:

- How can African–European cooperation on climate change and sustainable development be strengthened to achieve mutual benefits while addressing existing power asymmetries, implementation gaps, and emerging global challenges?
- What are the key areas of cooperation between Africa and Europe on climate change and sustainable development?
- What challenges hinder effective collaboration, and how can they be addressed?
- How can both regions achieve mutual benefits through joint initiatives?

0.2.3. Research Hypotheses:

- Enhanced climate finance accessibility and simplified funding mechanisms will significantly improve the implementation rate of joint African–European climate projects and increase African countries' adaptive capacity;
- African ownership and leadership in partnership frameworks, coupled with equitable decision–making processes, will lead to more effective and sustainable outcomes in climate and development initiatives;
- Integrated approaches that combine renewable energy development, sustainable agriculture, and capacity building will generate greater economic and social benefits than sector–specific interventions;
- Technology transfer initiatives that include comprehensive capacity–building programs and address intellectual property barriers will result in higher adoption rates and better long–term sustainability of climate solutions in Africa;
- Cooperation frameworks that explicitly address historical power asymmetries and prioritize climate justice principles will achieve higher levels of trust, commitment, and successful implementation than traditional donor–recipient models.

0.2.4. Research Methodology:

As for the research design, this study employs a qualitative research design utilizing a mixed–methods approach that combines:

general mechanisms, with limited specific attention to African recipients or EU–Africa partnership dynamics.

These studies collectively cover important aspects of EU–Africa relations, development aid, climate impacts in Africa, EU climate governance, SDGs, and climate finance. However, they reveal a consistent gap: few integrate the specific intersection of EU–Africa climate cooperation, such as joint frameworks for adaptation, mitigation, finance flows tailored to Africa, or mutual benefits in sustainable development. This underscores the need for research that bridges EU external climate policy with Africa–specific partnerships, potentially building on post–2015 developments like the EU–Africa Alliance for Sustainable Investment and Jobs or enhanced Nationally Determined Contributions under the Paris Agreement.

0.2. The Research Problem:

0.2.1. Problem Statement:

Despite the existence of numerous cooperation frameworks and substantial financial commitments, African–European collaboration on climate change and sustainable development has not achieved its full potential. There exists a significant gap between the stated objectives of partnership agreements and their actual implementation and outcomes. This disconnect manifests in several critical areas:

- Implementation Deficit: Many joint initiatives experience delays, underperformance, or complete failure due to bureaucratic inefficiencies, capacity constraints, and misaligned priorities;
- Equity Concerns: Historical power asymmetries continue to influence partnership dynamics, often resulting in African countries having limited agency in decision–making processes despite being disproportionately affected by climate change;
- Financial Gap: Despite pledges of climate finance, actual disbursements fall short of commitments, and access mechanisms remain complex and burdensome for African nations;
- Knowledge Transfer Barriers: Technology and knowledge transfer face obstacles including intellectual property constraints, limited local capacity for adaptation, and insufficient infrastructure;
- Coordination Challenges: Fragmented approaches across multiple frameworks (JAES, Cotonou, sector–specific initiatives) create coordination difficulties and reduce overall effectiveness.

across levels (international, national, subnational, and non-state). It includes analyses of governance beyond the UNFCCC, experimentation, and legitimacy issues. The focus is predominantly on internal EU governance and broader global polycentric systems, with limited attention to external partnerships, particularly those with Africa.

➢ **Oberthür, S., & Groen, L. (2018). "Explaining goal achievement in international negotiations:** The EU and the Paris Agreement on climate change." Journal of European Public Policy, 25(5), 708–727. The article analyzes the EU's success in achieving its objectives during the Paris Agreement negotiations (2015). It attributes high goal achievement to strategic moderation of ambitions, coalition-building, and internal coordination. The study centers on the EU's diplomatic role in global negotiations and does not extensively address post-Paris implementation or specific cooperation frameworks with regions like Africa.

- **Studies on Sustainable Development Cooperation**

➢ **Latek, M. (2019). "The European Union and the Sustainable Development Goals."** European Parliamentary Research Service. This briefing paper outlines the EU's internal and external strategies for implementing the UN Sustainable Development Goals (SDGs), including policy coherence and reporting mechanisms. It discusses the EU's global approach to SDGs but provides limited in-depth analysis of partnerships with Africa or frameworks for mutual benefits in sustainability.

➢ **Orbie, J., & Lysovskaya, K. (2019). "The EU's commercial policies towards sub-Saharan Africa." In Routledge Handbook of EU-Africa Relations (pp. 168-179).** Routledge. The chapter reviews EU trade and commercial policies toward sub-Saharan Africa, such as Economic Partnership Agreements (EPAs). It critiques power asymmetries in trade relations but offers insufficient coverage of integrated climate or broader sustainability dimensions.

- **Studies on Climate Finance**

➢ **Pickering, J., Skovgaard, J., Kim, S., Roberts, J. T., Rossati, D., Stadelmann, M., & Reich, H. (2015). "Acting on climate finance pledges: Inter-agency dynamics and relationships with aid in contributor states." World Development, 68, 149-162.** This comparative study of seven donor countries (including several EU members) examines how domestic inter-agency dynamics influence the delivery of climate finance pledges. It finds that aid agencies often retain control over implementation, while environment and finance ministries shape key decisions (e.g., allocation between mitigation/adaptation or regions). Climate finance is frequently intertwined with traditional aid, affecting prioritization. The analysis focuses on contributor-side politics and

finds that while the European Commission pushed for greater EU–level coordination at headquarters, national aid bureaucracies on the ground often resisted this in favor of bilateral approaches, constraining overall effectiveness. The analysis centers on development aid mechanisms but does not deeply engage with climate change cooperation or sustainable development partnerships.

- **Keukeleire, S., & Raube, K. (2013). "The security–development nexus and securitisation in the EU's policies towards developing countries."** Cambridge Review of International Affairs, 26(3), 556–572. This article examines how the EU integrates security and development objectives in its policies toward developing countries, including through the securitization of development aid. It highlights linkages between security concerns and aid but offers limited discussion of climate change or environmental sustainability as part of this nexus.

- **Studies on Climate Change in Africa:**

- **Niang, I., et al. (2014). «Africa.» In Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability.** IPCC Working Group II Contribution. This IPCC chapter delivers a comprehensive regional assessment of observed and projected climate change impacts on Africa, covering sectors like water, agriculture, ecosystems, and health. It emphasizes vulnerabilities, adaptation needs (e.g., ecosystem–based approaches, conservation agriculture), and the current adaptation deficit, noting that most responses remain autonomous and reactive. Gaps in data, funding, technology transfer, and institutional capacities hinder effective adaptation. The chapter extensively analyzes impacts and local/regional responses but does not focus on international cooperation frameworks, such as European or EU–Africa partnerships.

- **Conway, D., & Schipper, E. L. F. (2011). "Adaptation to climate change in Africa: Challenges and opportunities."** Global Environmental Change, 21(1), 227–237. The paper identifies key challenges to adaptation in Africa, including poverty, institutional barriers, and limited resources, while highlighting opportunities like community–based approaches. It stresses the need for integrating adaptation into development planning but primarily addresses local and national responses, with limited exploration of international mechanisms or partnerships.

- **Studies on EU Climate Policy**

- **Jordan, A., Huitema, D., Van Asselt, H., & Forster, J. (Eds.). (2018). Governing Climate Change:** Polycentricity in Action? Cambridge University Press. This edited volume tests the concept of "polycentric governance" (drawing from Elinor Ostrom's work) in climate change contexts, examining multiple centers of decision–making

examining the political and institutional dimensions of African–European relations; research on climate change impacts and adaptation in Africa; analyses of European Union climate policy and its external dimensions; investigations of sustainable development cooperation and the SDGs; examinations of climate finance architecture and flows; research on renewable energy and technology transfer; studies on climate justice and equity concerns; analyses of sustainable agriculture and food security; research on African agency and ownership in international partnerships; and recent work on the European Green Deal and Global Gateway Initiative.

While this existing scholarship provides valuable insights into various aspects of African–European engagement, a comprehensive review reveals significant gaps. Most notably, there is a lack of integrated analysis that simultaneously examines political, economic, environmental, and social dimensions of cooperation. Furthermore, much of the literature focuses on policy intentions and commitments rather than implementation outcomes and effectiveness. There is also insufficient attention to power dynamics, historical legacies, and climate justice concerns that fundamentally shape partnership dynamics. Additionally, many studies pre–date recent major policy initiatives such as the European Green Deal, leaving a critical gap in understanding contemporary cooperation frameworks.

This research addresses these gaps by providing a comprehensive, integrated, and contemporary analysis of African–European cooperation on climate change and sustainable development, with explicit attention to equity concerns, implementation challenges, and mutual benefits. The following review systematically examines existing scholarship, identifies specific research gaps, and demonstrates how this study advances the field.

- **Studies on African–European Relations:**

➢ **Helly, D., Busumtwi–Sam, J., & Rampa, F. (2015). "Assessing the EU–Africa partnership."** ECDPM Discussion Paper 168. This discussion paper evaluates the broader institutional and strategic frameworks of the EU–Africa partnership, including the Joint Africa–EU Strategy (JAES). It primarily addresses political dialogue 'security cooperation', and economic dimensions. While it provides insights into partnership structures, it places less emphasis on climate change or environmental sustainability as core themes, aligning with the noted gap in climate–specific analysis.

➢ **Carbone, M. (2013). "Between EU actorness and aid effectiveness: The logics of EU aid to Sub–Saharan Africa."** International Relations, 27(3), 341–355. The study explores the tension between enhancing "EU actorness" (coordinated EU presence in global affairs) and promoting aid effectiveness in Sub–Saharan Africa. It

1. Introduction:

Climate change and sustainable development are among the most pressing global challenges of the 21st century, requiring urgent and collaborative action from all regions of the world. Africa and Europe, despite their geographical, economic, and historical differences, share a common interest in addressing these interconnected issues. Africa, with its vast natural resources, youthful population, and growing economies, is uniquely positioned to contribute to global sustainability efforts. However, the continent remains highly vulnerable to the impacts of climate change, including droughts, floods, and food insecurity, which threaten its development trajectory. Europe, on the other hand, has advanced technological capabilities, financial resources, and a strong commitment to climate action, as evidenced by initiatives like the European Green Deal. Yet, achieving global climate goals requires Europe to look beyond its borders and engage in meaningful partnerships with regions like Africa.

The potential for African–European cooperation on climate change and sustainable development is immense. Collaborative efforts can unlock opportunities for renewable energy development, climate adaptation, green technology transfer, and sustainable trade. Such partnerships not only address shared environmental challenges but also foster economic growth, social equity, and political stability in both regions. However, realizing this potential is not without challenges. Historical asymmetries in power and resources, differing policy priorities, and concerns over climate justice and equity often hinder effective collaboration. Additionally, the implementation of joint initiatives is frequently hampered by bureaucratic inefficiencies, funding gaps, and geopolitical tensions.

Given the accelerating impacts of climate change and the urgent need to achieve the 2030 Sustainable Development Goals, this research addresses one of the most pressing global challenges of our time. The Africa–EU partnership represents a critical model for international cooperation that could influence similar partnerships globally.

0.1. The literature review:

The literature on African–European cooperation in climate change and sustainable development has evolved significantly over the past two decades, reflecting the growing urgency of climate action and the increasing recognition of the need for North–South partnerships. This review examines existing scholarship across multiple dimensions—from institutional frameworks and policy analysis to climate finance mechanisms and sectoral cooperation—to identify both the contributions and limitations of current research.

The body of literature can be broadly categorized into several thematic areas: studies

تتنــاول هــذه الورقــة التحديــات التــي تواجــه التعــاون في مجــال تغــيّر المنــاخ وتحقيــق التنميــة المســتدامة، مؤكــدةً ضرورة تضافــر الجهــود لمعالجــة هــذه الإشــكالية. كــما تركــز عــلى استكشــاف الفــرص ذات المنافــع المتبادلــة، بهــدف الوصــول إلى فهــم أعمــق للعلاقــات المعقــدة بــين تغــيّر المنــاخ والتنميــة المســتدامة.

الكلمات المفتاحية:

إفريقيا، أوروبا، تغيّر المناخ، التنمية المستدامة، التحديات، المنافع.

Abstract:

Africa is constantly exposed to the effects of climate change, with rising temperatures, changing precipitation patterns, and an increased frequency of extreme weather events that exacerbate poverty and deepen food insecurity due to water shortages, shrinking cultivated areas, and population migration. In recent decades, Europe has also experienced similar repercussions, highlighted by recurring heatwaves and droughts that have created a set of challenges, thereby providing a strong impetus for cooperation across the Mediterranean.

Given that the two continents are historically linked by a long colonial period, they share a commitment to achieving sustainable development and mitigating the effects of climate change, which poses a threat to the environment, the economy, and human well-being. Therefore, cooperation between them in the areas of climate and sustainable development serves as an entry point to enhance economic growth potential, create job opportunities, and improve living standards.

The present paper addresses the challenges of cooperation in climate change and achieving sustainable development, emphasizing the need for collaboration to tackle the problem. It focuses on exploring opportunities for mutual benefit, aiming for a deeper understanding of the complex relationships between climate change and sustainable development.

Keywords:

Africa, Europe, climate change, sustainable development, challenges, benefits.

African–European Cooperation on Climate Change and Sustainable Development: Exploring Opportunities and Challenges for Mutual Benefits

boutkhil.ghemid@univ-msila.dz

Prof. Dr. Abd Allah Sahraoui

University Mohammed Lamine D'Baghine, El Hidab 2, Setif (Algeria)

a.sahraoui@univ-setif2.dz

Boutkhil Guemide

University Mohammed Boudiaf, M'sila, Algeria

boutkhil.ghemid@univ-msila.dz

التعاون الإفريقي ـ الأوروبي بشأن تغيّر المناخ والتنمية المستدامة: استكشاف الفرص والتحديات لتحقيق منافع متبادلة

أ.د. عبد الله الصحراوي

جامعة محمد لمين دباغين، الهضاب 2، سطيف (الجزائر)

a.sahraoui@univ-setif2.dz

بوتخيل قميدة

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

الملخص:

تتعرّض إفريقيا باستمرار لتأثيرات تغيّر المناخ، حيث يشهد القارّة ارتفاعاً في درجات الحرارة، وتغيّرات في أنماط التساقط، وزيادة في تواتر الظواهر المناخية المتطرفة التي تفاقم من حدة الفقر وتعمّق انعدام الأمن الغذائي نتيجة شحّ المياه، تقلّص المساحات الزراعية، وهجرة السكان. وفي العقود الأخيرة، شهدت أوروبا بدورها انعكاسات مماثلة، تجلّت في موجات الحر والجفاف المتكررة، ما خلق مجموعة من التحديات ودفع نحو تعزيز التعاون عبر المتوسط.

وباعتبار أن القارتين ترتبطان تاريخياً بفترة استعمارية طويلة، فإنهما تتقاسمان التزاماً مشتركاً بتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغيّر المناخ الذي يُعدّ تهديداً للبيئة والاقتصاد ورفاه الإنسان. ومن ثَمّ، يُعدّ التعاون بينهما في مجالي المناخ والتنمية المستدامة مدخلاً لتعزيز إمكانات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة.

الجمعيّة اللبنانيّة للعلوم والأبحاث
Lebanese Association for Science and Research

تصدر (المجلة اللبنانية للعلوم والأبحاث - LJSR) عن (الجمعية اللبنانية للعلوم والأبحاث - LASR)، وهي مجلة محكّمة تعنى بنشر أبحاث الزملاء العلماء من أساتذة وباحثين بهدف تبادل الخبرات والترقيات..

والجمعية بالإضافة إلى نشاطها في ميدان النشر والتحكيم تعمل على إقامة المنتديات والمؤتمرات العلمية التي تشكل جسر تواصل وشبكة تلاق بين مختلف العلماء في الوطن العربي والعالم، ملتزمة الموضوعية والمعايير العلمية في مؤتمراتها وأبحاثها..

كما تنشر الكتب العلمية والرسائل الجامعية التي تخدم أهدافها وتشكل إضافة مفيدة للباحثين والدارسين..

وغني عن القول أن المجلة ترحب بالمشاركات الجادة الملتزمة بالشروط والمعايير المذكورة داخل هذا العدد.